الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعلـيـم العـالي و البـحـث العـلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Université Mustapha Stambouli

Mascara

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

مخبر: مختبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص : تاريخ وسيط

فرع: علوم إنسانية

العنوان:

علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام

تقديم الطالبة: خنيفر سهام

إشراف: أ.د. كرراز فوزية

لجنة المناقشة:

صف الدين محي الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
كرراز فوزية	أستاذة التعليم العالي	جامعة معسكر	مشرفا ومقررا
بلمداني نوال	أستاذة التعليم العالي	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
بخدة طاهر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
بوباية عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1	عضوا مناقشا
سياب خيرة	أستاذة التعليم العالي	جامعة بشار	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا}

(سورة طه: الآية رقم 114)

شكر وعِرفان

الحمد لله الذي وفقني، وحده لا شريك له، لإنجاز هذا البحث، سائلا المولى عز وجل أن يوفقني لما فيه الخير، وأن يبارك لي في هذا العمل وأن ينفع به.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة: **كراراز فوزية** أستاذة التعليم العالي بجامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى كافة جهودها المبذولة في إطار ذلك.

كما أتوجه بالشكر أيضا للجنة العلمية التي تحملت عناء قراءة ومناقشة هذا البحث.

ولا يفوتني تقديم شكري إلى طاقم التكوين في الدكتوراه، الأساتذة الأفاضل من داخل جامعة معسكر وخارجها.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

روح والدي الكريم رحمة الله عليه، والى أمي الحبيبة التي غرست في قلبي حب العلم والاجتهاد، وكانت سندا لي في مسيرة هذا البحث بدعمها وبجهودها ودعواتها الصادقة، والى زوجي الذي تحمل معي عناء انجاز هذا البحث، وابني الغالي **محمد رسيم**، الذي كان مصدر إلهامي وقوتي طوال مسيرتي العلمية، أسأل الله أن يوفقك في حياتك كما وفقني في هذه الرحلة، وأن يجعل مستقبلك مليئا بالنجاح والفرح.

كما أهدي هذا البحث إلى أختيَّ الغاليتين أمينة ودلال، وأخي الحبيب عثمان، عرفانا بمساندتهم وتشجيعهم المستمر في تحفيزي على إتمام هذا العمل.

وعائلة زوجي التي كان لها فضل في دعمي ومساندتي بدعواتهم الصادقة.

مقدّمة

إن تاريخ الأمة الإسلامية بصفحاته المشرقة، قد صوّر لنا أرقى النماذج للتطور الفكري المعرفي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي التي مثلت محطات محورية في تطور المسار الحضاري الإسلامي، ولعل من أبرز القضايا التي حفل بها تاريخنا وأثرت في بناء حضارتنا ومجدنا ما ارتبط بالحركة العلمية والرحلات المعرفية التي لم تقتصر على حدود الأقاليم المحلية، بل تجاوزتها لتجسد تفاعلا حضاريا واسعا بين مختلف الأقاليم الإسلامية، وفي مقدمتها، تواجد علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط، حيث شكل هذا الحضور قضية نوعية في بلورة ثنائيات مشتركة من العوامل الجغرافية والبيئية والظرفية السياسية، التي أضفت في رسم أبعاد هذا التواجد ليصل إلى نواحي متعددة ومجالات مختلفة في الأوساط الاجتماعية بمصر وبلاد الشام.

ومما لا يخفى على المدقق في التاريخ الإسلامي، أن رحلات هؤلاء العلماء حتى القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، هي رحلات مؤقتة، كان القصد من انتقالهم اكتساب العلم والمعرفة والعودة إلى بلدانهم، أما بعد ذلك فإن الوضع تغير تماما، بحيث أصبحت هذه الرحلات من أجل الاستقرار الدائم لفئة لا بأس بها من علماء المغرب الأوسط الذين كان لهم دور مؤثر في تعزيز جسور التواصل والتعاون العربي الإسلامي.

يكتسي هذا الموضوع قيمته وأهميته من جوانب مختلفة منها بعده الحضاري، والمذهبي وحتى السياسي والثقافي؛ فبالنسبة للجانب الحضاري؛ فإن العلاقات والصلات بين مصر وبلاد الشام والمغرب الأوسط، عرفت تواصلا مستمرا منذ القديم، بل إن هذه الروابط التاريخية والحضارية قد توطدت منذ النصف الأول من القرن الأول الهجري، منتصف القرن السابع الميلادي، بوصول الدين الجديد "الإسلام" إلى المغرب الأوسط مع الفاتحين العرب، وتوالي الفتوحات الإسلامية وما واكبها من هجرات بشرية، في صيغة أفراد أو جماعات. وفيما يتعلق بالعنصر الثاني، فإن المذهب السني المالكي حافظ على مكانته كمرجعية مذهبية أساسية للمغرب الأوسط، بينما ظل المشرق العربي وفيا، بشكل عام للمذهب السني الشافعي أو الحنفي أو الحنبلي أو المالكي، فكلاهما يمثل وحدة واحدة في العقيدة واللغةوالجنس.

وفيما يخص العنصرين الثالث والرابع، فإن المغرب الأوسط ومصر وبلاد الشام، يمثلان وحدة متكاملة تتقاطع فيها مجموعة من القواسم المشتركة ذات البعد الاقتصادي والثقافي والعلمي، فبالرغم من وجود حالة الصراع السياسي والمذهبي بين الأنظمة الحاكمة في فترات التاريخ الإسلامي، إلا أن جغرافية الثقافة الإسلامية خلال العصر الوسيط تميزت بوجود الرحلات العلمية التي تعتبر مظهرا من مظاهر التفاعل الحضاري العربي الإسلامي.

وستبقى هذه المعالجة النظرية غير مكتملة الأبعاد إذا ما عرضت برؤية ناقدة للمعطيات التاريخية، لتتضح لنا النتائج بصورة منصفة وضبط بعض المحددات التي من شأنها أن تغلق باب التهميش وتنصف علماءنا وتبين دورهم ومشاركتهم في خدمة المجتمع المصري والشامي وفي تطور الحضارة العربية الإسلامية. من هذا المنطلق وتأسيسا على ما سبق، جاء موضوع الدراسة تحت عنوان"**علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام**".

ومن المفيد الإشارة إلى أهم الانتاجات البحثية والدراسات الأكاديمية المعمقة، ونذكر منها:

– دراسة علي أحمد، بعنوان "**الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن الخامس حتى نهاية القرن التاسع الهجري**"، التي كانت نقطة انطلاق مهمة لفهم كيفية تأثير العلماء المغاربة والأندلسيين في الحياة العامة ببلاد الشام، والذي ساعدنا في بناء إطار بحثنا حول اسهامات علماء المغرب الأوسط في مصر وبلاد الشام، وتقديم تحليل أعمق حول الدور الحيوي الذي لعبه هؤلاء العلماء في نقل الثقافة الإسلامية عبر الأقاليم المختلفة.

– دراسة الحاج عيفة، "**إسهامات المغاربة والأندلسيين في مصر وبلاد الشام من بداية القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن التاسع الهجري 12– 15هـ**"، تعتبر مرجعا مهما في فهم دور المغاربة والأندلسيين بمصر وبلاد الشام، خاصة من الناحية العلمية والدينية، وقد ساعدتنا في توسيع مجال بحثنا حول علماء المغرب الأوسط في نفس السياق، من خلال تسليط الضوء على التفاعلات الفكرية والتعليمية والسياسية التي حدثت بين هؤلاء العلماء في المنطقة، وكيف أثرت على تشكيل الفكر العلمي والديني في العالم الإسلامي.

– دراسة صراندي حليمة، "**علماء المغرب الأوسط في الموروث التراجمي المصري خلال العصر المملوكي**". وهي تشكل محورا مهما لفهم دور هؤلاء العلماء في بناء تراث علمي مشترك.

إن ضبط الإطار المكاني للدراسة، يعد مدخلا أساسيا لفهم حضور علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط، ويرتبط هذا الجانب بالأسس الجغرافية التي تقوم عليها دراستنا، بما يعكس طبيعة ذلك الامتداد المكاني الذي اشتمل على بعض الأوساط والمدن المصرية والشامية، كالإسكندرية والقاهرة بمصر ودمشق والقدس وحلب ببلاد الشام التي شكلت مراكز علمية رئيسية في العالم الإسلامي، مما جعلها مقصدا لعلماء المغرب الأوسط وفضاءً لتفاعلهم مع النخب الفكرية المحلية.

أما الإطار الزمني لهذه الدراسة، يعد مسألة حيوية لا تقتصر على مدة زمنية محددة، بل شكلت مسارا متواصلا ومستمرا في صلب الحضارة الإسلامية، تباين فيها نشاط هؤلاء العلماء في مختلف المجالات الحضارية المتنوعة بهذه الأقاليم، في ظل تحولات سياسية وعلمية كبرى لاسيما في عصر الأيوبيين والمماليك، وعليه فقد ازداد تركيزنا على الفترات الزمنية التي برز فيها علماء المغرب الأوسط في مواقع الصدارة داخل الأوساط الاجتماعية بمصر وبلاد الشام، التي بدأت من القرن الخامس الهجري، العاشر الميلادي، حيث شهد هذا القرن بداية لانتشار ظاهرة الرحلات العلمية بشكل أوسع.

كما أن الحديث عن موضوع تواجد علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط، من الموضوعات التي تدخل في نطاق الدراسات التي تستهدف بيان تأثير هذه الفئة على تلك المجتمعات، ليس هذا فحسب، وما صاحبها من تغيرات في شتى الميادين وعبر مختلف العهود والوقوف عند كل مرحلة خلال الفترة الوسيطية.

على الرغم من أهمية الموضوع، إلا أن الذين كتبوا عن بعض جوانبه لم يهتموا أساسا بوجود علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام بدراسات وافية تستجلي صفحات صافية من إسهاماتهم في شتى مناحي الحياة وفي العديد من المجالات خاصة منها الاقتصادية والعسكرية.

والغريب في الأمر أن مناهجنا الجامعية لا تسلط الضوء إلا على أسماء الأدباء والفقهاء والمفكرين المصريين والشاميين المشهورين، في حين ظل أعلامنا ممن عرفوا بانجازاتهم العلمية والفكرية طي النسيان، فلماذا هذا التحيّز والإغفال الذي أدى إلى إخفاء مكانتهم حتى في مناهجنا التعليمية، ونحن نعلم أنهم قد حققوا مستويات متميزة من التفوق في جميع الآفاق، والأمر الملفت للنظر أن بعض من هؤلاء العلماء قد أجازوهم وكانوا أساتذتهم وقضاتهم.

هذا ما جعلنا نختار مثل هذه المواضيع للبحث وللكتابة فيها حتى نغلق باب التهميش وننصف علمائنا، ونبين دورهم ومشاركتهم في خدمة المجتمع المصري والشامي في جميع مجالات الحياة وفي تطور الحضارة العربية الإسلامية.

من هنا نتساءل حول ما إذا كانت هذه الفئة قد أثبتت وجودها بالفعل كواقع مؤثر بأوجهه المتعددة الناتجة عن خدمة المجتمعات المصرية والشامية، والى أي مدى انعكس هذا الحضور على التفاعل الحضاري بين المجالين، في ظل التباينات السياسية والمذهبية والاجتماعية التي ميزت تلك الحقبة؟

من أجل تجسيد منطلق معرفي متكامل، رسمنا له خطة متناسقة للإجابة عن مختلف التساؤلات، من خلال تقسيمها إلى مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة.

أفردنا الفصل الأول لتحليل حركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام، مع التركيز على آليات هذا التنقل وأبعاده، قسمناه إلى ثلاث مباحث؛ الأول عن عوامل انتقال علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى المراحل الهامة

لحركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام، والمبحث الثالث بعنوان الحواضر العلمية الكبرى التي قصدها علماء المغرب الأوسط بتلك الأقاليم.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان العلماء والأدباء المرتحلون من المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام، قد تضمن ثلاث محاور أساسية لبيان أهم المجلات العلمية والفكرية التي تفوق فيها أولئك العلماء بتلك الحواضر، الأول حول العلوم الدينية، والثاني اختص بعلوم اللغة العربية والثالث يتعلق بالعلوم العقلية.

والفصل الثالث بعنوان مشاركة علماء المغرب الأوسط في الحياة العامة بمصر وبلاد الشام، حيث اشتمل على محاور أبرزت دور هؤلاء العلماء في مختلف ميادين الحياة العامة، ذات البعد الاجتماعي والسياسي والإداري والاقتصادي والعسكري.

وضمنت الدراسة في ختامها خلاصة لمجوعة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث.

ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة، وتعدد محاوره بين ما هو تاريخي سياسي واجتماعي وفكري، فقد كان من الضروري توظيف مناهج متعددة ومتكاملة في معالجته، فمن مقتضيات البحث التاريخي أنه يستند إلى مبادئ الموضوعية والدقة العلمية، مع تجنب التعميمات والأحكام المسبقة أو النزعة التمجيدية للشخصيات، وبما أن دراستنا تقوم على مقاربة تاريخية تحليلية، فإننا اعتمدنا في ذلك على أدوات النقد التاريخي من فحص المصادر وتحليل للمضامين ومقارنة المعطيات بما يضمن قراءة متوازنة لظاهرة حضور علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام.

وظفنا المنهج التاريخي الاستقرائي والتحليلي في الفصل الأول لدراسة وقائع تنقل علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام وربطها بسياقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري، ونظرا لعدم توفر المعطيات التاريخية الدقيقة التي توضح كيفية تنقل العلماء عبر فترات تاريخ العصر الوسيط، كان من الضروري استقصاء المعلومات المتفرقة من ثنايا الكتب، مما تطلب منا الاعتماد أيضا على المنهج المقارن لبناء رؤية أوضح لمسارات هذه الحركة العلمية.

كما اعتمدنا على منهج الوصف والتحليل والإحصاء بدرجات مختلفة في بقية فصول البحث، أثناء عرضنا لأدوار علماء المغرب الأوسط في مختلف مجالات الحياة بمصر وبلاد الشام، كما قمنا بجمع علماء تلك الفترة من المغرب الأوسط، وأهم المصادر التي تتحدث عنهم معتمدين في ذلك على المنهجين الإحصائي والكمي في ترجمة نصوص تلك المصادر إلى جداول يتم تحليلها وتمحيصها بعد ذلك، للخروج بنتائج أكثر دقة وتفسيرات مقنعة. كما حاولنا من خلال المنهج الإحصائي انجاز تمثيلات بيانية لعدد العلماء وأهم المراكز العلمية الكبرى التي قصدوها بمصر وبلاد الشام.

يعتقد الباحث أن الكتابة في هذا الموضوع أمر سهل لتوفر المادة العلمية، إلا أنه لا يزال في حاجة ماسة إلى المزيد من الدراسة الأكاديمية الموضوعية، خاصة إذا كان الإطار الزمني يغطي كامل فترة العصر الوسيط، فهذا تطلّب منا التطرق إلى القراءة المعمقة للمعطيات التاريخية التي تفرض على الباحث قراءتها برؤية ناقدة للوصول إلى الحقائق التي تتعلق بطبيعة وجود هؤلاء العلماء ومدى إسهامهم في جميع الميادين بمصر وبلاد الشام.

دراسة نقدية تحليلية لأهم مصادر البحث:

ارتكزت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، يأتي في مقدمتها:

أولاً- كتب التراجم: تعتبر القاعدة والأساس التي اعتمد عليها في هذا البحث، كونها تبحث عن أحوال الأعلام والشخصيات الذين وضعوا بصماتهم في المجتمعات في كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومن أهمها:

1/ كتب التراجم العامة: وهي الكتب التي لا تلتزم بعصر ولا بيئة ولا موضوع معيّن، وإنما تترجم للمشاهير في كل فن وعلم، وفي كل بقعة من بقاع الدولة الإسلامية حتى عصر المؤلف، ومن أمثلة عن هذه التراجم المعتمدة في بحثنا:

أ- كتب الوفيات:

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان (ت681هـ/1282م)، يعتبر مصدرا أساسيا للسيّر الذاتية في التاريخ الإسلامي، فقد جمع ابن خلكان في هذا الكتاب كل من اشتهر به بين أقرانه في جميع الطوائف، فترجم للعلماء والشعراء والأدباء والملوك والأمراء وغيرهم، وقد جمع فيه 800 ترجمة، مع تقديم صورة شاملة لصفاتهم وما تميزوا به من أعمال ومناصب مما أعطى للقارئ فكرة متكاملة عن هذه الشخصيات في عصره، لكن في الوقت نفسه كان ميله أكثر إلى التركيز على الشخصيات الرفيعة مما جعل كتابه أقل شمولا بالنسبة لشرائح المجتمع الأخرى، كما أن الكتاب يقدم تراجم سردية في معظمها دون تحليل نقدي معمق للأحداث أو معالجة أوجه الخلاف بين المصادر المختلفة، ومع ذلك يظل الكتاب مرجعا أساسيا للباحثين والمهتمين بتاريخ الشخصيات البارزة في الحضارة الإسلامية.

- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين بن أيبك الصفدي (ت 764هـ/1363م)، ويعتبر هذا الكتاب من كتب التراجم الكبيرة، إذ جمع فيه 14 ألف ترجمة في ثلاثين مجلد، اقتصر فيه على ترجمة الأعيان من الحكام والعلماء والإداريين البارزين الذين كان من ضمنهم علماء المغرب الأوسط، وقد رتب كتابه على حروف المعجم مبتدئا بالميم تبركا باسم رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، كما يعد مصدرا قيما لفهم العلاقات الثقافية والاجتماعية في العالم الإسلامي عبر العصور، إلا أن بعض تراجمه اتسمت بالاختصار في التفاصيل، مما يحد من فهم القارئ لمسار حياة بعض الشخصيات وأثرها.

- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، لابن تغري بردي (ت 874هـ/1469م)، يعتبر تكملة وذيلا للوافي بالوفيات للصفدي من سنة 650هـ/1252م إلى أواخر أيام ابن تغري بردي سنة 874هـ/1469م، وهو يضم ثلاثة آلاف ترجمة لمشاهير الشخصيات السياسية والعلمية ومنها 23 ترجمة لأعلام الفكر والثقافة من بلاد المغرب موزعة بين أجزائه المنشورة المتوفرة من الجزء الثاني إلى الجزء السابع، كما نلمس في عبارات ابن تغري بردي مدى تقديره لهؤلاء

العلماء، وذلك يدل على المكانة التي كان يحظى بها أعلام المغرب الإسلامي في بلاد المشرق.

ب- كتب تراجم القرون: تعتبر امتداد للتراجم العامة، لأنها لا تتقيد برجال فن من الفنون أو إقليم من الأقاليم، وإنما تحد نفسها فقط من الناحية الزمنية، فتقتصر على رجال قرن واحد. وهذه الكتب تتفق جميعها أن مؤلفوها عاصروا الكثير ممن ترجموا لهم.

- **تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المسمى"الذيل على الروضتين"** لأبي شامة المقدسي (ت 665هـ/1266م)، يكتسي هذا الكتاب قيمة كبيرة من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لفترة امتدت من سنة 591هـ-1195م إلى سنة 665هـ-1266م، ولعل السبب الذي حدا بالبعض لتسميته برجال القرنين السادس والسابع أنه جاء مرتب على نظام السنين، مركزا على ذكر الوفيات المشهورة في كل من مصر وبلاد الشام، وتكمن أهميته بشكل خاص في أنّ صاحبه كان معاصرا لنسبة كبيرة من تراجمه، من بينهم علماء المغرب الأوسط، حيث كشف عن أماكن عملهم والمناصب التي تقلدوها وأوضاعهم الاجتماعية العامة، لكن ما يؤاخذ عليه أنه لم يفصل في أخبارهم كما فعل مع تراجم غيرهم.

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة،** لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ/1448م)، يعتبر من المصادر الأساسية لهذا البحث، لاحتوائه على تراجم علماء المغرب الأوسط الذين سكنوا مصر وبلاد الشام، وينفرد عن غيره بذكر تراجم بعض الذين اشتغلوا في المجال الاقتصادي.

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع،** للسخاوي، شمس الدين (ت902هـ/1497م)، هو أوسع مصدر للتراجم مرتبة على حروف المعجم من سنة 801هـ/1398م- إلى غاية قبل وفاته بسنين قليلة، وقد شملت تراجمه علماء المغرب الأوسط من أدباء وشعراء وقضاة، وبذلك يعد أحد المصادر الرئيسية لهذه الدراسة خاصة في ميدان الإدارة كالقضاء.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي (ت 1089هـ/1678م)، بالرغم من أنه يعتبر من الكتب المتأخرة جدا، غير انه يعد موسوعة تاريخية كغيره من كتب التاريخ العام، الذي صنف على نظام الحوليات، وبدأه من السنة الأولى للهجرة إلى غاية سنة 999هـ/1591م، قدم لنا سردا متكاملا للأحداث السياسية والعسكرية والاجتماعية، مما أتاح لنا فهم مسار تطور المجتمعات والحضارات، بالإضافة إلى تقديم خلفية عن الشخصيات البارزة من المغرب الأوسط وأدوارها في التاريخ.

ج- **كتب الطبقات:** وهي الكتب التي تختص بفئة معينة من المجتمع كالنحويين والفقهاء والأطباء، وتأتي أهميتها في المرتبة الثانية بعد كتب التراجم بالنسبة لموضوع هذا البحث، منها:

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي (ت 646هـ/1249م)، وقد تضمن تراجم النحاة واللغويين من عصر أبي الأسود الدؤلي إلى غاية عصر المؤلف في القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، وعلى الرغم من ضخامة الكتاب إلا أنه لم يحفظ لنا أسماء كثيرة لعلماء المغرب الأوسط الذين تنقلوا بمصر وبلاد الشام، وإنما اقتصر على بعض تراجم الذين سكنوا مدينة حلب باعتبارها مقر إقامته.

- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لابن أبي أصيبعة (ت668هـ/1270م)، وهو من أهم المصادر التي جمع فيها تراجم أطباء من العصور القديمة مرورا بالعصر الإسلامي حتى عصره، كما تضمن إشارات مهمة إلى المؤسسات الطبية والحياة العلمية بالعصور الإسلامية، مما جعله موسوعة شاملة في تاريخ الطب، وتأتي أهمية هذا الكتاب بالنسبة لموضوع بحثنا إلى أنّ ابن أبي أصيبعة كان معاصرا للعديد من الأطباء المغاربة، وهذا ما جعل معلوماته دقيقة حول هذه الشخصيات، إلا أن بعض التراجم جاءت مطولة وبعضها الآخر مختصرا للغاية، وهذا التفاوت في حجمها يضعف من الصرامة المنهجية لهذا العمل.

- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لمحمد بن محمد الجزري (ت 833هـ/1430م)، يعتبر من الكتب المهمة التي ذكر فيها الذين كان لهم معرفة بعلوم القرآن، من بينهم قراء المغرب الأوسط، وبشكل خاص الذين عملوا بالتدريس في تلك البلاد.

ثانيًا- كتب التاريخ العام: وهي المصنفات التي تبحث في التاريخ العام منذ بدء الخليقة حتى عصر المؤلف، غلب عليها الطابع السياسي والعسكري، لكنها أيضا تضم إشارات لبعض الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، نذكر منها:

- **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير (ت630هـ/1233م)، يعد من أمهات كتب التاريخ العام، بدأه منذ الخليقة إلى غاية سنة 628هـ/1231م، وهو مرتب على النظام الحولي، مما جعله مصدرا أساسيا في ضبط التواريخ والأحداث بلغة واضحة جامعا بين السهولة والفصاحة، وما زاد من أهميته أنه أرخ للمغرب كما أرخ للمشرق، غير أنه أحيانا يبدي موقفه الشخصي، خاصة اتجاه بعض الفرق السياسية والدينية مما يؤثر على موضوعية المعلومات التاريخية.

- **العبر في خبر من غبر**، لمؤلفه شمس الدين الذهبي (ت 748هـ/1343م)، يعتبر مصدر رئيسي لدراستنا، لما تضمنه من معلومات وأخبار مهمة مرتبة على السنين، حيث بدأه من السنة الأولى للهجرة إلى سنة 700هـ/1301م، وامتاز عن غيره من الكتب بالاختصار الشديد، حيث اقتصر على أبرز الحوادث الكبرى ووفيات الأعلام المشهورين.

ثالثًا- قراءة في أهم المراجع: إنّ هذا النوع من الكتب بالرغم من أنها لا ترقى إلى مستوى المصادر الأصلية إلا أنها تحتل مكانة مهمة إذ تساعدنا على توضيح العديد من القضايا التي تفتقر إليها المصادر القديمة، خاصة وأن مؤلفيها يعتمدون على أسلوب النقد والتحليل للأحداث والوقائع، ومن بينها:

- **خطط الشام**، لمؤلفه محمد كرد علي، حيث قدم لنا معلومات وفيرة حول الحياة العامة ببلاد الشام، كما زودنا برؤى مهمة حول مدى تأثر المغاربة بالممارسات الزراعية بالمنطقة.

- **المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي (21-567هـ)**، للباحث أحمد عبد اللطيف حنفي، الذي تطرق إلى معلومات مهمة حول دور المغاربة في مصر في مختلف الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

- **الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية للمغاربة في القاهرة في العصر الفاطمي**، للمؤلفة البندري فاتن، ويعتبر من المراجع المهمة التي زودتنا بمادة موثوقة لتحليل العلاقات بين المغرب الإسلامي ومصر خلال العصر الفاطمي، وساعدتنا في بناء تصور متكامل عن الهوية والاندماج الذي حققه المغاربة في المشرق الإسلامي

- **الرحلات نقلا عن ابن جبير**، ضيف شرقي، مكننا من توظيف معطيات الرحلة لفهم التفاعل بين المشرق والمغرب في العصور الإسلامية الوسطى.

هذا، وقد اعترض مسار انجاز هذه الدراسة تحديات عدة، حاولنا التغلب عليها من خلال عملية التحري والتنقيب والاستعانة بالأستاذة المشرفة كرراز فوزية التي وجهتني لما فيه تجاوزا لها، ولعل أول عقبات التي واجهتها هذه الدراسة أن مادتها مبعثرة ما بين المصادر المشرقية والمغربية، غير أننا نفتقد المصادر والأصول التي تعالج الجوانب الاقتصادية والعسكرية بطريقة مباشرة، خاصة وأن تلك المصادر المعتمدة في البحث معظمها تراجم وحوليات وطبقات، لا تبيّن بشكل بارز وجود هذه النخبة بمصر وبلاد الشام، ومدى سريانه ودوره في تلك المجتمعات.

إضافة إلى هذا الجانب فان كتابات المؤرخين والعلماء اختلفت تبعا لاختلاف ثقافتهم ومذاهبهم، فاتسمت هذه الكتابات بالشمولية ولاسيما في الدراسات الدينية والمذهبية، وهذا جعلنا نناقش مختلف الروايات والنصوص المتضاربة.

كما يمتاز مجال هذه الدراسة باتساع الفترة الزمنية، ما استدعى تتبع مسار العلماء على مدى قرون متعددة، وهذا فيه شيء من تشتيت الذهن وبالتالي تعقيد عملية جمع المعلومات وتفرقها في المصادر.

ومن الصعوبات التي صادفتنا في البحث الاختلاف بين كتب التراجم حول تاريخ الوفاة أو الميلاد أو أسماء بعض الأعلام والشخصيات، مما يصعب مهمة التحقق ويطيل عملية الإثبات التاريخي.

كما اصطدمنا بصعوبة إحصاء علماء المغرب الأوسط الذين تنقلوا إلى مصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط، لهذا ارتأينا الاعتماد على منهجية التركيز على الشخصيات التي تركت أثرا واضحا في تلك البلاد، سواءً على الصعيد العلمي أو الاجتماعي، فضلا عن باقي الأصعدة المرتبطة بمساهماتهم، ويتيح هذا التوجه البحثي التعمق في دراستهم وإسهاماتهم في مختلف مناحي الحياة العامة في مصر وبلاد الشام.

ومن المهم التنويه بصعوبة الخوض في مضمار هذه الدراسة، التي يفترض أن تكون دراسة إحصائية كمّية في الأساس، لو توفرت لدينا المعطيات الإحصائية المصدرية التي يمكن الاعتماد عليها في إطار ذلك، ولكن ما نسعى إليه من خلال هذه الدراسة المتواضعة هو محاولة لفت انتباه الباحثين للاهتمام بإعادة كتابة تاريخنا بشكل أكثر موضوعي ومنصف، وكذا تسليط الضوء على نقاط عديدة من تاريخه الحضاري التي ظلت مهمشة في الكتابات التاريخية الحديثة بفعل عوامل متعددة، ومن هنا تأتي أهمية إعادة قراءة تلك الصفحات المنسية من تاريخنا بما يكفل بناء رؤية عادلة ومتوازنة في فهم ماضينا، ولعل موضوع دراستنا يمكن أن يكون مثالا على ذلك.

الفصل الأول:

حركة علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام: آليات التنقل وأبعاده

1 عوامل انتقال علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام:

إن الحديث عن عوامل وأسباب حركة تنقل علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام طيلة عصر التاريخ الإسلامي تحديدا يفرض على الباحث في الموضوع الفصل في أمرين مهمين، الأول يختص بالطابع العام لتواجد هؤلاء العلماء ببلد غير بلدهم؛ إذ تدعو الحاجة إلى البحث في نوعية وحقيقة هذا التنقل، خاصة وأن هناك تضارب كبير حول دوافع هذه الرحلة فكل الذين كتبوا عنها قدموا إجابات غير كافية، فمنهم من أعطى الأولوية للسبب الاقتصادي وقال إنها وليدة الجوع والحاجة[1]، ومنهم من أرجعها إلى الدافع النفسي أو الديني[2]، لكن عندما نرجع إلى بعض كتب التراجم نجدها تكتفي أحيانا في التعريف بالعلماء بعبارة "وله رحلة" دون ذكر مقاصد هذه الرحلة وأسبابها، خاصة ونحن نتحدث عن فترة زمنية طويلة. كما أن حركة تنقل هؤلاء العلماء إلى حواضر بلاد المشرق قبل القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي كانت قليلة جدا مقارنة بالفترة التي تلتها، فتطورت لتشمل على جماعات كبيرة تميز بعضها بالاستقرار الدائم بمصر وبلاد الشام، فما هي بواعث ظهور هذه الظاهرة ؟

أما الأمر الثاني فيتعلق بعدد هؤلاء العلماء المتوجهين إلى مصر وبلاد الشام، ومن هنا نطرح تساؤل حول ما إذا كان هناك تباين أو تساوي في عدد علماء المغرب الأوسط النازلين بالإقليمين المذكورين خلال العصر الوسيط، وللإجابة على هذا السؤال ينبغي الانتباه إلى أهمية الدراسات الإحصائية في فهم آليات تطور هذه الظاهرة التي تتميز بالمحدودية، إذ أن الأمر يبدو في غاية الصعوبة والتعقيد عندما يتعلق بدراسة مسار هؤلاء العلماء وتتبع حركتهم كمًّا وكيفا خلال هذه الفترة من تاريخ المغرب الأوسط، خاصة ونحن أمام تحدي نقص المادة الإحصائية في مؤلفات هذا العصر، لكن ما ذكرناه لا يعني تهرب من البحث أو نظرة تشاؤمية

[1] – صادوق الحاج، أسباب الرحلات المغاربية إلى الحجاز إبان القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 10، جامعة الجزائر02– أبو القاسم سعد الله، الجزائر، ص454.

[2] – الحاج عيفة، الهجرة المغاربية إلى بلاد الشام ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين (الدوافع والأسباب)، مجلة الدراسات التاريخية، مج: 16، العدد: 02، الجزائر02– أبو القاسم سعد الله،01، الجزائر، ديسمبر 2015م، ص86.

تغلق الباب أمام الاجتهاد، بل العكس فهذا يحتم علينا الخوض في مثل هذه المسائل مع الاستغلال المتبصر لأدنى الإشارات والتقديرات الواردة في مختلف المصادر لتكوين استنتاجات موضوعية تجعلنا نقارب المسألة[1].

إنّ الحديث عن مسألة تباين أو تساوي عدد علماء المغرب الأوسط النازلين بمصر وبلاد الشام خلال الحقب التاريخية الماضية، يستدعي منا أولا تقسيم هذه الحقب إلى فترات معينة والوقوف عند مختلف العوامل والأسباب التي كانت المحرك الأبرز لمعظم تحركات هؤلاء العلماء للمقارنة بين العوامل التي تتجسد في المغرب الأوسط، وتلك التي تتجسد في كل من مصر وبلاد الشام، وثانيا تتبع حركتهم وتوثيق مسارهم إحصائيا، وفي هذا الإطار ومن خلال ما دوّن في المصادر الوسيطية، أود أن أشير إلى نظريتي الأولى بهذا الشأن، ألا وهي أن تباين العوامل بمختلف تجلياتها وأشكالها بين أقاليم المغرب الأوسط ومصر وبلاد الشام وبشكل أخص خلال حقبة زمنية طويلة، يستحيل أن يكون هناك تساوي في عدد هؤلاء العلماء، وهذا ما سنؤتى على ذكره بالتفصيل في ثنايا هذا البحث لاحقا.

1-1/ حركة تنقل علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام بين المتغيرات والعلائق:

إنّ حركة تنقل علماء المغرب الأوسط هي ظاهرة متعددة الأبعاد، فبالرغم من اتفاق المؤرخين على العوامل والأسباب المؤدية لها، إلا أن هذا يجعلها أحادية البعد فالتركيز على عوامل دون أخرى يجعل من الصعب التحكم فيها، وباستقراء أحوال المغرب الأوسط ومصر وبلاد الشام غالبا ما نجد أن هناك كثير من الباحثين عند تطرقهم إلى عوامل هجرة ورحلة هؤلاء العلماء يصنفونها إلى عوامل جاذبة تجسدت على ساحة مصر وبلاد الشام، وعوامل سلبية قاهرة بمجال المغرب الأوسط أجبرت البعض من علمائها بالارتحال والتي أطلق على تسميتها بالعوامل الطاردة، غير أننا لم نعتمد في ذكرنا لأسباب وعوامل انتقال هؤلاء العلماء

[1] إبراهيم لحسن، الفتن والاضطرابات السياسية وتأثيرها على ديمغرافية المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط 280-706هـ/893-1307م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 1444هـ/2022-2023م، ص41.

على هذا التصنيف (الطاردة، الجاذبة) كمصطلحين، وذلك بحكم اعتقادنا أن العوامل السلبية التي سميت بعوامل الطرد تعمل أيضا كعوامل جذب وهي نفس العوامل التي تشجع على الانتقال إلى بلد آخر، كالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشها المغرب الأوسط في فترات مختلفة من هذا البحث، دفعت بأهلها خاصة الكفاءات العلمية إلى الرحلة نحو مصر وبلاد الشام للبحث عن فرص أفضل للعيش والعمل في مناصب تليق بمستواهم الفكري، نعتبرها كذلك من العوامل المحفزة على الانتقال إلى البلد المقصد، ومن ثُمَّ لا يمكن فصل العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية والدينية عن العوامل النفسية والسياسية حتى ولم تكن لها نفس درجة التأثير، يفهم من هذا أن هذه الظاهرة لا يمكن استيعابها من خلال عامل واحد فقط، بل يجب الأخذ في الاعتبار جميع الأسباب والمؤثرات التي تعمل معا بشكل متزامن للوصول إلى نتيجة معينة، والأمثلة هنا كثيرة، فمثلا الصراعات المذهبية والقبلية وحتى الصراع حول المراكز التجارية وكثرة الضرائب من أهم العوامل التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في ظهور الاضطرابات السياسية، فهذه الدوافع كلها مجتمعة في عملية انتقال أولئك العلماء إلى مصر وبلاد الشام، ولهذا سنكتفي بذكر مختلف التغيرات والعلائق الباعثة على الارتحال بشكل عام.

هذا وإذا ما تمت العودة إلى المصادر التاريخية[1] التي اهتمت بالتأريخ لبلاد المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، سنجد أنها كثيرة الذكر على العديد من الفتن والاضطرابات السياسية والتحولات الاقتصادية، كنتيجة طبيعية لتجاوب المغرب الأوسط مع ظروفه السياسية سواءً الداخلية أو الخارجية المحيطة[2]، ممكن فصلها وتحديدها وفق مراحل أو فترات مهمة بناءً على مختلف التغيرات السياسية والتحولات الهامة التي طرأت على المنطقة، مثل فترات الارتقاء

[1] – من المصادر التاريخية التي اهتمت بالتأريخ السياسي: القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تح: فرحات الدشراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م. بن صاحب الصلاة عبد الملك، المن بالإمامة، تح: عبد الهادي تازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1987م. ابن الحاج النميري، فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد: محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.

[2] – إبراهيم لحسن، المرجع السابق، ص03.

والانهيار للدول التي حكمت هذا الإقليم، ومدى تغير القوى المسيطرة عليها، وكذا الأخذ بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عملت على التأثير فيها، لتتضح لنا بشكل دقيق الأسباب العميقة التي دفعت بعلماء المغرب الأوسط للتواجد في بيئات مختلفة عن موطنهم الأصلي كمصر وبلاد الشام.

1-1-1/الفترة الأولى: من سنة 222هـ-844م إلى غاية سنة 398هـ-1008م:

تتميز هذه الفترة بالاضطراب السياسي خاصة منذ الربع الأخير من القرن الثالث الهجري، القرن التاسع الميلادي، تزامنا مع بداية الدعوة الإسماعيلية الشيعية على يد أبي عبد الله الشيعي[1]، ليستمر بعدها الصراع إلى فترات لاحقة ما بعد قيام الدولة الزيرية، وما صاحبها من التنافس الشديد بين القبائل على السلطة والنفوذ والسيطرة على بلاد المغرب[2].

فقبل هذه الفترة، كان المغرب الأوسط يعيش حالة استقرار نسبي في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية طيلة العهد الرستمي (160هـ-777م/296هـ-909م)[3]، حتى وان كانت هناك بعض الانشقاقات الإباضية المذهبية خلال فترة حكم الرستميين، فإنها ليست بتلك الصورة السيئة التي ستكون عليها لاحقا.

كما أن المصادر على اختلاف مذاهب أصحابها تكاد تخلو من تقديم أي دور سلبي لفقهاء وأئمة الاباضية خلال فترة حكمهم بالدولة الرستمية، خاصة الأولين منهم الذين تميزوا بالحنكة السياسية، وعلى رأسهم الإمام عبد الرحمن بن رستم (160هـ-171هـ/777-788م)

---

[1] -أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن زكريا المعروف بالشيعي (ت 298هـ/920م)، القائم بدعوة عبيد الله المهدي جد ملوك مصر، من أهل صنعاء اليمن، أما نسبة الشيعي تنسب إلى من يتولى شيعة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه. أبو العباس ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900م، ج2، ص192-193.

[2]- سالم السيد عبد العزيز، المغرب الكبير (العصر الإسلامي)، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص 139- 140.

[3] - وما يفسر حالة الاستقرار التي كان يعيشها المغرب الأوسط منذ منتصف القرن الثاني للهجرة، الثامن الميلادي، أن الدولة الرستمية التي حكمت هذا المجال انتهجت سياسة التسامح المذهبي بين دول هذه الفترة. فوزية لزغم، التسامح المذهبي في الدولة الرستمية، مجلة الخلدونية، عدد خاص، جامعة ابن خلدون، تيارت، أكتوبر 2009م، ص 62- 74.

مؤسس أركان هذه الدولة، وابنه عبد الوهاب (171هـ-788م/208هـ-823م)، تميزت فترة حكمه بالفتن لكن سرعان ما استطاع التخلص منها كليا وعمل على فرض الأمن والاستقرار بالدولة، وكان الإمام أفلح (208هـ-823م/258هـ-871م)، على نفس سياسة أبيه عبد الوهاب في حكمه للدولة، وهذا الاستقرار أدى بدوره إلى ازدهار فكري واقتصادي كبير، فارتقت الزراعة والصناعة إلى أعلى المراتب، كما عملوا على تطوير العلوم في المغرب الأوسط[1] بشكل لا يدعو إلى التنقل أو البحث عن وطن جديد، وفي ذلك وجد علمائها عاملا مساعدا على تحقيق أهدافهم ضمن نطاق حدود هذه الدولة التي اختلف كثير من المؤرخين منهم القدامى والمحدثون على حد سواء في ضبطها، فنجدهم يحددونها اعتمادا على تنقلات أئمتها في الأقاليم والقرى التي كانت تعتنق المذهب الخارجي، فيكون امتدادها ما بين جبل نفوسة شرقا وتيهرت غربا[2]، والواقع أن الرستميين كانوا يحكمون من سرت إلى زويلة إلى جبل نفوسة إلى شط الجريد فالمغرب الأوسط كله تقريبا من خلال عمال لهم يمثلون رعيتهم أمام أولئك الحكام[3].

وسرعان ما انتهت فترة التعايش السلمي المذهبي هذه، لتدخل بلاد المغرب مرحلة جديدة من الصراعات المذهبية مهدت الطريق لسيادة المذهب الإسماعيلي على ساحة هذا المجال، فالدعوة الإسماعيلية في المغرب الأوسط بدأت على يد أبي عبد الله الشيعي الذي استطاع استمالة جماعة من قبيلة كتامة بمنطقة إيكجان التي بقيت مركز للدعوة القائمة على المهدوية، أي على الظهور الوشيك للإمام المعصوم من أجل تحقيق العدالة في الأرض[4]، واستطاعت القوات الإسماعيلية من دخول منطقة الزاب سنة 292هـ/905م، مما فتح الطريق أمامها نحو القيروان

---

[1]- بحاز إبراهيم، الدولة الرستمية 160-296هـ/777-909م دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، نشر جمعية التراث، قرارة، ط2، 1414هـ-1993م، ص 399- 400.

[2] - عبد الله محمد جمال الدين، الدولة الفاطمية قيامها ببلاد المغرب وانتقالها إلى مصر إلى نهاية القرن الرابع الهجري مع عناية خاصة بالجيش، كلية دار العلوم، القاهرة، 1411هـ-1991م، ص32. سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992م، ج2، ص 296- 297.

[3]- بحاز إبراهيم، المرجع السابق، ص108.

[4] القاضي النعمان، المصدر السابق، ص6 - 57.

وفي سنة 296هـ/909م تمكن هذا الداعي من تجسيد سياسة مذهبية عسكرية على أرض المغرب الإسلامي، أدت إلى جملة من التحولات السياسية انتهت بسقوط الدولة الرستمية والتنكيل بأهلها، إذ وصل عدد قتل الاباضيين إلى اثني عشر ألفا[1]، كما أنهى حكم الدولة الأغلبية بافريقية وإمارات العلويين بالمغربين الأوسط والأقصى، وعمل على إطلاق سراح الإمام عبد الله المهدي بالله الذي تم سجنه من طرف الأمير المدراري بسجلماسة[2]، وتمت مبايعته سنة 297هـ/910م برقادة، إماما للدولة الفاطمية العبيدية بعد الإعلان الرسمي عن قيامها، وعن شخصية هذا الإمام فتصفه المصادر أنه كان أكثر سفكا للدماء بخلاف الداعي أبي عبد الله الذي كان لا يقتل غير المعاندين، وكان ميالا لاستصلاح النفوس أكثر من ميله لسياسة القتل[3] فيقول الدرجيني: "ودخل المدينة (ويقصد عبيد الله المهدي[4]) فانتهبها وانتهك حرمتها وأجلى كثيرا من أهلها"[5]، كما يضيف ابن خلدون أنه في سنة 297هـ/910م، دخل وهران وقتل ساكنيها وأضرمها نارا[6].

وبشكل عام فالدولة الفاطمية عرفت كيف تسعى لتوسيع مجالها ونشر مذهبها، فاعتمدت على العصبية القبلية لتحقيق أهدافها السياسية العسكرية، فقربت إليها في البداية كتامة واستمالت صنهاجة مما أثار حفيظة قبائل أخرى كزناتة ومغراوة التي حاولت التصدي لهذا المشروع السياسي الجديد للفاطميين الذي أصبح يهدد مصالحها خاصة الاقتصادية بأراضيها

---

[1] أبو زكرياء، سير الأئمة وأخبارهم، تح: إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1399هـ- 1979م، ص104.

[2] حسين بوبيدي، علاوة عمارة: الفاطميون والمغرب الأوسط: التوجه الساحلي للسلالة الحاكمة وأنماط التحكم في المجالات (ترجمة)، مجلة مدارات تاريخية، مج: 3، العدد: 3، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، سبتمبر 2021م، ص37.

[3] لقبال موسى، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص325.

[4]- عبيد الله أبو محمد، أول من قام من الخلفاء الخوارج العبيدية الباطنية الذين قلبوا الإسلام ، وأعلنوا بالرفض ، وأبطنوا مذهب الإسماعيلية وبثوا الدعاة، يستغوون الجبلية والجهلة، توفي سنة 322هـ/934م. شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، 1422هـ-2001م، الطبقة الثامنة عشر، ج15، ص142.

[5]- أبو العباس أحمد الدرجيني، طبقات المشائخ بالمغرب، تح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة- الجزائر، 1974م، ج1، ص94.

[6] -عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000م، ج6، ص296.

واستمر هذا الصراع حتى بعد رحيل الفاطميين إلى مصر سنة 362هـ/972م، ضد حلفائهم الزيريين[1]، تمثل أبرزها في الصراع الصنهاجي الزناتي[2].

وحول ذكر كل وقائع الحروب بين زناتة وصنهاجة، فهو ليس من أولويات موضوعنا هذا، ومع ذلك يمكن تلخيص أهم أحداثها في انتصار القبائل الصنهاجية تحت قيادة بني زيري الصنهاجيين، الذين استطاعوا أن يشكلوا قوة عسكرية في المغرب الأوسط، كان لها دور كبير في مساندة الفاطميين[3]، ففي سنة 347هـ/958م، تحديدا خلال فترة حكم المعز لدين الله الفاطمي (341-365هـ/952-976م)[4]، تمكن الأمويون من السيطرة على المغرب الأقصى واتسع نفوذهم إلى تيهرت، لكن زيري بن مناد الصنهاجي استطاع إرجاعها إلى سيطرة العبيديين مجددا وذلك سنة 348هـ/959م[5]، غير أنه في 361هـ/972م، تحالفت قبيلة زناتة مع حاكم مسيلة وأعمال الزاب جعفر بن علي بن حمدون ضد الزيريين[6]، وانتهى هذا التحالف بمقتل زيري بن مناد الصنهاجي، نتيجة ذلك قام ابنه بلكين[7] بشن حملة ضد زناتة فأكثر فيها القتلى وسبي نسائهم وغنم أولادهم[8]، كما تمكن من الانتصار على محمد بن الخير بن محمد بن خزر

---

[1]- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983م، ج1، ص228.

[2]- إبراهيم لحسن، المرجع السابق، ص55.

[3] -الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية " تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م"، ترجمة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د ت)، ص39. ينظر أيضا: بورويبة رشيد، الدولة الحمادية: تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977م، ص09.

[4]- بن عميرة محمد، دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص230.

[5] - إبراهيم لحسن، المرجع نفسه، ص56.

[6] - ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مراجعة: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ج7، ص334.

[7] -ابن الأثير، المصدر نفسه، ج7، ص314-315.

[8] -ابن الأثير، المصدر نفسه، ج7، ص334.

الزناتي[1] أمير قبيلة مغراوة وإزاحتها عن موطنها الأصلي بالمغرب الأوسط سنة 361هـ/971م[2].

وفي فترة باديس بن المنصور (386-406هـ/996-1015م)، تم القضاء على ثورة فلفل بن سعيد بن خزرون الزناتي التي كانت ضد الزيريين بطبنة، انتهت بمقتل سبعة آلاف من زناتة[3].

بعد العديد من الانتصارات التي حققها بني زيري الصنهاجيين في الدفاع عن الدولة الفاطمية، وكمكافأة لهم أجاز الخليفة الفاطمي المعز لهم بتوسيع ملكهم بالمغرب الأوسط مع نوع من الاستقلالية في الحكم وحق توارث الحكم[4]، والسماح لهم ببناء المدن مثل بني مزغنة ومدينة مليانة[5] في الجهة الشرقية من الشلف والمدية وأشير[6].

ونحن هنا لا نحاول رصد تلك الصراعات بين مختلف القبائل والقوى السياسية المتصارعة، وإنما ما يهم هنا أن نبين أن هذه الحروب والاضطرابات كانت من أهم الأسباب التي تحكمت في مختلف التحركات البشرية من بينها هجرة علماء المغرب الأوسط، وهذا يقودنا إلى التساؤل حول مدى تأثير هذه الصراعات المذهبية أثناء تواجد الفاطميين ببلاد المغرب على توجه هؤلاء العلماء إلى مصر وبلاد الشام خلال هذه الفترة؟ وللإجابة على هذا السؤال، وبناءً على تصوري يمكن القول أن هذا النوع من الهجرات في الغالب يكون من أجل العثور على مناطق آمنة للاستقرار، قصد التفرغ لممارسة أنشطتهم وتحقيق مكتسبات علمية في الأساس أما

---

[1]- محمد بن خزر بن فحص بن صولات، أمير مغرواي توفي سنة 350هـ/961م بالقيروان. ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص30-38.

[2]- إسماعيل العربي، دولة بني حماد ملوك القلعة وبجاية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص 60-61.

[3] - ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص272.

[4]- بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي تولى حكم بلاد المغرب بعد رحيل الفاطميين إلى مصر سنة 362هـ/973م. ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: ج.س كولان و ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط1983،3م، ج1، ص228.

[5] -مدينة رومانية، جددها زيري بن مناد وعمرها ابنه بلكين. ينظر: البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، (د ت)، ص61.

[6] -ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص204.

عن عدد علماء المغرب الأوسط الذين رحلوا خلال هذه الفترة المشحونة بالفتن والاضطرابات السياسية والمذهبية، كانت قليلة وليس بالكم الهائل الذي نتخيله، وإن كان الأمر لا يخلو من حالات استثنائية لم تتمكن من التعايش مع التطورات الجديدة، و الشيء الذي ساعد على عدم انتقالهم إلى حواضر بلاد المشرق كمصر وبلاد الشام بشكل كبير في هذه الفترة، يعود إلى اهتمامهم بمقاومة الفاطميين فكريا من خلال تأليف الكتب والمناظرات للرد على معتقداتهم ومحاولة الحفاظ على المذهب السني بإقامة حلقات تدريس الفقه السني[1].

1-1-2/الفترة الثانية: من سنة 398هـ-1008م إلى غاية سنة 580هـ-1184م:

تتميز هذه المرحلة بتأسيس الدولة الحمادية مع مطلع القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، تحديدا سنة 405هـ/1014م[2]، واشتداد الصراع الحمادي الزيري حول مناطق النفوذ بالمغرب الأوسط، الذي تمثل في العديد من الحملات العسكرية فضلا عن عوامل أخرى ارتبطت باضطرابات الفترات الانتقالية ودخول العرب الهلالية إلى المغرب الأوسط في عهد بلكين بن محمد بن حماد (447-454هـ/1055-1062م)، واشتباكهم مع قبائل زناتة وصنهاجة[3]، فتغلبوا على الزيريين في معركة حيدران سنة 443هـ/1051م[4]، واستولوا على القيروان سنة 449هـ/1057م، ثم تقدموا إلى نواحي الزاب موطن زناتة فدارت بينهم حروب شديدة، فانهزمت قبائل زناتة أمام بني هلال الذين استقروا في الزاب بعد أن أزاحوهم عنها[5].

---

[1]- ابن الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح: محمد الأحمدي أبو النور، المكتبة العتيقة، تونس، 1967م، ج2، ص165.

[2] - ابن خلدون، المصدر نفسه، ج6، ص 227.

[3] - سبب ذلك انتقام الفاطميين من بني زيري الذين قطعوا العلاقات السياسية معهم وانفصلوا على المذهب الإسماعيلي. ينظر: حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، (د ط)، (د م)، 2004م، ص161.

[4] -عبد الحميد بوسماحة، رحلة بني هلال وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص111.

[5] - ابن خلدون، المصدر نفسه، ج7، ص83- 84.

أما عن اشتباكهم مع بني حماد تكاد المصادر لا تذكر شيئا عن ذلك، فالظاهر أن الطرفين التجآ إلى اتفاق بينهم يسمح بحفاظ الحماديين على المدن وبني هلال على الأرياف[1]، وانتهت بهزيمة الناصر بن علناس (454-481هـ/1062-1088م)، في معركة سبيبة سنة 457هـ/1065م[2]،

وعقب هذه الاضطرابات السياسية التي كان يمر بها بلاد المغرب ازداد الوضع سوءا بعد ظهور خطر النورمان ومد نفوذهم إلى المناطق الشرقية لسواحل المغرب الأوسط بشن غارات على مدنه، منها مدينة جيجل دخلوها سنة 537هـ/1142م، فخربوها وأحرقوها وسبوا من أدركوا فيها[3]، فاضطر ساكنيها للفرار إلى الأرياف والتعصب بالجبال[4]، ثم اقتحموا مدينة برشك[5] سنة 539هـ/1145م، وقتلوا أهلها وسبوا نسائها[6]. ولم يتوقف هذا الأمر عند هذا الحد ففي سنة 548هـ/1153م، تم حصار مدينة بونة ودخلوها بالحرب، فملكوا ما فيها وسبوا أهلها وكان المقدم عليهم فتاه فيليب المهدوي قد غض الطرف عن جماعة من العلماء والصالحين الذين فروا إلى القرى بأهاليهم وأموالهم[7]. لكن لما بلغ هذا الخبر روجار الثاني[8] اتهمه في دينه

---

[1] – ابن خلدون، المصدر نفسه، ج6، ص27.

[2] –ابن خلدون، المصدر نفسه، ج6، ص 230.

[3] – ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 326.

[4] – شارل فيرو، تاريخ جيجلي، ترجمة: عبد الحميد سرحان، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010م، ص16.

[5] – مدينة برشك موقعا غرب شرشال وهي قريبة من جزائر بني مزغنة. ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1992م، ص78. وبخصوص موقعها يذكر الحميري: أن بينها وبين تنس في الساحل ستة وثلاثون ميلا، ومنها إلى شرشال ستون ميلا، وهي مدينة صغيرة بنيت على تل مرتفع. الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م، ص88.

[6] – ابن الأثير، المصدر السابق، ج9، ص326.

[7]– ابن الأثير، المصدر نفسه، ج9، ص 391. العيد بكري ومفتاح خلفات، غارات النورمان على سواحل المغرب الأوسط خلال القرن 6هـ/12م، مجلة عصور جديدة، مج10، العدد 04، جامعة وهران 01 أحمد بن بلة، الجزائر، ديسمبر 1442هـ/2020م، ص174.

[8]– توج ملكا على النورمان في جنوب ايطاليا وصقلية دون منازع يوم 25 ديسمبر 1130م. للمزيد يراجع: أحمد عزيز، تاريخ صقلية الإسلامية، نقله إلى العربية وقدم له مع إضافة حواش وتعليقات مناسبة، أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، 1389هـ-1980م، ص64.

وحكم عليه بإحراقه[1]، أما عن سبب سماح فيليب المهدوي للعلماء بالفرار بأموالهم وأهاليهم وعن إقدام روجار على قتله، لا يمكننا ذكر حيثيات أكثر حول هذا الموضوع[2]، لأننا في صدد التركيز على أهم الصراعات السياسية والعسكرية التي عرفها المغرب الأوسط ودورها كعامل مهم ومساعد في تحركات أفرادها بصفة عامة وبشكل أخص علمائها إلى خارج أقاليم موطنها الأصلي تحديدا نحو مصر وبلاد الشام.

فتحول المغرب إلى ساحة للفتن والصراعات الدموية، مما نتج عن ذلك تدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن خضوع المجال المغربي لحكم دول ذات مبادئ مذهبية مختلفة كدولتي المرابطين (485-541هـ/1092-1146م)، والموحدين (541-668هـ/1146-1269م)، وهو ما صاحبه تبدل عقائدي انعكس سلبا على فئة مهمة من المغاربة عامة وسكان المغرب الأوسط خاصة الذين تضررت مصالحهم فتحولوا إلى فئات معارضة للحكم وبحثوا عن مواطن جديدة آمنة لهم من خلال الهجرة إلى مصر وبلاد الشام[3] خاصة وأن السياسية التي اتبعها الموحدون في البداية للسيطرة على المغرب الأوسط تميزت بالشراسة والعنف، ففي سنة 539هـ/1145م، تم حصار حصن وهران لمدة شهرين وقطع الماء على سكانه[4]، وبعد دخولهم لبجاية سنة 547هـ/1152م، قاموا بإخضاع القلعة بالقوة ودخلوها عنوة في ذات السنة، وفي ذلك سجل لنا ابن خلدون أن عدد القتلى قد بلغ 18 ألفا قتيلا[5]، إلا أننا نجد أن هذا الرقم بالرغم ما يحمله من مبالغة وتهويل، يعطي صورة عامة عن الاقتحام الموحدي لهذه المدينة.

---

[1] – ابن الأثير، المصدر نفسه، ج9، ص391..

[2] – للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: ابن الأثير، المصدر السابق، ج9، ص 391. ابن خلدون، المصدر السابق، ج5، ص235. علي محمد الزهراني، الوجود الإسلامي في صقلية في عهد النورمان بين التسامح والاضطهاد، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ص12.

[3] – نور الدين امعيط، الحضور المغربي في بلاد الشام وأثره على الحياة العامة خلال العصر الوسيط، مجلة جدارا للبحوث والدراسات، مج: 08، جامعة جدارا، الأردن، 2022م، ص345.

[4] – ابن عذاري، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص 22.

[5] – ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج6، ص316.

كما نوّه الأديب ركن الدين أبو عبد الله محمد بن محرز بن محمد الوهراني في إحدى مناماته، إلى الحالة السيئة التي آل إليها بلاد المغرب الإسلامي في ظل تغير الأنظمة الحاكمة، قائلا: " ...لما تعذرت مآربي واضطربت مغاربي، ألقيت حبلي على غاربي، وجعلت مذهبات الشعر بضاعتي"[1].

وعبر عن استيائه الشديد عندما سئل عن سلطان الدولة الموحدية آنذاك، عبد المؤمن بن علي (ت558هـ/1162م)، فقال: "... مؤيد من السماء، خواض للدماء، مسلط على من فوق الماء، حكم سيفه في القمم، وأعمله في رقاب الأمم، حتى خضعت له التيجان، ودانت له الإنس والجان، فأغمد الحلم شفاره، وقلّم العلم أظافره، فلان مسّه وهدأ حسه، ولو أن للعلم لسانا وللورقة إنسانا، لتألمت وتظلمت... وعند الله تجتمع الخصوم"[2].

ومما سبق يتبين لنا أن عوامل الاستقرار في المغرب الأوسط كانت غير ثابتة وضعيفة خاصة في البدايات الأولى من حكم الدولة الموحدية التي كانت متعصبة للمذهب التومرتي واعتبرت كل من أخذ بغيره فهو خارج عن ملتها، مما جعل الكثير من العلماء الذين على المذهب المالكي يعيش في حالة ذعر وخوف لما سيحدث لهم، فقرروا الهجرة مع أسرهم للبحث عن أماكن يشعرون فيها بالاستقرار، وفي هذا الصدد ذكر صاحب إنباه الرواة على أنباه النحاة هروب أبو محمد بن عبد الله الأشيري بعد تغير أحواله لدى حكام الدولة الموحدية فخاف من عاقبة هذا التغير بعد أن كان يعمل كاتبا عندهم، فجمع ما أمكنه من الكتب والمتاع وتوجه إلى بلاد الشام، فنزل في مدينة اللاذقية ومنها توجه إلى حلب وأقام بها مدة رفقة أهله، بعدها طلبه

[1] ركن الدين محمد الوهراني، منامات الوهراني ومقاماته ورسائله، تح: إبراهيم شعلان ومحمد نغش، مراجعة: الدكتور عبد العزيز الأهواني، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1968م، ص10.

[2] الوهراني، المصدر نفسه، ص12.

الوزير يحي بن هبيرة بالعراق كي يعطيه رأيه حول كتاب "الإفصاح" كان قد انتهى من تأليفه ليعود بعد ذلك إلى الشام ويبقى فيها حتى توفي سنة 561هـ/1166م[1].

صحيح أن تلك الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدها المغرب الأوسط خلال هذه الفترة كانت لها مخلفات وخيمة، إلا أنها لم ترق إلى الأثر السلبي الكبير الذي خلفته الأحداث السياسية في المرحلتين الفاطمية والزيرية، وحتى لا تنحصر دوافع الهجرة في الظروف السياسية الصعبة التي كانت مسيطرة آنذاك، فعلى الأرجح أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 548هـ/1153م إلى غاية سنة 580هـ/1184م، أي بعد الدخول الموحدي النهائي للمغرب الأوسط إلى غاية ثورة بني غانية، عرفت المنطقة فترة استقرار أمني وسياسي[2]، وهو ما نعتقد أنه سينعكس بالضرورة إيجابا على الوضع الحضاري بمختلف مستوياته: السياسي والاقتصادي والعمراني وخاصة الثقافي والفكري، الذي كان له دور كبير في تنشيط الحركة العلمية نحو الحواضر المشرقية.

1-1-3/ الفترة الثالثة: من سنة 580هـ-1184م/707هـ-1306م:

بالنسبة للدولة الزيانية، فبعد قيامها سنة 633هـ/1236م، يكون عصر الصراعات القبلية قد طغى على جانب الصراعات المذهبية، حيث شهدت صراعات داخلية خاصة بين بني عبد الواد وبين القبائل الأخرى، وصراعات خارجية مع المرينيين غربا والحفصيين شرقا سواءً في فترة حكم يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1236-1282م)، أو في فترة ابنه عثمان (681-703هـ/1282-1304م)[3]، فكانت أول الحملات التي تعرضت لها تلمسان عاصمة

[1] جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 1406هـ- 1986م، ج2، ص137-140.

[2] - إبراهيم لحسن، المرجع السابق، ص191.

[3] - إبراهيم لحسن، المرجع نفسه، ص67.

الدولة الزيانية سنة 639هـ/1242م، من طرف السلطان الحفصي[1]، لتتوالى بعدها الحملات العسكرية على المنطقة سواء كان من جهة الحفصيين أو المرينيين وصولا إلى الحصار المريني الطويل على تلمسان سنة 698هـ/1299م[2]، فكان من نتاج ذلك أن تضررت مدينة تلمسان على مختلف الأصعدة والتي أسفرت عن انتشار الفوضى وانعدام الأمن في دولة بني زيان[3] وأصبحت حياة العلماء تحت تهديد المؤامرات والدسائس والصراعات الفكرية، وكان ابن خلدون شاهدا على ذلك فذكر كيف أن فقهاء المذهب السني كانوا في مقاومة لمخالفيهم أصحاب العلوم العقلية التي " لم يعد يدرسها إلا عدد قليل من الأفراد تحت رقابهم"[4]، والأمثلة عن هذه المؤامرات كثيرة، مثل ما حدث للشيخ أبو العباس أحمد بن محمد الغبريني الذي قتل سنة 704هـ/1304م بأمر من السلطان الزياني أبو البقاء بعد اتهامه بمحاولة التجهيز للتخلص من السلطان[5]، كما كان مصير الفقيه أبو زكرياء يحي بن خلدون القتل بتوجيه من السلطان الزياني أبي تاشفين سنة 780هـ/1378م[6].

كما أن البعض من العلماء كتبت لهم النجاة من هذه المؤامرات، مثل العلامة ابن خلدون الذي نجا في العديد من المرات من المؤامرات بسبب حنكته السياسية، وأحمد بن مرزوق التلمساني الذي انتقل بعد سجنه بفاس إلى تونس، ثم إلى مصر حيث ولاه السلطان المملوكي الأشرف مناصب علمية استمر فيها إلى حين وفاته سنة 780هـ/1378م[7].

---

[1] – حكيم بن يلس، بجاية وتلمسان بين الصراع والتواصل أيام الحفصيين والزيانيين، مجلة متون، العدد06، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، جوان 2012م، ص270–271.

[2] –عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ج1، ص21–29.

[3] – شاوش محمد بن رمضان، باقة السوسان في التعريف بتلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011م، ص222.

[4] – ابن خلدون، المقدمة، ص398.

[5] – ابن خلدون، العبر، ج6، ص619.

[6] –ابن خلدون، المقدمة، ص893.

[7] –مكاتي توهامي، إسهامات علماء المغرب الأوسط ببلاد المشرق الإسلامي من القرن 7–9هـ/13–15م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر 02– أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1441–1442هـ/ 2020–2022م، ص40.

بعيدا عن الخوض في حيثيات وتفاصيل أكثر عن هذه الاضطرابات السياسية والمواجهات العسكرية بين مختلف القوى السياسية التي عرفها المغرب الأوسط، فإن ما يهم هنا في إطار هذه الدراسة هو انعكاساتها السلبية على المنطقة بشكل عام وعلى أهلها بشكل خاص، يأتي في مقدمتها الأزمات الطبيعية والاقتصادية، عند وقوع الأزمات الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأوبئة ولا يكون للإنسان دخل فيها، فإذا كانت الدولة في مرحلة هدوء أمني واستقرار سياسي ومن ثم الأوضاع الاقتصادية في حالة جيدة، فسيمنحها ذلك القدرة على حسن التعامل معها أو على الأقل التقليل منها، أما إذا كانت الدولة في مرحلة عكس الحالة الأولى فأكيد أن ذلك سيجعلها عاجزة عن مواجهة هذه الأزمات، وهو ما يزيد من عواقب وخيمة على المنطقة وساكنيها، فمقياس التعامل مع مختلف الأزمات هو توفر عامل الأمن والاستقرار وعلى سبيل التوضيح فالأمثلة كثيرة هنا، فمثلا النكسة السياسية والاقتصادية التي شهدتها بجاية جراء ثورة بني غانية ضد الموحدين سنة 580هـ/1184م، حتى وصل الأمر إلى أن " انتهبت زروعها وغلاتها، وألمَّ بالرَّعية الحيف وتقسَّمهم الجلاء والسيف"[1]، وهو ما أدى إلى حدوث المجاعة وازدياد الوباء حتى عمَّ الناس الموتان[2].

ونفس الحالة مرت بها تلمسان عاصمة الدولة الزيانية نتيجة تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية خاصة بعد تعرضها لأطول حصار دامت مدته ثمانية سنين وثلاثة أشهر، اضطر أهلها إلى أكل الجيف والقطوط والفيران، وذلك بعد أن غلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق[3]، فأضحت الدولة الزيانية عاجزة عن مواجهة هذا الحصار، مما تسبب في الهجرة الاضطرارية التي قام بها أهل هذا البلد، وهو ما يمكن فهمه من خلال هذا النص المصدري "...وفَرَّ أكثر أهلها فلم يبق من الرعية إلا نحو المائتين وكان فيها من المقاتلة نحو الألف"[4].

[1] – ابن عذاري، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص181.

[2] –ابن عذاري، المصدر نفسه، ص181.

[3] –ابن خلدون، العبر، ج7، ص128.

[4] – التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تح: محمود اغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م، ص132.

أما عن محاولة الرصد الكرونولوجي لهذه الأزمات فيعد من الأمور الصعبة، بسبب طول فترة الدراسة نوعا ما، لكننا سنعمل على تقديم عينة من هذه الظاهرة التي لها علاقة بالمغرب الأوسط، لإبراز دورها في إحداث إشكال في سياق الحركة التنقلية لهؤلاء العلماء نحو حواضر مصر وبلاد الشام.

وسأحاول في الجدول التالي ذكر بعض الأمثلة لمختلف الأزمات التي عرفها المغرب الإسلامي خلال فترة البحث وما نتج عنها من في الجدول الآتي:

الجدول رقم01: يبرز من خلال عينة من النصوص المصدرية تنوع الأزمات التي طالت مختلف مناطق بلاد المغرب الإسلامي وأهم انعكاساتها على المنطقة وسكانها:

السنة	الأزمة	المنطقة	ما نتج عنها
524 – 525هـ/1129-1131م	قحط وجفاف	كل بلاد المغرب	نقص الإنتاج الزراعي
535 – 540هـ/1140-1145م	مجاعة	كل بلاد المغرب	هجرة المغاربة إلى الأندلس[1]
537 -547هـ/ 1141-1149م	غلاء	جميع بلاد المغرب	شدة ودوام الغلاء[2]
544هـ-1149م	حملات الوعظ والاعتراف	مناطق متعددة من بلاد المغرب	قتل الموحدون 32030 شخصا[3]
457 – 460هـ 1065 – 1061م	أزمات سياسية بفعل الصراع	بلاد المغرب	غياب الأمن والاستقرار في المنطقة

[1] -ابن الزيات، التشوف إلى رجال التصوف، تح: أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط2، 1997م،ص183.

ابن عذاري، المصدر السابق، ج4، ص98.

[2] – ابن الأثير، المصدر السابق، ج11، ص125.

[3] -البيذق، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1971م، ص 102- 105.

510 – 514هـ 1110 – 1120م	صراع سياسي (الحماديين والزيريين)	بلاد المغرب	غياب الأمن والاستقرار في المنطقة[1]
616 – 619هـ 1216 – 1280م	القحط	عم كل بلاد المغرب	مجاعة كبرى حتى اضطر الناس فيها إلى أكل نبات الأرض[2]
714هـ – 1315م	وباء الطاعون	تونس وبجاية	حصد العديد من الأرواح[3]
749هـ – 1350م	وباء الطاعون	تونس وبجاية	كثرة الأموات[4]
749هـ – 1350م	الحصار الزياني	بلاد المغرب	غلاء الأسعار حتى وهنت قواهم[5]
القرن 7هـ	زحف الجراد	تونس وبجاية	إتلاف المحاصيل[6]
القرن 8هـ – 14م 750هـ – 1380م	الوباء العام	بلاد المغرب	سقوط الكثير من الضحايا[7]

[1] –ابن خلدون: العبر، ج6، ص 180– 181– 182.

[2] – ابن نظيف الحموي، التاريخ المنصوري تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان، تح: الدكتور أبو العيد دودو، مراجعة: الدكتور عدنان درويش، مطبعة الحجاز، دمشق، 1401هـ– 1981م، ص84.

[3] – ابن الطواح، سبك المقال لفك العقال، تح: الدكتور محمد مسعود جبران، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ط2، 2008م، ص201

[4] – ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1401هـ–1981م، ص265.

[5] – يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، تح: عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م، ج1، ص217.

[6] – الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضون، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966م، ص45.

[7] – ابن قنفذ، أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتصحيحه: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965م، ص47.

من خلال هذا الجدول يتبين مدى تنوع وتعدد الأزمات على المغرب الأوسط عبر مختلف الفترات لاسيما تلك التي عرفت فيها المواجهات العسكرية والصراعات السياسية، فنستنتج أن تزامن الحروب والأزمات في وقت واحد له انعكاسات أقل ما يقال عنها أنها وخيمة، تسببت في خسائر بشرية واقتصادية وعمرانية كبيرة، وهو بالذات ما انعكس سلبا على ديمغرافية البلاد بشكل كبير، ساهم في استفحال ظاهرة انتقال الأفراد والجماعات بحثا عن ظروف معيشية ملائمة.

فبالإضافة إلى جملة العوامل التي سبق ذكرها حتى الآن، أضيفت إليها عوامل أخرى زادت من قوة تأثيرها وحدتها في استقطاب أنظار علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام، فمن المعروف أن هناك تشابه طبيعي بين المغرب الأوسط وبعض الأقاليم المصرية والشامية[1]، حتى وان كان هذا التشابه لا يصل إلى حد المطابقة الكاملة إلا أنه أصبح عاملا مهما من ناحية تأثيره الكبير على زيادة وتيرة حركة انتقال هؤلاء العلماء، كما كان له دور لا يستهان به في تنشيط عملية تأقلمهم واستيطانهم في الأقاليم المقصودة، وقد أكد على هذا التشابه بعض المؤرخين من بينهم المقري الذي نقل لنا رواية ابن سعيد في كتابه "نفح الطيب" والتي وصف فيها مدى التشابه في المياه والأشجار وحسن المباني والتشييد بين المدن التي زارها في افريقية وما جاورها من المغرب الأوسط كبجاية وتونس، ثم الديار المصرية كالإسكندرية والقاهرة والفسطاط ثم الشام كدمشق وحلب[2].

فكما هو واضح أن ما نقله لنا المقري من وصف خارجي لهذا التشابه الطبيعي بين الأقاليم الإسلامية، يدل على أن هؤلاء العلماء وجدوا أمامهم بيئة صالحة للاستقرار والعيش الكريم، فأرض الشام ومصر تتميز بوفرة مصادر إنتاجها الزراعي، وعن صناعتها فهي متقدمة إذا ما قورنت بغيرها في ذلك الوقت، وعن محاسن مدينة دمشق يصفها الرحالة المغربي

[1] – علي أحمد، المرجع السابق، ص94.

[2] – المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، ج1، دار صادر، بيروت، 1388هـ-1967م، ص209.

الشريف الإدريسي بقوله: " مدينة دمشق جامعة لصنوف من المحاسن وضروب الصناعات وأنواع الثياب الحرير كالخز والديباج والنفيس الثمين العجيب الصنعة العديم المثال الذي يحمل إلى كل بلد ... ومصانعها في ذلك عجيبة..."[1]. وهو ما دفع بالرحالة ابن جبير لأن يدعو المغاربة على التوجه إلى المشرق، بعدما أدرك بنفسه مدى قابلية السكن هناك، لتوفر موارد الرزق والعيش بها، فقال: " ومرافق الغرباء بهذه البلاد أكثر من أن يأخذها الإحصاء...فمن شاء الفلاح من نشأة مغربنا، فليرحل إلى هذه البلاد ويتغرب في طلب العلم، فيجد الأمور المعينات كثيرة..."[2]. ويفهم من هذا أن التنوع الاقتصادي بمصر وبلاد الشام كان عاملا مساعدا في هجرة المغاربة خاصة علماء المغرب الأوسط نحو هذه الأقاليم.

أما فيما يتعلق بالناحية الداخلية، فنجد معاملة أهل مصر وبلاد الشام لهؤلاء العلماء مميزة وفريدة من نوعها باعتبار أن العلاقة بينهم والتي نصفها بعلاقة الأخوة الإسلامية، امتزجت بالجوار القريب وصلات الرحم القوية خاصة المصريون القدماء فهم أبناء عمومة البربر وجميعهم من بني حام بن نوح[3]. فتميزت معاملة المصريين والشاميين للمغاربة وطريقة استقبالهم بالاحترام والتقدير الكبير[4]، وقد أكد هذا ابن بطوطة عندما زار مصر خلال القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي، فيما تلقاه من معاملة كريمة وحسن ضيافة من قبل العالم نور الدين السخاوي، فيقول: "ولما وردت دمشق وقعت بيني وبين نور الدين السخاوي مدرّس المالكية صحبة، فرغب مني أن أفطر عنده في ليالي رمضان، فحضرت عنده أربع ليالي ثم أصابتني الحمى، فغبت عنه فبعث بطلبي فاعتذرت بالمرض، فلم يسعني عذرا فرجعت إليه وبت عنده، فلما أردت الانصراف بالغد فمنعني من ذلك وقال لي: احسب داري كأنها دارك أو دار أبيك أو أخيك، وأمر بإحضار طبيب وأن يصنع لي بداره كل ما يشتهيه الطبيب من

[1] – الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1989م، ص369.

[2] – ابن جبير، رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، 1959م، ص258.

[3] – ابن خلدون، العبر، ج6، ص101. السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ج2، ص128.

[4] – ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، دار صادر، بيروت– لبنان، 1960، ص104.

دواء أو غذاء، وأقمت كذلك عنده إلى يوم العيد، وحضرت المصلى وشفاني الله تعالى مما أصابني، وقد كان ما عندي من النفقة نفد، فعلم بذلك فاكترى لي جملا وأعطاني الزاد وسواه وزادني دراهم وقال لي: تكون لما عسى أن يعتريك من أمر مهم، جزاه الله خيرا"[1].

وتجلى هذا الترابط العاطفي أيضا في عناية سلاطين الدولة النورية والأيوبية، وحكام الدولة المملوكية بهؤلاء المغاربة القادمين، نتيجة العلاقات السياسية الحسنة بين الطرفين؛ فنذكر أن السلطان نور الدين الزنكي (541-569هـ/1146-1173م)، عين للمغاربة النازلين بالزاوية المالكية بالمسجد الجامع أوقافا عديدة منها طاحونتان وسبعة بساتين وحمام ودكانين بالعطارين[2]، وليس هذا فقط بل اهتم هذا السلطان بتسهيل شؤون الحياة والإقامة للأسر المغربية، كمساعدته لأسرة عبد الله بن محمد الأشيري، الذي رحل إلى الشام في القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، ثم توجه إلى أداء الحج رفقة أسرته، بعدها اضطر للعودة إلى بلاد الشام تاركا أهله في المدينة المنورة، وكان له نصيب أن يلتقي بالسلطان نور الدين زنكي فطلب منه مساعدته، لكنه فجأة توفي سنة 561هـ/1166م، فقرر السلطان إرسال مساعدة مالية لأهله وخيرهم في السكن بين الحجاز أو الشام، فاختاروا الشام ونزلوا بمدينة حلب[3].

إلى جانب ذلك اهتم السلطان صلاح الدين الأيوبي (-567 589هـ، -1171 1193م) بالعلم والعلماء وطلبة العلم خاصة المغاربة منهم، ولا تعوزنا الشواهد الدالة عن نقل صورة واضحة عن مدى اعتناء واهتمام هذا السلطان بهؤلاء العلماء؛ تمثل ذلك في تنصيبه بيمارستانا لمعالجة المغاربة بالإسكندرية سنة 577هـ[4]. وبناء العديد من الزوايا والخوانق والمدارس من أجلهم، ففي مدينة دمشق خصصت للمالكية زاوية في الجامع الأموي الكبير، وكان يشرف

[1] – ابن بطوطة، المصدر نفسه، ص105.

[2] ابن جبير، رحلة ابن جبير، دار التراث، بيروت، 1968م، ص357.

[3] القفطي، المصدر السابق، ج2، ص140.

[4] تقي الدين المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، ص187.

عليها في أغلب الأحيان فقيه مغربي، كما خصصت لهم بعض الخوانق كالخانقاه الأندلسية والخانقاه السميساطية. وفي بيت المقدس خصصت لهم زاوية واحدة في المسجد الأقصى وخانقاه واحدة سميت بالخانقاه الفخرية[1]، وحينما كثرت المرافق والمدارس التعليمية، اضطرت السلطات الحاكمة للبحث عن علماء أكفاء، فجرى الاعتماد على علماء المغرب الإسلامي عامة وعلماء المغرب الأوسط خاصة، في التدريس ومختلف الوظائف الحكومية[2].

كما يسرت لهم السلطات الحاكمة[3] في مصر وبلاد الشام ظروف الإقامة والرعاية، ويظهر هذا الاهتمام في القرار الذي صدر عن ديوان الإنشاء لقاضي القضاة المالكية بمصر والذي نص على إحسان ورعاية أهل مذهبه ولاسيما من أتاه من بلاد المغرب[4].

مما سبق ذكره يتضح أن هذه المناطق ظلت مقصد استقبال المغاربة[5]، خاصة علماء المغرب الأوسط الذين توفرت فيهم الظروف المناسبة لممارسة نشاطاتها الدينية والعلمية، وقد كانت دافعا رئيسيا وعاملا مساعدا في تشجيع حركة الارتحال العلمي[6].

وهناك من الدراسات الحديثة[7] التي تجمع على أن السياسة التي اتبعها نور الدين زنكي وبعده صلاح الدين الأيوبي في اهتمامهما بالمغاربة وخاصة علماء المغرب الأوسط، اتسمت بحسن استقبالهم وتسهيل إقامتهم لضمان معيشتهم، كان فقط من أجل استغلالهم في تسيير شؤون دولتهما والاستعانة بهم كوسيلة دعائية على اعتبار الكفاءة العلمية التي تميز بها هؤلاء

---

[1]– للمزيد حول هذه الخانقاهات، ينظر: النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، أعد فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ– 1990م، ج2، ص204.

[2]– أبو شامة، المصدر السابق، ج1، ص14.

[3]– كرد علي، خطط الشام، مطبعة الترقي، دمشق، 1345هـ–1926م، ج4، ص38.

[4] – أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الأنشا، ج11، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م، ص95.

[5]– أحمد شلبي، تاريخ التربية الإسلامية، دار الكشاف، بيروت، 1954م، ص 350– 351.

[6]– محمد حمودة، تاريخ الأندلس السياسي والعمراني والاجتماعي، دار الكتاب العربي، مصر، ط1، 1958م، ص21.

[7]– الحاج عيفة، المرجع السابق، ص52. مكاتي توهامي، المرجع السابق، ص28–29.

وخاصة علماء الدين للحفاظ على مكانتهم في الحكم لما للدين من أثر قوي في نفوس الرعية[1] ولعل حسبهم ذلك دليل ما قامت به السلطات الحاكمة في مصر من خلال الاعتماد عليهم في محاربة المذهب الشيعي من جهة وطرد الصليبين من بلاد الشام من جهة أخرى، فهذا الاهتمام الشديد بالمغاربة بشكل عام كان فقط لتوسيع دائرة المذهب المالكي لمواجهة الفاطميين مغربا ومشرقا، واستقطاب جميع أهل السنة لاستبعاد العصبيات المذهبية، وبعث المذهب السني من جديد في مصر وبلاد الشام[2]، لكن برغم كل هذا، إلا أننا لا يمكن مسايرة هذا الطرح إلى حد القول بأن هذه المعاملة الحسنة من طرف السلطات الحاكمة كانت بنية استغلال هؤلاء المغاربة، وإلا فكيف نفسر اختيار المغاربة لمناطق تواجدهم بمصر التي تكون بعيدة عن سيطرة الفاطميين أو الصليبين واختيارهم لمدينة دمشق وحلب التي كانت تحت حكم السلاجقة والأتابكة، وهذا يجعلنا نتيقن أن المغاربة عموما لم يكونوا مجبرين على محاربة الفاطميين الشيعيين، بل على العكس كانوا معروفين بتمسكهم بالوحدة المذهبية، فهم مالكية وشعارهم كان محاربة خصومهم من الناحية العقائدية، وفي ذلك يقول المقدسي: "... وهم يقولون لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك ... وان عثروا على معتزلي أو شيعي ونحوه ربما قتلوه"[3].

كما أن هذا لا يجعلنا ننفي حقيقة أن السلطان صلاح الدين الأيوبي شخصية محبة للعلم، ومن فقهاء المذهب الشافعي وحفظة القرآن الكريم، إضافة أيضا حفظه لكتاب التنبيه في الفقه الشافعي[4]، وكان له مواقف في ذلك منها تجديده لمدارس المالكية بدمشق[5]، فكان يكثر من مجالسة العلماء بما فيهم المغاربة، كما سيتبين لنا فيما بعد في ثنايا صفحات هذا البحث.

قام بإلغاء كل الرسوم والمكوس المفروضة على الحجيج إلى بيت الله الحرام، التي أثقلت كاهلهم وزادت من متاعبهم المادية لطول السفر وحسبنا دليلا على ذلك، أنه راسل في هذا

[1] – الحاج عيفة، المرجع نفسه، ص56.

[2] – أبو شامة، الروضتين في أخبار الدولتين، ج1، دار الجيل، بيروت، ص10.

[3] – شمس الدين المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تح: محمد خزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987م، ص195.

[4] – ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص298.

[5] – النعيمي، المصدر السابق، ج1، ص340–341.

الأمر مكثر بن عيسى أمير مكة(ت 600هـ/1203م)، يأمره برفع تلك المغارم. وقد دوّن لنا ابن جبير ذلك الاهتمام الذي خصه صلاح الدين للحجاج منهم المغاربة، قائلا: "والذي جعل له صلاح الدين بدلا من مكس الحاج، ألفا دينار واثنان وألف أردب من القمح كما سعى صلاح الدين ومن أتى بعد من المماليك على تأمين السبل ونشر الأمن في مصر واليمن ومكة المكرمة لراحة المجاورين"[1].

إضافة إلى التسهيلات التي أقرتها دولة المماليك لمساعدة المغاربة في تنمية تجارتهم والحفاظ على حركية الاقتصاد؛ حيث أصرّ السلطان الناصر فرج (802-808هـ/1399-1405م) أن يؤخذ من التجار المغاربة العشر بدل الثلث[2]، وسبب إقدامهم على ذلك كان من أجل تنمية تجارتهم، وضمان الأرباح للحفاظ على الاقتصاد المملوكي من الأطراف الخارجية[3].

كما لا يمكننا إغفال المكانة الدينية لمصر وبلاد الشام في نفوس هؤلاء، فكلا المنطقتين ورد ذكرهما في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة، وليس غريبا أن يكون المغاربة على دراية بكل ما جاء حول هذا الموضوع باعتبارهم مسلمين، وأيضا معرفتهم العميقة بعلوم القرآن والحديث.

فقد ذكر الله تعالى مصر في كتابه الكريم، تشريفا لها وتكريما، وفي هذا الشأن يقول تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾[4]، وقوله تعالى أيضا: ﴿ وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين ﴾[5]، وقال سبحانه: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا

[1] – ابن جبير، المصدر السابق، ص 351.

[2] – أحمد المقري، نفح الطيب، ج3، ص450.

[3] – أحمد علي، الأندلسيين والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن الخامس حتى نهاية القرن التاسع الهجري، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م، ص92. ينظر أيضا: عبد الفتاح سعيد عاشور، الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2010م، ص1204.

[4] – القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 21.

[5] – القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 99.

وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]. كما أشار الله تعالى إلى فضل بلاد الشام من الناحية الدينية وبخاصة مدينة القدس التي تحتل المرتبة الثانية بعد الأماكن المقدسة بالحجاز، كقوله تعالى في الآية الأولى من سورة الإسراء في القرآن الكريم التي تتحدث عن رحلة الإسراء والمعراج التي قام بها رسول الله من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى بالقدس، مؤكدا على أهمية المسجد الأقصى ومكانته العظيمة في الإسلام حيث بارك الله حوله فقال سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[2]، فمصر وبلاد الشام من الأماكن التي كانت تستهوي قلوب المسلمين حيث كانوا يتشوقون لزيارتها والإقامة بها ومنهم المغاربة.

هناك فيض زاخر من الأمثلة التي تؤكد على أهمية هذه المكانة التي تمثلها أرض مصر وبلاد الشام، وسأكتفي بإيراد بعض هذه الأحاديث الشريفة التي توضح أبعاد هذه المكانة وتجلياتها، وهناك حديث نبوي ينص على فضائل الصلاة في المسجد الأقصى بمدينة القدس لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا"[3]، ونذكر من أمثال هؤلاء الذين قصدوا القدس الشريف لكسب ثواب الصلاة في المسجد الأقصى، الشيخ عبد الله بن إبراهيم البسكري (ت 829هـ/1425م)، الذي نزل بيت المقدس بفلسطين[4]، كذلك العلاّمة أبو الفضل محمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد الزواوي والمشدالي (ت858هـ/1453م)، الذي أسهم بجهود رائدة على

[1] – القرآن الكريم، سورة يونس، الآية 87.

[2] – القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 01.

[3] –حديث شريف متفق عليه، رواه أبو هريرة وأبو سعيد الخذري رضي الله عنهما. ينظر: البخاري، صحيح البخاري، تح: جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر،1311هـ،ج2، ص60.

[4] –شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، 1992م، ج5، ص4.

غرار ما قام به في مختلف الحواضر المشرقية خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي من حيث ثقافته الموسوعية[1]، ثم انتقل إلى بيت المقدس وأقام بها[2].

إنّ هذه العوامل المذكورة آنفا التي تجلت بالقرآن الكريم والأحاديث الشريفة عملت بشكل ايجابي على ترغيب أهل المغرب الأوسط وعلمائه بقصد مصر والشام، لكن بعد نهاية القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، استجدت عوامل أخرى أضيفت إليها، زادت في حدتها وقوة تأثيرها الشيء الكثير، فمن المعروف أن هذه الفترة تميزت بالجهاد ضد الصليبيين، مما جعل الأهمية العسكرية تضاف إلى الأهمية الدينية، وهو ما زاد من تأثير هذه العوامل في استقطاب هؤلاء القادمين من المغرب الأوسط للدفاع عن هذه الأماكن المقدسة واسترجاع الأراضي المحتلة[3].

ومهما يكن من أمر، فإن قراءتنا لجميع العوامل المشار إليها سابقا، كشفت لنا طرحا مستحدثا يتعلق بكيفية تطور حركة انتقال علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام، وذلك بالكشف عن الأسباب التي ساهمت في ازدهارها وتراجعها إبان الحقبة الوسيطية، وتضافر هذه العوامل من منطقة لأخرى أثر بشكل كبير في توزع هؤلاء العلماء، بحيث نجد مثلا من سكن من العلماء مدينة دمشق يساوي ما سكن في المدن الشامية الأخرى مجتمعة، وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في العنصر الموالي.

2 جدلية حركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام بين الانفتاح والتراجع:

يتوجه غالبية الباحثين والمهتمين بتاريخ حركة علماء المغرب الأوسط نحو بلاد المشرق إبان الحقبة التاريخية الوسيطية، إلى تحديدها برحلتين علمية وأخرى دينية، وهو ما أشار إليه

[1] – أحصى الإمام الشوكاني حفظه وإتقانه لاثنان وعشرون علما منا، الفقه، الحديث، القراءات، التفسير، الأصول، النحو، العربية، العروض والصرف، المنطق، المواقيت، الحساب، الفرائض، المقابلة، والهيئة والمرايا، والمناظرة والطب. الشوكاني، فتح القدير، دار ابن الكثير، دمشق، ط1، 1414هـ، ج2، ص127.

[2] – الشوكاني، المرجع نفسه،ج2، ص127.

[3] – أحمد علي، المرجع السابق، ص98.

الدكتور عمار هلال حين قال: "الكلام عن حركة علماء الجزائريين نحو المشرق يفرض على الباحث الفصل بين أمرين هامين وهما التفقه في الدين وأداء فريضة الحج... فالكثير منهم من يخلط بين الرحلتين العلمية والدينية"[1]، أين اقتصر هنا في ربط اتجاهات هؤلاء العلماء عبر العصور بأسباب وعوامل يصعب حصرها وهو ما أراه جانب الصواب كونه أغفل أن الرحلة أو تنقل هؤلاء العلماء لم تكن تقسم إلى دينية أو علمية فقط، بل كثيرا ما تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا لا يحتاج الأمر الفصل بينهما، فالكثير من العلماء ارتحلوا إلى بلاد المشرق لأداء فريضة الحج ولكن هذا لا يمنع التقاءهم بمعاصريهم من العلماء والاستفادة منهم، وهناك أيضا من العلماء من يرتحل للتعمق في العلوم الدينية كالفقه والحديث، وهو ما يجعل الرحلة لأداء الحج رحلة علمية والعكس صحيح، لكن الأمر يختلف تماما عند التحدث عن "الدين" و"العلم" كمجالين معرفيين حديثين، فأكيد هناك فصل واضح بينهما من حيث المنهج والغاية[2].

إن تنقل علماء المغرب الأوسط بمحتواهم الفكري والاجتماعي والاقتصادي نحو مصر وبلاد الشام مسألة حيوية في صلب الحضارة الإسلامية لا تقتصر على مدة زمنية محددة بل هي مستمرة ومرت هذه الحركة بمراحل بين متغيرة، مؤقتة، وثابتة، مستقرة دائمة.

وعليه، فإن من الضروري أن ننطلق من تساؤلين محوريين تكون الإجابة المحتملة عنهما بمثابة مدخل نظري وإشكالي للخوض في مسألة التواصل العلمي والتلاحم الاجتماعي بين المشارقة والمغاربة بشكل عام ودور علماء المغرب الأوسط في مصر وبلاد الشام بشكل خاص.

يحيل السؤال الأول إلى البحث في الفترات المبكرة الأولى للتواصل الحضاري بين المغرب الأوسط ومصر وبلاد الشام، ويحيل السؤال الثاني إلى البحث في مدى تأثير الثقافة المشرقية

[1] –عمار هلال، العلماء الجزائريون في تونس فيما بين القرنين الرابع والرابع عشر للهجرة والعشرين للميلاد، مجلة دراسات تاريخية، المجلد: 08، العدد: 01، جامعة الجزائر 02، جانفي 2000م، ص 53.

[2] – عمر بن بوذينة، جدلية العلاقة بين العلم والدين والتباساتها في الفكر الإسلامي المعاصر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد:20، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، جوان 2018م، ص155.

على بناء الحضارة الإسلامية ببلاد المغرب بشكل خاص ورصد تحركات هؤلاء العلماء نحو الأقاليم المقصودة طيلة فترة التاريخ الإسلامي. فهل ظلت الرحلة فردية ومرتبطة بالحج أم اتخذت شكلا مغايرا؟

قد تختلف حركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر عن مثيلتها بلاد الشام زمنيا ونوعيا وحتى كميا، فمن حيث الترتيب الزمني في استقبال علماء المغرب الأوسط ، كانت مصر الوجهة الأولى لهؤلاء العلماء، لأسباب جغرافية، دينية وعلمية، منها أن مصر وخاصة مدينة الإسكندرية تقع على الطريق الرئيسي المؤدي إلى الحج، فكانت بمثابة إحدى المحطات الرئيسية في مسار حركة هؤلاء العلماء، حيث كانوا يمكثون بها لفترة من الزمن يتزودون خلالها زاد الفكر والمعرفة من خلال الالتقاء بعلمائها خاصة أصحاب المذهب السني، ومنها يستكملون رحلتهم نحو البقاع المقدسة[1]، وقد استعرض القلقشندي في كتابه "صبح الأعشى" جملة من محاسن مصر، فيقول: "...أعدلها هواء، وأجملها قدرا، وأفخمها مملكة، وأطيبها تربة، وأخفها ماء، وأحسنها ثمارا، وألطفها سكانا لذلك نري الناس يرتحلون إليها وفودا ويفدون عليها من كل ناحية"[2].

ولا ننسى المكانة العلمية التي حظيت بها القاهرة[3] خاصة بعد سقوط مدينة بغداد وانتقال الخلافة العباسية إليها فأصبح تأثيرها قويا وأصبحت محل سكن العلماء[4]، فضلا عن ذلك تحول الجامع الأزهر إلى جامعة علمية في عهد المماليك استقطبت العديد من العلماء المغاربة الذين

[1] – جمال الدين شيال، تاريخ مصر الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ص37.

[2] – القلقشندي، المصدر السابق، ج3، ص99.

[3] – تأسست سنة 358هـ/969م، على يد القائد جوهر الصقلي لأمر من الخليفة الفاطمي المعز لدين الله الفاطمي، لتصبح عاصمة الفاطميين ومركزا لنشر المذهب الإسماعيلي الشيعي. سيد أيمن فؤاد، التطور العمراني لمدينة القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004م، ص11.

[4] – السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ج2، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1977م، ص 94.

كان لهم بداخله رواق خاص بهم سمي ب"رواق المغاربة"[1]، ومن أعلام المغرب الأوسط الذين درسوا في الأزهر، الأديب عفيف الدين التلمساني (ت690هـ/1291م)، والفقيه شرف الدين الزواوي (ت 744هـ/1343م)[2].

أما عن بلاد الشام فكانت غالبا الوجهة الثانية لعلماء المغرب الأوسط بعد مصر كما ذكرنا آنفا بسبب العامل الجغرافي، وكذلك كونها كانت أكثر أمنا من بلاد الشام التي كانت مجالا للحملات العسكرية والصراعات الخارجية الكبرى كالغزو الصليبي والمغولي، مثل مدينة دمشق التي بقيت مهددة من حين لآخر من قبل المغول وغيرها[3]، فكانت انطلاقة مسيرتهم العلمية أولا إلى مصر إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي سنأتي على ذكرها لاحقا، ومن تم كانوا يتوجهون إلى بلاد الشام التي مثلت امتدادا لتلك الحركة العلمية خاصة مع بداية القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، حيث اتسمت هذه الفترة بنشاط فكري وازدهار الحركة العلمية في مختلف مدنها، وفي هذا المقام ينقل إلينا الرحالة ابن جبير وصفا دقيقا عن جامع مدينة حلب ومدارسها، فيقول: "ويتصل به من الجانب الغربي مدرسة للحنفية تناسب الجامع حسنا وإتقان صنعته... وهذه المدرسة من أحفل ما شاهدناه من المدارس بناء وغرابة وصنعة...وللبلدة نحو أربع أو خمس"[4]، ويضيف عن مدينة دمشق أنها دار الإسلام وجنة المشرق[5]. كما خصها الرحالة ابن بطوطة في رحلته بصفحات طوال بعد زيارته لها سنة 726هـ/1325م[6]، حيث قال :"وأهل دمشق يحسنون الظن بالمغاربة ويطمئنون إليهم بالأموال

[1] – ابن بطوطة، المصدر السابق، ص25. ينظر أيضا: علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمدينة مصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1987م، ج4، ص53.

[2] – ليلى الصباغ، الوجود المغربي في المشرق في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 07– 08، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1977م، ص80.

[3] – بغداد سحيري، العدوان الصليبي على بلاد الشام وموقف الفاطميين منه خلال القرنين (5–6هـ/11–12م)–دراسة نقدية في مسببات العدوان ومآلات الوضع–، مجلة دراسات تاريخية، المجلد: 08، العدد: 01، جامعة الجزائر 02، 2020م، ص 7–9.

[4] – ابن جبير، المصدر السابق، ص277.

[5] –ابن جبير، المصدر نفسه، ص210.

[6] – ابن بطوطة، المصدر السابق، ص50.

والأولاد والأهلين، وكل من انقطع منهم بجهة من جهات دمشق لابد أن يتأتى له وجه من المعاش من إمامة مسجد أو قراءة بمدرسة... تجري له النفقة والكسوة ... ومن أراد طلب العلم أو التفرغ للعبادة وجد الإعانة التامة"[1]، وقد برزت المكانة العلمية للجامع الأموي في الزمن الذي أقيمت فيه الحلقات العلمية ورصدت له الأوقاف، فأصبح بمكانته العلمية خاصة في زمن المماليك أن يضاهي الأزهر من حيث الأهمية والتأثير واستقطابا للعلماء، ويعزز هذا التصور ما أورده ابن جبير من وصف لهذا الجامع قائلا: "ومن مفاخر هذا الجامع أنه لا تخلو منه صباحا ولا مساءً وفيه حلقات التدريس للطلبة وللمدرسين فيها أجراء واسع"[2]، ولا ننسى ارتباط المغاربة عامة دينيا وروحيا بمدينة القدس. وفي ضوء هذه المعطيات يمكن تحديد مراحل حركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط من خلال تتبع تراجمهم في كتب السير، وتحويل المعلومات التاريخية إلى صورة واضحة ومترابطة تساعد على إبراز الأبعاد الزمنية والمكانية والبشرية والفكرية لهذه الظاهرة العلمية من خلال مخططات زمنية تبرز تطور هذه الحركة العلمية حسب القرون كما أعددنا جداول تتضمن أسماء علماء المغرب الأوسط ونوع العلم الذي اشتهروا به والحواضر التي قصدوها في مصر وبلاد الشام، وليس من السهل إحصاء كل من رحل من المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، رغم ما تقدمه كتب التراجم والسير والتاريخ والأدب التي تتعرض إلى رحلات هؤلاء العلماء، إلا أننا نعترف بقصورنا على حصرهم، ولكننا سنذكرهم على سبيل المثال لا الحصر، وذلك على لسان المقري، الذي قال: "إن حصر أهل الارتحال لا يمكن بوجه ولا بحال، ولا يعلم ذلك على الإحاطة إلا علام الغيوب الشديد المحال..."[3].

ولكل مرحلة من هذه المراحل خصوصياتها لا من حيث العامل الزمني، ولكن أيضا حسب الظروف السياسية التي سادت مصر وبلا الشام والتي لها علاقة بالأوضاع الأمنية

[1] –ابن بطوطة، المصدر نفسه، ص237.

[2] –ابن جبير، المصدر السابق، ص220.

[3] – المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، ص05.

والثقافية والنفسية معا، وبما أننا تطرقنا إلى هذه الظروف سابقا، سنكتفي فقط بالإشارة إلى الخطوط العريضة دون التعمق في الجوانب التفصيلية تفاديا للوقوع في التكرار.

2.1 المراحل الهامة لحركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام:

2.1.1/المرحلة الأولى: منذ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب إلى نهاية القرن الرابع الهجري (ق7-10م): ضرورة حتمية أم تبعية ثقافية؟

إن هذه المرحلة نفسها يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، أولها المرحلة التي تمتد منذ الفتح الإسلامي إلى غاية نهاية حكم الدولة الرستمية تحديدا مع نهاية القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، وثانيتها تمتد منذ قيام الدولة الفاطمية في بلاد المغرب حتى انتقالها إلى مصر خلال القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي.

قد يثير لدى القارئ في بداية الأمر شيئا من الحيرة، فيتساءل حول مبررات اعتمادنا في تحديد بداية هذه المرحلة من الفتح الإسلامي، خاصة وأن تلك الفترة تكاد تخلو من حركة علماء المغرب الأوسط المسجلة. ولتجنب هذا الإشكال، أود أن أوضح أنني تعمدت فعل ذلك لا لشيء فقط لأبين أثر الثقافة المشرقية من لغة وعقيدة وخاصة الدين الإسلامي الذي ساهم في بناء صرح الحضارة الإسلامية[1]، لأنه من المعلوم أن تواجد هؤلاء العلماء بمصر وبلاد الشام ارتبط بالبدايات الأولى للتواجد الإسلامي ببلاد المغرب، ومن جهة أخرى تصادفنا بوجود إشارة في إحدى المصادر التاريخية لبعض من القبائل والأسر التي فضلت الانتقال إلى مصر أيام فتح عمرو بن العاص لها، كأسرة ابن عطاء الله السكندري[2]، التي اتخذت من الإسكندرية موطنا

[1] – عبد الملك مرتاض، تأثير الثقافة المشرقية في المغرب العربي ودور المشارقة في نشر اللغة العربية في الجزائر، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد: 02، العدد: 02، مؤسسة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 26 ديسمبر 2006م، ص76.

[2] – للمزيد حول هذه الأسرة، ينظر: أحمد لشهب، أسرة ابن عطاء الله السكندري أعلامها وإشعاعها العلمي والروحي بالديار المصرية، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد: 10، العدد: 01، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2021، ص155– 161.

لها، وأنجبت أعلاما كبارا تعود أصولهم من المغرب الأوسط من بينهم كمال الدين محمد وأخوه ناصر الدين بن عطاء الله التنسي[1].

يمكن وصف الفترة الأولى بأنها بداية تأسيسية لبناء ركائز الحضارة الإسلامية ببلاد المغرب التي تميزت بالوحدة الثقافية المتأتية بالتعاليم الدينية، والتي يتحدد تاريخ اكتمالها ببلاد المغرب في منتصف القرن الثاني الهجري، بعد أن أرسل عبد الرحمن بن حبيب إلى المنصور مرسول يخبره فيه أن المغرب كله اليوم في إطار الخلافة الإسلامية[2]، كما أن التلاحم الاجتماعي والترابط الفكري بين القطرين زاد أكثر في هذه الفترة المبكرة، الذي تجلى في تغيير أنماط فكرية وإعادة تشكيل أساليب ثقافية جديدة استقبلها المغاربة وتفاعلوا معها كتعلم اللغة العربية وانتشارها ببلاد المغرب، وهذا يعود بالأساس إلى السياسة التي انتهجها الخلفاء الأمويين بإرسال بعثات علمية بهدف تعليم البربر أصول الدين الجديد وكذلك اللغة العربية كالبعثة التي قام بإرسالها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، كانت تتكون من ثلاثة عشر فقيها[3]، ومن بين أعلام الثقافة العربية الإسلامية الوافدين عليه من مصر[4]، نجد عبد الرحمن بن رافع التنوخي[5] وسعد بن مسعود التجيبي[6] وغيرهم[7]. فضلا عن عملية بناء مراكز الثقافة المتمثلة في

---

[1] –السخاوي، الضوء اللامع، ج11، ص239.

[2] –مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم: محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص419.

[3] –محمود إسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب، ط2، 1406هـ– 1985م، ص38.

[4] – أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن أبي محمد صالح، المنهاج الواضح، الطبعة المصرية، 1933م، ص352–353.

[5] – أبو الجهم عبد الرحمن بن رافع التنوخي (ت113هـ)، يعد من فضلاء العلماء ولاه موسى بن نصير سنة 80هـ منصب القضاء في افريقية. أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، ج2، تح: بشير البكوش، راجعه: محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1414هـ/1993م، ص 110 .

[6] – أبو مسعود سعد بن مسعود التجيبي رضي الله عنه، كان رجلا فاضلا مشهورا بالدين والفضل، قليل الهيبة للملوك في حق يقوله، لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان من العلماء الذين وقف في وجه الخوارج بالمغرب. كان من أبرز أفراد البعثة العمرية، وقد أدى دورا مهما في نشر الإسلام في افريقية. أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية وزهادهم ونساكهم

الكتاتيب ومساجد، كالمسجد الذي بناه موسى بن نصير في تلمسان، كانت بجانبه دار لتعليم القرآن وأمور الدين للصبيان[1]، ثم ظهرت مراكز تعليمية أخرى مثل التعليم في منازل بعض العلماء، واقتصرت مناهج التعليم في هذه المرحلة على تعليم القرآن واللغة العربية، ونتيجة هذا الاحتكاك أصبح للمغرب الإسلامي مكانة في الحياة الفكرية، كما اكتسبت ثقافتهم الصبغة العربية الإسلامية، وامتزجت ثقافة الأمازيغ مع ثقافة العرب مشكلة نواة الثقافة المغربية الإسلامية[2].

ومع نهاية القرن الأول الهجري وبداية الثاني، وبعد انتقال مركز السلطة السياسية من دمشق إلى بغداد، أصبح المغرب الإسلامي ملجأ للحركات الاستقلالية والأفكار السياسية المعارضة لهذه الدولة لأسباب تتعلق بالثقافة والأفكار، الأمر الذي يدل على أن المغاربة كانوا أسبق الشعوب تفاعلا في الحضارة الإسلامية وأكثرهم انفعالا بالحياة السياسية[3].

وفي ظل هذه الخلافات والثورات انتشرت المذاهب الإسلامية والسياسية، وتعمق الصراع المذهبي الذي تحول في بعض الأحيان إلى حروب بين الأطراف المتعارضة وبين السلطة السياسية عهد الدولتين الأموية والعباسية، واستمر الصراع مدة إلى أن تأسست سلطة مذهبية محلية خلال فترة حكم الرستميين أصحاب المذهب الاباضي، حيث ألف علماء وأئمة هذا

وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تح: بشير بكوش، مراجعة: محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1414هـ- 1994م، ج2، ص102.

[7]- عبد الله الأمين النعي، المناهج وطرق التعليم عند القابسي وابن خلدون، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1992م، ص32.

[1] - بشير التليسي، الاتجاهات الثقافية في بلاد المغرب الإسلامي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2004م، ص82.

[2] - صابر محمد ذياب، انتشار الإسلام وحركة الاندماج ببلاد المغرب في عصر الولاة، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد: 6، 1404/1403هـ، السعودية، ص290-295.

[3] -لخضر بولطيف، الفقيه والسياسة في الغرب الإسلامي، إصدارات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2005م، ص14.

المذهب الكثير من المصنفات في مختلف فروعها في التفسير والحديث والفقه والتوحيد وعلم الكلام، وألفوا في السيّر والتاريخ والتراجم، ولاسيما سير أئمة الإباضية وعلمائهم[1].

فأثمرت هذه الفترة أثناء القرنين الثاني والثالث الهجريين صفوة من العلماء كان لهم دور في بناء القاعدة الثقافية داخل الإمارة الرستمية، ولم يقتصر دورهم على نشر العلم والتدريس والتأليف، بل عملوا أيضا على توثيق علاقاتهم الثقافية بمختلف البيئات العلمية ومراكز العلم في العالم الإسلامي، لكن يمكن القول أن مصر بقيت مجرد معبر نحو الحجاز أو العراق، أو لمرافقة قوافل الحجاج والتجار، ذلك لأن مركز اللقاءات العلمية كان يقام على أرض الحجاز أين يتم جمع الشُّمل بين علماء المغرب والمشرق للاستفسار عن بعض المسائل الفقهية والمذهبية، والسعي لحل الخلافات بين أصحاب المذهب الاباضي باللجوء إلى فقهاء شرعيين لإصدار حكم الفتوى لهم، وهذا ما فعله الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم عندما تقدم بشكوى إلى الفقيه الربيع بن حبيب الفراهيدي الأزدي(ت273هـ/886م)، لأخذ فتوى حول خلافه مع ابن فندين[2]. تعكس هذه الحادثة مدى حضور المشرق في الحياة العلمية بالمغرب الأوسط، وتظهر أيضا الثقة التي كان يضعها هؤلاء العلماء في فقهاء المشرق، مما يدل على استمرارية التواصل العلمي والفكري بين المشرق والمغرب رغم انفصال البنية السياسية.

ولقد تعددت مجالات التبادل الثقافي خلال موسم الحج، على غرار الرد على الاستفسارات الفقهية وطلب الفتوى، فشملت أيضا نقل العلم الاباضي عن طريق الرواية لضبطه ومنع الوقوع في التحريف وذلك من أجل ضمان استمراره عبر العصور، ومن بين العلماء الاباضيين الذين نقلوا رواية هذا العلم من المشرق إلى المغرب الأوسط، الإمام عبد الرحمن بن رستم الذي ارتحل إلى البصرة في القرن الثاني الهجري وتلقى العلم على أبرز شيوخه منهم أبو عبيدة مسلم بن

[1] – عوض خليفات، الأصول التاريخية للفرقة الاباضية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1982م، ص5.

[2] – الشماخي، السير، تح: أحمد بن سعود السيابي، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، ط2، 1412هـ– 1992م، ج1، ص130–132. أبو زكرياء، المصدر السابق، ص89–98. الدرجيني، المصدر السابق، ج1، ص49.

أبـي كريمـة (ت نحـو145هـ/762م)[1]. هـذا إلـى جانـب طلـب العلمـاء المشـارقة مـن المغاربـة بتأليف كتب لسير الأوائل منهم ومناقبهم منذ ظهور المذهب الاباضي في بلادهم، وهو ما كان سببا في تأليف العالم الاباضي أحمد بن سعيد الدرجيني لكتاب على هذا النحو تلبية لرغبة علماء أهل عمان، وسماه ب "طبقات المشايخ بالمغرب"، تناول فيه تاريخ الدولة الرستمية ومناقب أسلاف علماء الاباضية حتى عصره[2]. كما اهتم المغاربة بنقل كتب مشرقية إلى بلاد المغرب مثل كتاب "دعائم الإسلام" لأحمد بن النظر، وكتاب جامع الشيخ ابن الحسن البسيوي وكتاب جامع أبي جعفر، وكتاب "الأشراف على مذهب الأشراف" لأبي بكر النيسابوري الشافعي، كما وصل إلى المشرق أيضا عدد من الكتب الاباضية المغربية في عهد الدولة الرستمية، ويدل على ذلك ما ورد في كتاب " قاموس الشريعة" لمؤلفه جميل بن خميس السعدي العماني (ت 1279هـ/1862م)، الذي أكثر من الإشارة إلى كتب مغربية لا شك أنها كانت موجودة في المشرق[3].

ومن المفيد أن نُذكّر ببعض الشواهد التاريخية التي تعكس مستوى الاستقبال الذي حظي به هؤلاء القادمين إلى بلاد المشرق، مما يدل على حرص بعض الشخصيات المشرقية على توفير بيئة ترحيبية ومريحة تليق بهم، مثل ما كان يقوم به محمد بن محبوب وابنه من إعداد الخيام لاستقبالهم تعرف ب" مضارب محبوب"، وكذلك كان منزل وبيت العلامة ابن البركة المشرقي صاحب كتاب الجامع ملتقى للطلاب المغاربة[4].

---

[1] – مسلم بن أبي كريمة التميمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة :فقيه، من علماء الإباضية. خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج7، ص222.

[2] – خالدي عبد الحميد، العلاقات الثقافية بين المشرق والمغرب الأوسط من الفتح إلى نهاية الموحدين 50هـ/670م–646هـ/1266م، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر، 2007–2008م، ص145.

[3] – خالدي عبد الحميد، المرجع نفسه، ص148.

[4] –الاستقامة، تح: محمد أبو الحسن، مسقط، وزارة التراث، عمان، 1985م، ج1، ص05.

وقد قدم الباحث علي عشي وصفا لتحركات هؤلاء العلماء خلال هذه الفترة، بأنها تميزت بقدر من المحدودية[1]، ونطرح هنا تساؤل حول ما إذا كان يقصد بصفة المحدودية أنها كانت قليلة من حيث العدد، أو محدودة من حيث النطاق الجغرافي، أو ضعيفة من حيث التأثير العلمي العام؟

الاحتمال المطروح استنادا إلى هذه المرحلة، أنها لم تكن بعد قد تحوّلت إلى ظاهرة علمية منتظمة، بل ظلّت مرتبطة بمبادرات فردية معزولة، لم تترك أثرًا واضحًا في البنية العلمية للمغرب الأوسط، فبالرغم من امتدادها الزمني إلا أنه لا يمكن الحديث عن تحركات أولئك العلماء نحو مصر وبلاد الشام بنسبة كبيرة، وهذا جعلنا نتعامل مع هذه الظاهرة من منظور نوعي أكثر من كونه رقميا دقيقا، وذلك بسبب شح الإحصاءات الدقيقة في المصادر المبكرة، وهذا ما يتبين من خلال عرض نماذج لأبرز علماء المغرب الأوسط الذين توجهوا إلى بلاد المشرق، كالأديب بكر بن حماد التاهرتي (ت296هـ/908م)، الذي برز في مجال الشعر وكان عالما بالحديث والفقه، انتقل من تيهرت إلى البصرة والمشرق عموما، أخذ عن شيخ الأئمة مسدّد الأسدي البصري، والتقى بكبار الأدباء والشعراء أثناء تواجده بالمشرق كالشاعر دعبل الخزاعي والعباس بن فرج الرياشي والأديب علي بن الجهم بن بدر وأخذ أيضا عن كبار علماء الأدب والشعر سهل بن محمد السجستاني والشاعر حبيب بن أوس الطائي أبي تمام، ثم انتقل إلى بغداد أين أثبت وجوده في بلاط الخليفة العباسي المعتصم بالله ومدحه، ثم عاد إلى تيهرت ناقلا معه روافد علمية وفكرية من المشرق، كان لها إسهام في إثراء الفكر الفقهي المحلي[2].

[1] –علي عشي، المغرب الأوسط خلال عهد الموحدين دراسة تحليلية للأوضاع الثقافية والفكرية (534هـ/1139م إلى 633هـ/1235م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011– 2012م، ص134.

[2] –خالدي عبد الحميد، المرجع السابق، 143– 144.

وجاء في نص مؤرخ الدولة الرستمية ابن الصغير[1] أن الفقيه عبد العزيز بن الأوز عاصر فترة حكم الإمام أبي اليقظان، وكانت له رحلة إلى البصرة وبقية الحواضر المشرقية الأخرى[2].

وإلى جانب هؤلاء نجد العالم الاباضي يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني، كانت له رحلة إلى بلاد المشرق للاستزادة في طلب العلم، وقام بجمع وترتيب كتاب المسند المعروف باسم "الجامع الصحيح" لابن حبيب الفراهيدي[3].

واستنادا إلى ما سبق ذكره خلال هذه المرحلة يفضي إلى طرح عدد من التساؤلات الجوهرية لطالما أثيرت في سياق الدراسات السابقة تتعلق بمدى إمكانية اعتبار المشرق المهد الأصلي للمرجعية الثقافية والفكرية والعقائدية في الحضارة الإسلامية. ولا بأس من طرح السؤال بصيغة أخرى: هل غياب الإنتاج المحلي العلمي خلال القرون الهجرية الأولى انفعال أم ضرورة؟

وبالإجابة على هذه التساؤلات سنغلق باب كل تأويل يختزل دور المغاربة ضمن موقع التبعية لبلاد المشرق، فإذا أردنا تقييما موضوعيا لا يمكن تفسير ذلك بوصفه انفعالا فقط، بل هو ضرورة حتمية فرضتها المشروعية التاريخية والدينية للمنطقة، فطبيعيا كان المغرب حديث العهد بالإسلام وفي حاجة إلى ترسيخ العقيدة واللغة العربية، أما الجانب الآخر فبلاد المشرق تعتبر مهد الرسالة الإسلامية، كما ظهرت بها أولى المذاهب الفقهية ومختلف العلوم الدينية وغيرها

[1] – لم يضبط تاريخ ولادة المؤرخ ابن الصغير ولا سنة وفاته، وحسب ما ذكره في مؤلفه "أخبار الأئمة الرستميين" عن تاريخ الدولة الرستمية، فيرجح أنه عاش في القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، مما يعني أنه عاصر جزءا من عهد الإمام أبي اليقضان وفيه يقول: "وقد لحقت أنا ببعض أيامه وإمارته وحضرت مجلسه". ابن الصغير، أخبار الأئمة ارستميين، تح: إبراهيم بحاز ومحمد ناصر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص80.

[2] – ابن الصغير، المصدر نفسه، ص99.

[3] –خالدي عبد الحميد، المرجع نفسه، ص146.

وارتباطها بالمراكز المشرقية الكبرى آنذاك كالمدينة، مكة والكوفة والبصرة وبغداد، وعرفت فيها حركة التدوين والتأليف باكرا[1].

وحرصًا على الموضوعية، يمكن القول أن بلاد المغرب خلال هذه الفترة كانت في مرحلة التلقي، ولم تنفصل عن دائرة التأثير المشرقي، لكن الباحث لا يجب أن يغفل في هذا السياق أمر جوهري وهو أن هؤلاء المغاربة عملوا على إعادة إنتاج الفكر الإسلامي وتجديده كما لعبت تيهرت دورًا مركزيًا في نشر المذهب الإباضي، وهذا ما جعل منها مركزًا دينيًا وعلميًا مرموقًا في الغرب الإسلامي، فما كان يسمى بالانفعال سيتحول إلى تفاعل حضاري واع وستظهر بوادر ذلك الإبداع المحلي لاحقا.

ومن المهم التنويه إلى أن دراسة موضوع العلاقة بين المغاربة والمشرق خاصة في البدايات الأولى من تاريخه الحضاري الإسلامي لا يجب أن يخضع لأحكام أو نظرة تشاؤمية كفكرة تبعية بلاد المغرب للمشرق أو كونه محل انفعال فقط، بل يتطلب تحليلا دقيقا يستند إلى رؤية نقدية ايجابية تنصف سياق هذه المرحلة، فعلى سبيل المثال، فكرة أن أبناء المنطقة كانوا يستمدون مقوماتهم الفكرية والحضارية من المشرق أفضل بكثير لو بقوا تحت سيطرة العالم المسيحي[2].

وبقدوم الفاطميين، عرفت بلاد المغرب فترة انتقالية في البنية السياسية والدينية والثقافية للمجتمع بفعل التيار المذهبي الشيعي الإسماعيلي الذي تبنته الدولة الفاطمية، وهذا التغير من حيث المذهب والفكر قد واجه رفضا ضمنيا من قبل البيئة المغربية التي اعتدت سابقا على

[1] – عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص76.

[2] –نقصد أن ما حققه الفاتحون المسلمون من نشر الإسلام وترسيخه ببلاد المغرب وشيوع اللغة العربية هو انجاز عظيم وفخر لنا أن نكون جزء من هذه الحضارة الإسلامية أحسن بكثير لو بقينا تحت تأثير المسيحية على امتداد حكم الرومان والوندال والبيزنطيين. عبد الله كنون، النبوغ المعرفي في الأدب العربي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1961م، ج1، ص38– 45.

التيارات الثقافية السابقة بالمغرب كالاباضية والمالكية[1]، وفي هذا يقول الذهبي: " وقد أجمع علماء المغرب على محاربة آل عبيد لما أشهروه من الكفر الصراح الذي لا حيلة فيه وقد رأيت في ذلك تواريخ عدة يصدق بعضها بعضا"[2]، وكما هو معروف أن هذه النظرة المتشددة من قبل علماء السنة كانت نتيجة لما قامت به هذه الدولة من ترهيب وقتل ومنع لممارسة شعائرهم. وما يهم الباحث في هذه الجزئية، هل مازال المشرق يشكل مرجعا علميا وفكريا لبلاد المغرب، أم أن موازين التأثير قد تغيرت خلال العصر الفاطمي الذي عرف مرحلة انتقالية من حيث الامتداد المذهبي والجغرافي؟

بالرغم من أن قيام الدولة الفاطمية في بلاد المغرب قد حمل بعدا تركيبيا يظهر تفاعلها مع الواقع المغاربي، إلا أن أصل ثقافتها يرجع إلى بلاد المشرق سواء من حيث التكوين الدعوي الذي تعود أصوله إلى مدن مشرقية كالكوفة والبصرة، ودعاته الذين كانت تربيتهم مشرقية كأبي عبد الله الشيعي، أو من حيث التأليف العقائدي الذي عرفه بلاد المشرق مبكرا قبل قدومه إلى المغرب مثل أصول الكافي[3].

إلي غاية هذه الفترة يمكننا القول أن بلاد المغرب لا يزال في مرحلة تلقي للنموذج المشرقي بحيث لم يبلغ بعد مرحلة تطوير مناهج علمية وفكرية خاصة به، ولم تتشكل نظريات حكم مغاربية مستقلة في إطار تأسيس دول ذات مشروع حضاري كما سنشهد ذلك لاحقا خلال منتصف القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، ومع ذلك، تظل هناك جزئية مهمة لا بد من وضعها في الحسبان أن المغاربة خلال هذه الفترة من حكم الفاطميين حافظوا على هويتهم الأصيلة لكنهم في الوقت نفسه عملوا على تطوير شخصيتهم الفكرية والمذهبية

[1] – خالدي عبد الحميد، المرجع السابق، ص176–178.

[2] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص165.

[3] – مؤلفه أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت328هـ/939م)، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغافري، مكتبة الصدوق، طهران، 1381هـ–1961م، وهو متوفر الكترونيا.

باستقلالية نسبية[1]، من خلال مراجعة التراث الفقهي المالكي والاجتهاد في تجديد مضامينه مع ما يتفق وتحديات عصره[2]، مقترنا عندهم بالإتباع الذي يعني لهم الوقوف وسطا بين التقليد والابتداع[3]، فقد استطاع مالكية المغرب أن يسهموا في بناء مناعة فكرية جماعية قادرة على مقاومة الفكر الشيعي الإسماعيلي، وأبرز من كرس جهوده لخدمة هذا الهدف ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ/996م)، في حين يعد كتابه " الرسالة" من أهم أعماله العلمية التي تعكس حرصه الشديد على توجيه الجيل الناشئ نحو العقيدة الصحيحة وتحصينه من مظاهر الانحراف والبدع التي كان المذهب الشيعي مصدرها، وقد عبر عن ذلك في مقدمة كتابه: "... ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه وما ترجى لهم بركته وتحمد لهم عاقبته"[4]، كما كان لمجالس المناظرات إلى جانب التأليف الفقهي، أثر واضح في مواجهة الدعوة الشيعية، حيث كان الفقيه أبو عثمان سعيد بن محمد المعروف بابن الحداد (ت302هـ/915م)، من أبرز الذين كانت لهم مشاركة فعالة في مناظرة الشيعة، واستطاع الانتصار عليهم وأن يفند شبهتهم، وقد أشار الخشني (ت361هـ/971م) في كتابه " طبقات علماء افريقية" إلى ذلك بقوله: " وكانت لأبي عثمان مقامات كريمة ومواقف محمودة في الدفاع عن الإسلام والذب عن السنة ناظر فيها أبا العباس المخدوم أخ أبي عبد الله الشيعي الصنعاني بملء فمه ومنى نفسه، مناظرة القرن المساوي، بل مناظرة المتعزز المتعالي، لم يتلعثم لفظاعة المقام، ولا أحجم لهيبة السلطان ..."[5]

---

[1] نسيم نوار، تجديد المذهب المالكي ببلاد المغرب من قيام الدولة الفاطمية إلى حدوث القطيعة الزيرية (296-443هـ/909-1051م)، مجلة عصور، العدد: 22-23، جامعة وهران أحمد بن بلة 01، جويلية- ديسمبر 2014م، ص153

[2] -نسيم نوار، المرجع نفسه، ص155

[3] -عباس الجراري، الدين في وسطيته وتجديده وسياق الشخصية المغربية، الدروس الحسنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1986م، ص116.

[4]- أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة الفقهية، تح: الهادي حمو ومحمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1997م، ص73. .

[5] - أبو عبد الله محمد بن الحارث الخشني، طبقات علماء افريقية، تح: محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م، ص199.

وبرحيل الفاطميين إلى مصر سنة 361هـ/972م، تم حسم الخلاف المذهبي بين أهل السنة والشيعة في العهد الزيري خاصة بعد الإعلان عن القطيعة للفاطميين سنة 443هـ/1051م[1] فتم إلغاء المذهب الإسماعيلي وإعادة المذهب السني رسميا مرة أخرى وأصبح من الممكن تأسيس مدارس فقهية خاصة بالفقه المالكي ساهمت في ازدهار الدراسات الفقهية والعقدية[2]، وبفضل هذا الانتصار حصل لأول مرة في تاريخ المغرب الإسلامي اتفاق بين اتجاه السني السائد لدى أهل البلاد والاتجاه الذي يتبعه الحكام[3].

وقد مثلت مدينة طبنة خلال الحكم الفاطمي، نقطة انطلاق لعدد من العلماء الذين تواصلوا مع حواضر بلاد المشرق، ما يعكس أن هذه المدينة كانت مركزا فكريا بالمغرب الأوسط، ومن بين هؤلاء العلماء، أحمد بن الحسين بن محمد الطبني أبو عمر (ت390هـ/1000م)، كان محدثا ضليعا، رحل إلى المشرق في سنة 342هـ/ 953م، سمع في رحلته يسيرا، عرف بدقته في الرواية وسعة حفظه، فكتبت عنه أحاديث[4].

كذلك نذكر علي بن عطية بن علي بن الحسن أبو الحسن (لم نعثر على تاريخ وفاته)، محدث وفقيه، رحل إلى بلاد المشرق ثم حج وجاور بمكة[5]. والقاسم بن علي بن معاوية الطبني أبو محمد (ت قبل412هـ/1021م)، تميز بكونه من أهل الحديث والفقه، أخذ عنه أثناء إقامته

[1] – أيمن فؤاد السيد، الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2007م، ص190.

[2] –إبراهيم القادري بوتشيش، صحوة المذهب المالكي في الغرب الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2006م، ص97– 103.

[3]– نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، منشورات تبر زمان، تونس، 2004م، ص184.

[4]– الأمير علي بن هبة الله أبو نصر بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/1990م، ج5، ص263. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر–من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر–، مؤسسة نويهض الثقافية للنشر والترجمة والتأليف، بيروت، ط2، 1400هـ/1980م، ص 201.

[5]– الإكمال، المصدر السابق، ص262. عادل نويهض، المرجع السابق، ص203.

بالمشرق أبو سعد أحمد بن محمد الأنصاري الماليني (ت412هـ1021م)، استقر بمصر وله بها عقب[1].

2.1.2/ المرحلة الثانية: القرن الخامس والسادس الهجريين(ق11-12م) استمرارية أم تحول؟

بعد استعراضنا لمعالم المرحلة الأولى من تحركات علماء المغرب الأوسط نحو بلاد المشرق، التي شكلت منطلقا لظهور هذه النخبة من العلماء مشرقية التكوين، ننتقل إلى دراسة المرحلة الثانية، وهي فترة انتقالية بين حكم الدولة المرابطية[2] أواخر القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، وقيام الدولة الموحدية[3] منتصف القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، وبذلك يكون التاريخ الرسمي لهذه المرحلة من سنة 454هـ-1062م إلى غاية سنة 668هـ-1269م، للبحث فيما إذا كانت هذه المرحلة تمثل امتدادا للمسار الأول في التلقي أم عرفت تحولا نوعيا خاضع لتحول بنيوي عميق يعكس تغير الوظيفة العلمية، بغية فهم التحولات التي طرأت على مسار هذه الحركة بين المرحلتين.

ونظرا لاختلاف السياقات السياسية والمرجعيات العقدية والفكرية بين الدولتين المرابطية والموحدية، ننطلق من تساؤل رئيسي، ستكون إجابته مدخلا لفهم سياق حركة علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام خلال العهدين المرابطي والموحدي: فهل نحن أمام امتداد لما

---

[1]- ابن ناصر الدين الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م، ص423. عادل نويهض، المرجع السابق، ص 203.

[2]- دولة إسلامية تركزت في أراضي بلاد المغرب خلال القرنين 5-6هـ/11-12م، وكان يطلق عليهم صنهاجة الجنوب، وهو ما ورد عند ابن خلدون في قوله: "...كان الملك في صنهاجة في طبقتين، الطبقة الأولى لبلكانة ملوك افريقية والأندلس، والثانية مسوقة ولمتونة وشرطة في الصحراء من الملثمين ملوك المغرب المسمون بالمرابطين...". ابن خلدون، العبر، ج6، ص202.

[3]- تجمع المصادر التاريخية أن مؤسس الدولة الموحدية هو محمد بن عبد الله ابن تومرت (ت 524هـ/1130م)، قامت ببلاد المغرب خلال القرنين 6-7هـ/12-13م. عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، ص 150- 255. ابن خلدون، العبر، ج6، ص305.

كان عليه الأمر في العهد المرابطي، أم أمام قطيعة معرفية تشكلت ضمن متغيرات العهد الموحدي؟

وبالتالي فإن المتتبع لتاريخ الدولتين المرابطية والموحدية[1]، وما يحمله من تحولات سياسية وحضارية عميقة، سيجد أن العنصر البربري المحلي كان عاملا مهما في قيام هذه الدولتين وفاعلا أساسيا على الساحة العسكرية والسياسية خلال هذه الفترة، وبما أن هذه الدولتين بذلت كافة جهدها في ظل هذا التفوق المحلي ارتقى إلى مستويات أوسع وأكثر شمولًا على الصعيد الديني والعمراني والثقافي خلال هذه الفترة، إلا أنها لم تتمكن من إحكام السيطرة على القبائل البربرية أو توحيد صفوفها، التي ظلت موزعة بين ولاءات محلية ومصالح متباينة الأمر الذي فتح بابا واسعا أمام الصراعات الداخلية بين هذه القبائل نفسها من جهة، ومواجهة القوى الخارجية من جهة أخرى[2]. وهذا بدوره يفتح مجالا لطرح تساءل حول أسباب ذلك، فهل هذا يعني غياب سلطة مركزية قوية في فرض سيطرتها على الجماعات البربرية أم يعود إلى غياب مشروع ديني وفكري موحد في المراحل المبكرة، جعل القبائل البربرية ترفض فكرة تقبل كيان سياسي شامل وتجاوز البنية القبلية؟ وحتى نتجاوز غمار سرد تفاصيل الأحداث السياسية والتركيز على الأبعاد العلمية التي عرفتها هذه المرحلة، نكتفي فقط بالإشارة إلى أن ما فعله المرابطين من توحيد لقبائل صنهاجة (لمتونة، جدالة)، والأمر نفسه كان مع الموحدين بتوحيدهم لقبائل المصامدة أولا ثم الجمع بين القبائل الأخرى كجزولة وهنتاتة، إلا أننا نُقر بأن هذا التوحيد القبائلي لم يكن مستقرا، ودائما ما كان يتعرض للانقسام بعد فقدان المرجعية الدينية أو السياسية الموحدة.

[1]– عن تاريخ الموحدين والمرابطين، انظر: عبد الواحد المراكشي(ت647هـ/1250م)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، المصدر السابق. ابن عذاري المراكشي (ت695هـ/1295م)، البيان المغرب في أخبار المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985م، قسم الموحدين، ج4. البيذق (ت668هـ/1269م)، المهدي بن تومرت وبداية الدولة الموحدية، تح: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971م. ابن خلدون (ت808هـ/1405م)، العبر، ج6.

[2] –عمار هلال، المرجع السابق، ص06–07 .

وفي الجهة المقابلة للتحليل، نجد طرحا آخرا يفيد أن دراسة حركة هؤلاء العلماء يعتبر مؤشرا لفهم التحول الحضاري الذي طرأ على المغرب الإسلامي بين الدولة المرابطية التي حافظت على الانغلاق الفقهي، والدولة الموحدية التي كانت أكثر انفتاحا بسبب الطابع العقلاني للدعوة التومرتية. فهل يمكن اعتبار تطور الحركة العلمية خلال هذه المرحلة له علاقة بطبيعة المشروع السياسي والفكري لكل من الدولتين؟

استئنافا للبحث حول موضوع الحياة العلمية والثقافية ببلاد المغرب خلال العهد المرابطي، تصادفنا مع الكثير من الآراء التي تبناها الكثير من الكتاب وحتى المستشرقين في مؤلفاتهم، وعلى رأسهم دوزي Dozy الذي وصف هذا العصر بصفات مبالغ فيها تدل على الهمجية والقسوة والتعصب الشديد للفقهاء وركود في الإنتاج المعرفي، وبهذا المعنى، نورد ما ذكره عن ذلك: "... زالت دولة الحضارة، وقامت الهمجية، أما حس الإدراك فقد حلت محله الخرافات، ذهب التسامح وسيطر التعصب وأصبحت البلاد ترزح تحت نيران الفقهاء والقواد بدلا من أن تسمع مساجلات العلماء في دور العلم ومناقشتهم الفلسفة، ونشيد الشعراء ... بدأنا نسمع أصوات الفقهاء وصليل السيوف"[1]، ونتيجة لمثل هذه الكتابات الاستشراقية، نجد مع الأسف البعض من كتابنا قد تأثروا بها، وتكونت لديهم تصورات نقدية حول الحياة الثقافية والفكرية خلال ذلك العصر، فوصفوها بالانحطاط والجمود[2]، في حين أن هناك من حاول تقديم قراءة منصفة للوضع الذي آلت إليه الحركة العلمية التي شهدها هذا العصر، أمثال الدكتور حسن أحمد محمود حسن الذي سعى إلى تبرير هذه الاتهامات حول رده على رأي دوزي، فأكد أنه يصدق إلى حد ما على فترة يوسف بن تاشفين، لكن لا ينطبق على فترة ابنه علي[3]، وحتى

[1]– سلطاني الجيلالي، الحركة الثقافية والفكرية في عصر المرابطين بالمغرب الإسلامي، مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد: 01، العدد: 01، جامعة وهران أحمد بن بلة01، 11 جويلية 1993م، ص292..

[2]– عبد الحميد حاجيات، ملاحظات حول تطور الحياة الفكرية بالجزائر في عهد الموحدين، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد: 08، العدد: 01، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس– الجزائر، 20 مارس 2017م، ص317. سلطاني الجيلالي، المرجع نفسه، ص293.

[3]– حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1416هـ/1996م، ص285.

لا نخضع التحليل لرؤية أحادية، يمكننا أن نتفهم إلى حد ما الموقف الرافض للتجديد خاصة خلال الفترة الأولى من حكم يوسف بن تاشفين الذي اهتم بالسيف أكثر من اهتمامه بالعلم استنادا لما جاء في قول ابن خلدون: " كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره، إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف... وأما في وسط الدولة فيستغني صاحبها بعض الشيء عن السيف لأنه قد تمهد أمره، ولم يبق همه إلا في تحصيل ثمرات الملك .. والقلم هو المعين له في ذلك..."[1]، ويفهم من ذلك أن المرابطين كانوا منشغلين بالجهاد والدفاع عن البلاد الإسلامية، خاصة أن بلاد المغرب كانت مسرحا لحروب الشيعة وما آلت إليه من انقسامات وصراعات داخلية بين القبائل البربرية[2]، فالطابع العسكري والجهادي للمرابطين جعلهم يرفضون أو نقول لا يهتمون بالتجديد في الجانب الثقافي خارج إطار الفقه المالكي. وفي ظل هذا الواقع نضع أمامنا عددا من الاحتمالات تساعدنا في فهم هذا السياق وهي كالآتي:

إن التجربة السابقة التي عاشها بلاد المغرب من غياب دولة مركزية قوية نتج عنه وضع سياسي مضطرب تمثل في الصراعات القبلية والمحلية والتهديدات الخارجية، هذا ما جعل الدولة المرابطية تسعى لبناء قوة أولية مطلقة ترتكز على الطابع العسكري لتثبيت حكمها وبسط هيمنتها على البلاد، فلا يمكن تحقيق تطور وازدهار فكري في بيئة غير آمنة، كما أن الخلفية الدينية للدولة المرابطية القائمة على مبدأ السنة (السلفية) جعل قادتها وعلى رأسهم يوسف بن تاشفين لا يهتم إلا بفروع المذهب المالكي ولا يعمل إلا بمقتضاها[3]، بالإضافة إلى شخصية هذا القائد البدوية التي لم تكن ترتكز على تقاليد حضارية ثقافية. والذي نراه نحن أن العصر المرابطي لم يكن عصر جمود وانحطاط فكري حسب رأي دوزي فهذا أمر مبالغ فيه واتهام خطير، لكن من باب التحفظ لا يمكننا القول أنهم أهملوا الجانب العلمي والثقافي كليا، بل أن

[1]–ابن خلدون، العبر، ج1، ص 318.

[2]– خنوف شعيب، الأوضاع الفقهية والعقيدية بالغرب الإسلامي خلال العصر المرابطي (451–541هـ/1055–1146م)، مجلة دراسات تاريخية، مج: 08، العدد: 01، جامعة الجزائر02، 2020م، ص51.

[3] – سلطاني الجيلالي، المرجع نفسه، ص 294.

اهتمامهم اقتصر فقط على ما يخدم مصالحهم في إطار مشروعهم العقدي والفقهي في دعم المذهب المالكي والعلوم المرتبطة فيه. فإلى أي مدى شكل هذا التضييق والتعصب الفقهي لمذهب مالك عائقا أمام تحركات علماء المغرب نحو مصر وبلاد الشام؟

يمكن القول أن التعصب الفقهي في بعض الأحيان كان عاملا معيقا للرحلة العلمية وفي فترات أخرى لا يكون، ويختلف حسب الخلفية الفكرية للعلماء آنذاك، فهناك فئة منهم يتأثرون لهذا المذهب فيمتنعون عن الرحلة إلى مراكز علمية تنتمي إلى اتجاهات فكرية مخالفة كالأشاعرة[1] مثلا، وأحيانا يرتحلون للتأكد لما هو موجود أصلا داخل المذهب وبالتالي يفقد الرحلة العلمية روح الانفتاح على المدارس الفقهية والفكرية الأخرى. وهناك فئة أخرى من هؤلاء العلماء لديهم درجة وعي كافية تسمح بالإطلاع على الاتجاهات الفكرية الأخرى بغض النضر عن الاختلاف المذهبي. وهذا ما يؤكده الباحث عبد الحميد حاجيات حيث يرى أن التطور الفكري نحو التفتح على هذه الاتجاهات ومناهجهم في التأويل والتحليل قد بدأ قبيل تأسيس الدولة الموحدية، وبخاصة في بجاية ومدن افريقية [2] سيجعل الرحلة خلال هذا العهد شبه محدودة، وهذا ما سيتبين لاحقا من خلال عرض نماذج لأولئك العلماء المشار إليهم.

أما القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، فيعتبر مرحلة حاسمة في تاريخ حركة علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام، الأمر الذي أدى إلى تحولات عميقة في سياق الحركة العلمية خلال هذه الفترة، ومن أهم عوامل هذا التحول، ظهور دعوة المهدي ابن تومرت[3]، وتأسيس دولة الموحدين على أسس اعتقادية وسياسية، وبعيدا عن التحولات السياسية التي عرفتها منطقة المغرب الأوسط خلال هذه الفترة، فان الدولة الموحدية شهدت منطلقا هاما

[1] –عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص317.

[2] – عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص 321.

[3]– يرجع نسبه إلى قبيلة هرغة إحدى بطون قبيلة مصمودة، أسس ابن تومرت حركة دينية وسياسية قادت إلى قيام الدولة الموحدية، توفي سنة 524هـ/1129م . للمزيد حول هذه الشخصية، انظر: عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، 1983م، ص24.

لتجديد الحركة الثقافية وانفتاحا واسعا في المجال الإعتقادي بفضل الطابع العقلاني للدعوة التومرترية، التي تبنت نظريات المعتزلة والأشاعرة، والاهتمام بعلوم الحكمة ومدارسها النظامية في مجال الفلسفة والمنطق وغير ذلك، وعدم الأخذ بفروع مذهب مالك والالتزام فقط بكتاب الله والسنة في الأحكام الشرعية، وهذا ما يؤكده عبد الواحد المراكشي، فذكر أن يعقوب المنصور الموحدي أمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن الكريم، فأحرق جملة منها كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبرادعي، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها" ويضيف قائلا: " وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة... وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا"[1]. والظاهر أن محاولاته لم تكن على قدر من التوقعات بخصوص إزالة مذهب مالك من بلاد المغرب لتجذر المذهب بأقطار المغرب الإسلامي وتمسك أهله به، كما أن الخلفاء الموحدين لم يتفرغوا كليا لاضطهاد فقهائه، فظلوا منشغلين بالجهاد وقمع الثورات، ولا يعد ذلك حدثا مستجدا، إذ سبق وأننا عاينا الأمر نفسه في فترة سابقة مع العبيديين الذين فشلوا في تحقيق عملية محو المذهب المالكي خلال القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي[2]، وهذا يجعلنا نتحقق من أن الإشكال لا يتعلق بالعامل الزمني، بل يمتد إلى جذور أعمق في البنية الثقافية والخلفية الفكرية لأهل البلاد.

والمهتم بحركة هؤلاء العلماء نحو مصر وبلاد الشام، يتبين له أن هذه المرحلة شهدت نشاطا ملحوظا نتيجة التقدم الحضاري والثقافي الذي عرفه المغرب الأوسط تحت حكم الدولة الموحدية، كما لعب التيار الصوفي دورا هاما في توحيد الجهود للدفاع عن البلاد الإسلامية من

[1]– عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص278– 279.

[2]– عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص322.

الخطر الصليبي الذي ألحق أضرارا كبيرة بأهالي الشام[1]، فكان الانتقال خلال هذه الفترة ضرورة ملحة لوضع حد لهذا الأمر بمواجهة هؤلاء الأعداء وإبعادهم عن أراضي المسلمين.

لم تكن رحلة هؤلاء العلماء خلال هذه المرحلة مجرد انتقال جغرافي من مكان لآخر، بل مثلت مسارا علميا وثقافيا ساهم في ربط المغرب الأوسط بهذه المراكز الكبرى في المشرق الإسلامي، من خلال تبادل الآراء الفقهية واللغوية وتداول الكتب والمؤلفات والإجازات العلمية والاستكثار من الشيوخ[2]، ومن ناحية أخرى شكلت هذه الرحلة سلاحا في مواجهة المشروع الصليبي فكريا وعسكريا.

وعموما، فالمقارنة بين رحلة علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام خلال العهدين المرابطي والموحدي تعتبر مؤشرًا بالغ الأهمية لفهم التحوّل الحضاري الذي طرأ على الغرب الإسلامي، وهو ما أدى إلى تجاوز مرحلة الانغلاق المحلي التي وضعت العالِم خلال الدولة المرابطية في صورة الناقل المقلد، إلى مرحلة الإبداع والانفتاح على التنوع المذهبي والمعرفي والانتقال إبان عهد الدولة الموحدية[3]، ما جعل من هذه الرحلات أداة فعالة في تكوين رؤية أكثر شمولية ساعدت على كسر الحواجز الجغرافية والمذهبية، وبناء شخصية عالم متزن واع بتنوع المرجعيات داخل المجال الإسلامي.

[1]– عبد الحميد حاجيات، المرجع نفسه، ص322.

[2] –عشي علي، المرجع السابق، ص134.

[3]– عبد الحميد حاجيات، المرجع نفسه، ص318.

جدول 01: يمثل أبرز علماء المغرب الأوسط المرتحلين إلى مصر وبلاد الشام خلال القرنين 5- 6هـ/ 11- 12م:

اسم العالم	الوجهة الانطلاقية	مجاله المعرفي	الوجهة المقصودة
عبد الملك بن زيادة الله بن علي بن حسين أبو مروان (رحلته كانت سنة 418هـ)(ت457هـ/1065م)[1]	طبنة	علوم اللغة، الشعر والأدب والحديث والفقه التفسير	القاهرة، الإسكندرية، الفسطاط
أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي الصنهاجي الأشيري (ت561هـ/1165م)[2]	أشير	الأدب الحديث	دمشق، حلب، حمص
محمد ابن محرز بن محمد ركن الدين أبو عبد الله الوهراني (ت575هـ/1179م)[3]	وهران	الأدب	القاهرة، دمشق
عمر بن علي البذوخ القلعي (ت 575هـ/ 1179م)[4]	قلعة بني حماد	له معرفة بالطب، عالم بالأدوية المفردة والمركبة	دمشق

[1] – ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، صححه وراجعه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، 1374هـ-1955م، ص354. الزركلي، المرجع السابق، ج4، ص158.

[2]– الذهبي، العبر، ج4، صص174.

[3]– الذهبي، العبر، ج3، ص225.

[4]– الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، تح: مصطفى عبد القادر، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م، ص220. الزركلي، المرجع نفسه، ج5، ص215.

أبو تميم ميمون بن جبارة بن خلفون الفرداوي (ت584هـ/1189م)[1].	تلمسان	الأصول	مصر
أبو عبد الله محمد بن حسان التاونتي المعروف بابن الميلي (ت590هـ/1193م)[2]	تلمسان، قرية تاونت	التصوف	جبل لبنان
أبو مدين شعيب الغوث البجائي (ت 594هـ/1198م)[3]	بجاية	الفقه، التصوف	فلسطين
أبو الحسن علي بن خلف بن معرور الكومي (ت599هـ/1201م)[4]	تلمسان	الأصلين، الحديث	الإسكندرية
جمال الدين أبو محمد الجزائري (ت601هـ/1204م)[5]	الجزائر بني مزغنة	الحديث	مصر
أبو زكرياء يحي ابن علي الزواوي (ت611هـ/1214م)[6]	أمسيون خارج مدينة بجاية	الفقه، الأصلين	الإسكندرية

[1] –الغبريني، المصدر السابق، ص206.

[2]– ابن صعد التلمساني، النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب، مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، ج4، ص250.

[3] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبقة واحد وثلاثون، ج21، ص219.

[4] – زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي، التكملة لوفيات النقلة، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط2، 1401هـ/1981م، ج1، ص460.

[5] – الذهبي، تاريخ الإسلام، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2، 1410هـ–1990م، ج15، ص89.

محمد بن إبراهيم الفهري البجائي الأصولي (ت612هـ/1215م)[1]	بجاية	الفقه، الأصلين	الإسكندرية
أبو الفرج البوني (ت612هـ/1215م)[2]	بونة	القراءات، الحديث	دمشق
علي بن عبد الله بن ناشر المبارك الوهراني (ت615هـ/1219م)[3]	وهران	علوم اللغة، النحو	دمشق
البوني أحمد بن علي أبو العباس(ت622هـ/1225م)[4]	عنابة	التصوف	القاهرة
أبو عبد الله محمد بن عبد الحق اليفرني التلمساني (ت625هـ/1228م)[5]	تلمسان	القراءات، الفقه، النحو	مصر
يحي بن عبد المعطي عبد النور (ت628هـ/1231م)[6]	زواوة	الأدب، الشعر	القاهرة، دمشق

[6] – الغبريني، المصدر السابق، ص61.

[1] – عادل نويهض، المرجع السابق، ص18.

[2] –المشتبه، المصدر السابق، ج1، ص101. عادل نويهض، المرجع نفسه، ص47.

[3] – السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص172. عادل نويهض، المرجع السابق، ص349.

[4] – الزركلي، المرجع السابق، ج1، ص129.

[5] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبقة الثالثة والثلاثون، ج22، ص260.

أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية الكلبي (ت633هـ/1235م)[1]	نزيل بجاية	الفقه	الإسكندرية
ابن معطي الزواوي الزواوي(ت633هـ/1224م)[2]	بجاية	علوم اللغة، الشعر	مصر
أحمد التلمساني الأنصاري(ت633هـ/1283م)[3]	تلمسان	الفقه، التصوف	مصر
يحي بن الحسن الحسناوي أبو زكرياء(ت634هـ/1237م)[4]	أمسيون- بجاية	الفقه، التصوف	مصر
عبد الله بن ابراهيم بن عيسى المتيجي(ت636هـ/1238م)[5]	متيجة	الحديث، الفقه	الإسكندرية

[6] – السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط1، 1387هـ-1967م، ج1، ص307. السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص334. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص197. الزركلي، المرجع السابق، ج5، ص129.

[1] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبقة الثالثة والثلاثون، ج22، ص390- 391.

[2] – السخاوي، المصدر السابق، ج2، ص322.

[3] – الصفدي، نكت الهميان، ص101.

[4] – التنبكتي أحمد بابا ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1989م، ج1، ص242.

[5]– عادل نويهض، المرجع السابق، ص285.

عبد الرحمن بن عبد الله ضياء الدين الغماري الزواوي (ت644هـ/1246م)[1]	بجاية	الفقه، النحو	مصر، دمشق
أبو العباس أحمد بن عثمان بن عبد الجبار المتوسي الملياني (ت 644هـ/1246م)[2]	ملیانة	الفقه، العربية، أصول الدين	مصر
أبو محمد عبد الله بن محمد الفهري التلمساني (ت644هـ/1246م)[3]	تلمسان	الفقه، الأصول	القاهرة
علم الدين بن سليمان (ت645هـ/1252م)[4]	بجاية	الفقه، الفرائض	مصر
يحي بن محمد التجيبي التلمساني(ت652هـ/1254م)[5]	تلمسان	اللغة العربية	مصر

[1]– النعيمي، المصدر السابق، ج2، ص5.

[2]– الغبريني، المصدر السابق، ص188.

[3] –السيوطي، حسن المحاضرة، ج1، 233. عادل نويهض، المرجع نفسه، ص70.

[4]– الذهبي، تاريخ الإسلام، ج13، ص866.

[5]– جلال الدين السيوطي، طبقات المفسرين في الطبقات الحنفية، تح: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976م، ج1، 124.

علي ابن أبي نصر فاتح بن عبد الله (ت652هـ/1254م)[1]	بجاية	الفقه	الإسكندرية، دمشق، بيت المقدس
أبو الحسن البجائي (ت655هـ/1256م)[2]	بجاية	الفقه، التفسير	دمشق، القدس
ابن الشرس ابن الحرج (ت656هـ/1259م)[3]	تلمسان	الفقه، الحديث	الإسكندرية
محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الخزرجي التلمساني (ت656هـ/1258م)[4]	تلمسان	الفقه	الإسكندرية
محمد بن عبد الله المتيجي (ت659هـ/1263م)[5]	متيجة	الحديث، الأدب	الإسكندرية
إبراهيم بن أبي زكرياء يحي بن محمد بن موسى التجيبي التلمساني (ت663هـ/1264م)[6]	تلمسان	الفقه	الإسكندرية

[1] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص202.

[2] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص202.

[3] –عادل نويهض، المرجع السابق، ص74.

[4] – عادل نويهض، المرجع نفسه، ص74.

[5] – ابن عماد الحنبلي، المصدر السابق، ج5، ص299.

[6] – عادل نويهض، المرجع السابق، ص64.

أحمد بن عبد العزيز التلمساني (ت663هـ/1265م)[1]	تلمسان	الفقه، التصوف	مصر
يحي بن يحي الزواوي (ت664هـ/1264م)[2]	بجاية	الفقه	مصر

2.1.2/ المرحلة الثالثة: علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال القرون المتأخرة، من أواخر القرن السابع إلى نهاية القرن التاسع الهجري، (ق 13-15م) حضور وتفاعل:

تعد سنة 609هـ/1212م، نقطة تحول حاسمة في تاريخ الغرب الإسلامي عامة، بعد أن تعرض الموحدين لهزيمة كبيرة على يد النصارى بموقعة حصن العقاب[3] بالأندلس، فكانت إيذانا ببدء الثورات والانقسامات داخل المغرب، فظهرت الدولة الحفصية بالمغرب الأدنى، والدولة المرينية بالمغرب الأقصى، والدولة الزيانية بالمغرب الأوسط، التي شهدت صراعات كثيرة مع الموحدين في آخر أيامهم ، ومع الحفصيين وأشدها كانت مع المرينيين[4]. ويمكن تحديد هذه المرحلة من سنة 670هـ-1271م إلى غاية سنة 900هـ/1495م.

على الرغم ما شهدته هذه الحقبة الزمنية المخصصة للبحث من اضطرابات سياسية، إلا أنه من الوجيه القول أن المغرب الأوسط عرف ازدهارا وتطورا في الحياة العلمية خاصة خلال فترة حكم أبي حمو موسى الثاني(760هـ-1359م الى790هـ- 1389م)، وتجلى ذلك في كثرة

[1] – الصفدي، المصدر السابق، ج4، ص101.

[2] – السخاوي، المصدر السابق، ج3، ص260.

[3]– العقاب: بكسر العين، جمع عقبة بفتح العين والقاف بالأندلس، بين جيان وقلعة رباح. الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط2، 1980م، ص416.

[4]–عبد العزيز قيبوج، الحياة الثقافية والأدبية بالمغرب الأوسط في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م)، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، المجلد: 03، العدد: 02، 2019م، ص41.

المراكز التعليمية واهتمام العلماء بكثرة التأليف في جل العلوم والفنون[1]. غير أن الحديث عن تطور حركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام خلال القرون الهجرية الأخيرة يدفعنا إلى الإقرار بأنها لم تكن مستقرة على نسق ثابت، وهو ما تجلى في تفاوت نشاطها من فترة لأخرى حسب الظروف المحيطة. وهذا ما سيتبين لنا من خلال جدول المقارنة الآتي:

جدول رقم 02: يبرز هذا الجدول أوجه المقارنة في حركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام بين أواخر القرن 7هـ/13م، 8هـ/14م، 9هـ/15م:

محور المقارنة	أواخر القرن 7هـ/13م	القرن 8هـ/14م	القرن 9هـ/15م
عدد علماء المغرب الأوسط المرتحلين إلى مصر وبلاد الشام	41	29	48
السياق السياسي	استقرار نسبي، تمثل في تصاعد القوى الحفصية والمرينية	ازدهار الحفصيين والمرينيين، بروز القاهرة كمركز أول	تدهور تدريجي للأوضاع السياسية، تراجع القوى المحلية
الوجهة المقصودة	الإسكندرية، القاهرة، دمشق	القاهرة (الأزهر)، بلاد الشام أقل	القاهرة

[1]– عبد العزيز قيبوج، المرجع نفسه، ص 40– 41.

خصائص الحركة العلمية	كثافة عددية، نوعية علمية متوسطة	نوعية علمية عالية، إقامة طويلة، مشاركة في الوظائف العلمية	انخفاض الكثافة، ارتفاع القيمة النوعية

المصدر: الجدول أعلاه من إعداد الطالبة بالاستناد إلى المعطيات المستخلصة من الدراسة.

تؤكد المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، أنه رغم التفاوت الكمي في عدد علماء المغرب الأوسط المرتحلين إلى المراكز المقصودة بين قرن وآخر، وكذلك التباين في السياقات السياسية، فقد حافظوا على الروابط العلمية مع حواضر بلاد المشرق، مما يدل على استمرارية التواصل الثقافي والمعرفي بين أقاليم ذات تباعد جغرافي واضح.

2.2 استمرارية حركة علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام خلال القرن 7-8-9ه: قراءة في الكم والنوع:

تعد هذه المرحلة من المراحل المفصلية في التاريخ الإسلامي، مرحلة انبعاث لكثير من جوانب التراث العلمي العربي الإسلامي، إلا أنها شهدت حركة وتوجه كبير لعلماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام، سنأتي على ذكرهم كالآتي:

الجدول رقم 03: يمثل أبرز علماء المغرب الأوسط أواخر القرن السابع الهجري(13م)، المتوجهين إلى مصر وبلاد الشام:

اسم العالم	الوجهة الانطلاقية	المجال المعرفي	الوجهة المقصودة
إبراهيم بن يخلف المطماطي (ت670هـ/1272م)[1]	بجاية	الفقه	مصر

[1] – ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مراجعة: محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1326هـ/108م، ص66.

التنسي إبراهيم بن يخلف (ت670هـ/1272م)[1]	تنس	الفقه واللغة العربية	مصر
ابن عبد الله الزواوي (ت671هـ/1261م)[2]	بجاية	الفقه والتصوف	القرافة
أبو زكرياء يحي بن زكرياء بن محجوبة القريشي السطيفي (ت 677هـ/1278م)[3]	سطيف	شعر التصوف الفلسفي	مدينة بليس بمصر
محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر أبو عبد الله جمال الدين الزناتي التلمساني (ت680هـ/ 693/691)[4]	تلمسان	اللغة العربية، القراءات	الإسكندرية
أبو إسحاق إبراهيم السبتي (ت680هـ/1281م)[5]	تلمسان	الفقه	القاهرة
عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي (ت681هـ/1282م)[6]	بجاية	الفقه، علوم القرآن	الإسكندرية، القاهرة، دمشق

[1] – السخاوي، المصدر السابق، ج3، ص244.

[2] – الذهبي، تاريخ الإسلام، ج4، ص158.

[3] – الغبريني، المصدر السابق، ص103.

[4] – الغبريني، المصدر نفسه، ص126.

[5] – السخاوي، المصدر نفسه، ج3، ص284.

[6] – ابن عماد الحنبلي، المصدر السابق، ج5، ص374.

أحمد بن محمد الزواوي (ت681هـ/1282م)[1]	بجاية	الفقه، التصوف واللغة العربية	مصر المدرسة القمحية
أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ/1282م)[2]	تلمسان	القراءات	القاهرة
محمد بن موسى بن النعمان المزالي (ت682هـ/1284م)[3]	تلمسان	الفقه، الشعر	القاهرة والإسكندرية
محمد بن إبراهيم بن يحي بن منصور الزواوي (ت683هـ/1284م)[4]	بجاية	الفقه	القاهرة
الحسن عبد الله بن ويحيان أبو عبد الله الراشدي التلمساني(ت685هـ/1284م)[5]	تلمسان	القراءات	مصر
الشاب الظريف (ت688هـ/1290)[6]	تلمسان	الشعر	القاهرة

[1] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج2، ص110.

[2] – ابن مرزوق التلمساني، المسند الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص356.

[3] – الصفدي، المصدر السابق، ج5، ص89.

[4] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص55.

[5]– ابن الجزري الدمشقي، غاية النهاية في طبقات القراء، تح: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، 1427هـ–2006م، ج1، ص218.

[6] – السخاوي، المصدر السابق، ج3، ص214.

منصور بن يحي بن عيسى الزواوي(ت689هـ/1291م)[1]	بجاية	الفقه	مصر
عمر بن محسن الصواف (ت690هـ/ 1291م)[2]	بجاية	التصوف، الزهد، الفتاوى	القاهرة
سليمان بن علي الرقيق التلمساني (ت690هـ/1291م)[3]	تلمسان	الأدب، الشعر	القاهرة
عفيف الدين التلمساني (ت690هـ/1291م)[4]	تلمسان	الفقه	القاهرة
عمر بن عبد المحسن الوجهاني (ت691هـ/1292م)[5]	بجاية	الفقه	مصر
إبراهيم ابن ميمون الزواوي (ت692هـ/1293م)[6]	بجاية	الفقه	مصر
محمد بن عبد الله حافي رأسه (ت693هـ/1294م)[7]	تلمسان	الفقه	القاهرة

[1] – ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، ج1، ص73.

[2] – الغبريني، المصدر السابق، ص200-201.

[3] – الغبريني، المصدر نفسه، ص201.

[4] – الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار أحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م، ج3، ص364.

[5] – أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1334هـ-1906م، ج2، ص292.

[6] – السخاوي، المصدر السابق، ج3، ص285.

[7] – الصفدي، الوافي، ج1، ص204.

أبو بكر بن عمر بن سالم رضي الدين القسنطيني (ت695هـ/1296م)[1]	قسنطينة	اللغة العربية، النحو	القاهرة
محمد بن أحمد أبو الطيب التبسي (ت696هـ/1296م)[2]	تبسة	الحديث	قوص
منصور ابن محمد بن عبد الحق المشدالي أبو علي (ت731هـ/1331م)	بجاية	العلوم العربية، المنطق، الجدل	القاهرة
مصباح بن سعيد القسنطيني (ت748هـ/1347م)[3]	قسنطينة	الفقه والنحو	مصر
محمد بن محمد أبو عبد الله التلمساني المقري (ت759هـ/1358م)[4]	تلمسان	الفقه والنحو	مصر
أبو عبد الله محمد الحسيني (ت7هـ/13م)[5]	تلمسان	الفقه والتصوف	مصر

[1] – ابن القاضي، درة الحجال في أسماء الرجال، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط1، 1391هـ- 1971م، ج1، ص225.

[2] – الصفدي، الوافي، ج2، ص146.

[3] – ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ج2، ص345.

[4] – ابن مريم، المصدر السابق، ص144.

[5] – ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، تعليق: محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ-2004م، ص63.

إبـراهيم بـن يخلـف المطمـاطي (ت670هـ/1272م)[1]	بجاية	الفقه	الشام
إبـــــراهيم بـــــن يخلـــــف التنسي(ت670هـ/1272م)[2]	تنس	الفقـــــه، اللغـــــة العربية	الشام
محـــــي الـــــدين الـــــزواوي (ت675هـ/1277م)[3]	بجاية	الفقه	دمشق
علـــــي أبـــــو الحســـــن البجائي(ت675هـ/1271م)[4]	بجاية	الفقه، الحديث	الشام
أبــو إســحاق إبــراهيم الســبتي (ت680هـ/1281م)[5]	تلمسان	الفقه	الشام
علي بن عبد السلام الزواوي (ت681هـ/1282م)[6]	بجاية	القراءات	الجــامع الأمــوي دمشق
زيـــــن الـــــدين الـــــزواوي (ت683هـ/1285م)[7]	بجاية	الفقه	دمشق

[1] – ابن مريم، المصدر نفسه، ص66.

[2] – السخاوي، المصدر السابق، ج3، ص244.

[3] – الذهبي، معجم الشيوخ، تح: روجيه عبد الرحمن السيوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م، ج1، ص528.

[4] – ابن مريم، المصدر نفسه، ص 204.

[5] – السخاوي، المصدر السابق، ج3، ص 284.

[6]– اليونيني، ذيل مرآة الزمان، تح: حمزة أحمد عباس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ط1، 2007م، ج4، ص173.

[7]– اليونيني، المصدر نفسه، ج4، ص175.

محمد بن إبراهيم بن يحي بن منصور (ت683هـ/1286م)[1]	بجاية	الفقه	الشام
عفيف الدين التلمساني (690هـ/1291م)[2]	تلمسان	الفقه	الشام
سليمان بن علي الرقيق التلمساني (ت690هـ/1291م)[3]	تلمسان	الأدب، الشعر	دمشق
محمد بن عبد الله حافي رأسه[4] (ت693هـ/1294م)	تلمسان	الفقه	دمشق
يوسف بن عبد السلام الزواوي (ت693هـ/1294م)[5]	بجاية	الفقه	دمشق
أبو بكر بن عمر بن سالم القسنطيني (ت695هـ/1296م)[6]	قسنطينة	اللغة العربية، النحو	القدس الشريف
محمد بن محمد أبو عبد الله المقري (ت759هـ/1358م)[7]	تلمسان	الفقه، النحو	القدس الشريف

[1]– ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص 53.

[2] – الصفدي، الوافي، ج3، ص364.

[3] –الغبريني، المصدر السابق، ص 201.

[4] –الصفدي، الوافي، ج1، ص 204.

[5] –ابن مريم، المصدر السابق، ص305.

[6] – ابن القاضي، المصدر السابق، ج1، ص225.

[7] – ابن مريم، المصدر السابق، ص144.

علي بن عبد الله بن ناشر بن مبارك الوهراني (ت762هـ/1361م)[1]	وهران	التفسير، النحو	دمشق

الجدول رقم 04: يمثل أهم علماء المغرب الأوسط في مصر وبلاد الشام خلال القرن الثامن الهجري(14م):

اسم العالم	الوجهة الانطلاقية	المجال المعرفي	الوجهة المقصودة
موفق الدين التلمساني (ت704هـ/1304م)[2]	تلمسان	الفقه	مصر
محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحي بن عبد الرحمن المقري (ت707هـ/1307م)[3]	تلمسان	الفقه، اللغة العربية	مصر، القدس
يحي بن صالح بن عتيق الزواوي (ت710هـ/1315م)[4]	بجاية	الفقه	دمشق
محمد بن سليمان الزواوي (ت717هـ/1317م)[5]	بجاية	الحديث	الإسكندرية، دمشق

[1] – السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 172.

[2] –ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص303.

[3] – التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تح: محمد مطيع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1421هـ-2000م، ص326.

[4] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص 251.

[5] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج4، ص168.

أبو بكر محمد الزواوي (ت718هـ/1318م)[1]	بجاية	القراءات، الفقه، الحديث	القاهرة
ابن أبي حجلة التلمساني (ت725هـ/1328م)[2]	تلمسان	علوم اللغة، الشعر، التصوف	القاهرة، دمشق
منصور بن أحمد علي المشدالي (ت731هـ/1331م)[3]	بجاية	الفقه، الحديث	مصر، الشام
محمد بن علي بن عبد النور التلمساني(ت733هـ/ 1332م)[4]	تلمسان	الفقه	مصر
محمد بن عمر بن علي البجائي (ت740هـ/1339م)[5]	بجاية	اللغة العربية، الشعر	مصر
أبو الروح عيسى الزواوي (ت743هـ/1342م)[6]	بجاية	الفقه، الحديث	الإسكندرية، القاهرة، دمشق
يحي بن موسى الزواوي (ت745هـ/1347م)[7]	بجاية	الفقه	القاهرة

[1] –ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج4، ص 265.

[2] – ابن عماد الحنبلي، المصدر السابق، ج6، ص 240.

[3] –ابن قنفذ القسنطيني، الوفيات، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983م، ص54.

[4] – يحي ابن خلدون، بغية الرواد، المصدر السابق، ج1، ص122.

[5] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج2، ص290.

[6] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج5، ص 543.

[7] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص255.

محمد بن إبراهيم بن الإمام (ت749هـ/1348م)[1]	تلمسان	الفقه	القاهرة، دمشق، القدس
أبو الفرج المنكلاتي الزواوي (ت752هـ/1351م)[2]	بجاية	الفقه	مصر، الشام
أحمد بن محمد أبو عبد الله المقري (ت759هـ/1359م)[3]	تلمسان	التفسير، الفقه، الأدب	مصر، دمشق، القدس
بن أحمد بن محمد بن أبي بكر مرزوق الحفيد (ت 766هـ/1364م)[4]	تلمسان	الفقه، النحو، الأدب	مصر
أحمد بن عثمان ابن عبد الجبار المتوسي الملياني (ت766هـ/1364م)[5]	ملیانة	الفقه	الشام
قاسم بن محمد العقباني (ت768هـ/1360م)[6]	تلمسان	الفقه	القاهرة
علي بن شرف الدين الزواوي (ت769هـ/1370م)[7]	بجاية	الفقه	مصر

[1] – يحي ابن خلدون، المصدر نفسه، ص139.

[2] –ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج4، ص161.

[3] – ابن مريم، المصدر السابق، ص154.

[4] –ابن مريم، المصدر نفسه، ص212.

[5] – الغبريني، المصدر السابق، ص188.

[6] – التنبكتي، كفاية المحتاج، ص281.

[7] – السخاوي، المصدر السابق، ج3، ص183.

أحمد بن محمد المتيجي (ت 770هـ/1368م)[1]	متيجة	الحديث، الفقه	القاهرة
سعيد بن محمد المليـاني (ت771هـ/1369م)[2]	مليانة	القراءات، النحو	القاهرة، دمشق
محمد بن علي بن إسماعيل الزواوي(ت775هـ/1376م)[3]	بجاية	الحديث	القاهرة
أحمد بن أبي بكر بن عبد الواحد التلمساني(ت776هـ/1374م)[4]	تلمسان	الفقه، اللغة العربية	القاهرة
أحمد بن محمد أبو العباس العنابي(ت776هـ/1374م)[5]	بونة	القراءات، علوم اللغة	مصر، دمشق
محمد بن محمد الكومي(ت777هـ/1375م)[6]	ندرومة	الحديث، الفقه	القاهرة، دمشق، القدس
حسن بن عبد الله المليكشي(ت778هـ/1379م)[7]	العلمة	الفقه	مصر

[1] – ابن القاضي، المصدر السابق، ج3، ص277.

[2] – ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، ج2، ص230.

[3] – السخاوي، المصدر السابق، ج5، ص184.

[4] –ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج4، ص58.

[5] – ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص125.

[6] – الزركلي، المرجع السابق، ج1، ص255.

[7]– المقريزي، الخطط، ج5، ص62.

محمد ابن مرزوق بن أحمد الخطيب(ت781هـ/1379م)[1]	تلمسان	الفقه، علوم اللغة	مصر، القدس
محمد بن سليمان التلمساني(ت794هـ/1394م)[2]	تلمسان	الفقه	مصر
إبراهيم بن عبد الله التلمساني(ت796هـ/1394م)[3]	تلمسان	الفقه	مصر
أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد النور(ت796هـ/1392م)[4]	تلمسان	الفقه، الكيمياء	مصر، ماردين

الجدول رقم 05: يمثل أبرز علماء المغرب الأوسط المتواجدين بمصر وبلاد الشام خلال القرن التاسع الهجري(15م):

اسم العالم	الوجهة الانطلاقية	المجال المعرفي	الوجهة المقصودة
محمد بن محمد بن ميمون أبو عبد الله، المعروف بابن الفخار(ت801هـ/1398م)[5]	الجزائر	الحديث، الفقه	القاهرة
عبد الله البجائي (ت803هـ/1401م)[6]	بجاية	الحديث	مصر، بلاد الشام

[1] – ابن فرحون، المصدر السابق، ج2، ص270. ابن مريم، المصدر السابق، ص180.

[2] –ابن طولون، ثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، مطبوعات المجمع العلمي العربي، 2016م، ص251.

[3] – ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، ج3، ص219.

[4] – المقري، المصدر السابق، ج5، ص238.

[5] – السخاوي، المصدر السابق، ج10، ص23.

أحمد بن محمد بن عبد الله الشهاب المغراوي (ت 810هـ/1407م)[1]	تلمسان	الفقه	مصر، دمشق
أحمد بن محمد العوكلي (ت810هـ/1407م)[2]	قسنطينة	الفقه	مصر
أحمد بن عبد الرحمن النقاوسي(ت810هـ/1407م)[3]	بجاية	الفقه	القاهرة، الإسكندرية
تقي الدين بن محمد الزواوي (ت810هـ/1407م)[4]	بجاية	اللغة العربية	القاهرة
محمد بن أحمد بن زاغو (ت812هـ/1409هـ)[5]	تلمسان	الفقه	مصر
سالم بن عبد الله بن سعادة بن طاجين القسنطيني(ت820هـ/1417م)[6]	قسنطينة	الفقه، الشعر	الإسكندرية
نصر الدين الزواوي (ت826هـ/1423م)[7]	بجاية	الفقه، اللغة العربية	دمشق، القدس

[6] –تقي الدين الفاسي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تح: محمد عبد القادر وأحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1998م، ج5، ص326.

[1] – السخاوي، المصدر نفسه، ج2، ص138.

[2] – السخاوي، المصدر نفسه، ج1، ص315.

[3] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص76.

[4] –السخاوي، المصدر نفسه، ج3، ص260.

[5] –ابن القاضي، المصدر السابق، ج2، ص289.

[6] –السخاوي، المصدر السابق، ج5، ص256.

[7] – ابن مريم، المصدر السابق، ص51.

ابن إبراهيم عبد الله البسكري (ت829هـ/1426م)[1]	بسكرة	الفقه، النحو، القراءات	القاهرة، فلسطين، بيت المقدس
أحمد بن عبد الرحمن الندرومي (830هـ/1428م)[2]	ندرومة	الفقه	القاهرة
شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمان(ت830هـ/1428م)[3]	تلمسان	الفقه، علم المنطق	القاهرة
أحمد بن علي الحميري (ت837هـ/1433م)[4]	بجاية	الفقه، النحو	القاهرة
أحمد بن محمد المصمودي التاجري (ت838هـ/1433م)[5]	ندرومة	الفقه	مصر
أحمد بن قاسم بن سعيد (ت840هـ/1436م)[6]	تلمسان	الفقه	مصر
أبو عبد الله محمد بن عمر الهواري (ت 843هـ/1439م)[7]	وهران	القراءات، الحديث	مصر، بيت المقدس، فلسطين، دمشق
أبو الطيب محمد النقاوسي (ت848هـ/1444م)[8]	سطيف	التفسير، علم المنطق	القاهرة

[1] – السخاوي، المصدر نفسه، ج5، ص14.

[2] – ابن مريم، المصدر السابق، ص 44.

[3] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص402.

[4] – السخاوي، نفسه، ج2، ص254.

[5] –السخاوي، نفسه، ج2، ص156.

[6] –التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص78.

[7] – السخاوي، نفسه، ج5، ص274.

[8] – ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، ج7، ص145.

قاسم عبد الله بن منصور بن عيسى الهلالي القسنطيني (ت849هـ/1445م)[1]	قسنطينة	الحديث، الفقه	مصر
أحمد بن عيسى الداودي الأوراسي (كان حيا 849هـ/1445م)[2]	الأوراس	الفقه، المنطق	مصر
أحمد بن أحمد بن محمد المصمودي (ت852هـ/1448م) [3]	تلمسان	الفقه	دمشق
أحمد بن صالح بن خلاصة الزواوي (ت855هـ/1451م)[4]	بجاية	الفقه	مصر
أبو إسحاق إبراهيم بن فائد بن موسى الزواوي (ت857هـ/1458م)[5]	جرجرة	التفسير، الفقه	مصر
أبو القاسم محمد بن محمد بن عبد الرحمن(ت859هـ/1446م)[6]	قسنطينة	الفقه	القدس الشريف
أحمد بن يحي بن عيسى بن عياش بن إبراهيم(ت860هـ/1459م)[7]	قسنطينة	الفقه، التصوف	مصر

[1] – السخاوي، المصدر السابق، ج5، ص194.

[2] – السخاوي، نفسه، ج1، ص 305.

[3] –التنبكي، نيل الابتهاج، ج1، ص148.

[4] –السخاوي، نفسه، ج1، ص315.

[5] –ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج4، ص105.

[6] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص121.

[7] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج2، ص150.

عبد الرحمن بن محمد الجزائري (ت860هـ/1459م)[1]	الجزائر	الحديث، النحو	القاهرة، غزة
أحمد بن يحي الابدي البجائي (ت861هـ/1468م)[2]	بجاية	علوم اللغة العربية	مصر
محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد أبو الفضل المشدالي (ت864هـ/ 1459م)[3]	بجاية	التفسير، الحديث، الفقه، الأدب	الأزهر، دمشق، حماة، القدس الشريف
محمد بن المبارك القسنطيني (ت868هـ/ 1464م)[4]	قسنطينة	علوم اللغة	مصر
سعيد أحمد بن محمد الشهاني (ت870هـ/1465م)[5]	تلمسان	الحديث، الفقه، اللغة العربية	القاهرة، القدس
يحي بن موسى بن سعيد بن أحمد أبو زكريا الميازري الميلي (ت870هـ/1465م)[6]	ميلة	القراءات	مصر، الشام
أحمد بن محمد العقباني (ت871هـ/1467م)[7]	تلمسان	الحديث، الفقه	مصر

[1] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص279.

[2] – السخاوي، نفسه، ج8، ص281.

[3] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص110.

[4] –السخاوي، نفسه، ج8، ص295.

[5] –السخاوي، نفسه، ج8، ص277.

[6] – ابن مريم، المصدر السابق، ص386.

[7] –الزركلي، المرجع السابق، ج8، ص123.

أحمد بن موسى الحميري (ت878هـ/1473م)[1]	قسنطينة	الحديث، الفقه	القدس الشريف
أحمد بن يونس بن سعيد شهاب الدين (ت 878هـ/1474م)[2]	قسنطينة	الحديث، الحساب، المنطق	مصر، القدس الشريف
أحمد بن يونس العابدي (ت880هـ/1475م)[3]	العابد	الحديث، الفقه	القاهرة، حلب
محمد بن علي أبو زيان البجائي (ت882هـ/1477م)[4]	بجاية	الفقه	مصر
إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن يحي بن أحمد الصدقاوي الزواوي (ت882هـ/1477م)[5]	بجاية	التفسير، الفقه	مصر
زين الدين الجزائري (ت884هـ/ 1476م)[6]	الجزائر	الفقه	مصر
أبو زكريا يحي بن أحمد بن عبد السلام بن رحمون (ت888هـ/1483م)[7]	سطيف	علوم اللغة، المنطق	مصر

[1] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج2، ص82.

[2] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص133.

[3] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج2، ص130

[4] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ص557.

[5] – السخاوي، المصدر السابق، ج2، ص138.

[6] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص272.

[7] – ابن مريم، المصدر السابق، ص208.

سالم ابن القاضي عفيف الدين بن محمود أبو النجي (كان حيا 889هـ/1484م)[1]	قسنطينة	علوم اللغة	الإسكندرية
محمد بن أحمد بن مسعود الجزائري (ت891هـ/ 1486م)[2]	الجزائر	الفقه، النحو	مصر
أبو الطيب محمد بن محمد النقاوسي (ت897هـ/1491م)[3]	باتنة	التفسير، الفقه، اللغة العربية	القاهرة
خليفة بن عبد الرحمن بن حسين الزواوي (ت 9هـ/15م) [4]	بجاية	الفقه	مصر
حمزة بن حسن البجائي (ت901هـ/1495م)[5]	بجاية	الفقه، اللغة العربية	القاهرة
أبو القاسم الزواوي بن محمد (ت 902هـ/1496م)[6]	تلمسان	الفقه	القاهرة
حمزة بن عبد الرحمن بن حسن الزواوي (ت902هـ/1496م)[7]	بجاية	الفقه، التصوف، اللغة العربية	مصر، الشام

[1] – السخاوي، المصدر نفسه، ج3، ص 243.

[2] – السخاوي، نفسه، ج5، ص184.

[3] – السخاوي، نفسه، ج10، ص72.

[4] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص120.

[5] – السخاوي، المصدر السابق، ج3، ص 56.

[6] – التنبكتي، نيل الابتهاج، ج1، ص102.

[7] – السخاوي، نفسه، ج3، ص56.

طاهر بن زيان الزواوي القسنطيني (ت902هـ/1496م)[1]	قسنطينة	الفقه، التصوف	مصر، الشام
حمزة بن علي التلمساني (ت904هـ/1498م)[2]	تلمسان	الحديث، الفقه	القاهرة
أبو عبد الله محمد بن يحي الطولقي (ت910هـ/1504م)[3]	بسكرة	الحديث، الفقه	دمشق.

بعد دراسة مقارنة في حركة علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام خلال القرون الهجرية المدروسة، من حيث الكم والنوع، تمكنا من استخلاص بعض الأفكار التحليلية التي من شأنها أن تبرز الفوارق والتطورات عبر هذه القرون، كما تتيح للباحث فهما عميقا لديناميكية الحضور العلمي لهذه النخبة بمصر وبلاد الشام، وهي كالآتي:

- إن التزايد الكمي لعلماء المغرب الأوسط المرتحلين إلى مصر وبلاد الشام في مرحلة معينة لا يعني بالضرورة تطورا نوعيا من حيث الإنتاج المحلي، كما أن تزايد عددهم قد يكون نتيجة وجود ظروف سياسية أمنية ببلاد المغرب الأوسط أو تشجيع الدولة الحاكمة للعلم والحركة العلمية، كما شهدنا ذلك خلال عصر الموحدين.
- إن تراجع حركة هجرة هؤلاء العلماء لا يكون دائما مؤشرا للانكفاء الثقافي، ولكن في بعض الفترات يدل على حالة انغلاق فكري بسبب تغير في أولويات الدولة كما حدث مع الدولة المرابطية.

[1] – الحفناوي، المرجع السابق، ص191.

[2] – السخاوي، المصدر نفسه، ج6، ص167.

[3] –السخاوي، المصدر نفسه، ج3، ص123.

– تميزت بعض رحلات هؤلاء العلماء بكونها مجرد نقل للمعارف وعلوم المشارقة في المراحل الأولى (منذ الفتح الإسلامي إلى غاية الدولة الفاطمية)، بينما برزت رحلات أخرى كمحاولة للتجديد المعرفي (منذ منتصف القرن السادس الهجري، وما بعده)، ومنه يتبين، أن قراءة حركة علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط تكشف لنا أنها لا تقاس بعددها، بل بأثرها على البيئة العلمية المستقبلة لهؤلاء العلماء الذي من خلاله يساعدنا في فهم مدى اندماج هؤلاء العلماء مع المجتمعات المصرية والشامية وتفاعلهم مع الحضارة الإسلامية وهذا ما سنوضحه في الفصل الموالي.

3 الحواضر العلمية الكبرى التي قصدها علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام:

قبل الشروع في دراسة خط سير حركة علماء المغرب الأوسط وكيفية انتقالهم بين المقرّات العلمية الكبرى بمصر وبلاد الشام، كالقاهرة ودمشق والقدس خلال فترة هذا البحث فإنه من الضروري الإشارة إلى جملة من الملاحظات على قدر كبير من الأهمية، تأتي في مقدمتها أن هذه المقرّات قد شهدت تباينا واضحا في أهميتها عبر قرون العصر الوسيط، فبينما كانت بغداد تحتل الصدارة في ميادين الحضارة والعلوم بفضل ما اشتملت عليه من مؤسسات علمية كبيت الحكمة[1] وكذلك اهتمام الخلفاء العباسيين بأهل العلم والفكر، وازدهار حركة الترجمة والتأليف وتنوع مجالس الدرس والمناظرات العلمية، مما جعلها قبلة لطلبة العلم من كافة البقاع، غير أن هذا الوضع لم يستمر على هذا الحال، ويعود سبب ذلك بالأساس إلى ما شهدته مدينة بغداد من صراعات داخلية وخارجية، تجلى أبرزها في الغزو المغولي سنة 656هـ/1258م فانحسر نفوذها وأصبحت بذلك خراب ليس فيها إلا قليل من الناس بعدما كانت أنس المدن كلها[2]، وتراجع دورها وثقلها العلمي أمام حواضر أخرى شهدت استقرارا وأمنا أكثر كدمشق

[1] –كانت بمثابة جامعة علمية يقصدها الطلاب على اختلاف أجناسهم للنهل من مختلف العلوم والفنون، وللمزيد حول تاريخ نشأتها، ينظر: خضر أحمد عطا الله، بيت الحكمة في العصر العباسيين، دار الفكر العربي، القاهرة، ص29.

[2] –ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص203.

والقاهرة، التي تميزت خلال فترة حكم الأيوبيين ومن بعدهم المماليك بتعزيز مكانتها العلمية وهذا نتيجة تبني هؤلاء الحكام سياسات داعمة لتطوير المؤسسات الدينية والعلمية، وكان الجامع الأموي بدمشق والأزهر الشريف بالقاهرة في مقدمة المؤسسات التي جذبت العلماء والطلاب من مختلف الأقطار الإسلامية، إضافة إلى مدارس أخرى متخصصة سنأتي على ذكرها، كما شهدت مدن أخرى مثل الإسكندرية والقدس حضورا علميا معتبرا، وان كان أقل إشعاعا من القاهرة ودمشق إلا أنهما حافظتا على دورهما في تكوين العلماء وتبادل المعارف، ويقودنا هذا إلى استنتاج ملاحظة أخرى حول هذا التفاوت بين المراكز العلمية الذي يجعل هؤلاء العلماء يركزون في وجهتهم على مدن معينة في فترات تاريخية محددة، والذي بدوره يحيلنا إلى طرح تساءل حول ما إذا كان هذا التوجه نتيجة اختيار علمي واع أم كان نتيجة اعتبارات ظرفية؟

يبدو أن اختيار علماء المغرب الأوسط لهذه المراكز العلمية بمصر وبلاد الشام لم تكن على نمط واحد، بل تباينت تبعا لما كانت تعكسه طبيعة كل عالم في توجهاته واهتماماته الشخصية، ومن ناحية أخرى لابد من التنبيه أن العديد من العلماء بعد القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، لم يكن الغرض من وراء تنقلهم إلى هذه الحواضر العلمية من أجل طلب العلم وملاقاة الشيوخ، بل كان من أجل البحث عن الوظائف والمناصب العلمية، الأمر الذي جعل مساراتهم تتنوع من عالم لآخر، فمثلا في الفترة الفاطمية بمصر هناك علماء تحكمت فيهم عوامل مذهبية جعلتهم يمتنعون من التوجه إلى مصر وتحديدا القاهرة لوجود المذهب الشيعي فيها، المخالف لمذهبهم السني، وبعد مجيء الأيوبيين والمماليك أخذت الأمور تتخذ منحى آخر، واختلفت مسارات العلماء بشأن الوجهات التي قصدوها نحو المراكز العلمية وقد ظهرت حالات بين بعض العلماء، فمنهم من كان الدافع من وراء اختيارهم يرجع للعامل العلمي بالأساس، مثلا بروز المكانة العلمية لمدينة بعينها بسبب احتضانها لكبار الشخصيات العلمية، ففي مدينة القاهرة برز العز بن عبد السلام(ت660هـ/1262م)[1]، لقب بسلطان العلماء

[1] – الذهبي، تاريخ الإسلام، ج14، ص933.

وكان المغاربة يترددون عليه للسماع والأخذ عنه، كما أن ارتباطها بالأزهر ورواق المغاربة جعلها الوجهة الرئيسية لهم، في حين نجد مدينة دمشق كانت مركزا لاستقطاب من أراد التعمق في علوم الحديث والفقه.

وبعضهم من تحكمت فيه المصالح الشخصية، وقاموا بالتحول عن مذهبهم مقابل المناصب والوظائف المتوفرة في تلك المراكز، تماشيا مع الوضع العام في بلاد الشام، الذي كان يفرض على كل من يود التدريس في إحدى المدارس الشافعية وغيرها من المذاهب الأخرى أن يكون عالما بهذا المذهب، الأمر الذي جعلهم يضطرون لهذا الاختيار وتحقيق الأهداف التي أرادوها دون التعرض للدين بضرر أو نقصان[1]، ومن الأمثلة البارزة على ذلك النحوي المالكي يحي ابن معط الزواوي (ت628هـ/1233م)، تحول إلى المذهب الشافعي خلال وجوده بمصر، ثم رحل إلى الشام وسكن دمشق وتحول نحو المذهب الحنفي أين تولى إمامة المشيخة العلمية بجامعها[2].

3.1 / الإسكندرية:

تعد هذه المدينة مركزا حضاريا وعلميا منذ القدم، ففي عهد البطالمة والرومان، عرفت نشاطا فكريا ملحوظا تجلى في إنشاء دار الحكمة museum والمكتبة الملكية بالإسكندرية عام 280 ق.م، ومع الفتح الإسلامي لمصر سنة 21هـ/643م، على يد الفاتحين المسلمين بقيادة عمرو بن العاص، انضمت مصر ومدنها بما فيها الإسكندرية التي كانت حاضرة الوجود البيزنطي إلى كيان الدولة الإسلامية.

وقد أولى الخلفاء الأمويون ثم العباسيون اهتماما بالغا بهذه المدينة باعتبارها ثغرا بحريا لمواجهة الأخطار الخارجية، كما اتخذوها قاعدة لانطلاق حركة الفتح الإسلامي لبعض جزر البحر

[1] – علي أحمد، المرجع السابق، ص 129–130.

[2] –السيوطي، حسن المحاضرة، المصدر السابق، ج1، ص437.

المتوسط كمالطة وكريت وغيرهما[1]، ومع ضعف الدولة العباسية وقيام بعض الدويلات المستقلة كالدولة الطولونية والأخشيدية اهتم حكامها بالإسكندرية اهتماما شمل مختلف مجالات الحياة العلمية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية[2].

ومع أن مصر خضعت لحكم الفاطميين أصحاب المذهب الشيعي منذ سنة 358هـ/968م، إلا أن مدينة الإسكندرية تعتبر أول مدن مصر الفاطمية التي تمكنت من مقاومة هذا الترسيخ الشيعي، ومن تم التمكين للمذهب السني بها بفضل جهود علمائه الذين أقاموا بها آنذاك، على رأسهم أبو بكر الطرطوشي (ت520هـ/1125م)[3]، الذي انتقل إلى الإسكندرية وأقام بها مدرسة لتدريس المذهب المالكي سنة 490هـ/1096م[4]، كما استقر أيضا بهذه المدينة العالمين الحافظ السلفي (ت576هـ/1180م)[5]، وأبو الطاهر إسماعيل بن عوف (ت581هـ/1185م)[6]، اللذان فاقت شهرتهما الآفاق، فكان للإسكندرية بذلك الأثر البالغ في استقطاب العلماء للقراءة والسماع عليهما[7]، ومن بين أعلام المغرب الأوسط الذين تلقوا العلم

---

[1] –أمال رمضان عبد الحميد صديق، الحياة العلمية في الإسكندرية في العصر المملوكي 648–923هـ/1250–1517م، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 1421هـ–2001م، ص371.

[2] – أمال رمضان عبد الحميد صديق، المرجع نفسه، ص372..

[3] – هو أبو بكر محمد بن الوليد المالكي الطرطوشي، كان إماما عادلا زاهدا متقشفا انتقل إلى الثغر حدث عنه السلفي وآخرون. للمزيد ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص393.

[4] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج19، ص490.

[5] – أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، الإمام المحدث الحافظ المفتي، ولد سنة خمس وسبعين بأصبهان، كانت له رحلة قضى فيها ثمانية عشر سنة، يكتب الحديث والفقه والأدب والشعر، وقدم دمشق فأقام بها سنتين يكتب فيها العلم، وقد جمعوا له من تعاليقه "معجم السفر" في مجلد كبير، ثم سكن الإسكندرية ينشر العلم ويحصل الكتب إلى غاية وفاته. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج21، ص07–17.

[6] – شيخ المالكية إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عيسى بن عوف بن يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد ابن صاحب النبي –صلى الله عليه وسلم– ، القرشي الزهري العوفي الإسكندري المالكي، من ذرية عبد الرحمن بن عوف – رضي الله عنه، ولد سنة 485هـ/1092م، أخذ عن الحافظ السلفي، تفقه على الأستاذ أبي بكر الطرطوشي، وبرع، وفاق الأقران، وتخرج به الأصحاب، وروى عن الطرطوشي " الموطأ "، وعن أبي، عبد الله الرازي. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج21، ص122.

[7] – محمد زغلول سلام، الأدب في العصر الأيوبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م، ص34– 159.

عن هذين العالمين، الشيخ الفقيه أبو زكريا يحي بن علي الزواوي (ت611هـ/1214م)، روى الموطأ عن أبي الطاهر إسماعيل بن عوف، وأخذ عن أبي الطاهر السلفي إعجاز القرآن الخطابي وأجازه[1].

وبعد تولي الأيوبيين مقاليد الحكم، ازداد الاهتمام بمدينة الإسكندرية حيث نشطت فيها الحركة العلمية بفضل سياسة حكامها القائمة على تطوير العلوم والعناية برجاله، فاشتهرت الإسكندرية بكثرة مساجدها في هذا العهد، كما أورد الرحالة ابن جبير في سياق روايته من وصف لها: " أكثر بلاد الله مساجد حتى أن تقدير الناس لها يطفف، فمنهم المكثر والمقلل فالمكثر ينتهي في تقديره إلى اثني عشر ألف مسجد، والمقلل ما دون ذلك لا ينضبط فمنهم من يقول ثمانية آلاف، ومنهم من يقول غير ذلك، وبالجملة فهي كثيرة جدا، تكون منها الأربعة والخمسة في موضع"[2]، ويقدم لنا الهروي تعدادا معتبرا للمساجد أثناء زيارته لها في القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، فقال: " وبها مسجد المواريث يزار، ومسجد سارية والجامع القديم.. وبها مسجد التوبة والرحمة.. ومسجد النحاة"[3].

وبخصوص المدارس الموجودة في الإسكندرية، فقد أشرنا سابقا إلى مدرسة أبو بكر الطرطوشي التي بنيت في العهد الفاطمي، وأضيفت إليها مدرستان لتدريس الحديث والفقه المالكي، وهما من العلوم التي تخالف مذهب الدولة الفاطمية، وفي ذلك دلالة واضحة على ثبات المذهب السني بالمدينة، أولهما المدرسة العوفية[4] والثانية المدرسة السلفية[5]، واستمرت المدرستان قائمتان بأداء وظيفتهما إلى غاية العصرين الأيوبي والمالكي.

---

[1] – الغبرني، عنوان الدراية، ص130–131.

[2] – ابن جبير، المصدر السابق، ص16.

[3] – الهروي، الإشارات إلى معرفة الزيارات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1423هـ–2002م، ص27.

[4] – وقد ورد ذكرها في كتاب المقريزي "اتعاظ الحنفا" باسم العادلية، والرضوانية نسبة لمؤسسها الوزير الفاطمي رضوان بن ولخشي (ت542هـ/1147م). اتعاظ الحنفا، ج3، ص167.

وقد بلغ عدد المدارس بالإسكندرية 180 مدرسة سنة 560هـ/1262م، والتي كانت تمثل نوعا من التعليم النظامي خلال العهد الأيوبي، ويؤكد هذا ابن جبير عند ذكره لمناقب الإسكندرية، قائلا: "...مدينة يوجد بها المدارس والمحارس الموضوعة لأهل الطب والتعبد كذلك وجود مسكنا يأوي إليه كل الرحالة الوافدين على الإسكندرية، ومدرسا للعلم يتلقى على يده الوافدين مختلف العلوم، إضافة إلى العناية الخاصة من طرف السلطان بهؤلاء الغرباء ... فسخر لهم خدم يأمرونهم بالنظر في مصالحهم وأطباء لخدمتهم... ومن أشرف هذه المقاصد أيضا السلطان عين لأبناء السبيل من المغاربة خبزتين لكل إنسان في كل يوم بالغا ما بلغوا"[1].

ويمكن القول أن الحركة العلمية قد شهدت ازدهارا بارزا خلال العهد الأيوبي، وعرفت اتساعا وتطورا ملحوظين خلال العهد المملوكي، فزادوا من دعمهم للعلم والعلماء، من إنشاء المدارس والخوانق والمساجد[2].

من خلال هذه المعاملة الحسنة وما اشتملت عليه مدينة الإسكندرية من محاسن، قد تأثر الثغر بوفود الرحالة المغاربة، فمنهم من أقام فيها مدة من الزمن ومنهم من توفي بها. ومن بين الشخصيات العلمية التي استقرت بالإسكندرية وامتد عطائها ردحا من الزمن، أسرة التنسي[3] التي اشتهرت بالعلوم الشرعية، حيث تولى أفرادها المناصب الدينية كالقضاء، وعلى رأسهم القاضي شمس الدين محمد بن علي بن العز أبو عبد الله المالكي ابن بنت التنسي نسبة إلى جده لأمه

---

[5]- تأسست سنة 544هـ/1149م، على يد الملك العادل سيف الدين أبو الحسن علي بن السلار (ت548هـ/1152م)، وزير الظافر بالله العبيدي بمصر. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج3، ص300. ج20، ص281.

[1] – ابن جبير، المصدر السابق، ص15-16.

[2] – حمزة حمادة، إسهامات المماليك في الحركة العلمية ودورهم الاجتماعي في المشرق العربي (648هـ/1249م-923هـ/1517م)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد: 16، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، جوان 2016، ص69.

[3] -يرجع أصولها إلى مدينة تنس بالمغرب الأوسط، أما عن نسب هذه الأسرة فيرجع إلى الزبير بن العوام رضي الله عنه (ت36هـ/258م)، وهناك ثلاثة من هؤلاء العلماء تابعي التابعين الطين أخذوا العلم مباشرة من الصحابة (أسرة ابن عطاء الله السكندري) ويعني هذا أنهم استقروا فيها منذ القرون الأولى للفتح الإسلامي لمصر. السيوطي، حسن المحاضرة، ج1، ص282-287.

(ت648هـ/1250م)[1]، ثم خلفه ابنه كمال الدين محمد بن محمد بن التنسي (ت777هـ/1375م)[2]، الذي تقلد منصب قاضي القضاة المالكية بالإسكندرية خلال فترة حكم الناصر حسن (748-762هـ/1347-1361م) والأشرف شعبان (776-778هـ/1376-1377م)، وعن ابنه ناصر الدين أحمد (ت801هـ/1399م)، فقد تولى قضاء الثغر سنة 781هـ/1377م[3]، ومن أعلام هذه الأسرة أيضا الفقيه كمال الدين التاج محمد (ت819هـ/1416م)، وهو أخ ناصر الدين ابن التنسي، ناب في القضاء وتصدر لتدريس الحديث بمدارس الثغر[4]، وكذلك محمد بن محمد بن محمد بن حسن العفيف سبط بنت ابن التنسي المعروف بابن العفيف (ت820هـ/1417هـ)، تولى الإشراف على نظام جباية الخمس بالإسكندرية، كما ناب في قضائها[5].

ومن الذين تولوا وظيفة التدريس، نجد محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الخزرجي التلمساني (ت 665هـ/ 1266م)، الذي استقر بالإسكندرية واشتهر فيها بنشر العلم والتدريس[6]. أما الذين نزلوا بالإسكندرية واستقروا بها حتى وافتهم المنية، سالم بن عبد الله بن سعادة بن طاجين القسنطيني (ت820هـ/1417م) وله محاضرة حسنة[7].

---

[1] – يعود النسب إلى ابن عطاء الله بن عوض بن نجا بن أبي الثناء حمود بن شهار بن حاتم بن ابن جابر بن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، كان عالما بالفقه والأصول انتفع به جماعة. السيوطي، نظم العقيان، ص137-138. المقريزي، المقفى الكبير، ج7، ص53.

[2] –عرف بكونه إماما في الفقه والأصول والحديث، كثير الاستحضار له ذكاء حاد وفطنة نافذة. المقريزي، السلوك، ج3، القسم1، ص44. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج4، ص230.

[3] – المقريزي، السلوك، ج3، ق2، ص549.

[4] – السخاوي، الضوء اللامع، ج9، ص289.

[5] –السخاوي، الضوء اللامع، ج9، ص103.

[6] – الطاهر بونابي، المرجع السابق، ص271.

[7] – ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج3، ص148. السخاوي، الضوء اللامع، ج3، ص242.

وكذلك من علماء المغرب الأوسط الذين وفدوا إلى الإسكندرية وأخذوا عن علمائها، الفقيه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف التلمساني (ت683هـ/1284م)، سمع بالإسكندرية عن جماعة من المحدثين منهم محمد بن عمار والصفراوي[1].

كما قدم العالم ابن مرزوق محمد الحفيد (ت781هـ/1379م) الإسكندرية مع والده أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق (ت740هـ/)، والتقيا بعدد من علمائها من بينهم ابن منير الذي درس عليه ابن مرزوق الكثير من العلم الشرعي[2].

3.2 علماء المغرب الأوسط بين القاهرة ودمشق: آفاق وتجليات الحضور العلمي:

3.2.1/ الأزهر كوجهة علمية رئيسية:

إن الحياة الدينية والفكرية بمصر عامة والقاهرة[3] خاصة تتمحور حول الأزهر الشريف بكونه مركزا إشعاعيا للمعرفة ونشر العلوم، ومقصدا للعلماء على اختلاف مذاهبهم العقائدية والفقهية وبذلك أصبحت القاهرة ملتقى العلماء والشيوخ لتبادل المعارف.

يعود أصل بداية إنشاء الجامع الأزهر بمصر إلى الفترة الفاطمية، وتم بنائه تحديدا على يد القائد جوهر الصقلي[4] سنة 359هـ/970م[5]، لإرساء المذهب الشيعي وتدريس الفقه الإسماعيلي وبيان أحكامه ومتونه[6]، إلا أنه مع قدوم الأيوبيين وسقوط الدولة الفاطمية سنة 567هـ/1171م، فقد الأزهر مكانته وتعطل دوره وطويت ذكراه، حيث عمل صلاح الدين

---

[1] – أمال رمضان عبد الحميد، المرجع السابق، ص405.

[2] – ابن فرحون، الديباج، ج2، ص290–296.

[3] – أسسها القائد جوهر الصقلي (ت381هـ/992م)، بأمر الخليفة الفاطمي المعز لدين الله سنة 358هـ/969م، وفي رواية أخرى يذكر أن تاريخ تأسيسها كان يوم السبت 24 جمادى الآخرة 359هـ/970م، وللمزيد حول بناء القاهرة ومناقبها. يراجع: المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج2، ص205.

[4] –أصله رومي ولد سنة 312هـ/924م، اختاره المعز لدين الله الفاطمي لفتح مصر، ففتحها وأسس القاهرة، وبنى فيها مسجدا يعرف بالجامع الأزهر. للمزيد ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص442.

[5] – القلقشندي، صبح الأعشى، ج2، ص324.

[6] – المقريزي، المواعظ، ج1، ص355.

الأيوبي على تقوية المذهب السني ومجابهة المد الشيعي دينيا وفكريا، وذلك بإنشاء مدارس لتدريس فقه المذاهب الأربعة، وتمكن من خلال هذا الإجراء من إنهاء علاقة الجامع الأزهر بالمذهب الشيعي وإعادة المذهب السني إلى مصر من جديد.

وقد شهد جامع الأزهر مسارا جديدا في مكانته ووظيفته العلمية والدينية وفقا للمذهب السني في ظل الحكم المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)[1]، إذ أعاد المماليك فتحه وتجديد عمارته زمن السلطان الظاهر بيبرس(658هـ-1260م إلى 675هـ-1277م) بطلب من الأمير عز الدين الحلي(ت667هـ/1268م)، وأقيمت به خطبة الجمعة سنة 665هـ/1267م، كما قام الأمير بدر الدين بيليك الخازندار بالتبرع بإنشاء مقصورة كبيرة رتب بها درسا للفقه الشافعي وآخر للحديث النبوي والرقائق[2]، فكان ذلك إيذانا بانطلاق الأزهر في أداء مهمته العلمية والدينية وهي أن يكون بمثابة معهدا أو جامعة إسلامية كبرى يقصدها العلماء وطلبة العلم من كل فج عميق، وأصبح يتزايد أمره حتى صار أرفع الجوامع بالقاهرة قدرا[3].

وأهم ما ميز الأزهر أبوابه التسعة، وأشهرها الباب الذي ينتهي إليه شارع الأزهر، وقد اشتمل على عدة أروقة مقسمة حسب المذاهب والبلدان فكان من بينها رواق المغاربة[4].

رواق المغاربة: أقيم رواق المغاربة خلال عهد الملك الناصر حسين بن محمد بن قلاوون، وهو من أوائل الأروقة التي أنشأت في الأزهر، وفي فترة حكم السلطان قيتباي(901هـ-1496م إلى 903هـ-1498م) أعيد ترميمه من جديد سنة 881هـ/1476م، ليكون بمثابة مؤسسة علمية واجتماعية تقدم خدمات جليلة للوافدين إليه من المغرب الإسلامي، فكان يرأسه شيخ

[1] – المقريزي، المواعظ، ج2، ص 453.

[2] – المقريزي، المواعظ، ج1، ص101.

[3]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص364.

[4] – إسماعيل زيان، أوقاف الجزائريين من الكتب على رواق المغاربة بالجامع الأزهر قراءة في فهرس المكتبة الأزهرية، مجلة البحوث التاريخية، المجلد: 06، العدد: 02، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، ديسمبر 2022م، ص139

يسمى ب"شيخ الرواق"، مهمته الاهتمام بشؤون الطلبة والعلماء من أكل وإقامة ورواتب، كما كان هناك "نقيب الرواق" ينوب عن الشيخ في غيابه، و"الجابي" الذي يتولى بجمع وتحصيل إيرادات الأوقاف المحبوسة على الرواق، ويتم تنظيمها من قبل "الكاتب"، وهناك "الفرّاش" الذي يقوم على نظافة وصيانة الرواق[1].

هذا، وقد احتضن الرواق عدد من علماء وفقهاء المغرب الأوسط مارسوا التدريس، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر، جمال الدين الزواوي(ت717هـ/1319م)، الذي أسهم بجهود كبيرة في تنشيط حلقات الدرس في الفقه والقراءات بجامع الأزهر، وتولى مشيخة الزاوية المالكية، وبعد أن تقدم به السن تنازل لولده علي (ت743هـ/1342م)، عن التدريس بالزاوية واستقر عنده كمعيد[2]. وتصدر لتدريس الحديث بالجامع الأزهر، وقد تخرج على يديه عدد كبير من طلبة القاهرة محمد بن علي بن إسماعيل الزواوي بدر الدين (ت 775هـ/1376م)[3]. وتساوى معه في الفضل محمد بن عمر الهواري (ت 834هـ/ 1439م)، الذي اشتغل بالأزهر الشريف متصدرا للقراءة والإقراء[4]. كما كان لشهاب الدين الزواوي (ت855هـ/ 1457م) مشاركة واسعة في الدراسات الفقهية فجلس للتدريس بالجامع الأزهر وأجاز عددا من طلابه منهم الإمام السخاوي[5]، ونفس الأمر كان مع الشيخ يحي بن أحمد بن عبد السلام، المعروف

[1] – إسماعيل زيان، المرجع السابق، ص139–140.

[2] – المعيد، يتولى تدريس المادة المقررة، وقد اشترط فقهاء الإسلام بأن يكون المدرس ذا رياسة وفضل وعقل ومهابة وعدالة ومحقة في الفضل وعطف على الضعفاء، يقرب المحصلين ويرغب المشتغلين وينصف الباحثين حرصا على النفع مواظبا على الإفادة، أما عن المعيد فيشترط أن يكون من الصلحاء، صبورا على أخلاق الطلبة حريصا على فائدتهم وانتفاعهم به ؛ علي – قائما بوظيفة أشغالهم. ابن جماعة، المصدر السابق، ص254.

[3] – ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج4، ص37. القاضي شهبة، تقي الدين أبي بكر بن أحمد، تاريخ ابن القاضي شهبة، تحقيق عدنان دروس، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994م ، مج 3،ج 2 ، ص 112 .

محمد ابن أحمد كنعان، وفيات الأعيان والمشاهير(خلاصة تاريخ ابن كثير)، مؤسسة المعارف، بيروت، ط 1998،1م، ص 457.

[4] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص211.

[5] – عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض للثقافة، د.ت.، ص 170.

بالعُلمي القسنطيني (ت888هـ/1483م)، الذي تصدى لتدريس الفقه بالجامع الأزهر، وانتفع به جمع كثير[1].

3.2.2 / الجامع الأموي ومجالس القرآن الكريم، الحديث والفقه في دمشق:

ترجع فكرة بناء الجامع الأموي إلى الخليفة معاوية بن أبي سفيان(41هـ-661م إلى 60هـ-563م) ، عندما عرض على نصارى دمشق شراء الكنيسة الملاصقة لجامع المدينة بهدف توسعته، فأعلنوا رفضهم، ثم حاول معهم الخليفة عبد الملك بن مروان(73هـ-692م إلى 86هـ-705م) فكذلك رفضوا[2]، وبعد تولية الوليد بن عبد الملك الخلافة سنة 86هـ/705م تمكن من إقناعهم بالموافقة عقب محاولات كثيرة، وشرع في توسعة الجامع سنة 87هـ[3]، ومنذ ذلك الحين أضحى الجامع الأموي مركزا دينيا وعلميا في دمشق.

وقد تعزز دوره مع مرور الزمن ليبلغ ذروته في العهدين الأيوبي والمملوكي، فتطور النشاط العلمي في الجامع بشكل ملحوظ، شمل حلقات وعظ وعلم وتدريس مختلف التخصصات لاسيما العلوم الدينية والعربية، وقد وصف المؤرخون هذا المشهد العلمي الزاخر في ربوعه وكان مما أورده ابن بطوطة في وصفه: "استمر قرّاء القرآن يقرؤونه بأصواتهم الحسنة صباحا مساءً أما علماء الحديث، فكانوا يجلسون على كراس مرتفعة لتدريس الحديث الشريف"[4]، وجاء في قول ابن فضل الله العمري أيضا: "ففيه المصلّون، والأئمة والمؤذنون ومشايخ العلم وطلبته ومدارس الحديث والفقه والتفسير وقرّاء الأسباع"[5]. وشكل الجامع الأموي مأوى للكثير من العلماء الذين عكفوا فيه على البحث والدراسة، وتولى التدريس فيه شيوخ وعلماء[6]، من بين

---

[1] – السخاوي، المصدر السابق، ج10، ص216.

[2] – البلاذري، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1988م، ص127.

[3] – الذهبي، تاريخ الإسلام، ج6، ص31.

[4] – ابن بطوطة، المصدر السابق، ص80.

[5] – العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423-2002م، ج1، ص302-303.

[6] – باسمة يوسف أحمد أبو لحية، الجامع الأموي في دمشق في العصر المملوكي الأول (648-784هـ/1250-1382م) دراسة تاريخية حضارية، أطروحة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،- نابلس، فلسطين، 2019م، ص199.

هؤلاء الشيخ جمال الدين الزواوي والشيخ محمد بن عمر الهواري، اللذان تصدرا للإقراء في المسجد الأموي[1]، كما درس بهذا الجامع الفقيه شرف الدين الزواوي (ت744هـ/1343م)، الفقه المالكي[2].

وسجلت لنا المصادر التاريخية مبادرة جليلة لعلماء المغرب الأوسط في دعمهم للمذهب المالكي ببلاد الشام، حيث أقدموا على بناء مراكز علمية بأنفسهم، وذلك على نحو ما قام به الفقيه المالكي موسى بن عبد العزيز الزواوي (736هـ/1335م)، كان له مسجد خاص بالمالكية يؤم به[3].

وعن المجالس العلمية المالكية، تعددت وكثرت خاصة في العصر المملوكي الأول وكانت حلقات العلم التي تقدم لطلبة العلم والوافدين إليها متنوعة في المادة المعرفية، وعرف بعضها بأسماء شيوخها أو بالموضوع الذي اختصت فيه[4].

وقد اهتم فئة من علماء المالكية من المغرب الأوسط بمجامع القرآن عناية بالغة، ولاسيما أولئك الذين اعتنوا برواية ورش، وأصبحت القراءة الغالبة لديهم عكس المشارقة الذين كان اهتمامهم برواية حفص، مما أبرز خصوصية التجربة القرآنية لديهم، ومن أبرز هؤلاء نذكر الشيخ أبا محمد عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي (ت681هـ/1282م) الذي تنقل بين مصر وبلاد الشام لتحصيل القراءات، وتأهل لمباشرة مشيخة الإقراء بالتربة الصالحية في دمشق، وبذلك انتهت إليه رئاسة هذا الفن ببلاد الشام[5].

[1] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص211.

[2] –ابن حجر، إنباء الغمر، ج4، ص247.

[3] – ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص896.

[4] – باسمة يوسف، المرجع السابق، ص201.

[5] –ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص386-387.

ومن المجالس الحديثية التي اهتم بها علماء المغرب الأوسط بدمشق، مجلس تمت فيه رواية أربعين حديثا، وضمن سندها مالكين من المغرب الأوسط، وأورد هذا الشيخ أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (ت761هـ/1359م)، وهما أبي زكريا يحي بن يحي بن موسى الزواوي (كان حيا سنة 712هـ/1312م)، الذي سمع عليه سنة 607هـ/1306م، بدمشق وسفح قاسيون[1]، والثاني الشيخ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان بن سومر الزواوي (ت717هـ/1317م)[2]، حدث بالموطأ برواية يحي بن يحي، و"الشفا" للقاضي عياض، بروايته عن مشايخه، فضلا عن تحديثه ب"صحيح مسلم"، وغيره من الأجزاء الحديثية[3].

وممن عقد مجالس الفقه والفتوى من علماء المغرب الأوسط، الفقيه أبي الروح عيسى بن مسعود الزواوي(ت 743هـ/1342م)، تصدر لإفادة الناس وطلبة العلم في عدة مواضع، صنف وشرح العديد من الكتب الفقهية، وانتهت إليه رئاسة الفتوى في مذهب الإمام مالك بمصر وبلاد الشام[4].

3.3 المدارس الكبرى ودورها في تعزيز حضور علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام:

اهتم الأيوبيون بشؤون الحياة العلمية بمصر وبلاد الشام، فجعلوا من بناء المدارس أداة رئيسية لترسيخ المذهب السني ونشر العلوم والمعارف لاسيما بعد زوال الدولة الفاطمية بمصر وقد اقتدى صلاح الدين الأيوبي في سياسته في بناء المدارس بالعادل نور الدين محمود زنكي[5]، الذي قام ببناء عدة مدارس للشافعية والحنفية ببلاد الشام، وقد أخذ هذا التقليد من حكام

[1] –الذهبي، معجم الشيوخ الكبار، مكتبة الصديق الطائف، المملكة العربية السعودية، ط1، 1988م، ج2، ص367.

[2] –ابن كيكلدي، إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، مكتبة العلوم والحكم للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، ج2، ص503–504.

[3] – ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص96–97.

[4] –أبو يعلى الزواوي، تاريخ الزواوة، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ط1، 2005م، ص123.

[5] –ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص277.

السلاجقة الذين ينسب إليهم فضل إنشاء المدارس لأول مرة[1]، وسار المماليك على نهج الأيوبيين في دعم حركة بناء المدارس، وقد اعتمدت المذاهب الأربعة بصورة رسمية بعد قرار الظاهر بيبرس البندقداري بتعيين القضاة من المذاهب الأربعة[2]، وكان هذا من الدوافع الهامة في تنوع المدارس وتعدد تخصصاتها، حيث كانت تدرس بها العلوم الدينية واللسانية والعلوم العقلية، وألحقت بكل مدرسة خزانة كتب كان الطلاب والعلماء يرجعون إليها للاستفادة منها[3] الأمر الذي جعل هذه المدارس مركزا لجذب طلاب العلم وكذلك الشيوخ والعلماء والفقهاء من المشرق والمغرب على حد سواء. وسنقتصر على ذكر البعض منها مركزين على المدارس التي كانت مخصصة للفقه المالكي، خاصة وأن جل علماء وفقهاء المغرب الأوسط كانوا على مذهب الإمام مالك، وكانوا في تنقلاتهم بين مصر وبلاد الشام يتجهون إلى هذه المدارس لتولي الوظائف العلمية أو طلب العلم[4]، من بين هؤلاء الإمام والفقيه الحنفي محمد ابن إبراهيم بن يحي بن منصور بن عيسى، أبو عبد الله البجائي الزواوي (ت683هـ/1284م)، الحلبي المنشأ تولى التدريس بالمدرسة الأزبكية في القاهرة[5]، كما تولى جمال الدين التدريس بالمنكوتمرية بالقاهرة وأعاد بالناصرية والصالحية، فانتفع به خلق كثير من طلبة العلم وهذا الشيخ هو حسن بن عبد الله المليكشي البجائي (ت778هـ/1376م)، حدّث بالمدرسة الناصرية بالقاهرة وغيرها وسمع منه جماعة[6].

وهناك عالم اشتهر بتدريس علوم عديدة كالعربية والأدب والأصول في عدة مدارس كالصرغتمشية والشيخونية والنجمية، هو الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي

---

[1] – ابن كثير، المصدر نفسه، ج13، ص196–197.

[2] – القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص35.

[3] – القلقشندي، المصدر نفسه، ج1، ص467.

[4] – عبد الرحمن بالأعرج، جوانب من تاريخ المؤسسات العلمية بمدينة القاهرة في عهد المماليك، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد: 10، العدد: 02، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، 2021م، ص101.

[5] – المقريزي، المواعظ، ص67.

[6] – ابن حجر، إنباء الغمر، ج1، ص138.

بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني (ت781هـ/1379م)، الذي قدم مصر سنة 773هـ/1371م[1]، كما كان للقسنطيني المعروف بالعلمي حظ في التدريس بالمدرسة المنصورية وانتفع الكثير من طلبة العلم من علمه[2].

ومن العلماء الذين تولوا التدريس بمدارس دمشق، نذكر شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله المغراوي البجائي (ت820هـ/1417م)، من أكابر علماء المالكية وقته دخل دمشق سنة 814هـ/1411م، ونزل بالمدرسة الزنجلية فأخذ عنه الكثير، قال ابن قاضي شهبة: " لم يترك بمصر والشام في المالكية مثله"[3].

3.4 بيت المقدس:

حظيت مدينة القدس بمكانة مرموقة ومميزة عند المغاربة عامة، وعلماء المغرب الأوسط خاصة، جمعت بين البعد الروحي والحضور العلمي، لما اشتملت عليه من معالم دينية كالحرم القدسي (المسجد الأقصى وقبة الصخرة)، فكان قبلة المسلمين قبل تحولها إلى الحرم المكي في السنة الثانية للهجرة، كما كان الحرم القدسي المكان الذي توقف عليه البراق في رحلة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى السماء ليلة الإسراء والمعراج، كما رويت أحاديث نبوية شريفة تحث على زيارة بيت المقدس والصلاة بالمسجد الأقصى، لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا"[4]، وقد أشرنا في موضع سابق إلى المكانة الروحية لبيت المقدس، وبذلك نحيل إلى ما تقدم ذكره دون حاجة إلى استطراد إضافي.

ظلت القدس محل استقطاب العلماء والفقهاء من شتى الأمصار الإسلامية، خاصة بعد أن فتحها صلاح الدين الأيوبي سنة 583هـ/1187م، فبنى فيها المساجد والمدارس والخوانق

---

[1] – ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج1، ص207.

[2] – السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص216.

[3] –التنبكتي، نيل الابتهاج، ص113.

[4] –حديث شريف متفق عليه، رواه أبو هريرة وأبو سعيد الخذري رضي الله عنهما. ينظر: البخاري، المصدر السابق،ج2، ص60.

وارتفع شأن هذه المدينة أكثر في عصر سلاطين المماليك الأول حيث عملوا على تطوير المؤسسات الدينية والعلمية بالقدس وتخصيص الأوقاف للإنفاق عليها، وفي مقدمتهم الناصر محمد بن قلاوون (ت741هـ/1340)، ونائبه بالشام سيف الدين تنكر. فكانت حصيلة المدارس التي كان لها أوقاف تنفق عليها، 09 للأيوبيين و40 للمماليك، كما حرص المغاربة على منح وقفية الولي أبي مدين شعيب المعروفة بوقفية جامع البراق يوم 29 رمضان 720هـ/1320م ويعود إنشاء الوقف إلى عهد أبي مدين الحفيد[1].

كذلك نذكر في هذا الجانب العلماء الذين نزلوا بيت المقدس المقرئ الكبير الشيخ عبد الله بن إبراهيم البسكري (ت 829هـ/1425م)، أقرأ القرآن بالمدرسة السُّلامية على قاعدة إبراهيم الأموي الصوفي وانتفع به خلق كثير، وكان للناس فيه اعتقاد كبير[2].

3.5 دراسة تحليلية:

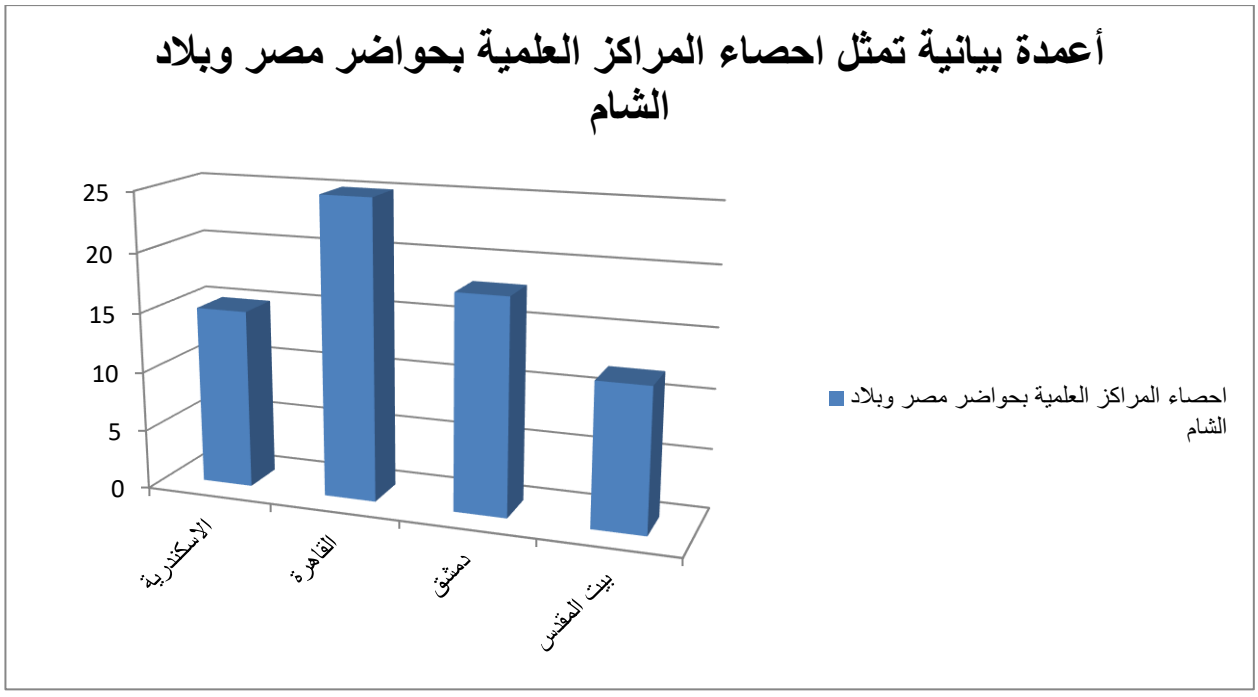

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] – ناصر الدين سعيدوني، أوقاف المغاربة بالقدس الشريف، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا، المجلد: 08، عدد خاص، جامعة ابن خلدون– تيارت، 2025/03/31م، ص15.

[2] –السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص4.

التحليل: من خلال المعطيات المقدمة في التمثيل البياني المتعلقة بتوزيع علماء المغرب الأوسط بالمراكز العلمية الكبرى بحواضر مصر وبلاد الشام، أن مدينة القاهرة قد شكلت النسبة الأكبر في استقطاب هؤلاء العلماء، لاستحواذها على مراكز علمية كبرى كالجامع الأزهر والمدارس النظامية والمملوكية، واحتلت مدينة دمشق المرتبة الثانية لما تمتعت به من إشعاع علمي بفضل جامعها الأموي وبعض المدارس ودور الحديث المنتشرة بها.

وبخصوص الإسكندرية فقد كان حجم استقرار علماء المغرب الأوسط طيلة فترات العصر الوسيط أقل نسبيا من القاهرة ودمشق، بالرغم من أنها مثلت محطة علمية لهؤلاء العلماء بحكم موقعها الجغرافي المميز الذي جعلها بابا للتواصل مع بلاد المغرب الإسلامي. ثم يأتي بيت المقدس في الترتيب الأخير بالرغم من أنه يمثل مركزا ذا رمزية دينية كبيرة، إلا أن عدد علماء المغرب الأوسط الوافدين إليه كان محدودا نسبيا، وهذا راجع إلى الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها المنطقة بسبب الحملات الصليبية.

وعليه، فان الدراسة البيانية تكشف بوضوح أن حركة علماء المغرب الأوسط اتجاه هذه الحواضر العلمية بمصر وبلاد الشام لم يكن اعتباطيا، وإنما تحكمت فيه جملة من العوامل المتداخلة، حيث شكلت القاهرة ودمشق قطبين رئيسين للجذب في حين بقيت الإسكندرية وبيت المقدس محطات ثانوية ولكن في الوقت نفسه ذات قيمة معنوية وعلمية معتبرة.

وما ذكرناه إلى حد الآن لا يعدو أن يكون إبرازا لأهم تلك المراكز العلمية الكبرى التي أتيحت لهذا الحضور العلمي فرصة للاندماج في مختلف مجالات الحياة المشرقية، وهذا ما سنتوقف عنده بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

العلماء والأدباء القادمين من المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام

يعد الحضور العلمي لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط، من أهم الظواهر العلمية التي ميزت الحركة الفكرية ببلاد المشرق، حيث شمل دورهم مختلف ميادين العلوم والمعرفة، النظرية منها والتطبيقية، وذلك من خلال ما اضطلعوا به من حضور بارز ضمن الأوساط العلمية المشرقية، الأمر الذي يثبت قدرتهم على التوفيق بين مختلف مجالات العلوم، ومن هنا يأتي هذا الفصل ليتناول مساهماتهم في مسار الحركة الفكرية والعلمية بتلك المجتمعات، مع إبراز أبعادها الفكرية والعلمية في تعزيز التواصل المعرفي بين المغرب الأوسط ومصر وبلاد الشام.

1. دور علماء المغرب الأوسط في إثراء الحركة العلمية والفكرية بمصر وبلاد الشام:

1.1 العلوم النقلية:

1.1.1/ العلوم الدينية:

من المعلوم أن العلوم الدينية قد حظيت بمكانة مميزة ومرموقة في النتاج الفكري خلال العصر الوسيط[1]، وقد كان نصيب مصر وبلاد الشام من علماء الدين من أهل المغرب الأوسط كبير إلى حد ما، ضمن هذا الحقل المعرفي مقارنة مع العلوم الأخرى، وهذا ليس بغريب لأن العلوم الدينية في ذلك العصر كانت مرتبطة بالحياة بشكل عام، الأمر الذي دفع بهؤلاء العلماء أن يجمعوا بين وظائف متعددة، فبرزوا كأئمة وخطباء وقضاة ومدرسين وغيرهم.

والجدير بالذكر أن الذين عملوا في مجال العلوم الدينية قد تفاوتت مستوياتهم العلمية والمعرفية، فمنهم من برز في علم الحديث، وهناك من برع في علم القراءات، وغيرهم قد تميز في مجالات أخرى، وعليه يمكن تصنيف هؤلاء العلماء بحسب المواقع التي شغلوها في مصر وبلاد الشام، انطلاقا من عوامل مؤثرة في تحديد تلك المواقع، كالتفاوت في درجة الثقافة والعلم

[1] عباس ظاهري، الدين في الدراسات العلمية المعاصرة مقاربات في المفهوم والبنية والنشأة والوظائف، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد:06، العدد: 01، جامعة غرداية– الجزائر، 2022م، ص240.

والمكانة العلمية والاجتماعية التي حضوا بها سواء لدى العامة أو السلطة، إلى جانب خلفياتهم ومعتقداتهم الفكرية، إلى ثلاثة فئات:

أولاً: العلماء المنقطعين بصفة كلية إلى العلوم الدينية دراسة وممارسة: ينقسم هؤلاء العلماء بدورهم إلى ثلاث أصناف:

علماء يشرف السلطان على تعيينهم في مناصبهم، كالمحدثين والحفاظ والفقهاء المشهورين الذين تقلدوا مناصب عالية كمشايخ الخوانق ومدرسين كبار في المساجد والمدارس الكبرى التي كان لها شأن عظيم في حقل التدريس. أما الصنف الثاني، فضّم العلماء الذين تولوا المناصب الدينية المتوسطة، والتي عادة ما يولى فيها نواب السلطنة بتعيين شاغليها، ولا يتدخل السلطان في تعيينها إلا نادرا، كالإفتاء والحسبة ونظر الأوقاف ووكالة بيت المال والصنف الثالث، شمل العلماء الذين تولوا الوظائف الدينية الصغيرة، والتي كانت تعهد عادة بأمر من النواب في السلطنة كتدريس وتأديب الصغار، والخطب في المساجد الصغيرة[1].

1 / علماء الحديث من المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام: بين الإفادة والاستفادة

لقد كان لعلم الحديث[2] جذوره التاريخية الثقافية والحضارية في العالم الإسلامي، ولأنه أساس السنة النبوية التي تعد المصدر الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم، فقد كثر اهتمام علماء المسلمين به وعظمت منزلة المحدثين في الحضارة الإسلامية لما بذلوا من جهود وطاقات لتمييز صحيحها من سقيمها[3].

---

[1]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج12، ص4. الماوردي، الأحكام، ج1، ص236.

[2]– أولى التعاريف لعلم الحديث: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلي معرفة حال الراوي والمروي. أبو الفضل أحمد بن علي محمد، ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط3، 1429هـ – 2008م، ج1، ص89. وللمزيد أيضا ينظر: شهاب الدين محمد بن أحمد الخُوَيّي الشافعي، نَظْم علوم الحديث المُسماة: "أقصى الأمل والسُّول في علم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم"، تح: نواف عباس حبيب المناور، أطروحة: مقدمة لكلية الدراسات العُليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في برنامج الحديث الشريف وعلومه، الكويت، 2015م، ص6.

[3]– حكيم عبد الرحمن زبير البابيري، دور علماء أسعرد في الحركة العلمية في بلاد الشام ومصر خلال العهدين الأيوبي والمماليك البحرية(784–570هـ/1175 –1382م)، مج:5، العدد:4، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، كانون الأول، 2017م، ص1048.

لقد تعددت اتجاهات علماء المغرب الأوسط الوافدين إلى مصر وبلاد الشام في وجهتها وطبيعتها، خاصة في مجال علم الحديث، فمنهم من رحل إلى هذه البلاد واكتفى بالسماع على علمائها وعاد إلى بلده ليفيد أهلها، ومنهم من أسهم في خدمة علم الحديث والمشاركة في تنشيط الدراسات المتعلقة به وذلك منذ القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي؛ حيث أصبح علم الحديث بالنسبة لهذه الفئة محور عملهم الرئيسي واستطاع العديد منهم أن يحتلوا مكانة مميزة في المجتمع المصري والشامي من خلال المراتب التي وصلوها كشيوخ وأساتذة كبار وأيضا من خلال المؤلفات التي وضعوها في هذا الشأن ومنها تصدرهم لمجالس العلم والتحديث ومنح الإجازات[1].

وإذا عدنا إلى كتب التراجم والطبقات، سنجد أنها تتضمن عدد كبير من المحدثين من المغرب الأوسط الذين نزلوا بمصر وبلاد الشام، لذلك سنحاول أن نركز على ذكر أسماء الذين تميزوا من كبار المحدثين في تحصيل هذا المجال من الدراسات الدينية.

إلى جانب ما قدمه علماء مصر وبلاد الشام في خدمة الحديث النبوي منذ القرون الهجرية الأولى، كان لعلماء المغرب الأوسط أيضا إسهامات موازية لها أثرها الواضح فيه، فهل هذا يسمح لنا بالقول أن هؤلاء الوافدين قد نافسوا علماء مصر والشام أو بصيغة أخرى، إلى أي مدى استطاع علماء المغرب الأوسط أن يتميزوا أو ربما يتفوقوا على نظرائهم في مصر والشام في بعض الجوانب العلمية الخاصة بالحديث وعلومه؟

ومن هنا نتساءل حول ما إذا كانت هذه الفئة أثبتت حضورها الفعلي في مضمار علم الحديث وروايته، أم بقيت في موقع وسط أو عادي؟

قبل التطرق لهذا الشق من التحليل، سنقوم باستحضار مجموعة من المصادر التاريخية التي تناولت نشأة علم الحديث بوصفه المصدر الثاني للشريعة الإسلامية، وعن

[1]– علي أحمد، المرجع السابق، ص108–110.

كونه غدا مرجعا مهما يأخذ منه ويرجع إليه المهتمين به في سائر أنحاء العالم الإسلامي من جهة، وكذلك تطوره الذي مر عبر مراحل عديدة مشكلا من خلال ذلك مادة واسعة لجميع العلوم والمعارف الدينية، والوقوف من جهة أخرى عند بعض النتائج المرتبطة حول إشكالية إسهام هؤلاء الوافدين من أهل المغرب الأوسط في تنشيط الدراسات التي تتعلق بعلم الحديث، وهكذا نصل إلى أن علماء المغرب الأوسط الذين سكنوا مصر وبلاد الشام في الفترات ما قبل القرن 5هـ/11م، لم يكونوا مهيأين للعمل في مضمار الحديث وشؤونه فكانت مهمتهم تقتصر على السماع والأخذ عن المحدثين المشارقة ثم يعودون إلى بلدهم أما بعد هذه الفترة وتحديدا منذ الربع الأول من القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي فإن الصورة أصبحت عكسية تماما، فأصبح علماء المغرب الأوسط يرتادون مصر وبلاد الشام بقصد العمل، وهذا ما يدفعنا إلى تصنيفهم بحسب التفاوت في المستوى العلمي فمنهم من بدأ بممارسة مهنة التدريس، وتصدر المجالس والحلقات على مستوى المؤسسات العلمية على تنوعها من مساجد ومدارس، واستطاع البعض منهم أن يصل إلى أعلى المراتب كمعلمين ومشايخ مدارس وظهرت مكانتهم بوضوح كحفاظ كبار ومشهورين في مصر وبلاد الشام، وهناك فئة من المحدثين عرفوا جانبا من هذا العلم من خلال تنقلاتهم من بلد إلى آخر، أي أنهم لم يتكونوا من بلاد المغرب الأوسط، أو بالأحرى لم يكن محور عملهم الرئيسي، فمنهم من نبغ في رواية الحديث وتدريسه ومنهم من اشتهر بالقراءات والبعض الآخر أحاط بقسط من هذا العلم وذاك[1]، وهؤلاء يشبهون إلى حد ما سابقيهم من علماء المغرب الأوسط الأول لكن الفرق الوحيد بينهم أن هؤلاء سكنوا مصر وبلاد الشام يفيدون أهل المنطقة إلى آخر لحظة في حياتهم، ولم يعودوا إلى المغرب الأوسط، كما كان يفعل الرجال الأولون.

[1]- علي أحمد، المرجع السابق، ص110-111.

1.2 اشتغال علماء المغرب الأوسط بعلوم الحديث بمصر وبلاد الشام:

أ- العناية بسماعها ونقلها والعمل على تحصيلها بأسانيدها إلى مصنّفيها:

حرص علماء المغرب الأوسط على الاهتمام بعلم الحديث، عن طريق تعلمه، وجمعه وحفظه، وتعليمه، والرحلة لأجله، بغية الحصول على الملكة العلمية من كبار المشايخ والمحدثين، لأن التلقين المباشر أحد طرق التعليم وترسيخ المعلومة في الذهن[1]. من أبرز هؤلاء، المحدث الفاضل الحافظ سعيد بن فحلون (ت346هـ/957م)، أصله من الأندلس لكنه سكن بجاية وأعدها وطنا له، رحل إلى مصر والتقى بكبار الشيوخ فسمع وروى عنهم الحديث أخذ عن عبد الرحمن النسائي (ت303هـ/915م) وأحمد بن محمد بن ميسر (ت309هـ/921م)، فقيه الإسكندرية[2].

والمحدث الفاضل زكريا بن أبي بكر بن أحمد الغساني، أبو جعفر، التيهرتي (ت393هـ/1002م)، سمع من أئمة الحديث بمصر كأبي الحسن بن رشيق (ت370هـ/981م)، وغيره من العلماء، وحدث بكتاب صحيح البخاري[3].

كما نجد المحدث القاسم بن علي بن معاوية الطبني، أبو محمد، (توفي قبل 412هـ/ 1012م)، رحل إلى المشرق فأخذ عنه أبو سعد أحمد بن محمد الأنصاري الماليني (ت412هـ/1021م) وكتب عنه، وقال فيه ياقوت الحموي: "حدث عن ابن المغربي وغيره وله بمصر عقب"[4]. ونذكر أيضا من رجال الحديث، عبد الملك بن زيادة الله أبي مضر بن علي السعدي التميمي الطبني (ت457هـ/1064م)، سمع بمصر وروى عن نخبة ممن لقاهم في

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص744.

[2]- ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ج1، ص392.

[3]- ابن الفرضي، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، تصحيح ونشر: عزت العطار الحسني، ، المؤسسة السعودية، القاهرة، مطبعة المدني، ط2، 1988م، ج1، ص180.

[4]- عادل نويهض، المرجع السابق، ص203. الذهبي، المشتبه في أسماء الرجال، ص463.

رحلته[1]. كذلك العلامة أحمد البوني (ت535هـ/1140م)، عالم بالحديث ورجاله، رحل إلى مصر وأخذ عن نخبة من علمائها، حج ثم عاد إلى بلده، وكان يسمى بالشيخ العالم الرباني العالم العرفاني، من آثاره "نظم الخصائص النبوية" وغيرها من المصنفات[2].

فضلا عن المحدثين المذكورين سالفا، فهناك من مالوا إلى التصوف، مثل المحدث أبو الحسن الأنصاري الخزرجي التلمساني (ت633هـ/1235م)، رحل إلى مصر وسمع بها من الشيخ البويصري (ت598هـ/1201م)، عالم أهل زمنه، قال عنه الصفدي: "أدرك ابن رفاعة وكان يمكنه السماع منه، لكن السنة كانت ميتة بدولة بني عبيد"، مارس التدريس وحدث إلى غاية وفاته[3].

من محدثي المغرب الأوسط الذين قصدوا بلاد الشام للنهل من علمائها، المحدث علي بن أبي القاسم محمد التميمي أبو الحسن القسنطيني (ت519هـ/1125م)، دخل دمشق وسمع بها صحيح البخاري، وألقى بها دروسه الدينية، وله كتاب " تنزيه الإله" و"كشف فضائح المشبهة الحشوية"[4]. كذلك البوني إبراهيم بن يوسف بن محمد، أبو الفرج (ت612هـ/1215م) استقر بدمشق، روى الحديث من كبار رجال الدين من بينهم علي بن عساكر الدمشقي[5].

---

[1]– الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1979م، ص196.

[2]– أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998م، ج2، ص60.

[3]– الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ج8، ص37.

[4]– عادل نويهض، المرجع السابق، ص263.

[5]– محي الدين أبي محمد ابن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة، الهند، حيدر اياد الدكن، ط1، ج1، ص51.

إضافة إلى يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي (ت 628هـ/1230م)، سكن دمشق وسمع من ابن عساكر، وأقرأ بها الحديث، وانتفع به خلق كثير، كان حسن السيرة وأكثر إقبالا لسماع دروسه، توفي بالقاهرة[1].

ب- وضع المصنفات والشروحات والمختصرات:

إن الحقيقة التي يجب التنويه بها أن هناك علماء الحديث من المغرب الأوسط، قد اهتموا بهذا العلم ودرسوه دراسة موضوعية عميقة، وظهر أيضا ذلك الاهتمام في المكانة الكبرى التي كانت لهم في بلدهم فحفظوا متون الأحاديث وأتقنوها فأصبح لهم شأن عظيم، وبعضهم لم يحالفه الحظ في أن تكون له رحلة إلى بلاد المشرق والالتقاء بشيوخها، غير أن صيتهم ذاع هناك من خلال الانجازات التي قاموا بها في هذا المضمار، نذكر منهم على سبيل المثالالعلامة المحدث أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني (ت402هـ/1011م)، من كبار أئمة المالكية، لم يحظ بوفرة من الشيوخ، ولم يتتلمذ على أئمة مشهورين، وإنما كان غالب تكوينه ونبوغه العلمي باجتهاده ودرسه لوحده، وفي ذلك يقول محمد بن محمد مخلوف: " ... لم يتفقّه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنما وصل بإدراكه وذكائه"[2] . ومن أهم مؤلفاته في الشروحات كتابه "النصيحة في شرح البخاري" وهو ثاني شرح لصحيح البخاري، بعد شرح الخطابيّ له في كتابه "أعلام السنن"، وهذا الترتيب اعتمد على أسبقية تاريخ الوفاة، فالخطابيّ توفي سنة (388هـ/998م)، والداودي سنة (402هـ/1011م).

من حيث المعنى الاصطلاحي للشرح الحديثي، يعد كتاب "النصيحة" للداودي أول شرح للصحيح البخاري، وما دفعنا إلى هذا الاعتقاد أن حاجي خليفة أثنى على كتاب الداودي بعد إطلاعه على الكتابين. وما يدل على قيمة هذا الكتاب واهتمام علماء مصر وبلاد الشام به، أن

[1]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص61.

[2]- محمد ابن سالم مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تع: عبد المجيد خيالي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003م، ص111.

نصوصه محفوظة في كتب شروح البخاري لهؤلاء العلماء، أشهرهم ابن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م)، في كتابه "فتح الباري"[1]، وبدر الدين العيني (ت855هـ/1451م)، في كتابه "عمدة القاري"[2]، وهو كتاب جليل حاز به الفضل على غيره من جميع من تقدمه أو تأخر عنه من العلماء المسلمين.

كذلك العالم أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الحمزي الوهراني (ت569هـ/1173م)، له كتاب سماه "مطالع الأنوار على صحاح الآثار"، جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى، وخصه بالموطأ وصحيحي البخاري ومسلم[3]، يوجد منه نسخ في جامعة القاهرة وتركيا[4].

ومن خلال هذه الجزئية نستخلص أن حتى علماء المغرب الأوسط الذين لم يتمكنوا من التنقل إلى بلاد المشرق، كان لهم دور بارز في زيادة التعاون المشترك للعمل على خدمة علم الحديث والمحافظة على مصادر الدين والارتقاء بمستوى الطرح العلمي، وهذا يثبت أن التأثير العلمي لا يقتصر على الحضور الجسدي في تلك المراكز، بل يشمل أيضا ما ينتجونه من مصنفات وشروح ومختصرات، وهو ما ميز علماء المغرب الأوسط عن غيرهم وجعل لهم مكانة مرموقة في مجتمعات مصر وبلاد الشام.

ومن العلماء الذين برزوا بمصر وبلاد الشام، وكانت لهم جهود في شرح صحيح البخاري العلامة الحافظ شمس الدين ابن مرزوق التلمساني (ت 781هـ/1379م)، له شرح

---

[1]– كتاب فتح الباري بشرح البخاري هو من أهم مؤلفات الحافظ ابن حجر العسقلاني، انتهى من تصنيفه سنة 842هـ/1438م، وضع مقدمة في عشرة فصول، يبين فيها قواعد التعامل مع الصحيح ويذكر أبرز فوائده في أسلوب مختصر سهل الفهم، جمع فيه التحقيقات العلمية والفوائد الفقهية واللغوية والعقدية. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، صححه وأخرجه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، ط1، 1380هـ–1390م، ص03.

[2]– كتب عمدة القاري شرح صحيح البخاري لمؤلفه بدر الدين العيني من الشروح المهمة لصحيح البخاري، فشرح التراجم والأسانيد والمعلقات والمتون. بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، صححه وعلق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها محمد منير عبده أغا الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت)، ج1، ص02.

[3]– للمزيد من ترجمته راجع الذهبي، تاريخ الإسلام، ج39، ص332.

[4]– حميداتو، عناية علماء الجزائر بصحيح البخاري، بحث علمي منشور على الشبكة العنكبوتية، ص2.

على صحيح البخاري، وله تآليف كثيرة في الحديث منها "تيسير المرام شرح عمدة الأحكام في الحديث" في خمسة أسفار، وله شرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الاشبيلي، و"شرح الشفا"، و"المسند الصحيح الحسن في أخبار السلطان أبي الحسن"، وله " الأربعين المسندة في الخلافة والخلفاء" وغيرها[1].

وكان هناك علماء من المغرب الأوسط استقروا بمصر وبلاد الشام، واشتهروا بتنوع اهتماماتهم العلمية، وتعدد اختصاصاتهم، مثل الشيخ العلامة ابن مرزوق الحفيد (ت842هـ/1438م)، كان عالم بالفقه والحديث والأصول والأدب، رحل إلى البلاد المشرقية وترك آثار قيمة من كتب وشروح كثيرة، منها "المفاتيح المرزوقية لحلال أقفال واستخراج خبايا الخزرجية"، و"الروضة" في علم الحديث، ومصنف آخر سماه "أنواع الذراري في مكررات البخاري"، وثلاث شروح على "البردة" و"المتجر الربيح والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح والوجه الصبيح والخلق السميح في شرح الجامع الصحيح"[2] في جزآن وكلاهما موجود بخزانة الجامع الجديد تحت عدد 143 و443، وهو أغنى من الشروح الكاملة[3].

وفي سنة 884هـ/1479م، رحل إلى القاهرة الإمام العلامة الشيخ شرف الدين يحي بن عبد الرحمن محمد بن صالح بن علي بن عمر بن عقيل الزرماني العجيسي (ت862هـ/1457م) فأقام بها وأخذ عنه مشافهة نحو من ألفين كلهم مجتهد أو قارب الاجتهاد، له شرح صحيح البخاري[4].

كما اعتنى بهذا المجال من علماء المغرب الأوسط أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني (ت895هـ/1489م)، له شرح الجامع الصحيح للبخاري

[1] –عادل نويهض، المرجع السابق، ص141.

[2]– السخاوي، الضوء اللامع، ج7، ص50.

[3] –حميداتو، المرجع السابق، ص4.

[4]– السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص128. السيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان، ص61.

ذكره صاحب شجرة النور وسماه الشرح العجيب على البخاري، وله أيضا "شرح مشكلات البخاري" في كراسين، ومختصر الزركشي على البخاري أيضا[1].

كما اهتم بعضهم بسماع الكتب بأسانيدها، مثل محمد بن الخضار الكتامي السبتي التلمساني (ت677هـ/1279م)، نزل بدمشق سنة 634هـ/1236م، سمع علوم الحديث لابن الصلاح (643هـ/1245م) عليه[2].

أما الذين برزوا في مجال الحديث والفقه، وقاموا بوضع المختصرات لبعض كتب الحديث وشروحه، نذكر منهم، الإمام يحي بن أحمد بن عبد السلام بن رحمون بن شرف، أبو زكريا المعروف بالعلمي (ت888هـ/1483م)، يعد من كبار فقهاء المالكية، رحل إلى القاهرة، وحج سنة 875هـ/1470م، وضع عدة مصنفات ببلاد المشرق منها "شرح الرسالة" في الفقه وتعليقات على المدونة، وله مختصر صحيح البخاري[3].

كما أولى المغاربة اهتماما كبيرا بخدمة الحديث الشريف ورواية الموطأ في رحاب العالم الإسلامي، وذلك ما جعل طلبة العلم بمصر وبلاد الشام يقبلون على التلقي عنهم، ومن بين علماء المغرب الأوسط من حدث بالموطأ، المحدث والفقيه الإمام أبو محمد عبد الله الأشيري[4] (ت 561هـ/1165م)، الذي حدث به في مدينة دمشق[5]، وكان الناس يتسابق لزيارته والأخذ عليه، أقرأ كتاب "الإفصاح عن معاني الصحاح" وهو شرح يضم تسعة عشر كتابا شرح به

---

[1]– مخلوف، المصدر السابق، ج1، ص266.

[2]– ابن جزري، غاية النهاية، ج1، ص579.

[3]– السخاوي، الضوء اللامع ، ج10، ص216. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص636.

[4]– ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م، ج4، ص198. الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م، ج17، ص536.

[5]– ابن عساكر، تاريخ دمشق، تح: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م، ج32، ص234.

الأحاديث الصحيحين[1]،ثم انتقل إلى حلب، وأسمع بها الحديث سنتي 558هـ/1162م و559هـ/1163م، وكان إمام المحدثين والفقهاء بالشام عامة وبحلب خاصة[2].

وحدث الإمام والمحدث أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي(ت610هـ/1213م) بالقاهرة وأخذ عنه أبو إسحاق البلفيقي الأصفر (ت616هـ/1219م)، وابنه عبد الرحمن بن جوير و ابن علي بن مروان الطرطوشي وابن عيسى بن المناصف (ت620هـ/1223م)، وأبي موسى عمران السلوي(كان حيا سنة640هـ/1243م)، وأبو العباس العزفي (633هـ/1235م) إضافة إلى علي بن أبي بكر بن عبد الملك الأنصاري وغيرهم[3].

ولم تقتصر مساهمتهم في خدمة الحديث على الموطأ فحسب، بل تعدته إلى رواية باقي المتون الصحاح والمسانيد، مثل الشيخ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان بن سومر الزواوي، قاضي المالكية بدمشق (ت717هـ/1317م)، حدث بالموطأ برواية يحي بن يحي و"الشفا" للقاضي عياض، بروايته عن مشايخه، فضلا عن تحديثه ب " صحيح مسلم"، وغيره من الأجزاء الحديثية[4].

ت- التدريس والمذاكرة:

مما لا شك فيه أن ازدهار وتطور النهضة العلمية والفكرية بمصر وبلاد الشام خاصة خلال القرن الثامن الهجري، الثاني عشر الميلادي، أدى إلى تقدم العلوم في مختلف فروعها ولاسيما العلوم الشرعية التي أخذت الصدارة بين هذه العلوم، وكان من نتائج ذلك أن برز علماء اهتموا بكثير من العلوم الدينية إلى جانب الحديث النبوي.

---

[1]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، 1965م، ج1، ص399.

[2]- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م، ج1، ص203.

[3]- أبو عبد الله ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس ومحمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م، ج4، ص384-390.

[4] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص96-67.

فتسابق الناس في هذا العصر إلى بناء المدارس، فضلا عن بناء دور الحديث، وقد كان العلامة ابن خلدون شاهدا على هذا المظهر، ونقله إلينا في تاريخه قائلاً: " أهل هذه الدّولة التركية (المملوكية) بمصر والشام معنيّون _على القدم منذ عهد مواليهم ملوك بني أيّوب بإنشاء المدارس لتدريس العلم..."[1]

وعلى الرغم من قلة علماء الحديث من المغرب الأوسط، إلا أن معظمهم تسلم مناصب تدريسية عالية بمصر وبلاد الشام، ولعل أبرز هؤلاء، الأشيري الذي ففاق جميع علماء الشام، وتفاخر الملوك والوزراء بمجالسته والاسترشاد بعمله، واستدعاه الوزير يحي بن هبيرة إلى بغداد لإقراء الحديث وتدريس علومه في بغداد[2]، ثم انتقل إلى حمص واستقر بها إلى أن توفي، وإنما يدل ذلك على اعتباره ثقة في مضمار علم الحديث.

وكذلك العالم ابن الأشرس ابن الجرح محمد إبراهيم بن عبد الرحمن بن يحي ابن زكريا أبو عبد الله إسحاق الأنصاري والتلمساني المالكي (ت 656هـ/1258م)، الذي قال فيه الإمام منصور ابن سليم الهمذاني الاسكندري (673هـ/1274م): "المحدث الصالح"، وساهم بنشر هذا العلم بعد سماعه بسبتة ومكة، وقد كان عادلا ضابطا صاحب أصول[3]. أما عن نشاطه في مجال التدريس وأماكن اشتغاله، فلم يذكر عنها شيئا في كتب التراجم والطبقات، فمن المرجح أنه لم يعمل في المدارس الكبيرة للحديث.

كما كان العالم أبو الحسن علي بن خلف بن معرور الكومي (ت 599هـ/1201م) مدرسا الأصلين والحديث بالإسكندرية بعد أخذه عن علماء مكة[4].

---

[1] ابن خلدون، العبر، ج7، ص667.

[2] ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج4، ص198.

[3]– تقي الدين المقريزي، المقفى الكبير، تح: محمد العيلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م، ج5،ص67.

[4]– الطاهر بونابي، المرجع السابق، ص269.

من مدينة بجاية " الناصرية" بالمغرب الأوسط، وصل إلى القاهرة محدث آخر، لا يختلف عن الذين سبقوه، إلا في ناحية واحدة، هي أنه لم يغادر هذه المدينة منذ وصوله إليها

وبقي يعمل في مضمار الحديث، حتى توفي سنة 778هـ/1376م، وهذا الشيخ هو حسن بن عبد الله المليكشي البجائي، الذي حدث بالمدرسة الناصرية بالقاهرة وغيرها وسمع منه جماعة[1] يحي بن احمد بن عبد السلام، وأيضا الشيخ يحي بن محمد بن موسى التجيبي التلمساني (ت652هـ/1254م)، سكن الإسكندرية، وجلس للوعظ في مسجده، وقام بجمع مواعظه ودروسه التي كان يلقيها بالمسجد في مصنفات، ومما لا شك فيه أن تلك الدروس كان لها وقع تربوي في نفوس أهل الإسكندرية[2].

أما عن محدثي الفترة الثانية، فقد توصل بعضهم إلى ممارسة عدة مناصب إدارية وتدريسية، تخص علم الحديث، الأمر الذي جعلهم أكثر نفعا وإفادة لغيرهم في الحياة الدينية بشكل عام، ومن هؤلاء جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن الشيخ سليمان بن يوسف الزواوي (717هـ/1317م)، الذي يعتبر نموذج مميز وبارز في مجال علم الحديث، سواء من حيث التحصيل العلمي أو المراكز التي تسلمها، قدم مصر من المغرب واشتغل بها وأخذ عن مشايخها منهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وكان أول عمل رسمي قام به بمدينة دمشق أنه ناب في القضاء مدة من الزمن، وكان ذلك في سنة تسع وثمانين وستمائة وكان مولده في سنة تسع وعشرين وستمائة وأقام شعار مذهب مالك رضي الله عنه.

مما يدل بشكل واضح على تعمق هذا المحدث في ميدان اختصاصه، تولى تدريس علم الحديث بالمدرسة الصمصأميه بعد أن عمرها وجدد عمارة النوريه وحدث بصحيح مسلم"، وغيره من الأجزاء الحديثية[3]، وموطأ مالك رضي الله تعالى عنه رواية يحيى بن يحيى عن مالك

[1]– ابن حجر، إنباء الغمر، ج1، ص138.

[2]– الذهبي، السير، ج10، ص140.

[3]– ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص96-97.

وكتاب الشفاء القاضي عياض رحمه الله تعالى، وتميز عن غيره من مدرسي الحديث في طريقته الحسنة وأساليبه المبتكرة في التدريس وتلقين هذا العلم. ولعل أوضح رواية عكست المستوى الذي وصل إليه هذا المحدث، تلك التي ذكرها صاحب كتاب النجوم الزاهرة: " كان فقيها عالما عالي الهمة، محدثا بارعا، مشكور السيرة في أحكامه "[1].

توفي بالمدرسة الصمصأميه يوم الخميس التاسع في جمادى الأولى أو الآخرة وصلي عليه بعد الجمعة ودفن بمقابر باب الصغير تجاه مسجد النارنج وحضر جنازته خلق كثير واثنوا عليه خيرا وقد جاوز الثمانين رحمه الله تعالى ولم يبلغ إلى سبع عشره من عمره على مقتضى مذهبه أيضا[2].

ولكن الذي يؤخذ عليه رغم سعة إطلاعه ومعرفته بعلم الحديث، عدم اهتمامه بالتأليف وهذا يجعله لا يختلف عن سابقه من المحدثين البارزين الذي مر ذكر بعضهم.

كما نجد اهتمام علماء المغرب الأوسط برواية موطأ الإمام مالك بن أنس صاحب مذهبهم، من بينهم، الشيخ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان بن سومر الزواوي المالكي (ت717هـ/1317م)، حدث بالموطأ برواية يحي بن يحي، و"الشفا" للقاضي عياض بروايته عن مشايخه، فضلا عن تحديثه ب" صحيح مسلم"[3]

إضافة إلى هؤلاء نذكر الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني المالكي (ت 781هـ/1379م)، برع في عدة علوم، قدم مصر سنة 773هـ/1371م، ودرَّسَ في عدة مدراس كالمدرسة الصرغتمشية، والشيخونية، والنجمية[4].

---

[1]– ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج9، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (دت)، ص239.

[2]– النعيمي، المصدر السابق، ج2، ص11.

[3]– البرزالي، المقتفي على كتاب الروضتين– المعروف بتاريخ البرزالي، تح: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1427،1هـ–2006م، ج4، ص271.

[4] ابن حجر، إنباء الغمر، ج1، ص207.

كما سمع محمد بن علي بن إسماعيل الزواوي بدر الدين (ت 775هـ/1376م)، بالقاهرة من ابن الشحنة(ت762هـ/1364م) وست الوزراء[1] (ت716هـ/1318م) صحيح البخاري ولما علا علمه تصدر لتدريس الحديث بالجامع الأزهر، وقد تخرج على يديه عدد كبير من طلبة القاهرة[2]، وتساوى معه في الفضل المحدث أحمد بن صالح خلاصة شهاب الدين الزواوي (ت855هـ/1457م)، حيث كانت له مشاركة واسعة في الدراسات الفقهية فجلس للتدريس بالجامع الأزهر وأجاز عددا من طلابه منهم الإمام السخاوي[3].

ث- التصدر لمجالس الحديث:

اهتم علماء المغرب الأوسط بعقد وتنشيط المجالس العلمية التي يتدارس فيها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ورواية أحاديثه بمصر وبلاد الشام، ومنها مجلس تمت فيه رواية أربعين حديثا، وأورد السند الشيخ أبو سعيد صلاح الدين، خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت 761هـ/1359م)، وضمن سندها مالكين من مالكية المغرب الأوسط هما أبي زكرياء يحي بن يحي بن موسى الزواوي (كان حيا سنة 712هـ/1312م)[4]، الذي سمع عليه سنة 607هـ/1306م بدمشق وسفح قاسيون، والثاني القاضي أبي عبد الله محمد بن سليمان بن سومر الزواوي المالكي (ت 717هـ/1317م)[5]. على اعتبار أن صاحب منصب كهذا في تلك الفترة من الزمن، لابد أنه كان موضع احترام وتقدير الحكام ورجال الدولة، خاصة أنه عاش في الفترة المملوكية، التي شهدت كثرة العلوم الدينية، بحيث فضلته على كل علم.

---

[1]- ست الوزراء بنت عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية الدمشقية، من أشهر المحدثات سمعت من أبي عبد الله عن الزبيدي مسند الشافعي وصحيح البخاري وحدثت بدمشق ومصر، وهي آخر من حدث بالمسند ، توفيت سنة 716هـ /1318 م. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج 2، ص 78.

[2]- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج4، ص37. القاضي شهبة، تقي الدين أبي بكر بن أحمد، تاريخ ابن القاضي شهبة، من (المخطوط، تحقيق عدنان دروس، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994م، مج 3، ج 2، ص 112. محمد ابن أحمد كنعان، وفيات الأعيان والمشاهير(خلاصة تاريخ ابن كثير)، مؤسسة المعارف، بيروت ، ط1، 1998م، ص457.

[3]- عادل نويهض، المرجع السابق، ص 170.

[4]- الذهبي، تاريخ الإسلام، ج2، ص376

[5]- ابن كيكلدي، المصدر السابق، ج2، ص503-504.

ج- منح الإجازات لبعض علماء مصر وبلاد الشام:

من خصوصيات علم الحديث عند المسلمين ما يعرف بالإجازة العلمية التي ساهمت في استمرارية العطاء الفكري والعلمي بين العلماء والحواضر الإسلامية المشرقية والمغربية، ويبدو أن المغرب الأوسط كغيره من بلدان العالم الإسلامي عرف هذا النوع من النظام التربوي خلال القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، ومن أبرز علماء المغرب الأوسط الذين قدموا مصر وبلاد الشام وأجازوا لعلمائها في مجال علم الحديث الشيخ أحمد بن صالح بن خلاصة الزواوي (ت862هـ/1458م)، الذي انتقل إلى حواضر المشرق كمصر وأجاز للإمام السخاوي[1].

ذكر السخاوي في كتابه " الضوء اللامع" أنه أجيز من قبل الشيخ يحي بن عبد الرحمن بن محمد بن صالح البجائي[2]، ويعد ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ/1448م)، أيضا من المحدثين بمصر الذين كانت مسيرتهم العلمية حافلة بالإجازات العلمية تحصل عليها من عدة علماء ومحدثين من بينهم علماء المغرب الأوسط، فذكر في معجمه أن العالم يحي بن محمد بن عبد الرحمن الأصبحي التلمساني (ت809هـ/1407م)، "... كتب لنا بالإجازة ولزينب خاتون ابنتي وغيرها"[3] ، وتدَبّج[4] أيضا مع ابن مرزوق الحفيد[5].

---

[1]- عادل نويهض، المرجع السابق، ص160.

[2]- السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص231-232.

[3]- السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص249.

[4]- والتدبيج يقصد به رواية الأقران، وهم المتقاربون في السن والإسناد بعضهم عن بعض. فوزية لزغم، الإجازة العلمية لعلماء الجزائر العثمانية 1518-1830م، (د ت)، ص29.

[5]- عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، اعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1986م، ج1، ص523-524.

كما أجازه[1] قاسم بن سعيد بن محمد العقباني أثناء دخوله لمصر وحضوره مجلسه،إذ يقول في ذلك: "رحل للحج في سنة ثلاثين وحضر بمصر إملاء ابن حجر وأجاز ابن حجر فأجازه"[2].

ونستخلص أنه بالرغم من حصر علماء المغرب الأوسط لعلم الحديث في شكل ثقافة فردية اقتصرت على السماع والأخذ من علماء مصر والشام، إلا أنه حضي بانتشار واسع في القرون الأخيرة، وتظهر عنايتهم بهذا العلم من خلال المصنفات التي خلدوها وتصدرهم لمجالس الحديث والتدريس ومنح الإجازات للعلماء بالديار المصرية والشامية.

ولم يقتصر أثر علماء الحديث الديني فحسب، بل تعدى مجالات أخرى، بحيث فرضوا وجودهم بين الناس كطائفة لها وجود مؤثر وفعال في المجتمع، فعملوا على تغيير الكثير من الأوضاع القائمة سواء عن طريق النصح والإرشاد أو من خلال مصنفاتهم، وفي بعض الأحيان شاركوا في الحروب والأزمات الداخلية كما حدث في غزو التتار للشام سنة 702هـ/1301م. وسنتطرق إلى تفاصيل ذلك لاحقا.

2 جهود علماء المغرب الأوسط الراحلين إلى مصر والشام في الحركة الفقهية:

للفقه أهمية كبيرة لأنه يتناول جميع القضايا الدينية والاجتماعية وحتى السياسية والاقتصادية التي يواجهها الأفراد في المجتمع[3]، وتعتبر المرجعية الفقهية المالكية من أهم المؤثرات التي ساهمت في تحديد التوجه الفكري للنخبة العالمة ببلاد المغرب الأوسط وعملت هذه المرجعية على ترسيم المذهب المالكي[4] وسيادته ببلاد المغرب الأوسط.

---

[1]– ويسمى طلب الإجازة في المصطلح الاستجازة أو الاستدعاء، ويكون لفظا أو كتابة، أو شعرا أو نثرا أو هما معا. فوزية لزغم، المرجع السابق، ص31–54.

[1] – السخاوي، الضوء اللامع، ج8، ص219.

[3]– بشير رمضان التليسي، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م، ص263.

[4]– هو حقيقة عرفية فيما ذهب إليه الإمام مالك بن أنس من الأحكام الاجتهادية. شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن، الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ط2،1992م، ج1، ص24.

لا بد من التأكيد على قضية حساسة، وهي قضية تحقيب الحركة الفقهية[1] ببلاد المغرب وموقع المغرب الأوسط فيها، والتي لا يمكن ربطها بالمرحلة الفقهية التي مرت بها مصر والشام، ففي الوقت الذي كانت فيه المذاهب الفقهية الأولى بارزة بالمشرق، كانت بلاد المغرب في مرحلة النشأة والتأسيس للفقه، ولم تكن مراحل وأدوار الفقه تتناسب وتلك الواضحة مشرقا إلا بعد القرن الثالث الهجري، حينما راجت المدونة وتربع المذهب المالكي على بلاد المغرب.

في هذا الصدد، هناك بعض الأسئلة التي لا تزال تفرض نفسها على كل باحث في هذا الشأن والتي تحتاج إلى دراسة معمقة، لذلك ركزنا على مسألة دور هؤلاء الفقهاء في الحياة الفكرية والثقافية بمصر وبلاد الشام الذي تم التطرق إليه من قبل بإشارات عابرة، التي تعكس الطابع الهامشي لهؤلاء العلماء.

إذا كان المغرب الأوسط مصدر تلقي في المراحل الأولى، فانه مع مرور الزمن صارت مركز علم وفقه، له أعلام وتصانيف، ومدارس ذات تأثير على الحياة الفقهية والعلمية عموما وانتفض علماء أمثال أحمد بن نصر الداودي وعبد الرحمن ابن خلدون وغيرهم من الأعلام من مصنفاتهم وآرائهم، يبرزون القيمة العلمية والرؤى الفقهية التي تميز بها بلدهم، من خلال العمل على تدريسها في الزوايا والمدارس المالكية بمصر والشام. فالي أي مدى وفق الفقيه في ذلك؟ وما طبيعة منهجهم المقتدى به وهل اختلفت مع مناهج علماء مصر والشام في التعاطي مع بعض المسائل والقضايا الفكرية؟ أما عن الحديث عن عملية ترسيمه وأهم العوامل التي ساهمت في هذه العملية في ظل التنافس والصراع المذهبي آنذاك، وأسباب انتشاره في بلاد المغرب بالرغم من وجود مذاهب إسلامية سنية وغير سنية، يحتاج دراسة عميقة، لذلك ارتأينا أن نركز على ما بذله هؤلاء الفقهاء من جهود في التدريس والتكوين، وهذا

[1] وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر الإسلامي، دمشق، ط1406،1هـ-1986م، ص 1086.

لأهمية هذا العنصر في تكوين الملكة الفقهية، وفيه قال ابن سيرين: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[1].

كان لحركة الفقهاء المالكيين من المغرب الأوسط المالكية إلى مصر والحواضر الشامية وفرض كفاءتهم العلمية في مجال الفقه دور كبير في انتشار التيار المالكي في بلاد المشرق واعتراف علمائه به، وقد كان لهؤلاء الفقهاء إسهام كبير في هذا الشأن وما قدموه من تأصيل للفقه المالكي بما يواكب مستجدات عصرهم وفق ما تضمنه من قواعد وأصول ومقاصد مما ساهم في تحديث المفهوم وفق الضوابط المعتبرة مما يضمن التواصل مع السلف.

2.1/ عناية علماء المغرب الأوسط بأصول الفقه ومنهجه في القواعد الأصولية:

هناك من علماء المغرب الأوسط الذين ارتحلوا إلى مصر وبلاد الشام، كان لهم اهتمام كبير بالفقه المالكي، سواء الذين رحلوا قصد التعمق في مختلف الجوانب الفقهية والإطلاع على كل ما هو جديد من فتاوى ومؤلفات خاصة وأن مصر وبلاد الشام في القرون الهجرية الأولى كانت تعتبر منبع العلوم الشرعية ومصدرها، أو الذين كانت رحلتهم بغرض المساهمة في هذا العلم من خلال اهتمامهم بالتأليف والشروحات والمتون في الفقه المالكي التي سرعان ما نافست نظيرتها في بلاد المشرق الإسلامي، كما كان لهم نصيب الاشتغال بالتدريس والإفتاء.

في سياق البحث حول مدى اهتمام علماء المغرب الأوسط بعلم أصول الفقه، لفت انتباهي آراء بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، مثل رأي الباحثة الأستاذة خطيف صابرة من خلال كتابها "فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية"[2] والذي يعكس ما توصلنا إليه، حيث

[1]– أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم المسمى بالجامع الصحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ–1981م، ج1، ص14. (هذا الحديث رواه مسلم في مقدمة كتابه صحيح مسلم، باب في أن الإسناد من الدين).

[2]– خطيف صابرة، فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2004م، ص320.

تتحدث حول مدى إعراض وقصور فقهاء المغرب الأوسط في مجال علم أصول الفقه، لكن الحقيقة أننا لا نستطيع أن نفند عناية هؤلاء الفقهاء بهذا المجال، حتى وان كانت مساهماتهم في هذا الجانب ضئيلة، وما يدعم رأينا أن هناك إشارات في المصادر المشرقية تقدم دليلا واضحا على عناية واهتمام علماء المغرب الأوسط بتدريس الأصول الفقهية والكتابة عنها. وحتى نقدم صورة صادقة وحقيقية حول هذا الرأي. سنحاول أن نذكر ثلة عن بعض هؤلاء العلماء والفقهاء ممن زاروا مصر وبلاد الشام وكانت بهم دراية واسعة في مجال الدراسات الفقهية، ومن أبرزهم الشيخ الفقيه الإمام المشدّالي (ت731هـ/1331م)، قام برحلة استغرقت عشرين عاما، ولقي أفاضل العلماء كالعز ابن عبد السلام، وشرف الدين بن السبكي، وشمس الدين الأصبهاني، والتقى بمصر بصديقه شهاب الدين القرافي المصري (ت684هـ/1285م) والذي أثنى عليه وقال: " ...إمام، علم العلماء، وقطب الفقهاء، قدوة النظار، وإمام الأمصار..."[1]. قال عنه التجيبي (ت730هـ/1329م)، في رحلته: "يعلم الطلبة طرق البحث ومآخذ الخلاف، يورد عليهم الأسئلة، ويأمرهم بالجواب ويعرض دِولهم عن ظهر قلب، غاية الإنصاف في المذاكرة، وإذا اعترض طالب صاحبه في مسألة استفهمه عما قال، فان فهمه تركه يعترض عليه، وإلا قال له: أنت لا تعلم ما قال، فكيف تعترض عليه"[2].

أما عن منهجه وطريقته المعتمدة في تحصيل أصول الفقه فتفيدنا المصادر أنها كانت على طريقة الأقدمين والمتأخرين[3]، ويمتاز عن غيره بكثرة البحث فمحبته في البحث أكثر من محبته في النقل، وهو ممن ينفع بالأخذ عنه والسماع منه[4].

[1]– الغبريني، عنوان الدراية، ص230.

[2]– أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تح: أبو يحي الكندري، دار ابن حزم، لبنان، ط1، 1422هـ–2002م، ص486.

[3]– الغبريني، عنوان الدراية، ص230.

[4]– الغبريني، عنوان الدراية، ص230

وأثبت عنه ابن خلدون في مقدمته مزية قام بها هذا العالم بكونه أول عالم استحضر معه كتاب أستاذه الفقيه المالكي ابن الحاجب المسمى "مختصر ابن الحاجب"[1]، وذلك بعد عودته من بلاد المشرق، كما أفاد أهل منطقته بهذا العلم وعكف في خدمة الدين الإسلامي من خلال تصدره لحلقات الدرس معتمدا على منهج أهل الحجاز ومنهج العراق في تفريع المسائل والاعتماد على الرأي والقياس[2].

من فقهاء المغرب الأوسط المالكية الذين كان لاجتهاداتهم في حقل الفقه أثر في بلاد المشرق عامة ابنا الإمام أبو زيد عبد الرحمن(ت743هـ/1343م)، و أبو موسى عيسى(ت749هـ/1348م)[3]، ارتحلا إلى بلاد المشرق في حدود سنة 720هـ/1320م، وزادت مكانتهما وشهرتهما العلمية في حواضر البلاد المشرقية بعد أن التقيا بأكابر العلماء هناك كعلاء الدين القونوي (ت729هـ/1328م)[4]، وأيضا الجلال القزويني (ت739هـ/1338م)، صاحب "التلخيص"، ولاسيما بعد تفوقهما على شيخ الإسلام ابن تيمية (728هـ/1328م)، في بعض المسائل، فأحدث له ذلك مضايقات وكانت سبب من أسباب محنته، وهذا إنما يدل على ما بلغه هذين الفقيهين من نبوغ فكري واجتهاد فقهي.

2.1.1- مسألة الاجتهاد والتقليد الفقهي عند مالكية المغرب الأوسط الوافدين إلى مصر وبلاد الشام:

أ- الاجتهاد الفقهي: جعل الله تعالى التشريع الإسلامي في وضع قابل للتطور وذلك أن مسائل العصر تتجدد حسب ما يعترض الناس في حياتهم من مشكلات[5]، فموضوع الاجتهاد

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص451.

[2]- الطاهر بونابي، أبو زيد عبد الرحمن الوغليسي الفقيه الصوفي، العدد7، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، 2007م، ص93.

[3]- ابنا الإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الإمام، وهما من فضلاء المغرب في وقتهما، وكانا خصيصين بالسلطان الحسن المريني، لهما التصانيف المفيدة والعلوم النفسية. للمزيد عن ترجمتهما انظر: ابن فرحون، الديباج، ص250. التنبكتي، نيل الابتهاج، ج2، ص246-247. وابن خلدون، العبر، ج7، 464.

[4]- حول هذه الشخصية. ينظر: ابن الكثير، البداية والنهاية، ج14، ص169.

[5]- وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص 1087-1088.

الفقهي من المواضيع القديمة التي تنتمي إلى علم أصول الفقه، ولا يسمى مجتهدا إلا إذا كان من المختصين فيه والمؤهلين له والراسخين في العلوم الشرعية، وتختلف درجة هؤلاء بحسب توافر شروط الاجتهاد فيهم. فهل يقصد بالمجتهد ذلك الذي تكون له آراء داخل المذهب؟

لا بد لنا قبل التطرق إلى عرض أبرز الفقهاء الذين ارتحلوا إلى مصر وبلاد الشام وتميزوا بمنهج الاجتهاد الفقهي، أن نتطرق إلى حقيقة أن هؤلاء المجتهدون قد انقسموا إلى صنفين صنف تميز بالاجتهاد المطلق، وهو المطلع على قواعد الشريعة المحيط بمداركها، والنظر في السند وفي دلالته على الحكم المطلوب، وتقييد المطلق وتأول الظاهر، ثم الترجيح، أما الصنف الثاني فيجتهد صاحبه في مذهب معين، مطلعا على قواعد إمام مذهب ويعتمد على أصوله التي يستند إليها، عارفا بوجوه النظر فيها، وبها يكون كالمجتهد المطلق بقواعد الشريعة.

حتى يتضح لنا الفرق بين الصنفين، فإن فقهاء المغرب الأوسط المالكية أخذوا جميعا بمذهب مالك رحمه الله تعالى الذي تكون غالب أقواله قال بها أصحابه فيعمل بها من حيث اجتهادهم، فجميع المصنفين يسطرون هذه الأقوال، ويفتون بها في النوازل تواطئا منهم عليه وهي المواضيع التي تكون غير واضحة، والتي لم تكن مفصلة في كتب الفروع[1]، فيرجع الفقيه المجتهد إلى الأصول ويبحث فيها ويشرحها شرحا يتناسب مع تشريع المذهب ثم يرجحها وهذه هي رتبة الاجتهاد المذهبي لفقهاء المغرب الأوسط المالكية، وقد مثل هذا الاتجاه العالمين ابنا الإمام الإمام أبو زيد عبد الرحمن و أبو موسى عيسى[2]، اللذان عملا على تنقيح بعض مسائل الفقه بالرجوع إلى أعلى الأسانيد والأصول، دون تعصب للمذهب.

[1]– ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تح: محمد بن أبي شنب، نشره: عبد الرحمن طالب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981م، ص178.

[2]– ابن خلدون، العبر، ج7، 464.

من علماء المغرب الأوسط الذين وصلوا إلى درجة الاجتهاد ودرجة التخيير والتزييف بين الأقوال[1] في الفقه المالكي، الإمام أبو عبد الله محمد المقري التلمساني (ت759هـ/1357م)، الذي قضى ثلاث سنوات في رحلته إلى بلاد المشرق، فحج سنة 744هـ/1343م، ثم قصد مدينة دمشق فاتصل بالإمام شمس الدين بن قيم الجوزية (ت751هـ/1350م) وأخذ عنه، كما توجه إلى المقدس وأخذ عن علمائها.

وترك مؤلفات في الفقه والأصول ذاع صيتها في المشرق والمغرب، مثل، المحاضرات الحقائق والرقائق، شرح التسهيل، النظائر، ومن أهم مصنفاته في هذا الفن كتاب "قواعد الفقه"، "عمل من طب لمن حب"، وسنشير من خلالهما إلى أهم إسهامات المقري في علم الفقه وأصولها.

منهجه من خلال التأليف في فقه المقاصد والقواعد الفقهية:

إذا تتبعنا كتاب القواعد الفقهية للمقري سيتبين لنا أنه يمثل النموذج البارز للفقيه المجتهد، فسنلاحظ من خلال منهجه الاجتهادي في تأليفه لكتاب "القواعد" لم يكن مجرد ناقل للأقوال، فكان يرجح آراء خارجة عن المذهب المالكي، تعداه إلى المذهب الشافعي والحنفي كما يلاحظ عليه منافسته للمخالفين بأسلوب لائق[2]. فكان له منهج اجتهادي يتميز به عن غيره من الفقهاء، بحيث يعتبر كتابه ثاني الكتب بعد " الفروق للقرافي" من حيث الأهمية إذ أنه شمل الفقه كله، كما كانت له مواقف اجتهادية عديدة، اعترض أحيانا على بعض آراء شهاب الدين القرافي[3]، فيكون بذلك قد ابتكر طريقة جديدة في خدمة الفقه من خلال عمله النقدي لأقوال الفقهاء[4] ونظرتهم لبعض المسائل، فهو أول من عمل وشرح على استقلال

[1]– ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، ص61.

[2]– أبو الأجفان محمد، الإمام أبو عبد الله المقري التلمساني، الدار العربية للكتاب، (د ط)، 1988م، ص104.

[3]– أبو العباس أحمد بن إدريس شهاب الدين، الصنهاجي المصري الشهير بالقرافي، أحد أعلام المذهب المالكي. محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الربع الرابع من كتاب الفكر السياسي في تاريخ الفقه الإسلامي، مطبعة إدارة الرباط، 1340.

[4]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر، ج2،ص379.

المقاصد عن أصول الفقه من خلال التأليف في القواعد الفقهية على نحو ما فعله العز بن عبد السلام والقرافي[1].

كما اعتمد على طريقة الموازنة بين الأقوال الفقهية وما يكون منها أكثر تحقيقا للمصالح، وهذه الطريقة تكمن أهميتها في استخراج العلل، فتسمو بها إلى المراجع الكلية لتصبح قواعد جامعة، أو فروقا تبين نشأة الاختلاف بين المسائل، لذلك برز فن " القواعد" و"الفروق"، وكان يعرف هذا الفن عند مالكية المغرب بعلم الأصول القريبة، وفي ذلك قال المقري: "قصدت إلى تمهيد ألف قاعدة ومائتي قاعدة هي دون الأصول القريبة لأمهات مسائل الخلاف المبتذلة والغريبة، رجوت أن يقتصر عليها ما سمت به الهمة إلى طلب المباني... لذلك شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها من المسائل، وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل"[2].

أما عن أهمية مؤلفه الثاني "عمل من طب لمن حب" في هذا المضمار، يظهر من خلال مادته العلمية التي تدور حول الأحكام الشرعية الفقهية وسلك فيه طريق التحقيق والتحرير والتنقيح، وقد نصّ على هذا في مقدمة كتابه هذا فقال: "هذا الكتاب ضمتنه من أحاديث الأحكام أصحّها، ومن كلياتها أصلحها، ومن قواعدها أوضحها، ومن حكمها أملحها وضع خصيصا للصبيان والمبتدئين لينمي فيهم الملكة الفقهية."[3]

وتأسيسا لذلك يتبين لنا أن فقهاء المغرب الأوسط على العموم كانوا يندرجون ضمن الصنف الثاني من المجتهدين في إطار المذهب المالكي، ولم يصلوا إلى درجة الاجتهاد المطلق التي وصل إليها الأئمة الأربعة المشهورين، إلا أن هذا لم يمنعهم من الاجتهاد في الكثير من المسائل التي ظلت قائمة لتسيير الأمور في المجتمعات الإسلامية.

---

[1]– نور الدين مختار الخادمي، المقاصد في المذهب المالكي خلال القرنين 5و6 هجري، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 2003م، ص38.

[2]– المقري، القواعد، تح: أحمد بن عبد الله بن حميد، التراث الإسلامي، مكة، المملكة السعودية، ص 01.

[3]– المقري، عمل من طب لمن حب، تح: أبو الأجفان محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ص36.

ب- التقليد الفقهي:

عنايتهم بالمؤلفات الأصول والمختصرات الفقهية المشرقية:

لقد تطورت ظاهرة "المختصرات" في العصور المتأخرة، وانتشرت بكثرة مع نهاية القرن الثامن الهجري الذي عرف بعصر المختصرات والحواشي والمنظومات وشروحها ب أنه عصر الجمود والانحطاط، وسنقدم وصفا لأحوال الفقهاء وما آل إليه الوضع خلال هذا القرن من خلال ما ذكره الفقيه المقري في كتابه ، فقال: " ثم كل أهل هذه المائة عن حال من قبلهم من حفظ المختصرات وشق الشروح والأصول الكبار، فاقتصروا على حفظ ما قلَّ لفظه، ونزر حظه، وأفنوا أعمارهم في فهم رموزه، وحلِّ لغوزه، ولم يصلوا إلى رد ما فيه إلى أصوله بالتصحيح، فضلا عن معرفة الضعيف من ذلك والصحيح، بل هو حل مقفل، وفهم أمر مجمل، ومطالعة تقييدات زعموا أنها تستنهض النفوس، فبينما نحن نستكبر العدول عن كتب الأئمة إلى كتب الشيوخ، أتيحت لنا تقييدات للجهلة، بل مسودات الموسوخ، فانا لله وإنا إليه راجعون"[1].

وبناء على ما ذكره المقري، يتبين لنا أن القرن 7هـ/13م، قد شهد جمود فكري ومعرفي من خلال اعتماد طلاب العلم على المختصرات دون الأصول، وهذا ما أضعف القدرة على التمييز بين الصحيح والضعيف، فنتج عن ذلك قصور الفقهاء عن الابتكار[2] والابتعاد عن الاجتهاد واعتمدوا على النقل من الكتب القديمة بغرض تسهيل الفهم وتيسير المعاني للطلبة وهو ما أدى هذا إلى ظهور ما يعرف بظاهرة التقليد التي حذر منها المقري فقال: " اعلم أن

[1]- أحمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج5، ص277.

[2]- عمر الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات عكاظ، الرباط، 1407هـ/1987م، ص131.

هذا التقليد هو المعصية التي هي كالطبع لهذا النوع لأنه غلب عليه حب الخيال والوهم وقل فيه طاعة العقل والفهم"[1] .

وتحقيقا لمقصد التواصل المعرفي بهذا العلم، تولى بعض فقهاء وأئمة المغرب الأوسط الاهتمام بالكتب والمؤلفات الفقهية المشرقية المشهورة مثل " جامع الأمهات" والذي يعرف أيضا ب"مختصر ابن الحاجب" و "مختصر ابن خليل" فتمثلت جلّ عنايتهم إلى المختصرات وتصدى لذلك الأئمة الفحول أمثال العلامة الفقيه شرف الدين الزواوي والشيخ الفقيه أبي الخير بركات الباروني، والعلامة ابن مرزوق الجد التلمساني، أبو الفضل قاسم العقباني، كما علق عليه الإمام السنوسي والتنسي والعلامة أبو العباس الونشريسي. وعبد الرحمن الثعالبي.

خدمة الموطأ: من أجلّ الكتب التي ألفها الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت179هـ/795م) ويعتبر المصدر الأول في الفقه المالكي الذي اهتم به فقهاء المغرب الأوسط كأحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت402هـ/1011م)، ساهم هذا الفقيه في التراث الثقافي المالكي من خلال مؤلفاته من بينها كتابان في الفقه وهما " كتاب الأموال" الذي بحث فيه النظام المالي للدولة الإسلامية من حيث الموارد والمصارف، والثاني "النامي في شرح الموطأ"، وله كذلك "الواعي في الفقه والنصيحة في شرح البخاري"[2].

كما كان لأبي عبد الملك مروان البوني رحلة إلى حواضر بلاد المغرب والمشرق الإسلاميين، استفاد من خلالها على مجموعة من العلماء الذين التقى بهم، والتي جعلت منه

[1]– أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ /1981م، ج2، ص483.

[2]– ابن فرحون، الديباج المذهب، ج1، ص165.

متمرسا في علوم كثيرة من بينها الفقه، فلما عاد إلى بونة عكف على التدريس والتأليف، فألف شرحا للموطأ سماه "تفسير الموطأ"[1].

خدمة جامع الأمهات في الفقه: ويسمى أيضا ب"مختصر ابن الحاجب" لصاحبه عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت646هـ/1248م)، ومن الأئمة وفقهاء الفقه الذين ارتحلوا إلى الديار المصرية والشامية وكانت لهم عناية بهذا الكتاب، عبد الرحمن أبو زيد (ت741هـ/1340م) الذي قال عنه صاحب البستان في ترجمته له: "ومن تآليف أبي زيد شرح عظيم على ابن الحاجب الفرعي، ولا أدري هل كملّه أم لا"[2].

كما أسهم عيسى أبو الروح بن مسعود بن منصور الزواوي الملقب بشرف الدين الزواوي (ت743هـ/1342م)، بجهود كبيرة في تنشيط حلقات الدرس في الفقه بعد أن حفظ مختصر ابن الحاجب الفرعي خلال ثلاثة أشهر، وقيل ستة أشهر ونصف، وزاد عليه موطأ مالك، وبقي يتردد على مجالس العلم وحلقات الدرس لمدة عشرين سنة، فزار عددا من الحواضر العلمية منها مصر والإسكندرية ودمشق والخليل، التقى فيها بخيرة علماء المذهب المالكي فسمع من شرف الدين الدمياطي بمصر[3]، شرح مختصر ابن الحاجب في سبع مجلدات واختصر جامع ابن يونس وشرح المدونة[4]. كذلك شرح محمد بن أحمد بن مرزوق (ت781هـ/1379م)، وسمى تأليفه "إزالة الحاجب عن فروع ابن الحاجب"[5]، وشرح قاسم بن سعيد العقباني التلمساني (ت854هـ/1450م)، له تعليق على مختصر ابن الحاجب، وقد جعل

---

[1]– كتاب " تفسير الموطأ" حققه الدكتور عبد العزيز دخان الجزائري في مجلدين، طبعته: وزارة الأوقاف القطرية بالتعاون مع دار النوادر بالكويت، سنة 2012م. وتوجد نسخة مخطوطة نادرة منه في خزانة القروين بفاس بالمغرب تحت رقم 175، وعدد أوراقها124 ورقة. القاضي أبي بكر بن العربي، المسالك في شرح موطأ مالك، تح: محمد وعائشة ابني الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1428هـ-2007م، مقدمة المحقق، ج1، ص196 -197.

[2] – ابن مريم، المصدر السابق، ص126.

[3] – محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص236.

[4] – ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص57.

[5] – ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص 290.

الشيخ عبد الرحمن الثعالبي (ت870هـ/1465م)، هذه التعليقة بحاشية شرحه على مختصر ابن الحاجب، الذي ألفه في سفرين ضخمين[1].

الاعتناء بمختصر خليل[2]: يعتبر مختصر خليل من أبرز المختصرات الفقهية التي أولى العلماء وطلبة العلم عناية خاصة بها، ومن أشهر علماء المغرب الأوسط الذين وضعوا شروح على مختصر خليل، محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني (ت842هـ/1438م)، له "المنزع النبيل في شرح مختصر خليل"، اعتمد عليه الشيخ الحطاب في كتابه "مواهب الجليل" وأشاد به قائلا: "لم أرى أحسن من شرحه، لما اشتمل عليه من تفكيك عبارة المصنف وبيان منطوقها ومفهومهاوالكلام على مقتضى ذلك من جهة النقل"[3].

2.1.2/ إسهامات فقهاء المغرب الأوسط من خلال المناصب الدينية التعليمية بمصر وبلاد الشام:

أ- مشيخة[4] الخوانق: يرجع أول العهد " لمشيخة المشايخ" بمصر وبلاد الشام إلى فترة انتهاء أنظمة الحكم الفاطمي على يد صلاح الدين الأيوبي، واستحداثه وظيفة " شيخ الشيوخ" للإشراف على الجانب الروحي والخلقي، والدعوة إلى الله بدلا من وظيفة " داعي الدعاة" التي كانت في

[1] – ابن مريم، المصدر السابق، ص148.

[2]– الإمام العلامة خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المعروف بالجندي، كان صدرا في علماء القاهرة، وله مختصر في المذهب يبين فيه المشهور وذكر فيه فروعا كثيرة مع الإيجاز البليغ. للمزيد ينظر: خليل بن إسحاق المالكي، مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، صححه وعلق عليه: الشيخ طاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2004م، ص05.

[3]– الحطاب، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبطه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ-1995م، ج1، ص05.

[4]– المشيخة من أعلى المراتب العلمية، وتنقسم بدورها إلى(قسمين، الأول مشيخة أحد العلوم التي تدرس بالمدرسة من الحديث أوالفقه، النحو، الإقراء، وصاحب هذه المدرسة يكون مسؤولا عن كل ما يتعلق بتدريس اختصاصه يلي ذلك مرتبة المدرس الذي يختص بتدريسمادة معينة أو أكثر، يساعده في مهمته شخص مؤهل يطلق عليه اسم المعيد؛ حول هذا الموضوع انظر، ابن جماعة، المصدر السابق، ص 258.

الحكم الفاطمي على المذهب الشيعي، وجعل صلاح الدين دار "سعيد السعداء"[1] لتكون مقرأ للمشيخة الصوفية العامة، بحيث تكون أشبه بجامعة داخلية متكاملة للمشايخ وأتباعهم، وسميت الدار باسم الخانقاه[2]، وهو لفظ فارسي معرب "خرنكاه" معناه المكان المحترم[3]، ولبيان مكانة هذا المنصب، كان يتولى مشيخة المشايخ أكابر العلماء والأعيان والشخصيات البارزة، فنذكر ممن كان له النصيب في تولي رئاسة بعض الخانقاهات بمصر وبلاد الشام خلال العهد المملوكي:

ب- تدريس الفقه المالكي بالخانقاه الشيخونية: تعد الخانقاه الشيخونية من أهم الخانقاوات في عصر المماليك البحرية، أسسها الأمير سيف الدين شيخو العمري الناصري[4] (ت758هـ/1356م) بشارع الصليبة خارج القاهرة سنة 756هـ/1355م، رتب فيها اجباريا

---

[1]- دار سعيد السعداء: تقع بخط رحبة باب العيد من القاهرة، كانت أولا دارا تعرف في الدولة الفاطمية بهذا الاسم نسبة إلى الأستاذ قنبر اسمه بيان ولقبه سعيد السعداء، أحد الأستاذين المحنكين خدام القصر، عتيق الخليفة المستنصر، وبعد أن استبد صلاح الدين الأيوبي ملك مصر سنة 569هـ/1191م، جعل هذه الدار مقر للصوفية الواردين من البلاد الشاسعة، فكانت لأوب خانقاه عملت بديار مصر وعرفت بدويرة الصوفية وخانقاه الصلاحية. تقي الدين المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج4، 1418هـ-1997م، ص282.

[2]- الخانقاه: ذكر الشيخ عبد الوهاب الشعراني في طبقاته في ترجمته للشيخ سيدي علي بن محمد وفا: كان يقول رضي الله عنه: الخنق في اللغة: التضييق، والخانق الطريق الضيق، ومنه سميت الزاوية التي يسكنها صوفية الرسوم الخانقاه لتضييقهم على أنفسهم بالشروط التي يلتزمونها في ملازمتها. عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي، نسبه إلى محمد ابن الحنفية، الشَّعْراني، أبو محمد (ت973هـ/1565م)، الطبقات الكبرى: لوافح الأنوار في طبقات الأخيار، مكتبة محمد المليجي الكتبي وأخيه، مصر، 1315هـ-1897م، ج2، ص 28.

[3]- ينظر أيضا في معنى الخانقاه: الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح: ف.عبد الرحيم، دار القلم، ط1، دمشق، 1990م، ص273.

[4]- عرف بالناصري نسبة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون (ت741هـ/1340م) الذي اشتراه، أصله تركي، وتدرج العديد من المناصب، علا نجمه عند الملك المظفر حاجي بن محمد بن قلاوون، (747هـ-748هـ/1346م-1347م)، وزاد نفوذه في سلطنة الناصر الأولى (748هـ-752هـ/1347م-1351م)، وأصبح أحد أمراء المشورة وبيد زمام الدولة فساسها أحسن سياسة، ثم تعرض لدسيسة بعض الأمراء وبقي بالحبس حتى تولى السلطنة الملك صلاح الدين صالح بن الملك الناصر محمد (752هـ-755هـ/1351م-1354م)، فأفرج عنه. الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، بيروت، ط2000،1م، ج16، ص124-125. ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تح: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ج3، ص204. ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تح: محمد محمد أمين، القاهرة، 1990م، ج6، ص257-259.

تدريس الفقه على المذاهب الأربعة، ودراسة القراءات السبع ودراسة الحديث الشريف من الصحيحين[1]، إلى جانب مشيخة السماع[2].

وقد وضع الأمير شيخو شروطا يجب أن تتوفر في شيخ الشيخونية منها حضور وظيفة التصوف[3]، وتدريس الحنفية[4]، وأن لا يكون قاضيا[5] حتى لا ينشغل صاحبها بوظائف أخرى وكان يتم تعيين شيخ الخانقاه بتقليد وأمر سلطاني صادر من ديوان الإنشاء[6].

من الوظائف الدينية والتعليمية التي اقتصرت على شيوخ الخانقاه، الإمامة والخطابة وتدريس العلوم الشرعية من الفقه بمذاهبه الأربعة، والعلوم غير الشرعية كاللغة العربية والحساب والمنطق. ونعرض أهم من تولى تدريس الفقه المالكي من علماء المغرب الأوسط بالخانقاه الشيوخنية، وكان موضع تقدير العلماء والسلاطين الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق[7] العجيسي[8] التلمساني المغربي المالكي (ت 781هـ/1379م)، الذي التحق بالديار المصرية سنة 773هـ/1371م، فنزل بالإسكندرية ومنها إلى القاهرة فتلقاه العلماء وأكابر

---

[1]– المقريزي، الخطط، ج2، ص420. السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، ص 233.

[2]– ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1986م، ص132.

[3]– كانت تؤدى كل يوم بعد صلاة العصر بقراءة ما تيسر من القرآن الكريم. محمد حمزة إسماعيل الحداد، العلاقة بين النص التأسيسي والوظيفة والتخطيط المعماري للمدرسة في العصر المملوكي ضمن كتاب تاريخ المدارس في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م، ص298.

[4]– السحماوي، الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم، تح: أشرف محمد أنسي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2013م، ج1، ص408.

[5]– السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، ص233.

[6]– عبير عنايت سعيد، خانقاهات مصر حتى نهاية عصر المماليك البحرية 648–784هـ/1350–1372م، مجلة الأستاذ، العدد:203، جامعة بغداد، 1433هـ–2013م، ص1457.

[7]– ولد بتلمسان وتعلم بها، ثم تنقل بين الدول العربية وزار مصر أكثر من مرة وسمع من علمائها، وأصبح ماهرا في الأدب والعربية والأصول، وعني بالحديث ولقاء المشايخ حتى بلغ عدد شيوخه ألف شيخ، مما يدل على على حرصه على طلب العلم، من مؤلفاته "شرح الشفاء" في السيرة النبوية، و "شرح العمدة" في الفقه في خمس مجلدات. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج3، ص219. السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص46. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج1، ص206. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص450–455.

[8]– هي قبيلة من بربر بالمغرب. ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج8، ص467.

الأعيان والأمراء فأوصلوه إلى للسلطان الأشرف شعبان بن حسين فكرمه وولاه الوظائف العلمية، درس بعدة أماكن منها الخانقاه الشيخونية التي درس بها الفقه المالكي[1].

والشيخ محمد بن أبي بكر بن محمد بن حريز الحسيني المنفلوطي، أبو عبد الله المغربي التلمساني[2] الأصل المالكي (ت 873هـ/1468م)، باشر بعد موت الشيخ يحي العجيسي التدريس بالخانقاه الشيخونية، واستقر بها يعلم ويفيد[3].

أما عن فقهاء المغرب الذين نزلوا بمصر وبلاد الشام وتولوا التدريس بأشهر مساجدها ومدارسها الكبرى، فنجد محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الخزرجي التلمساني (ت 665هـ/ 1266م)، الذي استقر بالإسكندرية واشتهر فيها بنشر العلم والتدريس[4]. والفقيه عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي المالكي (ت 681هـ/1282م)، برع في علوم القرآن والفقه وتصدر للتدريس بتربة أم صالح[5]، كما كان الإمام والفقيه الحنفي محمد ابن إبراهيم بن يحي بن منصور بن عيسى، أبو عبد الله البجائي الزواوي (ت683هـ/1284م)، الحلبي المنشأ، قد تولى التدريس بالمدرسة الأزبكية في القاهرة[6].

ومن كبار فقهاء المالكية أبو علي الحسن التلمساني (ت 685هـ/1285م)، الذي لا يستبعد أنه كان له نصيب في تدريس الفقه المالكي بعد استقراره مصر، حيث كان عالما بالفقه

---

[1]– السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص48.

[2]– وعن نسبه فهو ابن القاضي مجد الدين أبو بكر بن محمد بن حريز ابن الإمام المحدث شمس الدين محمد ابن الشريف أبي القاسم الحسيني الطهطائي التلمساني، أما عن مولده فولد سنة 804هـ بمنفلوط، وانتقل منها وهو صغير مع أبيه إلى القاهرة، وتفقه على يد مجموعة من المشايخ، وولي قضاء المالكية ، ويرجع أصل أجداده من تلمسان، وهم أكبر بيت بالصعيد، يقال لهم المحارزة والحريزيون، توفي سنة 873هـ/1468م، بمنزله بمصر ودفن بتربة جده من قبل أمه هو الشيخ محمد الهلالي العريان. الزبيدي، تاج العروس، ج8، ص47. السخاوي، الضوء اللامع، ج7، ص192. رفاعة رافع الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، مؤسسة هنداوي سي اي سي، 2018م، ص220–221–223.

[3]– السخاوي، الضوء اللامع، ج7، ص192.

[4]– الطاهر بونابي، المرجع السابق، ص271.

[5]– مفتاح خلفات، قبيلة زواوة بالمغرب الأوسط، ص588–589.

[6]– المقريزي، المواعظ، ص67.

وأصوله ولم يترك بمصر والشام في المالكية مثله، عارض ابن خلدون في أحكامه ويفتي عليه ويناظره، وكان العز بن جماعة يعظمه كثيرا[1].

كما لعبت الأسر العلمية من المغرب الأوسط دورا بارز وفعال في النقلة النوعية التي عرفتها مصر وبلاد الشام خاصة على الصعيد الديني، ونأتي في مقدمة هؤلاء عيسى أبو الروح بن مسعود بن منصور الزواوي الملقب بشرف الدين الزواوي (ت 743هـ/1342م)[2]، تلقى علومه على يد أبي محمد عبد الصمد ثم انتقل إلى بجاية وجلس إلى فقيهها أبي يوسف بن يعقوب الزواوي (ت 690هـ/1291م)، وحفظ عنه مختصرا بن الحاجب الفرعي خلال ثلاثة أشهر وقيل ستة أشهر ونصف، وزاد عليه موطأ مالك، وبقي يتردد على مجالس العلم وحلقات الدرس لمدة عشرين سنة، ثم كانت رحلته إلى المشرق من أجل تغذية طموحه العلمي فزار عددا من الحواضر العلمية منها مصر والإسكندرية ودمشق والخليل، التقى فيها بخيرة علماء المذهب المالكي فسمع من شرف الدين الدمياطي بمصر، وعن قاضي القضاة جمال الدين الزواوي(ت717هـ/1319 م)[3]، بدمشق التي مكث بها سبع سنوات يشتغل ما بين نيابة القضاء والإقراء في المسجد الأموي، لكنه في الأخير آثر الرجوع إلى مصر حيث تقيم أسرته، وأسهم بجهود كبيرة في تنشيط حلقات الدرس في الفقه والقراءات بجامع الأزهر، وتولى مشيخة الزاوية المالكية ودرس بالمنكوتمرية بالقاهرة وأعاد بالناصرية والصالحية، فانتفع به خلق كثير من طلبة العلم، وبعد أن تقدم به السن تنازل لولده علي عن التدريس بالزاوية، واستقر عنده كمعيد[4]، حتى وفاته سنة 743هـ/1342م.

---

[1]– ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج3، ص148.

[2]– ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص72.

[3]– عادل نويهض، المرجع السابق، ص164.

[4]– المعيد ، يتولى تدريس المادة المقررة، وقد اشترط فقهاء الإسلام بأن يكون المدرس ذا رياسة وفضل وعقل ومهابة وعدالة ومحقة في الفضل وعطف على الضعفاء، يقرب المحصلين ويرغب المشتغلين وينصف الباحثين حرصا على النفع مواظبا على الإفادة، أما عن المعيد فيشترط أن يكون من الصلحاء، صبورا على أخلاق الطلبة حريصا على فائدتهم وانتفاعهم به

؛ علي – قائما بوظيفة أشغالهم. ابن جماعة، المصدر السابق، ص254.

واستمر إسهام أسرة شرف الدين الزواوي بتولي ابنه علي بن شرف الدين الزواوي (ت769هـ/1370م)، مشيخة الزاوية المالكية، وكان قد تلقى علومه الأولى على يد والده ثم على برهان الدين الصفاقسي والشيخ برهان الدين الرشيدي علوم عدة، وسمع من تقي الدين الدلاصي وابن القماح وابن حيان وغيرهم. ودخل دمشق ولقي بها خيرة العلماء والفقهاء كالإمام المزني والعلامة البرزالي والحافظ الذهبي، وسمع بالقدس من الحجار وزينب بنت كمال المقديسية، ولما استوى عوده وبلغ درجة كبيرة من النضج العلمي، تصدر للتدريس بالزاوية المالكية فانتفع به خلق كثير من طلبة العلم.

لم يكن الفقيه سراج الدين بن القاضي شرف الدين الزواوي أقل شأنا من أخيه علي في مجال الدراسات الدينية، إذ يصفه أحد المؤرخين بالفقيه المالكي رغم قصر حياته العلمية إذ توفي في ريعان شبابه سنة (738هـ /1339 م)، وعمره لم يتجاوز الثلاثين[1]. كما قدم ابن مرزوق العجيسي التلمساني(ت781هـ)، مصر سنة 773هـ/1371م، كان عالما بالأصول درس في عدة مدارس كالصرغتمشية، والشيخونية، والنجمية[2].

لعل أهم ما يمكن استنتاجه من خلال دراسة رجال هذه الفئة، أنهم يختلفون عن باقي الفقهاء في ناحية واحدة، أنهم لم يتحولوا عن مذهبهم المالكي الأصلي، ويعود ذلك إلى اشتغالهم بالزاوية المالكية، حيث أن المشرف عن هذه الزاوية يكون أعرف من غيره بشؤون هذا المذهب الأمر الذي جعله مفتيا وفقيها ومسؤولا عن حل المشاكل التي تخص الجالية المغربية المالكية بدمشق.

وقد كان تقي الدين الزواوي (توفي في القرن 8هـ/14م)، نذر نفسه للتعليم، فانتفع به خلق كثير من طلبة العلم[3]، وأسهم سليمان بن أحمد بن سليم ان بن راشد السالمي الزواوي

---

[1]– الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ص2074.

[2]– ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج1، ص207. للمزيد حول هذه المدارس، ينظر إلى كتاب الدارس في تاريخ المدارس لمؤلفه النعيمي.

[3]– ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج 3، ص367.

(ت810هـ/1411م)، بجهود رائدة في هذا الحقل الديني وكان معدودا من كبار الفقهاء المالكية [1].

هذا، وقد استفاد طلبة القاهرة من التجربة العلمية ليحي بن موسى الزواوي التي حصلها في شتى فروع المعرفة بمجالسة العلماء أمثال الجمال الأسنوي والأكمل محمد بن محمود بن أحمد فأجاز عدد كبير ممن أخذ عنه بشهادة ابن حجر العسقلاني الذي أكد أنه وقف على إجازة بخط يديه في حدود سنة 771هـ /1337 م[2].

ولم يكن علم الدين بن سليمان الزواوي أقل شأنا في مجال التعليم، فعلى الرغم من حياة اليتم الذي ذاق مرارتها منذ طفولته الأولى بعد وفاة والده قبل مولده بشهر إلا أن ذلك لم يمنعه من طلب العلم وتحصيله، فجلس أول الأمر لعلماء مصر ثم زار بلاد الحجاز والشام، فأخذ الفقه والأصول عن العبادي والمناوي، ودرس الفرائض والحساب والفقه والأصول على يد العلاء الحصني والسيف الحنفي، ولازم الشهاب الحجازي وأخذ عنه الكثير من علومه وأجازه عدد كبير من العلماء منهم الإمام السخاوي، وبعد أن استكمل تحصيله العلمي عاد إلى مصر وانتصب للتدريس فانهال عليه طلبة العلم من كل ناحية مشيدين بغزارة علمه ونبل أخلاقه، قال عنه السخاوي: " كان قوي الذكاء سريع الحركة طارح التكلف"[3].

قصارى القول، أن انتقال أسرة زواوة إلى مصر وبلاد الشام قد أسهم بشكل كبير في بناء الصرح الحضاري، فرغم تعدد الأسباب والظروف التي أحاطت بهؤلاء العلماء إلا أن الرغبة في التواصل الثقافي وتوثيق السند العلمي تبقى من أقوى الدوافع التي أسست لهذا الصرح الثقافي والحضاري.

كان شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله المغراوي البجائي (ت 820هـ/ 1417م)، من أكابر علماء المالكية وقته، رحل الى المشرق وأقام مدة في القاهرة، ثم دخل

[1]– السخاوي، الضوء اللامع، ج3 ، ص 260.

[2]– ابن حجر، الدرر الكامنة، ج4، ص265.

[3]– السخاوي، الضوء اللامع، ج3، 260.

دمشق سنة 814هـ/1411م، ونزل بالمدرسة الزنجلية فأخذ عنه الكثير، قال ابن قاضي شهبة: "لم يترك بمصر والشام في المالكية مثله"[1]. كما كان الشيخ عبد الله بن ابراهيم البسكري (ت829هـ/1426م)، من فضلاء فقهاء المالكية في وقته[2].

محمد بن عمر الهواري (ت 834هـ/ 1439م)، عرف عنه كثرة الترحال، فبعد أن جاب الحواضر المغربية وأخذ عن علمائها المشهورين، سافر إلى مصر وهناك أخذ عن الحافظ العراقي، كما اشتغل بالأزهر الشريف متصدرا للقراءة والإقراء، ثم قصد بلاد الشام وتصدر للتدريس بالجامع الأموي، وبعدها عاد إلى وهران وأسس بها زاويته التي درس بها مختلف العلوم الدينية[3]، له تآليف اشتهر بها، أبرزها كتابي السهو والتنبيه، وكتاب "التسهيل" و" تبصرة السائل"، وثلاث منظومات في التصوف[4].

كما تصدر الشيخ يحي بن أحمد بن عبد السلام، المعروف بالعُلمي القسنطيني (ت888هـ/1483م)، لتدريس الفقه وأصوله بعدة مواضع، منها الجامع الأزهر، والمدرسة المنصورية وانتفع به الكثير من طلبة العلم [5].

قدم حمزة بن محمد بن حسين بن علي بن عبد الحكيم البجائي المغربي[6] (ت906هـ/1496م) للقاهرة، وصفه المؤرخون بخاتمة كبار فقهاء المالكية ببلاد المغرب، وكان الفقيه حمزة قد ارتحل إلى بلاد الشام بعد أدائه فريضة الحج، ثم انتقل إلى القاهرة في شعبان سنة تسع وخمسين

---

[1]– التنبكتي، نيل الابتهاج، ص113.

[2]– السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص4.

[3]– ابن حجر، الدرر الكامنة، ج3، ص211.

[4]– عبد المنعم القاسمي، أعلام التصوف في الجزائر منذ البدايات إلى غاية الحرب العالمية الأولى، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، بوسعادة– الجزائر، ط1، 1427هـ–2006م، ص349.

[5] السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص216.

[6]– ولد تقريبا عام تسعة وثمانمائة ببجايه وأخذ عن أبي القاسم المشذالي وولده أبي عبد الله، وفد تونس في سنة ثمانية وخمسن وثمانمائة وتمهر في الأصلين والعربية والصرف والمعاني والبيان والمنطق، قدم القاهرة في شعبان سنة تسع وخمسين وثمانمائة وحج ورجع ونزل في الخانقاه الشيخونية، ثم حج ثانيًا رفيقًا للسيد عبد الله عفيف الدين وجاور أيضًا وأقرأ بها يسيرًا واجتمع بالكافيجي واجتمع به الفضلاء فكان من أعيان من اجتمع به المحبي ابن تقيّ والخطيب الوزيري. السخاوي، الضوء اللامع، ج3، ص167. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص163–164.

وثمانمائة وحج ورجع ونزل في الخانقاه الشيخونية التي استقر بها وتصدر بها للإفتاء والتدريس[1].

3 علماء علوم القرآن: فهذا العلم يخدم القرآن الكريم، ويضم علم التفسير وعلم القراءات وغيرها من العلوم التي تتصل بالقرآن وتستند إليه، واقتصر عمل علماء المغرب الأوسط من هذه الطبقة على تفسير آيات القرآن الكريم، إلا أن عددهم كان قليلا خاصة في مجال التفسير وربما سبب هذا يعود إلى أن القرآن الكريم قد فسر من قبل علماء كثر، وبالرغم من عددهم القليل إلا أنهم أجادوا في أعمالهم واستحقوا كبير الثناء، ولعل أبرز هؤلاء الشيخ يحيى بن محمد بن موسى التّجِيبي التّلمساني (ت652هـ/1254م)، سكن الإسكندرية، وجلس للوعظ في مسجده، وصنّف في التّفسير والرقائق، ولكن–للأسف– لم نعثر على مصنفاته[2].

وقد أسهم العلامة أبو الفضل محمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد الزواوي والمشدالي (ت858هـ/1453م)، بجهود رائدة على غرار ما قام به في مختلف الحواضر المشرقية خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي من حيث ثقافته الموسوعية[3]، حيث أقام بالقدس مدة يقرأ الناس الفقه والحديث والعربية، ثم استوطن مصر وجلس للتدريس بالجامع الأزهر فبهر العقول وأدهش الألباب، ويؤيد هذا ما أشار إليه الشهاب الأبدي في الرسالة التي بعث بها إلى والده جاء فيها: " إن الله خول سيدنا وملاذ أنفسنا أبا الفضل ولدكم الأسعد من الفتوح الإلهية والمنن الربانية مما امتحنه صالح دعائكم وحسن طويتكم واعتقادكم أن جعله الله بحر العلوم زاخرة، وعنصرا لفضائل فاخرة، ومحاسن متوالية

[1]– التنبكتي، نيل الابتهاج، ص164.

[2]– الذهبي، السير ،ج10، ص140.

[3]– أحصى الإمام الشوكاني حفظه وإتقانه لاثنان وعشرون علما منا، الفقه، الحديث، القراءات، التفسير، الأصول، النحو، العربية، العروض والصرف، المنطق، المواقيت، الحساب، الفرائض، المقابلة، والهيئة والمرايا، والمناظرة والطب. الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، تح: خليل منصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م، ج2، ص127.

متضافرة ...أبكت ذوي العقول، وحج أصحاب المعقول والمنقول، فدانت له المملكة المصرية والأقطار الشامية، والبلاد القاصية والدانية»، وظهر للناس على أنه مدرس قد يصعب على الطلبة الضعاف فهم ما يقول حتى قالوا له يوما: " تنزل لنا في العبارة فإننا لا نفهم جميع ما تقول، فرد عليهم : لا تنزلوني إليكم بل دعوني أرقيكم إلي"[1]. وقد علق أحد العلماء ممن كان يحضر دروسه بالمنصورية والأزهر قوله: " ظهر لي أنني ما رأيت مثله ولا أرى هو مثل نفسه فمن لم يحضر درسه لم يحضر العلم ولا سمع كلام العرب ولا رأي الناس بل ولا خرج إلى الوجود مثله"، وقد أكد ذلك الإمام السخاوي قوله: "سماع درس واحد من تقريره أكثر نفعا من سماع مائة من غيره وهو آية أبرزه الله في هذا العصر للعباد لا يشبه كلامه في جزالته إلا كلام العرب العرباء"[2].

والجدير بالذكر أنه لم يكن الطلبة المبتدئين وحدهم ممن صعب عليهم فهمه بل حتى ممن كان يعد في مراتب العلماء وجد نفسه عاجزا على تحقيق ذلك، وهو يشير إلى ذلك بقوله: "هذا الرجل لا ينتفع بكلامه ولا ينبغي أن يحضر درسه إلا حذاق العلماء"[3].

وحسبنا أيضا أن برهان الدين البقاعي(ت 885هـ/1483 م)، ورغم تضلعه في علوم التفسير إلا أنه وجد نفسه مضطرا للأخذ عنه، وقد أكد على ذلك بقوله: "كنت ممن أرشده إلى ما وضعت في التفسير من المناسبات بين الآيات والسور حيث أشار علي بضرورة أن أنظر الغرض الذي سيقت إليه السور وما يحتاج إلى الغرض من المقدمات ومراتبها في القرب والبعد من المطلوب"[4]، وهي شهادة تقيم الدليل عن مكانته العلمية وإلمامه الواسع بعلوم عصره من جهة، وبروزه كمدرس بارع وأستاذ لا يجارى في طريقته التعليمية وأساليبه المبتكرة في ميدان التدريس، هذا إلى جانب عدد ممن تخرج على يده من الطلبة أمثال عالم الحجاز البرهان بن

[1]– الشوكاني، المرجع السابق،ج2، ص127.

[2]– الشوكاني، المرجع نفسه، ج2، ص128.

[3]– الشوكاني، المرجع نفسه، ج2، ص128.

[4]– الشوكاني، المرجع نفسه، ج2، ص128.

ظهيرة (ت891هـ/1485م)، وابن قاضي عجلون الدمشقي (ت928هـ/1522م)، والكمال بن أبي شريف المقديسي (ت906هـ/1501م)[1].

ونجد الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي[2] (ت 876هـ/1469م)[3]، الذي على مجموعة من علماء بلده كأبي القاسم المشدالي وأبي العباس أحمد النقاوسي، ثم ارتحل إلى تونس وأخذ عن فقهائها منهم أبي مهدي عيسى الغبريني (ت 827هـ/1423م)، وأبو القاسم البرزلي (ت 844هـ/1440م)، ثم سافر إلى مصر وأخذ عن أبي عبد الله السباطي (ت832هـ/1428م) وأبي عبد الله محمد البلالي (ت 820هـ/1416م)، وأحمد العراقي (ت826هـ/1423م)، وأجاز له، وبعد عودته إلى موطنه تولى قضاء الجزائر وخلع نفسه وأعرض عن الدنيا حتى اشتهر بالتصوف، وانكب على التأليف في مختلف العلوم الدينية

أما بالنسبة لعلم القراءات، الذي تنحصر معرفته بإتقان طرق تجويد القرآن الكريم، فقد أولى علماء المغرب الأوسط النزلاء بمصر وبلاد الشام عناية فائقة بهذا العلم، وظهر من بينهم عدد ممن مهروا فيه، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يسمى كل قارئ قرآن مقرئا حتى إذا حفظ أنواع القراءات إلا إذا أحكمها بالسماع والمشافهة[4]

وممن اشتهروا من المقرئين من المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال فترة البحث وصنفهم أهل الاختصاص ضمن طبقة القراء الثقات، خاصة في رواية ورش التي اعتنى بها المغاربة وصارت القراءة الغالبة لديهم عكس المشارقة الذين كان اهتمامهم برواية حفص، ومن هؤلاء نذكر الشيخ عبد السلام بن سيد الناس الزواوي سبق وذكره، برع في علوم القرآن وتصدر للتدريس بتربة أم صالح، ونظرا لسعة معرفته بهذا العلم أسندت إليه مشيخة الإقراء الكبرى، وقد

[1]– علي أحمد، المرجع السابق، ص300.

[2]– نسبة إلى الثعالبة من عرب المعقل الذين دخلوا الى بلاد المغرب مع الهلاليين، وكانت مواطنهم في عهد الزيانيين بناحية متيجة من بسائط الجزائر. ابن خلدون، العبر، ج6، ص84.

[3]– السخاوي، الضوء اللامع، ج3، ص152.

[4]– قادر محمد حسن، إسهامات الكرد في الحضارة الإسلامية، دار بيريز، دهوك، 2008م، ص159 .

تخرج عليه عدد كبير من طلبة العلم[1] وانتهت إليه رياسة هذا الفن بالشام كله، وظل عبد السلام الزواوي مدة اثنين وعشرين سنة يتردد بين المسجد الأموي والمدرسة الصالحية يقرأ الناس شتى فنون العلم[2] وألف فيه كتابا في "عدد الآي"، وكتاب "التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات"[3]، وكتاب "الوقف والابتداء بحمد الله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده"[4].

وقد أشاد الإمام الذهبي بدوره في ازدهار والمساهمة في هذا الحقل الديني، وقد أبدى رأيه فيه قائلا: " كان شيخ الإقراء في زمانه وشيخ المالكية ومفتيهم، إماما زاهدا ورعا كبير القدر قبيل المثل"[5] وإنما تدل هذه المصنفات على قدرته العلمية وجهوده في ميدان علم القراءات.

كذلك نذكر في هذا الجانب المقرئ الكبير الشيخ عبد الله بن إبراهيم البسكري (ت829هـ/1425م)، نزل بيت المقدس بفلسطين، وأقرأ القرآن بالمدرسة السُلامية على قاعدة إبراهيم الأموي الصوفي وانتفع به خلق كثير، وكان للناس فيه اعتقاد كبير[6].

يبدو أن المسجد الأموي الكبير بدمشق، كان أحد المراكز الهامة التي جذبت مقرئين من المغرب الأوسط، وهذا يرجع إلى المكانة المرموقة التي احتلها هذا الجامع في تلك الفترة من الزمن، كأحد المساجد المشهورة في بلاد الشام، فكان من هؤلاء الطبقة، شرف الدين الزواوي (ت743هـ/1342م)، الذي سكن بدمشق سبع سنوات تصدر فيها للإقراء بالجامع الأموي[7] وكذلك جمال الدين محمد بن مسعود بن صالح الزواوي الذي سكن دمشق يشتغل الإقراء في المسجد الأموي، وكان أحد شيوخ البلوي[8]. وتساوى معه في الفضل العلامة يحي بن يحي

---

[1]– الصفدي، أعيان العصر، ج4، ص413.

[2]– مفتاح خلفات، المرجع السابق، ص493.

[3]– ابن الجزري، المصدر السابق، ج1،ص386–387.

[4]– اليونيني، مرآة الزمان، ج4، ص172.

[5]– الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1417هـ– 1997م، ص 676.

[6]– السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص4.

[7]– الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ج3، ص727.

[8]– الوادي آشي أبي جعفر أحمد بن علي، الثبت، دراسة وتحقيق عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، (دت)، ص 383.

الزواوي من أعلام القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي الذي ذاع صيته في الديار المصرية من خلال نشاطه التعليمي[1]، وهو نفس الدور الذي لعبه مجد الدين الزواوي الذي فاق أقرانه من العلماء وبخاصة في علوم القرآن[2].

من الذين اشتهر أمرهم بالجامع الأموي بدمشق، إبراهيم بن يوسف أبو الفرج البوني (ت612هـ/1215م)، وكان يعقد به حلقة الإقراء ضمن حلة ابن طاووس شرقي البرادة وقبالة حلقة جمال الإسلام بن السهر الزواوي (ت 533هـ/1138م)، ومن العلماء الذين قرؤوا عليه القرآن الكريم أبو شامة الدمشقي والذي وصفه بالخير الفاضل المتواضع الساعي في حوائج الناس[3].

وكذلك الشيخ الحسن بن عبد الله بن ويحيان أبو علي الراشدي التلمساني (ت685هـ/1286م)، نزيل مصر، حصل القراءات وتصدر للإقراء بها[4] وجدَّ في ذلك حتى صار إماما محققا، عارفا بالقصيد بصيرا بالأسانيد، وكان ثقة مأمونا[5].

نستنتج من ما سبق ذكره، أن علماء المغرب الأوسط من فئة المحدثين أسهموا إلى حد كبير في رقي علم الحديث وكذلك في مجال الدراسات الفقهية، نافسوا بها فقهاء الشافعية واسترجعوا للمذهب المالكي هيبته ومكانته في المجتمع المصري والشامي؛ وتجلى ذلك من خلال قناتين أساسيتين هما التدريس والتأليف الفقهي الذي كان له دور في جمع شتات الفقه وتهذيبه وترتيبه، ثم ترسيخه في الأوساط المصرية والشامية، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر بعضا منها، فهذا الشيخ شرف الدين الزواوي كتب شرح مسلم في اثني عشر مجلدا سماه إكمال الإكمال"، جمع فيه أقوال المازري والقاضي عياض (ت544هـ/1145م) والنووي (ت676هـ/ 1276م)، وأتى بفوائد جليلة من ابن عبد البر النمري (ت460هـ/1067

[1]– الذهبي، معجم الشيوخ، ، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1997م ، ج1، ص 528.

[2]– الوادي اشي، المصدر السابق، ص 192.

[3]– أبو شامة شهاب الدين الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية، 2010م، ج1، ص260.

[4]– الذهبي، العبر، ج1، ص358.

[5]– الذهبي، العبر، ج1، ص376.

والباجي(474هـ/1081 م) وغيرهما، وشرح مختصر أبي عمر بن الحاجب في الفقه فتوصل فيه إلى كتاب الصيد في سبعة مجلدات[1].

قام أبو زكريا يحي بن عبد السلام المعروف بالعلمي بشرح بعض أمهات الكتب المعتمدة عند المالكية، كشرحه للمدونة، ومختصر خليل، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني[2]. كما اهتم الشيخ أبي الفضل القاسم العقباني التلمساني بالشروح، وله شرح " منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب" في أصول الفقه، وشرح "العقيدة البرهانية" في أصول الدين[3].

واختصر جامع ابن يونس الفقهي (ت451هـ/1051 م)، وشرح المدونة، وصنف في الوثائق والمناسك وفي علم المساحة لمعرفته بعلم الحساب، كما صنف في الكتب المنقبية منها مناقب الإمام مالك[4] والشافعي، ورد على ابن تيمية في مسألة الطلاق، وله في التاريخ كتاب حافل في نحو عشر مجلدات، ذكر فيه عن أول بدء الدنيا وقصص الأنبياء وأخ بار الأمم من سيدنا آدم إلى زمانه[5].

إنّ الرغبة في التواصل وتوثيق السند العلمي، تبقى من أقوى الدوافع التي أسست لهذا العمل الثقافي، الذي صار من التقاليد المتجذرة في الأوساط العلمية، وكانت إفادتهم لطلبة العلم واضحة من خلال سيرهم العلمية المبثوثة في كتب التراجم التي أرخت لهم.

---

[1]– الشوكاني، المرجع السابق، ص 353 ؛ لسان الدين ابن الخطيب، نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تح: مختار العبادي، مراجعة: عبد العزيز الأهواني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، (د ت)، ج 1، ص 80.

[2]– التنبكتي، نيل الابتهاج، ص636– 637.

[3]– السخاوي، الضوء اللامع، ج6، ص181.

[4]– الصفدي، المصدر السابق، ج3، ص728.

[5]– ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص 125.

ثانياً: العلماء العاملين بالمؤسسات الدينية والقائمين عليها:

1/ العاملين بالمساجد: لقد ارتأينا أن نطلق هذه التسمية على هذه الفئة من علماء المغرب الأوسط الذين عملوا بالمساجد كأئمة ومؤذنين وخطباء، لأنهم لم يكونوا بمستوى فئة المحدثين الذين شغلوا منصب مشيخة الحديث من ناحية المعرفة والدراية.

أ- وظيفة صاحب الصلاة:

الإمامة: هو لفظ مشتق من أمَّ: أي تقدم بهم، وهي الإمامة، والإمام: كل ما ائتم به من رئيس أو غيره[1]، وقد جاء بهذا المعنى في آيات كثيرة: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[2] ومنها: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾[3].

وارتأينا أن نوظف لقب صاحب الصلاة حتى لا تشتبه الإمامة الصغرى بالإمامة الكبرى المتمثلة في الخليفة أو السلطان[4]، خاصة وأن لفظ "الإمام" بمصر في عصر المماليك كان يطلق على السلاطين، كما كان يطلق على ناظر الحسبة، ويطلق أيضا على قائد الجيش. وفي ذلك يفسر الشيخ أبو زهرة في تاريخه "المذاهب الإسلامية"، الترادف بين لفظي الخلافة والإمامة، سميت الخلافة بالإمامة لأن الخليفة كان يسمى إمامًا، ولأن طاعته واجبة، ولأن الناس كانوا يسيرون وراءه كما يصلون وراء من يؤمهم الصلاة[5]. وقد كان الخلفاء هم الذين

[1]- محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، المطبعة الميمنية، القاهرة، ط1،1319هـ، 1902م، ج4، ص78.

[2]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 124.

[3]- القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية 74.

[4]- عبد الملك بن صاحب الصلاة، المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تح: عبد الهادي تازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3،1987م، ص8.

[5]- محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب السياسية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، (دت)، ص19.

يتولون إمامة الصلاة لكن لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وضعفت الناحية العلمية عند الخلفاء، أخذوا ينيبون عنهم من يقومون مقامهم في إمامة الصلاة، وخطب الجمع والأعياد[1].

وتعد الإمامة من أرفع الخطط الدينية والوظائف الشرعية كلها[2]، فهي رياسة تامة وزعامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا[3]، وقد كان نصيب علماء المغرب من هذه الخطة كبيرا إلى حد ما، مثل، وأبو الفرج إبراهيم بن يوسف البُوني إمام محراب الحنفية بدمشق[4] خطاب بن أحمد بن عدي بن خطاب) ابن خليفة، أبو الحسن، التلمساني توفي بعد 560هـ/ بعد 1126م: أبو الحسن الخطاب بن أحمد بن عدي بن خطاب بن خليفة بن عبد الله بن الوليد بن أبي الوليد، ذكر الفقيه أبو الحجاج يوسف بن محمد بن مقلد التنوخي الدمشقي ببغداد أن خطاباً كان إماماً فاضلاً، وورد بغداد.[5]

كان شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري المعروف بابن التلمساني(ت644هـ/1246م)، كان إماما عالما بالفقه والأصلين، تصدر للإقراء بمدينة مصر[6].

كذلك نجد الحسن بن عبد الله بن ويحيان بفتح الواو وسكون آخر الحروف وحاء مهملة مكسورة بعدها آخر الحروف الشيخ أبو علي الراشدي التلمساني نزيل مصر إمام محقق عارف[7].

---

[1]– علي بن محمد بن مسعود الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1985م، ص108.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ص227.

[3]– عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين، الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم، تح: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ط2، 1401هـ-1980م، ص22.

[4]– ابن حجر، تبصير المنتبه، ج1، ص182.

[5]– عماد الدين الأصفهاني، خريدة القصر، ص341

[6]– الزركلي، المرجع السابق، ج4، ص125.

[7]– الذهبي، معرفة القراء، ص376.

عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس أبو محمد المالكي الزواوي الذي قال فيه ابن الجزري "إمام بارع صالح محقق فقيه ثقة"[1].

ذكر ابن الجزري أن الشيخ الشريف موسى بن عبد العزيز الزاواوي المالكي (ت736هـ/1335م)، كان له مسجدا يؤم به بدمشق[2].

الخطابة: وقع في كتاب "لسان العرب" لابن منظور (ت711هـ/1311م)، المعنى اللغوي "للخطابة": "وخطب الخاطب على المنبر...، ورجل خطيب حسن الخطبة وجمع الخطيب خطباء وخطب بالضم خطابة بالفتح صار خطيبا..."[3]، وقد عبر القلقشندي عن هذا المعنى قائلا: "أما التي هي عامة في أشخاص فمنها الخطابة، وهي في الحقيقة أجل الوظائف وأعلاها رتبة إذ كان النبي يفعلها بنفسه، ثم فعلها الخلفاء الراشدون فمن بعهدهم"[4] ونفهم من كلامه أن طور الخطابة بدأ بظهور الرسول صلى الله عليه وسلم خطيبا، ثم ورثها من بعده خلفاءه الراشدون، وهذا لأهميتها الجليلة في الإرشاد الديني والحث على الاستمساك بالفضائل الإسلامية.

مهما يكن، فإن الخطابة من أشرف الوظائف الدينية، ظلت قائمة تؤدي وظيفتها وازدهرت أكثر مما كانت عليه عهد الدولة الإسلامية في العصرين الأيوبي والمملوكي، وذلك بسبب حالة الاستقرار النسبي التي شهدتها الحواضر الإسلامية في ذلك الوقت، وقدر لعلماء المغرب الأوسط العمل في هذا الاختصاص لالتزامهم بالورع والتقى أو أمور التدين بشكل عام، ويظهر الدور الفعلي لهذه الفئة من خلال ممارستهم وظيفة الخطابة ليس في المساجد أو المؤسسات الدينية فقط، فقد جمعوا إلى البراعة في الخطابة، بين مناصب القضاة والمفتيين

[1]– ابن جزري، غاية النهاية، ج1، ص386.

[2]– ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص896.

[3]– ابن منظور، لسان العرب، وضع الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ–1993م، ج1، ص361.

[4]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص40.

وغيرهم..[1]وهذا إنما يدل على سعة الإطلاع والالتزام الديني[2]، وطلاقة اللسان التي كان يحظى بها هؤلاء العلماء، وعلى الرغم ما امتازت به الخطابة من مكانة في مختلف مناحي الحياة، إذ كانت من المناصب الرفيعة في الدولة التي لا ينالها إلا من وصف بالفصاحة والبلاغة وغزارة العلم وقوة الدين، إلا أن البعض منهم، لم يكن يرغب في مثل هذا العمل، ويمكن أن نرجح سبب إجبارهم على الاشتغال في هذا الميدان إلى أمرين أو احتمالين أولهما راجع إلى لظروف صعبة تتعلق بتأمين وسائل العيش، .قال الطبري : "إذا قل مال الإنسان وناله الفقر والعدم، فهو جزوع من ذلك، لا صبر له عليه"[3]، وثانيهما أن طموح هؤلاء أو رغبتهم كانت العمل في ميدان أخر غير الخطابة، فلا يمكن استبعاد أي من الاحتمالين فكلاهما أقرب إلى منطق الصواب مثال ذلك، العالم الوهراني محمد ابن محرز بن محمد ركن الدين أبو عبد الله (ت575هـ/1179م)، نزيل دمشق، الذي قدم إليها عن طريق مصر أيام كان فيها صلاح الدين الأيوبي، عمل خطيبا في بلدة داريا حتى تاريخ وفاته، غير أن رغبته الرئيسية كانت العمل في ميدان الكتابة والإنشاء، التي كانت محور اختصاصه في بلاده[4]، ولكن هذا لم يمنعه من التأليف والكتابة المنامات والرسائل، فاشتهر بمنامه الكبير الذي عمل عليه بقرية داريا، وقال عنه ابن خلكان: " لو لم يكن له فيها إلا المنام الكبير لكفاه"[5]، بلغ فيه الإجادة والغاية، وفاق أبا العلاء المعري في رسالة الغفران.

---

[1]– الساريسي، نصوص من الأدب الإسلامي في عصر الحروب الصليبية، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، 1405هـ–1985م، ص118.

[2]– محمد أبو زهرة، الخطابة: أصولها، تاريخها في أزهى عصورها عند العرب، مطبعة العلوم، القاهرة، ط1، 1353هـ–1934م، ص55–59.

[3]–الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، 1405هـ–1985م، ج29، ص79.

[4]– وفيات الأعيان، ج4، بيروت، 1971م، ص385.

[5]– ابن عماد الحنبلي، المصدر السابق، ج7، ص456.

ومن علماء المغرب الأوسط الذي استقروا في المناطق أو المدن الصغيرة في مصر وبلاد الشام، وكان لهم السبق في تولي منصب الخطابة بالجامع الرئيسي، البوني إبراهيم بن يوسف (ت 1215/612م)، عمل خطيبا بإمامة محراب الحنفية بدمشق[1].

كانت أهم المساجد التي عمل فيها علماء المغرب الأوسط في وقت مبكر من فترة هذا البحث الجامع الأموي وجامع داريا بدمشق الذي نزل به علي بن عبد الله بن ناشر المبارك أبو بكر ويقال أبو الحسن الوهراني (ت615هـ/1219م)؛ حيث سمع منه العديد من علمائها وثقاتها أبو الحجاج يوسف بن خليل المتوفي سنة 648هـ/1250م[2].

ولم يقتصر وجود بعض علماء المغرب الأوسط العاملين في هذا المضمار في الجامع أو الزاوية بصفة إمام أو خطيب فقط، إنما كذلك بصفة مؤذن، غير أن كتب التراجم لا تذخر بذكر كثير لمثل هؤلاء، ولا تساعد كثيرا على تتبع حركتهم بانتظام.

ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من خلال دراسة رجال هذه الفئة في الوظائف الدينية أنهم لم يتحولوا عن مذهبهم الأصلي المالكي إلا في النادر، ويعود ذلك في غالب الأحيان إلى أن معظمهم عمل في الزاويتين المالكيتين بالجامع الأموي بدمشق، وبالمسجد الأقصى ببيت المقدس، حيث أن الإمام في هذين الزاويتين كان مسؤولا عن إقامة الصلاة وإلقاء الخطب الدينية أيام الجمع والأعياد، وذلك استنادا على أن الإمام أعلم من غيره بشؤون هذا المذهب.

ثالثاً: الوظائف الدينية التي تقلدوها تدور في حقل السلطة السياسية:

على الرغم إدراج هذا العنصر ضمن تصنيف علماء الدين الذي تم تقديمه في البداية إلا أننا نمتنع عن مناقشته في هذا الموضع، وسنخصصه للمحور القادم المتعلق بالمجال السياسي والإداري، الذي يركز على دراسة الوظائف المرتبطة به حتى يتناسب مع مضمون المحتوى.

[1] ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م، ص116.

[2] عادل نويهض، المرجع السابق، ص349.

اتضح مما سبق، أن وجود أعلام المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام كان واقعي ومؤكد، وأعمالهم ومصنفاتهم موجودة معروفة، إلا أن دراستهم يشوبها التواضع، مما يجعل الباحثين يضيعون العديد من الفرص التي يحاولون تداركها وتصحيحها ولذلك تسعى محاولتنا إلى تعزيز جهود هؤلاء الأفراد في من أجل تقديم صورة تاريخية حقيقية عن واقع علماء المغرب الأوسط في الديار المصرية والشامية، الذي استهدف إبراز أدوارهم من خلال دراسة تكوينهم ورحلاتهم ومشايخهم ومصنفاتهم وفعاليتهم.

4 التصوف: لاصطلاح التصوف تعريفات تجاوزت الألف ويؤكد ذلك الشيخ السهروردي[1] في قوله: "وأقوال المشايخ في ماهية التصوف تزيد على الألف قول"[2] ولعل السبب في كثرة تعريفات التصوف يعود إلى أنه تجربة وجدانية تختلف باختلاف الأشخاص، لأنهم أرباب أذواق، كل منهم عرفه تبعا لما غلب عليه من الأحوال والمقامات، وفي ذلك يقول القشيري: " فكل عبر بما وقع له"[3]، فمنها ما تناول مفهوم التصوف بمعنى الزهد، وآخر بمعنى الأخلاق، وثالث بمعنى الصفاء، والرابع بمعنى التزام الشريعة، وخامس بمعنى العبودية التامة والتسليم الكامل لله.

وكانت العلاقة بين المتصوفة والسلطة قائمة على المنفعة المتابدلة، فهي بالنسبة للسلطان تتعلق بوجوده الشرعي، للمتصوفة ترتبط بمصالح مادية، ومكانة اجتماعية، وحظوة لدى الحكام لأجل ذلك حرص الأيوبيون في دعم نظامهم السياسي على الاستعانة بنفوذهم في معاركهم ضد الصلبيين[4]، كما كان لهم دور فعال في إصلاح الفرد والمجتمع، من خلال قيامهم بواجب الأمر

[1]– عمر بن محمد بن شهاب الدين، تفقه في الدين، وله تآليف، توفي سنة 632هـ/1234م. للمزيد عن ترجمته، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص446. ابن القوطي كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الشيباني، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تح: مهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ–2003م، ص72. المناوي زين الدين محمد بن عبد الرؤوف، الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، تح: محمد أديب الجدر، دار صادر، بيروت، ط1420،1هـ–1999م، ج2، ص492.

[2]– السهروردي شهاب الدين عمر، عوارف المعارف، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ص64.

[3]– القشيري أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، الرسالة القشيرية، ط1، 1420هـ–2000م، ص152.

[4] –حسن عمار علي، الصوفية والسياسة في مصر، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، ط1، 1418هـ– 1997م، ص85.

بالمعروف والنهي عن المنكر، ودورهم الفعال في إثراء ونهضة الحياة الأدبية الذي ظهر من خلال ما خلفه السادة الصوفية من كتب وبحوث نافعة، كما ساهمت الصوفية في نشر المذهب السني في بلاد الشام[1].

وكانت هذه الخوانق تخرج العالم الصوفي الداعية الزاهد المبارك العابد البسيط، وشرط للمتصوفة داخل الخانقاه شروطا منها الانقطاع إلى العبادة، وأن يفضل الأعزب على المتزوج والاشتراك في وظيفة التصوف في أداء العبادات من إقامة الصلوات وقراءة القرآن الكريم والأوراد والتسبيح.

من أشهر هؤلاء، البسكري المغربي المالكي، ناصر بن أحمد بن يوسف بن منصور[2](ت823هـ/1420م)، الذي استقر بالشيخونية بعد أن استوطن القاهرة، وأخذ عن مشايخها وسمع صحيح البخاري، ولازم الحافظ ابن حجر الذي تولى تدريس الحديث بالشيخونية، وكانت مجالس إملائه في الشيخونية تؤلف فيما بعد الكتابة الامتاع بالأربعين المتباينة بشرط الإسماع[3]، وأفاد منه[4].

كذلك حمزة بن محمد بن حسين بن علي بن عبد الحكيم البجائي المغربي[5] (ت906هـ/1496م)، قدم القاهرة في شعبان سنة تسع وخمسين وثمانمائة وحج ورجع ونزل في

---

[1]– رياض صالح علي حشيش، الحركة الصوفية في بلاد الشام خلال الحروب الصليبية (492–690هـ/ 1098–1291م)، رسالة ماجستر في التاريخ، غزة، 1426هـ، 2005م، ص1.

[2]– ولد ونشأ بمدينة بسكرة، ودرس القراءات والفقه وسمع الحديث، وعندما قدم الى القاهرة سنة 803هـ–1400م اهتم بدراسة التاريخ وأخبار الرواة حتى أنه شرع في جمع مسودات كتاب ضخم في "تاريخ الرواة" ولكنه توفي قبل إكماله. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج3، ص416. الشوكاني، المرجع السابق، ج2، ص314.

[3]– ابن حجر، إنباء الغمر، ج1، ص21.

[4]– المقريزي، درر العقود، ج3، ص502.

[5]– ولد تقريبا عام تسعة وثمانمائة ببجاية وأخذ عن أبي القاسم المشذالي وولده أبي عبد الله، وفد تونس في سنة ثمانية وخمسن وثمانمائة وتمهر في الأصلين والعربية والصرف والمعاني والبيان والمنطق، قدم القاهرة في شعبان سنة تسع وخمسين وثمانمائة وحج ورجع ونزل في الخانقاه الشيخونية ثم حج ثانيًا رفيقًا للسيد عبد الله عفيف الدين وجاور أيضًا وأقرأ بها يسيرًا واجتمع بالكافيجي واجتمع به الفضلاء فكان

الخانقاه الشيخونية، ولا يستبعد أن يكون قد اشترك في وظيفة التصوف وهذا الشرط الذي وضعه الأمير شيخو للنازلين بالخانقاه الشيخونية[1].

وهناك فئة من صوفية المغرب الأوسط على مختلف توجهاتهم الفكرية، فإنهم استقروا في مصر وبلاد الشام، واعتكفوا على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى،ونذكر منهم، ابن الميلي، أبو عبد الله محمد بن حسان التاونتي (ت590هـ/1193م)، دخل بلاد الشام، واستقر بجبل لبنان فاختاره صوفية الجبل عليهم بعد وفاة شيخهم، لشدة ورعه وزهده[2].

وقدم والعالم الصوفي أبو الحسن علي بن خلف بن معرور الكومي (ت599هـ/1201م) القاهرة واستقر بالإسكندرية مدرسا للأصلين والحديث، وكانت طريقته في التصوف تقوم على الزهد والجنوح إلى الخلوة[3].

كذلك البوني أحمد بن علي أبو العباس (ت622هـ/1225م)، الناسك المتعبد، من أشهر المهتمين بالدراسات الغيبة والباحثين في ميدان التصوف، استقر الحال به نهائيا بالقاهرة إلى أن توفي بها.

كما استقر بالقاهرة عمر بن محسن الصواف (ت 690هـ/1291م)، واشتهر فيها بالزهد والاعتناء بالفتاوى، فكان إذا أفتى ترجع فتواه على فتوى غيره، وكان الحكام المماليك يتبركون به ويتسابقون لخدمته، غير أنه كان يتحاشاهم لعفة نفسه[4].

من أعيان من اجتمع به المحبي ابن تقيّ والخطيب الوزيري. السخاوي، الضوء اللامع، ج3، 167. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص163-164.

[1]- التنبكتي، نيل الابتهاج، ص164.

[2]- بونابي الطاهر، التصوف في الجزائر خلال القرنين (6-7هـ/12-13م)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة، 2000م، ص269.

[3]- الطاهر بونابي، المرجع نفسه، ص269.

[4]- الطار بونابي، المرجع نفسه، ص272.

من جهته تولى الشيخ شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن يحي بن أبي بكر[1]، المعروف بابن أبي حجلة[2] (ت776هـ-1375م)، مشيخة الصوفية في صهريج منجك[3] بظاهر القاهرة حوالي سنة 753هـ/1352م[4].

ونشير هنا أيضا إلى أن تولية علماء المغرب الأوسط المناصب الدينية أثبت عن امتلاكهم لملكات علمية وفكرية مستقاة من الشريعة الإسلامية، كالتصوف- مثلا- الذي تطور واتخذ طريقا آخر بعيدا عن معناه الحقيقي المتمثل في الزهد والتقشف والإعراض عن الدنيا إلى الغناء والرقص، فعمل بعضهم على إزالة وإنكار الأفكار المنحرفة ومحاربتها وتطهير المجتمع المصري والشامي منه. فانتدب جلة من علماء خلال الحقبة المعنية بالدراسة للرد عليهم وإنكار أفكارهم وإخضاعها للنقد والتمحيص، أمثال ابن أبي حجلة التلمساني الذي كان يحط كثيرا على الاتحادية، بل صنف في ذلك كتابا عارض فيه قصيدة عمر ابن الفارض[5] من أشهر شعراء الاتحاد ووحدة الوجود[6]، حتى انه أمر عند موته أن يوضع كتابه الذي عارض به ابن الفارض في قبره وأن يدفن معه[7]، كذلك نجد العلامة أبي الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني المالكي (ت 854هـ/1450م)، نزيل القاهرة الذي ألف أرجوزة تتعلق بالصوفية في

---

[1]- ولد في زاوية جده بتلمسان سنة 725هـ/1325م، أخذ العلم بها ثم سافر رفقة أفراد عائلته لأداء فريضة الحج، وبعدها سكن دمشق وأخذ عن شيوخها، ثم رحل إلى القاهرة وكانت آنذاك حاضرة دولة المماليك البحرية ومركز العلم والعلماء، فظل خلالها أكثر من عشرين سنة ينظم ويؤلف حتى وفاه أجله بها سنة 776هـ/1375م متأثرا بمرض الطاعون. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج1، ص369.

[2]- تذكر الرواية أن حجلة قد باضت على كم جده الأعلى عبد الواحد فسمي بابن أبي حجلة. الحفناوي، تعريف الخلف، ج2، ص42.

[3]- نسبة إلى الأمير سيف الدين منجك بن عبد الله اليوسفي الناصري التركي (ت 776هـ/1374م)، أصله من مماليك السلطان الناصر ناصر الدين محمد بن قلاوون (ت 471هـ/1340م)، زار مصر سنة 751هـ، وبنى صهريجا فصار يعرف بصهريج منجك ورتب فيه صوفية وقرر لهم في كل يوم طعاما ولحما وخبزا وفي كل شهر معلوما وجعل فيه منبرا. النعيمي، المصدر السابق، ج2، ص600.

[4]- ابن حجر، الدرر الكامنة، ج1، ص369.

[5]- ولد أبو القاسم عمر بن الفارض الحموي الأصل المصري المنبت والمقام والوفاة في القاهرة في الرابع من ذي القعدة سنة 567هـ/1181م. للمزيد من ترجمته ينظر: ابن الصابوني، تكملة الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، بغداد، 1377هـ/1957م، ص270-271. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج5، ص92-95.

[6]- القصير أحمد بن عبد العزيز، عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية، مكتبة الرشد، ط1، 2003م، ص147.

[7]- ابن حجر، إنباء الغمر، ج1، ص81. ابن عماد، شذرات الذهب، ج8، ص415.

اجتماعهم على الذكر وغيره[1]، والشيخ شرف الدين يحي بن عبد الرحمن بن محمد بن صالح بن علي بن عمر بن عقيل الزرماني العجيسي التلمساني (ت 862هـ/1457م)[2].

1.1.2/علوم اللغة العربية وآدابها:

يمكن القول أن مسألة اهتمام المغاربة عامة وأهل المغرب الأوسط خاصة بميدان اللغة العربية وعلومها كان نتاجا لفترات زمنية مرت بمعطيات وأحداث تاريخية عديدة أهمها الفتح الإسلامي لبلاد المغرب منذ القرن الأول الهجري واهتمام الخلفاء العرب بانتشار تعاليم الدين الإسلامي ببلاد المغرب وذلك بإرسال البعثات العلمية مثل البعثة التي أرسلها الخليفة عمر بن عبد العزيز وإقامة الكتاتيب والمساجد وغيرها من المؤسسات الثقافية لتعليم القراءة والكتابة وتدريس اللغة العربية وقواعدها[3]، بشكل ايجابي أهم ما ميز فترة التاريخ الإسلامي خلال العصر الوسيط خاصة وأن مسألة تقبل المغاربة البربر للغة العربية ومدى انتشارها زاد من سيادتها في مرحلة ثانية خلال العصر الوسيط وبالتحديد في عهد الهجرات الهلالية، بالإضافة إلى تعاقب الدويلات الخارجية ببلاد المغرب كتأسيس الدولة الرستمية سنة 160هـ/782م بالمغرب الأوسط التي اهتمت بنشر الثقافة الإسلامية، وبرزت عاصمتها تيهرت خلال القرن الثالث الهجري كحاضرة علمية بامتياز حتى سميت بعراق المغرب[4] فلا نجد إلا القليل من علمائها الذين اهتموا بهذا المجال رغم أنه كان من الممكن لهم الانتقال إلى حواضر بلاد المشرق ونقل النحو البصري لتيهرت.

أما الفترة ما بين القرنين الخامس والسادس الهجريين والقرنيين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، فقد زادت عناية طلبة وعلماء المغرب الأوسط بتنظيم حلقات الدروس في

---

[1]– السخاوي، الضوء اللامع، ج6، ص181.

[2]– البقاعي إبراهيم بن حسن، مصرع التصوف، الناشر: عباس أحمد الباز، (دت)، ج2، ص216.

[3]– التليسي، الاتجاهات الثقافية في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي، دار المدار الإسلامي، ص70.

[4]– بحاز إبراهيم، الدولة الرستمية 160–296هـ/ 777–909م دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، جمعية التراث، الجزائر، 1994م ص 263.

علم النحو، فظهر متخصصين في هذا الشأن ثم التوجه نحو التأليف في هذا المجال، ومن هؤلاء العالم البسكري أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل[1] الهذلي[2] (ت465هـ/1073م)، قدم مصر سنة 425هـ/1033م، فقرأ على إسماعيل بن عمرو بن راشد الحداد[3] (ت429هـ/1037م)، وتاج الأئمة أحمد بن علي بن هاشم المصري[4] (ت445هـ/1053م)، ثم قصد بلاد الشام فقرأ بدمشق على أبي الأهوازي[5] (ت446هـ/1054م)، وغيرهم من الشيوخ الذين ذكرهم في كتابه " الكامل"، وفي هذا يقول: "فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينا وشمالا، وجبلا وبحرا ولو علمت أحدا يقدم علي في هذه الطريقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته"[6].

ونظرا للمكانة العلمية التي حظي بها مترجمنا أبو القاسم الهذلي البسكري عينه الوزير نظام الملك[7] مدرسا في المدرسة النظامية بنيسابور سنة 458هـ إلى غاية وفاته سنة

[1]– هو الإمام المقرئ اللغوي الأديب، ولد سنة 403هـ/1012م، في بسكرة التي أخذ بها مبادئ العلوم عن مشيختها. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2849. الصفدي، المصدر السابق، ص114.

[2]– الهذلي: نسبة غالى قبيلة هذيل التي تنسب إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وهي قبيلة عربية حجازية. أما عن أصل التسمية "هذيل" ففي لسان العرب: الهذول تعني السريع الخفيف، ولهذا قالوا للذئب هذلولا أي سريع مع الخفة. فأطلق على القبيلة هذه الصفة لأنها اشتهرت بالعدو. أحمد الجدع، تاريخ هذيل وأنسابها، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، 1432هـ/2011م، ص11.

[3]– شيخ صالح متصدر، أخذ القراءة القرآنية عن أبي عدي عبد العزيز بن الإمام، وغزوان بن القاسم وقسيم بن مطير وغيرهم من العلماء، ثم تصدر لتعليم القرآن. ذكره الذهبي ضمن علماء الطبقة العاشرة من حفاظ القرآن، كما ذكره ابن الجزري ضمن علماء القراءات. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص167.

[4]– قال عنه ابن الجزري: " أحمد بن هاشم أبي العباس المصري، شيخ حافظ أستاذ..". ابن الجزري، المصدر نفسه، ص89، 90.

[5]– هو الشيخ المقرئ أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي، ولد سنة 362هـ/972م، كان على مذهب السالمية يقول بالظاهر، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة التي تقوي رأيه. للمزيد انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص15،14،13.

[6] –الذهبي، المصدر نفسه، ص816–817–819.

[7]– الوزير الكبير، نظام الملك، قوام الدين أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، ولد سنة 408هـ–1017م، قرأ نحوا، وتعانى الكتابة والديوان، وخدم بغزنة، وتنقلت به الأحوال إلى أن وزر للسلطان ألب ارسلان ثم ابنه ملكشاه، فدبر ممالكه على أتم ما ينبغي، قتل صائما في رمضان. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج19، ص94، 95، 96.

465هـ/1072م، وكان مقدما في النحو والصرف عارفا بالعلل، وكان يحضر دروس مجلسه زين الإسلام أبي القاسم (ت 465هـ/1073م).

شهدت معظم المصادر التي أرخت له على مكانته العلمية، فذكره الذهبي في كتابه "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام" بقوله: "أحد الجولين في الدنيا في طلب القراءات لا أعلم أحدا رحل في طلب بل ولا الحديث أوسع من رحلته"[1]، وقال عنه معاصره الأمير الحافظ ابن ماكولا (ت 475هـ/1082م): "كان يدرس النحو ويفهم الكلام والفقه"[2]، وأما الحموي قال عنه: "كان عالما بالقراءات العربية"[3].

واتجه اهتمام المغاربة نحو بلاد المشرق مستفادين من علمه وثقافته، وظلت الرحلة العلمية بين القطرين ناشطة، فظهر ببلاد المغرب فئة من علماء أجلاء بارزين ضاهوا المشارقة باعتنائهم بالعلوم اللغوية بل كانوا معارضين لهم في كثير من المسائل، وفي القرن الخامس الهجري استحدثوا في النحو مذهبا رابعا إلى جانب مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وهو المذهب المعروف بمذهب المغاربة وهو يعتبر بداية النهضة النحوية بهذه البلاد، فتسابقوا في وضع المصنفات مع تنويع الإنتاجات بين نحوية وغيرها.

ودون التعمق في تفاصيل الموضوع سنكتفي فقط بالإشارة إلى ما له علاقة بقابلية إتقان هؤلاء المغاربة للغة العربية، وخير دليل على ذلك الخطبة الشهيرة التي ألقاها طارق بن زياد البربري باللغة العربية على جيشه عند مدخل الأندلس، وبالمقابل كان تقبل كبير للجند لهذه اللغة[4].

---

[1]– الذهبي، تاريخ الإسلام، ص135، 136.

[2]– ابن ماكولا، المصدر السابق، ص459.

[3]– الحموي، معجم الأدباء، ص2849.

[4]– ربوح عبد القادر، حركة التعريب وأثرها في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد:04، العدد07 ، جامعة الجلفة– الجزائر، 2013م، ص61.

والجدير بالذكر، أن الفترة الزمنية المحددة منذ منتصف الأول من القرن السابع إلى نهاية القرن التاسع الهجريين عرفت فيها حواضر بلاد المشرق وخاصة مصر وبلاد الشام كبار الأدباء واللغويين إلا أن هذا لم يمنع من وجود عدد من علماء المغرب الأوسط أهل الاختصاص بهذا المجال الذين أسهموا بشكل ايجابي في هذا الحقل المعرفي وذلك من خلال المهام التي تقلدها بعضهم سواء على صعيد التأليف أو التصدي للتدريس بمراكز التعليم لمادة النحو بمصر وبلاد الشام خلال تلك الفترة.

وأما عن تصنيف علماء المغرب الأوسط اللغويين سواء من خلال الدور الذي شغله بعضهم أو المناصب التي تولوها فإننا نجد أنفسنا في حيرة كبيرة مثلما حدث مع تصنيف علماء الدين، وذلك أن غالبيتهم قد اشتغلوا في كامل الفروع، فنجد منهم من كان مدرس ومؤلف ورئيس أو شيخ مدرسة في وقت واحد.

وعلى هذا الأساس نقتصر على دراسة إسهامات كل فئة منهم بصورة منفصلة عن الأخرى فقط من خلال ناحيتين هامتين من مجموع علوم اللغة العربية وهما النحو والأدب.

النحويين: وجد من بين علماء المغرب الأوسط، الذين عاشوا في المشرق العربي كله خاصة مصر وبلاد الشام خلال العصور الوسطى، أن معظمهم اهتموا اهتماما بالغا بعلم النحو الذي وصل إلى درجة عالية من النضوج، يمكن أن يضاهي فيها ما أنتجه علماء المشرق على حد سواء. فاختصاصهم في ميدان علم النحو، لا يعني أنهم لم يكونوا على دراية ببقية الفروع الأخرى كالأدب والشعر، فكلا من الفريقين سواء الأدباء منهم أو النحويين قد استطاع أن يجيد فن وعلم الآخر[1]، بالشكل الذي سيرى في الصفحات التالية.

وقبل الشروع في تبيان المهام والوظائف التي تصدى لها بعضهم بمصر وبلاد الشام لابد من التنصيص أولا على المراد بعلم النحو، فحسب ابن خلدون (ت808هـ/1406م)، فهو

[1]– علي أحمد، المرجع السابق، ص189.

مجموعة من القوانين والقواعد التي يقاس عليها الكلام، وقد جعل الإعراب جزءا من النحو وجعلوها صناعة مخصوصة بما يسمى بعلم النحو[1]. ومما تجدر الإشارة إليه أن الذين أطلقوا عليهم تسمية " نحويين"، لم يكونوا بذلك العدد الكبير مقارنة برجال الفئات الأخرى، ولكن هذا لا يجعلنا في غفلة أو نسيان أنهم توزعوا في مناطق عديدة بمصر وبلاد الشام، ومرد هذا يرجع إلى سبب وجيه، يتجلى بأن الغالبية العظمى منهم تفوقوا بصورة ايجابية في ميدان هذا النوع من علوم اللغة العربية، وذلك من خلال مؤلفاتهم العلمية أو على الصعيد الوظيفي لمراكز تعليم لمادة النحو سواء في المدارس أو دور العلم في المشرق الإسلامي كله خاصة مصر والشام[2]. فعبد الله بن علي الصنهاجي الأشيري (ت 561هـ/1165م)، كان عالما باللغة والنحو والفقه والحديث، اتجه إلى مختلف مراكز العلم بالشام وحلب، تاركا أثرا بارزا في كل موقع زاره[3].

كما قدر لمصر أن تحتضن واحدا من هؤلاء في حوالي سنة 572هـ/1176م، ألا وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري النحوي يكنى أبا بكر ويلقب بالخدب، فرغب أهل مصر في الإقراء فقعد لذلك ومدح السلطان صلاح الدين وكان ماهرا في النحو ثم انتقل إلى مدينة حلب وأقسم أن يقرئ بالبصرة حيث وضع سيبويه كتابه فأقرأ بها كتاب سيبويه. وعلى الرغم من مقدرته العلمية في هذا المجال، فإنه لم يتمكن من أن يصل إلى مرتبة عالية مثل مشيخة علم النحو ولم يكن مبتكرا في حقل التأليف النحوي، إلا أنه انكب على شرح مؤلفات غيره فشرحها وفسر عباراتها بصورة مفصلة مثال ذلك أن له على كتاب سيبويه حواشي متقنة سماه "الطرر" وقد كشف الصفدي عن أهمية وقيمة هذه التعليقة بقوله: " لم يسبق إلى مثلها..."[4] ونستنتج من خلال شهادة الصفدي أنه لم يكن من المقلدين في هذا المجال ولا يستبعد أن يكون هو أول

[1]– ابن خلدون، المقدمة، ص237، 238.

[2]– الحاج عيفة، إسهامات المغاربة والأندلسيين في مصر وبلاد الشام، ص169.

[3]– الذهبي، السير، ج20، ص467.

[4]– الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص113-114.

من قام بشرح كتاب سيبويه من نزلاء مصر وبلاد الشام، كما له شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو[1]. وذكر المنذري أنه كان يحترف بالتجارة وكان معه قدر جيد من الذهب فاختلسه منه أخوه فتدلَّه لذلك واختل عقله وعاد إلى بجاية واستقر بها إلى أن توفي سنة 580هـ/1184م.

أما النحوي ابن عبد المعطي يحي بن عبد النور الزواوي (ت628هـ/1230م)، فكانت أهميته وقيمته بارزة من حيث تفوقه على جميع من تصدى لهذا العلم في عصره و لم يكن تأثيره الكبير في مصر وبلاد الشام فحسب بل في معظم أقطار المشرق العربي الإسلامي، فقد عمت شهرته وكان من الذين تصدروا لإقراء هذا العلم ونشره في بلاد المشرق، ونوظر عليهم فيه. قدم إلى بلاد الشام فكانت له حظوة ومكانة لدى السلاطين الأيوبيين فاستقبله الملك عيسى ابن محمد الأيوبي (ت 624هـ/1227م)، فولاه النظر في مصالح المساجد وتصدر بها لإقراء الأدب واللغة، كما أكرمه الملك الكامل وطلب منه مرافقته في سفره إلى القاهرة بعد أن أعجب بمهارته في الإجابة على سؤال طرحه الملك الكامل بنفسه على جماعة من العلماء في مجلسه بدمشق، فقال: زيد ذهب به، فهل يجوز في زيد النصب؟ فقالوا: لا.

فقال ابن معطي: يجوز النصب على أن يكون المرتفع ب "ذهب" وهو الذهاب، وعلى هذا فموضوع الجار والمجرور الذي هو "به" النصب فيجيء من باب زيد مررت به، أن يجوز في زيد النصب فكذلك ها هنا.

وعلى هذا الأساس اختاره ليسافر معه إلى القاهرة ولا نعلم بالتحديد متى عام كان ذلك إلا أنه من المرجح بعد سنة 624هـ/1227م، أي بعد تنصيب الملك الكامل على عرش

[1]– ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1415هـ–1995م، ج2، ص56.

حكمه، وجعل له الملك راتبا مقابل أن يقرئ الناس الأدب والنحو بجامع عمرو بن العاص بمصر بمدينة القاهرة[1]

تظهر أهمية ابن معطي كذلك من خلال الدور الذي شغله في الحياة العلمية بفتحه قائمة من الأعمال الإبداعية في بلاد المشرق الإسلامي والتي لاقت استحسانا وإقبالا وتقديرا من الجميع وعلى رأس ذلك كتابه الشهير الذي سماه "الألفية" الذي أتم تأليفها سنة 595هـ/1198م[2]، فيعتبر بذلك أول من ألف على هذا الأسلوب من بين المغاربة والمشارقة على حد سواء لذلك فقد اشتهرت هذه الألفية ليس فقط في مصر وبلاد الشام بل في بلاد المشرق كله، ومما يظهر ويدل بوضوح على أهميتها وقيمتها فكانت تذكر في كل موضع يدرس فيه النحو هذا بالإضافة إلى ذلك أن الكثير من الذين جاؤوا بعده من أهل الاختصاص لم يجدوا أنه باستطاعتهم عمل شيء أكثر من شرحها وتفسيرها وتدريسها على أنها النموذج الأمثل[3]، ومن هؤلاء الشارحين خاصة في بلاد المشرق العربي ومصر وبلاد الشام خاصة نذكر على سبيل المثال: شرح شمس الدين أحمد بن محمد الاربلي (ت637هـ/1239م)، سماه " الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية"[4]، وشرح محمد بن يعقوب الدمشقي (ت718هـ/1318م)، وشرح عبد المطلب بن المرتضى الجزري (ت735هـ/1334م)، كما قام أيضا الشيخ أكمل الدين محمد بن محمود الحنفي (ت741هـ/1340م) بشرح ألفية ابن معطي الزواوي في شهرين سماه " الصدفة الملية بالدرة الألفية"، وللشيخ زين الدين عمر بن مظهر بن الوردي (ت749هـ/1348م) "ضوء الضرر"[5] وهو أيضا شرح لألفية ابن معطي الزواوي بالإضافة إلى شرح الشيخ محمد بن جابر الأعمى (ت780هـ/1378م) في ثماني مجلدات

---

[1]- عبد العزيز بن جمعة الموصلي، خرح ألفية ابن معطي، تح: علي موسى الشوملي، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2007م، ج1، ص11-12.

[2]- السيوطي، بغية، ج2، ص344.

[3]- الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج5، ص112. السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، ص533.

[4]- الزركلي، المرجع السابق، ج1، ص117.

[5]- الزركلي، المرجع نفسه، ج5، ص67.

وشرح شهاب الدين أحمد بن محمد القدسي الحنبلي (ت828هـ/1428م)، إلى جانب شرح أبي عبد الله محمد بن الناس الحموي، وشرح عبد العزيز بن جمعة بن زيد المعروف بالقواص الموصلي (ت696هـ/1296م)[1].

من خلال ما تقدم، مما يدل ويبرز المستوى الرفيع والمتقدم الذي كان عليه ابن معطي في مجال النحو أن أغلب النحويين الذين خلفوه لم يتمكنوا من التأليف بالشكل الذي يجاريه وتوقف الأمر عليهم على شرح مؤلفاته، وهذه المكانة العلمية التي بلغها ابن معطي في ميدان التأليف أهلته أن يكون أحد أكبر النحويين الذين قدموا خدمة حقيقية لعلم النحو، حيث يعتبر ابن معطي ولا يمكننا أن نستبعد أن ابن معطي كان مصدر الهام للعديد من كبار المهتمين بعلم النحو نحو تأليف هذا النوع من النمط، مثلما كان الأمر مع تأليف العالم النحوي ابن مالك لألفيته الشهيرة التي كانت لها شهرة عظيمة أيضا في بلاد المشرق الإسلامي عامة، وهذا التخمين يمكن أن يصل إلى درجة اليقين الكامل وذلك إذا وضعنا احتمال أيضا أن يكون ابن معطي هو من أوحى لابن مالك بتأليف ألفيته خاصة إذا اعتبرنا ابن معطي الرائد الحقيقي لاستعمال لفظ الألفية في أشعاره، ثم تبعه بعد ذلك ابن مالك فقال:

وتقتبي رِضَا يُغَيِّرُ سُخْطُ فائقة أُلْفِيَّةُ اِبْنِ مُعْطٍ[2]

كما قام أيضا النحوي زين الدين أبو التقى شعبان محمد بن داود بن علي المعري (ت828هـ/1424م) بتأليف ألفية في النحو سماها " كفاية الغلام في إعراب الكلام"[3]

[1]– مجموعة من المؤلفين، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط1، ج2، 1424هـ–2003م، ص1239.

[2]– أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ–1998م، ج1، ص21.

[3]– عبد العزيز جمعة الموصلي، المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية– شرح ألفية ابن معط–، غيداء، 2012م، ج1، ص61.

وألف ابن معطي غير الألفية ما كان أقل أهمية منها مثل كتاب " الفصول في النحو" وشغل ابن معطي دورا بارزا إضافة للتأليف بأن أسهم في تدريس مادة النحو بدمشق والقاهرة فتخرج على يديه العديد من النحويين في هاتين المدينتين

ومن ناحية أخرى لاقى ابن معطي الزواوي من الاهتمام الذي ظهر جليا في ثناء الكثير من المختصين بعلم النحو بمقدرته الفنية في توفيقه على تنظيم ألفيته بين البحرين الرجز والسريع، وهو يعتبر بذلك أول شاعر قد كسر القاعدة التي اعتاد عليها الناس في تنظيم أشعارهم وقصائدهم على بحر واحد، وكان دليلا له على قوة حسّه وسعة تمكنه وبراعته، لأن البحران (الرجز والسريع) متقاربان ويصعب التفريق بينهما، فتفاعيل بحر الرجز هي: مستفعلن مستفعلن مستفعلن، أما تفاعيل بحر السريع فهي: مستفعلن مستفعلن مفعولات

فهي تتشابه ولا تختلف إلا في الوتد، لهذا لا ينتبه لها إلا الحذق، ولعل اختيار هذا الشكل الجديد في النظم أسهم في اشتهار ألفية ابن معط ولقيت إقبال كبير عليها، أبرزهم ابن مالك (ت 672هـ/1273م)، حيث قام بتدريسها لطلابه وأفاد منها في نظمه[1].

ومما سبق، يتضح لنا مدى المكانة العلمية التي حظي بها علماء المغرب الأوسط في ميدان العلوم النظرية بمصر وبلاد الشام، إذ جمعوا بين التمسك بالموروث العلمي المحلي والانفتاح على المراكز العلمية الكبرى بتلك الأقاليم، إلى جانب إسهامهم في إثراء الفكر الديني والفقهي واللغوي التي تباينت ما بين التدريس والتصنيف وغيرها من الممارسات العلمية، وهو ما يؤكد على الدور الحيوي لهؤلاء العلماء في تطوير المعرفة الإسلامية.

1.2/ مجال العلوم العقلية:

إلى جانب إسهام علماء المغرب الأوسط في العلوم النقلية والدينية، شهدت مصر وبلاد الشام أيضا وثبة علمية لافتة في مجال العلوم العقلية والطبيعية على يد نخبة من علماء

[1]– عمار لعويجي، فطيمة الزهرة سي عبد الله، الدرس النحوي في ألفية ابن معطي– منهج يقارب الحداثة وأصول لا تضمحل، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، المجلد: 09، العدد: 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة– الجزائر، جانفي 2025م، ص264.

المغرب الأوسط، غير أنه يمكن القول أن توظيف علماء المغرب الأوسط في ميدان العلوم العقلية لم يكن بذلك المستوى بالقدر الذي كان عليه في مجال العلوم النقلية، وبتعبير أوضح فنجد أن دورهم الوظيفي في مصر وبلاد الشام كان يرتكز بشكل أساسي في حقل العلوم الشرعية، وهذا ما يفسر وجود ذلك التباين في كل حقل من حقول العلوم التطبيقية، فمثلا اشتغالهم في ميدان الطب يختلف عن اشتغالهم في الميادين الأخرى كالصيدلة والرياضيات.

وهذا الاختلاف راجع إلى أسباب وظروف كثيرة سنتعرف عليها في دراسة كل حقل بشكل منفصل عن الآخر.

1.2.1 الطّب:

هو أحد العلوم العقلية ذات الصبغة التطبيقية الذي يرتبط بالحياة البشرية ارتباطا وثيقا، وعرفه ابن خلدون في مقدمته: " وصناعة الطب تنظر في بدن الإنسان من حيث يمرض ويصح فيحاول صاحبها حفظ الصحة وبرء المرض بالأدوية والأغذية بعد أن يتبين المرض الذي يخص كل عضو من أعضاء البدن وأسباب تلك الأمراض التي تنشأ عنها، وما لكل مرض من الأدوية مستدلين على ذلك بأمزجة وقواها، وعلى المرض بالمعاملات المؤذنة بنصحه وقبوله الدواء أولا في السجية والفضلات والنبض محاذين لذلك قوة الطبيعة فإنها المدبرة في حالتي الصحة والمرض، وإنما الطبيب يحاذيها ويعينها بعض الشيء بحسب ما تقتضيه طبيعة المادة والفصل والسن"[1].

من المعلوم أن علم الطب اعتنت به الأمم القديمة، ولها فيه مؤلفات ونظريات ترجمها العرب وأفادوا منها، وانه من المؤكد أن معرفتنا بعلم الطب في العهد الإسلامي مستقاة من الكتابات والمقالات التي تستوحي النظام اليوناني القديم الموروث في هذا المجال الذي نشط كثيرا من خلال ترجمة مؤلفاتهم ونظرياتهم، ثم قام الأطباء المسلمين بدورهم بجهود معتبرة في

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص493.

هذا الميدان لجعله أكثر نفعا وحكمة للأمة الإسلامية.

ولكن ماذا عن الوضع أو المستوى الذي كان عليه الطب في صدر الإسلام وقبل ظهور الترجمة؟ وإذا علمنا أن الإسلام دعا إلى تعلم الطب وممارسته على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من خلال الأحاديث التي تتناول توجيهات وإرشادات شكلت فيما بعد القاعدة الأولى التي ارتكز عليها علم الطب. فهل كان لذلك أثر على المعارف الطبية في العصور اللاحقة خاصة العصر الأموي؟

لمعالجة هذا الطرح، يستدعى الوقوف على الكيفية التي استحضر بها المؤرخين صورة هذا الطب، الذي عرف بالطب النبوي وأهميته وانقسمت التوجهات حول هذا الرأي المناقش إلى صنفين؛ بحيث التوجه الأول يذهب إلى أن الطب النبوي الذي يتكون من مجموعة الأحاديث النبوية ذات الصفة الطبية التي بلغ عددها ثلاثمائة حديث، كان لها أثر على تطور الطب في العصور اللاحقة، ودليل ذلك أن العلماء اتجهوا إلى جمع هذه الأحاديث وألفوا فيها كابن السني (ت364هـ/974م)، وابن قيم الجوزية كتابا جامعا في هذا الباب بعنوان " الطب النبوي"؛ وذكر ابن الجوزية أهميته من الناحية النفسية، فالإيمان يقوي النفس ويشرح الصدر والروح، ويزيل القلق والاكتئاب، ويمنع الإرهاق والتعب أثناء القيام بالعبادات وأمور الحياة الدنيوية[1].

وفي الاتجاه الثاني، يرى ابن خلدون أنه لا يجب العمل بالطب النبوي لأنه قائم في الأصل على تجارب قليلة محدودة لا على قواعد علم الطب، وأشار أيضا بأن الرسول بعث ليعلمنا الشرائع ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العاديات[2]. لا مجال لإثبات صحة وأهمية الطب النبوي فهناك دراسات وبحوث مستفيضة تدلل على ما جاء به الإسلام من أمور طبية[3]

[1]– ابن قيم الجوزية، الطب النبوي، تح: شعيب أرناؤوط وعبد القادر أرناؤوط، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1957م، ص2. السامرائي خليل إبراهيم، دراسات في تاريخ الفكر العربي، جامعة الموصل، الموصل، (دت)، ص306.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ص493.

[3]– فراج عز الدين، فضل علماء المسلمين على الحضارة الأوربية، دار الفكر العربي، 1978م، ص22–36.

وبالرغم من صمت المصادر إلا أنه وجد بعض الأطباء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى رأس هؤلاء الحرث بن كلدة وابنه النضر[1] .

أما بالنسبة لما قاله ابن خلدون عن الطب النبوي، وأن الرسول جاء مبشرا وهاديا للناس فهذه حقيقة مطلقة وأنه لم يبعث طبيبا، ولكن لا ننسى أن رسول الله لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحيا يوحى، فقد وردت أحاديث عن رسول الله في الحمية، منذ أربعة عشر قرنا والطب لا يزال طفلا رضيعا، ثم شب الطب وترعرع ولم يزدها إلا إثباتا وتحقيقا.

شجعت تلك الأحاديث النبوية على تشجيع العلماء في العصور الإسلامية على تعلم الطب وتطويره، فتفرغوا لدراسة وترجمة الكتب اليونانية، وتشخيص مواضع الخطأ فيها وتوصلوا إلى اكتشافات رائعة من خلال التجارب والتطبيقات العلمية، كما قدموا للطب إضافات قيمة أسهمت في تطويره، ونتيجة لذلك ظهر عدد كبير من الأطباء الذين حفظ لنا التراث أسماءهم ومؤلفاتهم وانجازاتهم ، واستمر الطب في التقدم والتطوير والسير في طريقه الصحيح طيلة الفترة الإسلامية سواء في المشرق أو المغرب، وظهر ذلك واضحا من الأعداد الكبيرة للأطباء، الأمر الذي دفع بعض العلماء إلى إفراد كتب متخصصة بسيرة الأطباء وترجمتهم على غرار كتاب "عيون الأنباء في طبقات الأطباء" لابن أبي أصيبعة.

لقد انتقلت هذه التجربة الرائدة في تاريخ الحضارة الإسلامية إلى المغرب الأوسط التي شهدت هي الأخرى العناية بهذا العلم، بحيث كان المصدر الأول لمعرفتهم بعلم الطب الأندلس التي نبغ فيها أطباء مشهورين امتازوا بأبحاثهم واكتشافاتهم التجريبية والعلمية والتطبيقية عن غيرهم، مثل الطبيب ابن زهر الأندلسي (ت557هـ/1162م)[2]، الذي حسنت شهرته من خلال انجازاته العلمية في هذا الحقل في جميع الأقطار الإسلامية.

---

[1]– ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: عامر النجار، دار المعارف، القاهرة، ج1، ص395–399.

[2] – الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج19، صص596.

على هذا الأساس، يتبين لنا أن علماء المغرب الأوسط الذين تنقلوا إلى مصر وبلاد الشام كان معظمهم من الأطر العلمية الجاهزة للعمل في ميدان الطب، وتأتي أهمية دور هؤلاء الأطباء في هذا الميدان من خلال عدة قنوات واتجاهات كاشتغالهم بالتدريس بالمراكز الطبية ونتاجهم العلمي المتمثلة في المؤلفات الطبية المصنفة في هذا الميدان، إلى جانب مشاركتهم الفعالة كأطباء في الجيش الأيوبي[1]؛ وسنناقش هذا العنصر بالتفصيل في القسم الذي يتناول إسهاماتهم في المجال العسكري.

ويطرح الإطار النظري إشكالية تتعلق بإبراز الممارسة الطبية لعلماء المغرب الأوسط وطبيعة الخدمات المقدمة للمجتمعات المصرية والشامية، وبتعبير آخر بما أن هؤلاء العلماء الذين جاؤوا إلى مصر وبلاد الشام كانوا على مستوى رفيع في ميدان الطب فهل يمكن اعتبارهم مجددين في هذا المضمار بمعنى هل أقدموا على اكتشاف أو اختراع جديد يكون حديثا بالنسبة لبلاد المشرق عامة.

1.2.2/ نشاط علماء المغرب الأوسط في المجال الطبي بمصر وبلاد الشام:

تكمن المسألة هنا في توظيف نماذج مميزة من علماء المغرب الأوسط التي ساهمت في تحقيق الرعاية الصحية في بلاد الشام ومصر على حقبة الدراسة؛ وبالرغم من شح المصادر في الكشف عن حقيقة وجود هؤلاء الأطباء، إلا أن هناك مادة مصدرية حول التطور العلمي الذي شهدته مصر وبلاد الشام في أزهى فتراتها وبالتحديد في عهد نور الدين الزنكي وصلاح الدين الأيوبي في مجال الطب تفيض معلوماتها من ناحيتين؛ الأولى في إشارات توحي بوجود عدد لا بأس به من علماء المغرب الأوسط اشتهروا بمهنة الطب، أما الناحية الثانية فتتعلق بالإسهامات والانجازات الطبية لهؤلاء العلماء بمصر وبلاد الشام.

[1] فراج عز الدين، المرجع السابق، ص36- 40.

أ- الاشتغال بالعلوم الطبية والصيدلية تدريسا وممارسة:

لعل من المفيد القول أن الحركة العلمية التي شهدتها مصر وتعدد مراكزها الفكرية الراقية، وموقعها على طريق المغاربة نحو الديار المقدسة، إلى جانب تطور الممارسة الطبية ببلاد الشام خاصة في فترة الحروب الصليبية، قدر لهما أن يستقطبا عددا من الأطباء المغاربة ومن بينهم أطباء المغرب الأوسط.

وتبدأ سلسلة هؤلاء الأطباء بأبي جعفر عمر بن علي البذوخ (ت576هـ/1180م) أحد أبرز النماذج الذين تولوا تدريس العلوم الطبية النظرية والعلمية ببلاد المشرق، الذي اتخذ من بلاد الشام مقرا له للتدريس بمدارسها[1]، غير أن المصادر اكتفت فقط على ذكر الوجهة التي قصدها للاستقرار فيها والتدريس بها، وهي مدينة دمشق التي دخلها سنة 511هـ/1136م، دون الإشارة إلى ذكر معلومات عن أسماء هذه المدارس. أما عن ممارسته لمهنة الطب فكان ماهرا في علاج المرضى، وكان له دكان عطر بسوق اللبادين[2]، كان يجلس فيه ويعالج من يأتي إليه[3]. كما أضاف أعشاب طبية وأسلوب جديد في التداوي لم يكن متعارف عليه في المنطقة المشرقية

وبمدينة دمشق ظهر عالم آخر له دراية بعلم الطب، جمال الدين الزواوي (ت684هـ/1284م)، يعتبر أول طبيب درس بالمدرسة اللبودية النجمية التي أنشأها نجم الدين يحي بن محمد بن اللبودي سنة 664هـ[4].

كما كان للعالم أبو الفضل المشدالي اهتمام بارز في العلوم الطبية، أخذ بتلمسان الطب عن أبي الحسن علي بن قاسم وابن فشوشي[5]، كانت لديه نية للاستقرار بمصر ثم تغيرة وجهته

[1]- عادل نويهض، المرجع السابق، ص362.

[2]- نسبة إلى عمل اللبود من الصوف وهي معاطف طويلة واللبادين سوق من أسواق دمشق وباب من أبوابها. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص10.

[3]- ابن أبي أصيبعة، المصدر السابق، ج2، ص 157- ص628. عادل نويهض، المرجع السابق، ص362.

[4]- النعيمي، المصدر السابق، ج2، ص106.

إلى سواحل قبرص أين ناظر بعض الأساقفة النصارى، ثم رحل إلى بيروت وبعدها إلى دمشق واستقر ببيت المقدس سنة 847هـ/1443م، ثم حج واستقر بمكة واشتغل بالتدريس، ثم انتقل إلى مصر وتلقى العناية من قبل حكامها فتولى التدريس بالجامع الأزهر[1].

أشار السخاوي إلى تمكن المشدالي وخبرته في الطب وأنه عالج ابن حجر عند مرضه فقال: "... وأراد الله أن مرض ابن حجر بأمراض منها ضيق التنفس... فذكر له الكمال والشرف ابن العطار بأنه يتعين أن ينظره المشدالي ليختص مرضه وينظر علاجه، فانه في الطب واحد عصر وفريد دهره... فعاده يوم الأحد منتصف ذي الحجة وهو في أشد المرض فانبهج به ابتهاجا وتعظيما كبيرا"[2]، توفي في عين تاب وهي مدينة بين حلب وأنطاكية سنة 864هـ/1460م[3].

كان أبو سليمان داود بن عبد الله البغدادي التلمساني(كان حيا سنة 980هـ/1572م) أحد علماء تلمسان الأطباء، ارتحل إلى بلاد المشرق للاستفادة من علمائه، فقصد جامعة الأزهر بمصر التي كانت تعج بالعلماء الذين جعلوا من عالم تلمسان هذا سندا متواترا في سردهم للطب النبوي؛ وهذا ما أشار إليه واحد من هؤلاء العلماء أبي القاسم الشفشاوني في دوحته، قائلا: " الطبيب الماهر، وكان ضريرا أعمى، لقيته بمصر سنة 980هـ/1572م، وكتب الطب تسرد عليه، ومعرفته في الطب عظيمة"[4].

---

[5]– السيوطي، نظم العقيان، ص160. مريم هاشمي، إسهام علماء بجاية في الحركة العلمية في المغرب الإسلامي من خلال القرنين 7و8هـ/13و14م، مجلة كان التاريخية، العدد 21، مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر، 2013م، ص120.

[1]– السخاوي، الضوء اللامع، ج9، ص199.

[2]– السخاوي، الضوء اللامع، ج9، 199.

[3]– أحمد أبو عصيدة البجائي، رسالة الغريب إلى الحبيب، تعليق وتلخيص: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993م، ص33.

[4]– الشفشاوني أبو القاسم، دوحة الناشر بمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تح: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977م، ص19

وجب التنويه إلى مسألة التشابه في أسماء الأعلام التراجمية التي تصادفنا في المصادر التاريخية، إذ تطرح تحديات كبيرة أمام الباحث بعد أن يجد نفسه أمام مجموعة من أسماء أعلام متشابهة دون ضبط تاريخ الوفاة أو النسب الكامل لتلك الشخصية التراجمية وتكمن تلك المجازفة في البحث الدقيق وتقديم قراءات أكثر موضوعية للوصول إلى الحقيقة التاريخية، لأن القراءة غير الصحيحة والخلط في أسماء الأعلام قد يجعلنا نخطئ في التحليل ونحمل اسم تلك الشخصية ما لا يحتمل من الدلالات الثقافية، لأن اسم أو كنية العالم موضوعة على جواهر بغرض التمييز والتعيين، لذلك ظهر ما يعرف بعلم الأنساب الذي تمثل في معرفة أصل الرجال وغيره.

ولعل هذا الخلط الذي يقع راجع إلى عدم العناية الكافية لدى محققي المصادر بالصيغ والإشكال تحديد النسب الصحيح للأعلام التاريخية وهذا ما فتح المجال أمام تحريفات أدت في بعض الأحيان إلى إسقاطات و دلالات خاطئة، مثلما صادفنا في معجم السفر لمؤلفه أبي الطاهر السلفي ترجمة للطبيب أبي حفص عمر بن علي البذوخ القلعي، وأنه زار الإسكندرية والتقى به سنة 511هـ/1136م[1]، فإذا أدركنا أن أبا حفص كان طبيبا بالإسكندرية وليس عابرا إلى دمشق كأبي جعفر، فمن المرجح أن يكون من أبناء عمومه وجدهما هو الخليفة ابن البذوخ.

كما كان الحال بالنسبة إلى العالم الطبيب جمال الدين الزواوي وهو غير القاضي المالكي جمال الدين الزواوي، وذلك أن المصادر التاريخية لا تسعف في الاهتداء إلى معرفة سنة ولادة هذا العالم أو بالأحرى يكون هناك تشابه في أسماء بعض الأعلام التراجمية.

ب- الإنتاج المعرفي لعلماء المغرب الأوسط في مجال العلوم الطبية:

مما لا شك فيه أن إسهام علماء المغرب الأوسط في هذا الميدان لم يقتصر على الجانب التطبيقي الذي تجلى في ممارسة مهنة الطب كعلاج المرضى ومداواتهم أو الاشتغال

[1]- السلفي أبا الطاهر، معجم السفر، تح: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، (د ت)، ج1، ص231.

بالمراكز الطبية كتدريس الطلبة، وإنما تعدت مساهمتهم فيه أيضا على الجانب النظري من خلال حركة التدوين والتأليف للعديد من التدوينات الطبية التي ساهمت بشكل كبير في ازدهار هذا العلم.

والجدير بالذكر أن المشارقة اعتمدوا كثيرا على كتابات المغاربة ونقلوا عنهم بعض المعارف الطبية التي كانوا على غفلة عنها أو لم يتم اكتشافها بعد في بلاد المشرق، ولاسيما في المسائل التي تخص علم الصيدلة والأدوية، وعلى رأسهم ابن أصيبعة صاحب كتاب الذي تضمن بعض الأطباء المغاربة المعلومات والأخبار طبية سواء عن طريقة السماع المباشرة مثال ذلك ما ذكره في سياق ترجمة أو من خلال ما ألفه هؤلاء المغاربة.

فعمر بن البذوخ قد اعتنى بالكتب الطبية التي ألفها سابقيه ووضع عليها عدة مؤلفات أهمها الحواشي على كتاب القانون لابن سينا[1]

ومن العلماء الذين سكنوا دمشق وعملوا على وضع مؤلفات في الطب ابن أبي حجلة التلمساني (776هـ/1375م)، سماه " الطب المسنون في دفع الطاعون"، و كتاب "أطيب الطيب"، توفي بالقاهرة[2].

ومن فقهاء المغرب الأوسط الذين كان لهم اهتمام بالتأليف في مجال الطب العالم الإمام ابن مرزوق الخطيب الجد (ت 781هـ/1380م)، الذي سمى مصنفه ب "الانتباه في معالجة الباه"[3]

ت- رئاسة البيرمستانات السلطانية والمدارس الطبية المتخصصة بدمشق والقاهرة:

[1]- عبد الله علام، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص19-20.

[2]- عادل نويهض، المرجع السابق، ص365.

[3]- بوشقيف محمد، تطور العلوم بالمغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14-15م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011م، ص262.

لعل من المفيد القول أن مصر وبلاد الشام شهدت خلال القرن السادس والسابع الهجريين نقلة نوعية في مجال الطب ساهمت في رفع مستوى علم الطب، ليس فقط من حيث كثرة الأطباء الممارسين لهذه المهنة من ذوي المستويات العالية، وأصحاب الكفاءات والتجربة في تعليم الطب، بل من حيث ظهور المراكز العلاجية والمستشفيات أو ما يعرف أيضا بالبيمارستانات كمدارس طبية بالشكل العلمي والعملي ساهمت في تحرير نطاق الطب من الجدل الفلسفي إلى مرحلة العمل الواقعي الدقيق.

ومهما يكن أمر، فقد كان لهذه البيمارستانات دور في استقبال الأطباء المغاربة الأكفاء الوافدين إلى مصر وبلاد الشام في مختلف الفترات، أما بخصوص المدارس الطبية المتخصصة فتشير المصادر التاريخية إلى ظهورها خلال القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، وبالتحديد فترة العصر الأيوبي، فكان يشرف عليها رؤساء الطب المتميزون، ومن علماء المغرب الأوسط الذين كان لهم دور في تطوير الدراسات الطبية من خلال اشتغاله في تدريس هذا العلم بإحدى مدارس الطب بدمشق، جمال الدين الزواوي (ت684هـ/1284م) يعتبر أول طبيب درس بالمدرسة اللبودية النجمية التي أنشأها نجم الدين يحي بن محمد بن اللبودي سنة 664هـ/1286م[1].

ث-اشتغالهم في صناعة الأدوية: لا مجال للشك أن دور أطباء المغرب الأوسط لم يكن مقتصرا على التطبيب أو جلوسهم مجلس التدريس، وإنما تتجلى لنا مساهمتهم أيضا في إنتاج العديد من العقاقير والأدوية المنتجة من الأعشاب الطبية، والبحث في أصول الأدوية ومعرفة خواصها[2]، وقد كانت تحت المراقبة من قبل المحتسب، الذي كان يخضع للصيادلة لامتحان من أجل حماية المرضى من غشهم وتلاعبهم بالأدوية[3].

---

[1]- النعيمي، المصدر السابق، ج2، ص106.

[2]- الغبريني، عنوان الدراية، ص120.

[3]- ابن جلجل، طبقات الأطباء والحكماء، القاهرة، 1955م، ص68. ينظر أيضا: الشيرازي عبد الرحمن، نهاية الرتبة في طلبة الحسبة، القاهرة، 1946م، ص42.

ويأتي في سلسلة هؤلاء الطبيب عمر بن علي البذوخ الذي جمع بين الطب والصيدلة، وامتاز عن غيره من الأطباء بمعرفته في صناعة الأدوية وتحضيرها بنفسه، وكان يصنع مركباته من الأدوية بنفسه من سائر المعاجين والأقراص والسفوفات وغير ذلك يبيع منها وينتفع الناس بها[1].

1.2.2/ الاشتغال بالعلوم العقلية الأخرى:

إن علماء المغرب الأوسط النازلين بمصر وبلاد الشام، لم تكن لهم اهتمامات خاصة للاشتغال ببقية العلوم العقلية الأخرى كمصدر للكسب خاصة ما تعلق بالرياضيات، الهندسة والفنون، ودليل هذا أن هؤلاء العلماء لم يعرف أي منهم أنه مثلا قد إشتغل في مضمار العمارة بمصر وبلاد الشام، وأغلب الظن أن ما دامت المصادر التاريخية لم تذكر شيئا عن عملهم كمهندسين و أصحاب الفن والحساب، فهذا لا يعني أنهم غير مؤهلين للعمل في هذه المناصب، لكن الذي حدث أن البعض لم يوفق في هذه الميادين، مما جعلهم يبقون في مراكز مغمورة خلال الفترة التي عاشوها هناك، والبعض منهم اشتهر بمعرفته العميقة بالعلوم العقلية لكنه اكتفى فقط بالأخذ والعطاء بين علماء مصر والشام، مثل العالم أبو عبد الله محمد الآبلي (ت 757هـ- 1356م)، كانت له رحلة إلى الحج فمر بمصر وأخذ عن ثلة من علماء المعقول، مثل ابن دقيق العيد (ت702هـ/1302م)، ابن رفعة (ت710هـ/1310م)، الصفي الهندي (715هـ/1315م)، وغيرهم[2].

ومما تقدم، يتبين أن علماء المغرب الأوسط كانت لهم مشاركة مميزة في ميدان العلوم التطبيقية، حيث ساهموا في إثراء القضايا العقلية بما يتماشى مع حاجيات المجتمعات المصرية والشامية، وتمثل أبرزها في مجال الطب، غير أننا نجد أن دورهم كان أوفر وأرسخ في الميدان النظري مقارنة بإسهامهم في العلوم العقلية، لكن هذا لا يقل من أهمية هذا، وإنما يشكل إضافة نوعية ومميزة أبرزت قدرة هؤلاء العلماء على الجمع بين العلوم الشرعية والعلوم

[1]– ابن أبي أصيبعة، المصدر السابق، ج2، ص 157– ص628. عادل نويهض، المرجع السابق، ص362.

[2]– ابن مريم، المصدر السابق، ص 215.

العقلية، وهو ما يكشف عن توازن معرفي متكامل يعكس عمق تجربتهم العلمية التي منحتهم موقعا متقدما في الحركة العلمية بمصر وبلاد الشام.

الفصل الثالث:

مشاركة علماء المغرب الأوسط في الحياة العامة بمصر وبلاد الشام

من الصعب أن ندرك حقيقة الحضور الفعلي لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خاصة الذين قد تجاوزوا دائرة العلم والمعرفة، ليصبحوا محور تأثير تتقاطع عنده الاعتبارات العلمية والسياسية والاجتماعية معا، لتشكل تداخلا متناسقا من النفوذ والاندماج، بما يعكس قدرتهم على تحويل حضورهم العلمي والفكري في صورة واضحة لها أثر بارز في مختلف مجالات الحياة العامة.

أولاً: الحضور الاجتماعي لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام:

إن المتتبع لحقيقة الحضور الفعلي لعلماء المغرب الأوسط بالأوساط الاجتماعية المصرية والشامية، يجدها من المواضيع الجدلية التي يصعب التوصل فيها إلى حكم عام وشامل، وذلك لارتباط هذا الوجود بمحطات وفترات زمنية مختلفة، جعلت العديد من الباحثين والمؤرخين يندفعون بصب اهتمامهم بدراسة هذا الجانب بشكل عام من حيث عوامل انتقال هؤلاء العلماء أو الدور الذي لعبه في مجتمعاتها المختلفة[1].

لكن لا ينطلق السؤال الصحيح في فهم مسألة التلاحم الاجتماعي لعلماء المغرب الأوسط بهذه الأوساط بوجود هذه الأقلية وما يترتب عنه من أدوار ووظائف داخل هذه المجتمعات، بل يتطلب البحث مسار نظري يظهر العوامل الخفية التي تعمل على ترسيخ هذا الوجود وما يترتب عنه من تأثيرات ايجابية ساهمت في عملية التغير الاجتماعي، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بدراسة هذه الفئة بالنظر لحضورها الملفت ودورها البارز في المجال الوظيفي داخل مجتمع لا تنتمي إليه جغرافيا، حتى وان كانت هناك حقيقة معترف بها أن انتمائهم كان شعوريا ودينيا والذي يعتبر من أوسع الانتماءات على الإطلاق، إلا أن هذا لا يجعلنا نغفل جانب أساسي ومهم وهو يعتبر من أعقد الإشكاليات التي يطرحها هذا البحث وسنركز على ناحيتين اثنين أولهما علاقة علماء المغرب الأوسط بالسلطة الحاكمة، وثانيهما علاقتهم بالطبقات الاجتماعية بمصر وبلاد الشام؛ وهذا يقودنا أساسا في بيان مكانة هؤلاء العلماء لدى السلطة الرسمية التي

[1] – الحاج عيفة، إسهامات المغاربة والأندلسيين في مصر وبلاد الشام، ص339.

تتمثل في السلاطين وأرباب السلطة الحاكمة، ومن جهة أخرى إبراز مكانتهم لدى الطبقات الاجتماعية، وشمل ذلك علماء مصر والشام إلى جانب عامة الناس.

نستعرض أمثلة لبعض هؤلاء العلماء المتواجدين بمصر وبلاد الشام، للوقوف على مظاهر ذلك الاندماج ومدى تأثيره في المجتمعات المصرية والشامية طيلة فترات التاريخ الإسلامي، ذلك أن الحديث عن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مستفيضة ومعمقة خاصة إذا كانت المصادر التي وصل إليها إطلاعنا لا تزودنا بمعلومات كافية تمكننا من إبداء رأي

حاسم في هذه المسألة الدقيقة، فإن ما وقعنا عليه في كتب الرحلة لابن جبير[1] والعبدري[2] وغيرها من كتب التراجم التي تسمح لنا بتوضيح بعض معالم هذه المسألة.

1 حقيقة اندماج علماء المغرب الأوسط في الأوساط الاجتماعية المصرية والشامية:

مما لاشك فيه أنّ العامل الأساسي لتغيير وتطور مجتمع ما أو تحقيق ذلك التفاعل والتأثير بين المجتمعات هو الحضارة أو الثقافة، فما يحدث داخل المجتمع في بنيته وفي الأدوار الاجتماعية والمواقف والعلاقات بين الشعوب يساعدنا على ترتيب العديد من الحقائق[3] فعلى سبيل المثال، وجود علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام وإفساح المجال أمامه ليمارس نشاطه بحرية تامة، أعطى دور هذه الجالية فاعلية وحيوية، والارتباط بمجتمعهما

---

[1]– كتاب رحلة ابن جبير(ت614هـ/1217م)، جاء ثمرة لثلاث رحلات قام بها، أهمها رحلة استغرقت أكثر من ثلاث سنوات، وقد بدأها في يوم الاثنين في التاسع عشر من شهر شوال سنة 578هـ وختمها يوم الخميس في الثاني والعشرين من شهر محرم سنة 581هـ، تناول فيه وصفا للمشاهد والتجارب التي اكتسبها أثناء تجواله في عجائب البلدان والمدن، وإطلاعه على الأحوال السياسية والاجتماعية والأخلاقية التي كانت سائدة في تلك الحقبات من الزمن. ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي، أبو الحسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ص05.

[2]– دون العبدري رحلته في كتاب يعرف بالرحلة المغربية، وقد وصف البلدان وصفا دقيقا، كما وصف عادات وتقاليد أهلها، وما يزيد أهميتها أنها تعد وثيقة مهمة عن الحياة العلمية في أواخر القرن 7هـ/13م، في البلاد التي مر بها. العبدري محمد بن محمد، رحلة العبدري، تح: علي ابراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، ط2، 1426هـ– 2005م، ص39.

[3] عبد الرحمن كعواش، الحضارة والثقافة: المفهوم والظاهرة، أوجه التشابه والتقاطع والاختلاف، مجلة رفوف، المجلد:11، العدد:01، مخبر المخطوطات، جامعة أدرار– الجزائر، جانفي 2023م، ص504.

ارتباطا شاملا في مختلف المجالات، مما يعني أن هؤلاء قد احتلوا مركز الصدارة بين الفئات الاجتماعية بمصر والشام.

وإذا تبين لنا أن علماء المغرب الأوسط كانت لهم مكانة مميزة في مختلف الأوساط الاجتماعية المصرية والشامية، فهل هذا يعني أنهم نجحوا في الاندماج والانصهار في هذه المجتمعات؟ وهل كان ذلك الاندماج متعذرا أم تاما؟ وهل نعتبر ما وصلت إليه الحضارة العربية الإسلامية هو نتاج ذلك الاندماج والتفاعل الاجتماعي المتبادل بين المغاربة والمشارقة عامة وبين المغرب الأوسط ومصر وبلاد الشام خاصة ؟

1.2/ المكانة الاجتماعية لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام:

أ- علاقة علماء المغرب الأوسط بعلماء مصر وبلاد الشام:

يقول الرحالة ابن جبير (ت624هـ/1217م): "...فمن شاء الفلاح من نشأة مغربنا فليرحل إلى هذه البلاد ويتغرب في طلب العلم، فيجد الأمور المعينات كثيرة، فأولها فراغ البال من أمر المعيشة وهو أكبر الأعوان وأهمها، فإذا كانت المهمة، فقد وجد السبيل إلى الاجتهاد.."[1]. كما عبر العبدري (ت747هـ/1346م)، في قصيدة عن افتقاده إلى حسن المكانة والمعاملة التي حظي بها عند رفقائه المصريين أكثر مما ناله في بلده، ويظهر ذلك في الأبيات الشعرية التالية:

أَحِبَّتَنَا بِمِصْرَ لَوْ رَأَيْتُمْ بُكَائِي عِندَ أَطْرَافِ النَّهَارِ

لَكُنْتُمْ تَشْفِقُونَ لِفَرْطِ وَجْدِي وَمَا أَلْقَاهُ مِنْ بُعْدِ الْمَزَارِ[2]

[1] – ابن جبير، المصدر السابق، ص258.

[2] – لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ- 2003م، ج2، ص418-419.

وبناء على ما ذكره الرحالة ابن جبير والعبدري، يلاحظ أن المغاربة عامة لم يحسوا بأنهم غرباء وسط المجتمع المصري بفضل الدعم والرعاية والمعاملة الحسنة من قبل العلماء والسلطة الحاكمة وأهالي مصر الذين وفروا لهم مكانة اجتماعية جيدة تناسب المكانة التي اعتادوا عليها في بلدهم أو أكثر منها بكثير.

استنادا إلى ذلك يمكن ملاحظة حجم الترحيب والحفاوة التي لقاها علماء المغرب الأوسط أثناء استقرارهم بمصر وبلاد الشام، من خلال العلاقة الجيدة التي ربطتهم بأساتذتهم وتلامذتهم، ومن ذلك ثناء العلامة المصري تقي الدين بن دقيق العيد (ت702هـ/1302م) على أهل المغرب عامة، فذكر أنه يحب المغاربة ويعتني بهم ويسميهم عشاق مكة[1].

وكان أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي الصِّنهاجي، الأَشِيرِي (ت561هـ،1165م)، من كبار المَالكيَّة، وقد حرص على استمرار علاقته الحسنة برفقائه وشيوخه من أعيان مصر وبلاد الشام فأثنى عليه أبي الفُتُوح بن الحُصرِي[2]، قائلا: "كان إماماً فِي الحَدِيثِ، ذَا معرفة بِفِقْهه ورجاله، وله يد باسطة في النَّحوِ وَاللُّغَة"، وترجم له ابن عساكر وكتب عنه كتابا ألفه لأجله، وذكر أنه كان أديبا، وله شعر جيد، وكان يكتب لصاحب المغرب فَلمَّا مات، خاف ونزح، وَقَرَّرَ له الملك نور الدِّين بحلب كِفَايَتَهُ، ثمَّ حَجَّ[3].

---

[1] – القاسم بن يوسف السبتي التجيبي، مستفاد الرحلة والاغتراب، تح: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، تونس، 1975م، ص20-21.

[2] – اسمه كما في الكثير من مصادر ترجمته، نصر بن أبي الفرج بن علي ابن الحصري، أبو الفتوح، هناك اختلاف في سنة وفاته، فذكر ابن الدبيثي في ذيله أنه توفي سنة 618هـ، أما البرزالي والضياء المقدسي ويوسف بن خليل فذكر أنه مات سنة 619هـ. قرأ القراءات على أبي الكرم الشهرزوري وغيرهم، وكان ذا معرفة بهذا الشأن، أقرأ وحدث بمكة بمقام الحنابلة سنة 598هـ، ثم توجه إلى بلاد اليمن أين توفي بها.

يراجع: أبو عبد الله محمد بن سعيد بن الدبيثي، ذيل تأريخ مدينة السلام، تح: بشار عواد معروف، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، (دت)، ص79.

[3]– شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج20، ص466-467

كما أخذ الحديث عن أَحمد بن علّي بن غَزْلُوْنَ[1]، وعليّ بن عبد اللهِ بن مَوْهَبٍ الجُذَامِيّ[2] والقَاضِي عِيَاضٍ[3]، وَجَمَاعةٍ، وروي عنه أبي محمد بن علوان الأَسَدِيّ[4]. كما عبر ابن العمادِيّة الإمام الحافظ أبو المظفر منصور بن سليم الإسكندري (ت673هـ/1275م)، عن الشيخ العالم محمد إبراهيم بن عبد الرحمن بن يحي ابن زكريا أبي عبد الله إسحاق الأنصاري التلمساني المالكي المعروف بابن الشرس ابن الجرح (ت656هـ/1258م)، بالمحدث الصالح[5].

واشتهر كذلك العالم عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي المالكي (ت681هـ/1282م)، بمكانته المرموقة في المجتمع المصري والشامي من خلال براعته في

---

[1]– في الأصل "عزلون"وما أثبتناه هو الصواب، وهو أبو جعفر أحمد بن علي بن غزلون الأموي التطيلي المتوفى بالعدوة سنة 524هـ.
ينظر: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، 1374 هـ – 1955م، ص79. ينظر أيضا: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تح: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ج1، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط1432،1هـ – 2011م، ص428.

[2]– هو أبو الفضل بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي، السبتي، الأندلسي، امام وقته في الحديث والعلوم والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، عالما بالتفسير، حافظا لمذهب مالك رحمه الله، توفي سنة 544هـ، للمزيد من التفاصيل يراجع: إبراهيم بن علي بن محمد برهان الدين ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمدي أبو النور، ج2، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، (د ت)، ص46
شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: بشار عواد معروف، ج11، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 860
شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص67
ويراجع أيضا: الحسن أبو محمد بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تح: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ، ص209

[3]–هو أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيْدِ بنِ مَوْهَبٍ الجُذَامِيُّ، الأَنْدَلُسِيُّ، المَرِيّيُّ، المُحَدِّثُ، كان من أَهل المعرفَةِ والعلم، له تفسير مفيد، ومعرفة بأصول الدين، مولده في سنة إحدى وأَربعين وأربع مائة، وَتُوُفِّيَ فِي جمادى الأولى، عام اثْنَيْنِ وَثَلاَثِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ.
ينظر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج20، ص48–49.

[4]– هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان بن رافع الأسدي أبو محمد، من أهل حلب، تفقه على يد قاضي حلب أبي المحاسن يوسف بن رافع بن تميم، تولى التدريس بعدة مدارس وارتفع شأنه عند الملوك والسلاطين ودخل بغداد وناظر بها، ولد سنة 578هـ وتوفي سنة 635هـ. ينظر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ج8، ط2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ–1992م، ص156.

[5]– تقي الدين المقريزي، المقفى الكبير، تح: محمد العيلاوي، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م، ص67.

علوم القرآن والفقه، والتي كان من نتائجها تكوين علاقات حسنة مع أعيان المدينة وأسرها المعروفة بعلمائها مثل العالمين أبي القاسم بن عيسى[1] بالإسكندرية وعلم الدين السخاوي[2] بدمشق، وقد أكسبته مهارته مشيخة الإقراء الكبرى ثم رياسة هذا الفن بالشام كله[3].

كما أشاد صاحب فوات الوفيات بالعالم محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر أبو عبد الله جمال الدين الزناتي التلمساني (هناك اختلاف في تاريخ وفاته قيل 680هـ، وقيل 693هـ، وقيل سنة 691هـ)[4]، الذي قال فيه: " كان من أئمة العربية، يحفظ الإيضاح للفارسي ويقرأ بداره"[5]، أخذ العلم عن عبد العزيز بن مخلوف الإسكندراني (ت في القرن6هـ/12م) تصدر للإقراء وتدريس العربية وتخرج على يده جماعة كثيرون[6].

ويعّد عبد الله البسكري (ت829هـ/1425م)، من كبار الفقهاء فضلا عن كونه من أهم المقرئين في وقته، ولد ببسكره[7] وفيها نشأ وتعلم، ثم رحل إلى المشرق ونزل بيت المقدس في فلسطين، وقال فيه السخاوي: "كان شيخ دار القرآن في المدرسة السلامية، وكان يقرأ القرآن فيها على قاعدة إبراهيم الأموي الصوفي[8]، فانتفع به خلق كثيرة"[9].

---

[1]– الإمام أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز بن عيسى بن عبد الواحد الشريشي الاسكندري (ت629هـ/1231م)، يعتبر من كبار القراء بالإسكندرية، سمع عن السلفي وغيره، وله العديد من المصنفات في القراءات. الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبقة الثالثة والثلاثون، ج22، ص315.

[2]– الشيخ الإمام علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عطاس الهمذاني المصري السخاوي الشافعي (ت643هـ/1245م)، نزيل دمشق، كان عالما بالقراءات، بارعا في التفسير، وإماما في العربية، صنف وأقرأ وأفاد، له كتاب "جمال القراء" و"منير الدياجي في الاداب، وشرح الشاطبية في مجلدين، و الرائية في مجلد، وشرح المفصل في أربع مجلدات، وله النظم والنثر. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج23، ص122–124.

[3]– مفتاح خلفات، قبيلة زواوة بالمغرب الأوسط، ص 588–589.

[4] عادل نويهض، المرجع السابق، ص 119.

[5] – محمد بن شاكر صلاح الدين، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، ج3، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م، ص409.

[6]– عادل نويهض، المرجع نفسه، ص119.

[7]– بلدة بالمغرب من نواحي الزاب بينها وبين قلعة حماد مرحلتان فيها نخل وشجر، صفي الدين البغدادي، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دارا لجيل، بيروت، ط1، 1412هـ–1993م، ج1، ص197 .

[8]– إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الملك القرشي، الأموي الدمشقي، أبو إسحاق، (ت319هـ/931م)، محدث حافظ. محمود حسن خان التونكي، معجم المصنفين، مطبعة وزنكو عراف طباره، بيروت، 1344هـ–1925م، ج3، ص178–179.

ب- مكانة علماء المغرب الأوسط لدى السلطة الرسمية الحاكمة:

إلى جانب المكانة الاجتماعية المميزة والنفيسة التي حظي بها هؤلاء النازلين من علماء المغرب الأوسط بين زملائهم العلماء وتلامذتهم بمصر وبلاد الشام، كانت لهم حظوة ومكانة أيضا لدى السلطة الحاكمة، ونستشف ذلك من خلال الشواهد التاريخية التي أثبتت تلك المكانة المميزة التي تمتع بها هؤلاء العلماء.

يستفاد مما ذكره ياقوت الحموي في معجمه، أن العالم الأشيري عبد الله بن محمد (ت561هـ/1165م)، فاق جميع علماء الشام وحلب، وأن الناس تسابقوا إلى الأخذ عنه، حتى الوزراء والملوك تفاخروا بمجالسته والاسترشاد بعلمه وآرائه. وعلى هذا الأساس تم استدعائه من قبل الوزير يحيى بن هبيرة بطلب من الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي لإقراء الحديث وتدريس علومه ببغداد، فسيره الملك إليه، فأقرأ هنالك كتاب "الإفصاح عن شرح معاني الصحاح" لابن هبيرة نفسه، وجرت له مع الوزير منافرة فتقاطعا، ثم ندم الوزير على موقفه واعتذر إليه وأغدق عليه[1].

ومن بين العلماء الذين اكتسبوا تقديرا خاصا لدى السلاطين، العالم الزواوي يحي أبو الحسن المعروف بابن معطي (ت628هـ/1231م)، رحل إلى دمشق ولقي هناك حاكم مصر الملك الكامل[2] (615-635هـ/1218-1238م)، الذي أعجب بسعة علمه وحسن جوابه فطلب منه السفر معه إلى مصر وأسند إليه التدريس بجامع عمرو بن العاص، فانتفع خلق كثير بعلمه

---

[9]- السخاوي، الضوء اللامع،ج5، ص4 .

[1]- بخصوص الموقف الذي جرى بين العالم الأشيري والوزير ابن هبيرة، كان سببه أن محمد بن عبد الله الأشيري في دعاء خطبته قال:"إن تَهلك هذه العصابة وكان الصَّواب معه. فنازع الوزير بعُنف، فَأَحرجَهُ، حَتَّى قال له الوزير: تَهذِي! ليس كلامك بصحيح. وانفض النَّاس، ثُمَّ اعتذر إليه الوزير بكل طريق، ووصله بمال، وما وَدَعَهُ حَتَّى قال له مثل قوله له. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج20، ص466-467.

[2] -السلطان الكبير الملك الكامل ناصر الدين أبو المعالي وأبو المظفر محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب صاحب مصر والشام وميافارقين وآمد وخلاط والحجاز واليمن وغير ذلك (ت635هـ/1237م)، حكم الديار المصرية أربعين سنة، وكان عاقلا مهيبا، كبير القدر. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج22، ص128.

وتوفي هناك[1]، دفن بالقرب من قبر الإمام الشافعي –رحمه الله–[2] وحضر الصلاة عليه الملك الكامل.

ومن مظاهر وصور اهتمام السلطات الحاكمة في مصر وبلاد الشام بالمكانة الاجتماعية لعلماء المغرب الأوسط، القرار الذي صدر عن ديوان الإنشاء لقاضي القضاة المالكية بمصر[3]، نص على إحسان ورعاية أهل مذهبه ولاسيما من أتاه من بلاد المغرب[4].

إلى جانب ذلك اهتم السلطان صلاح الدين الأيوبي بالعلم والعلماء وطلبة العلم لاسيما المغاربة منهم، ولا تعوزنا الشواهد الدالة عن نقل صورة واضحة عن مدى اعتناء واهتمام السلطان بهؤلاء العلماء؛ تمثل ذلك في تنصيبه بيمارستانا لمعالجة المغاربة بالإسكندرية سنة 577هـ/1181م[5]. وبناء العديد من الزوايا والخوانق والمدارس من أجلهم، ففي مدينة دمشق خصصت للمالكية زاوية في الجامع الأموي الكبير، وكان يشرف عليها في أغلب الأحيان

فقيه مغربي، كما خصصت لهم بعض الخوانق كالخانقاه الأندلسية[6]، والخانقاه السميساطية[7]. أما في بيت المقدس خصصت لهم زاوية واحدة في المسجد الأقصى، وخانقاه واحدة سميت بالخانقاه الفخرية[8]. وهو ما يدل أيضا على اهتمام الحكام بالجالية المغربية، ظهور مناصب

---

[1]– وفاته كانت سنة 628هـ/1250م كما جاء في مصادر ترجمته كابن العماد الحنبلي، لكن ابن الكثير يورد أن وفاته كانت سنة 629هـ/1251م. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، ص129. ابن الكثير، البداية والنهاية، تح: مكتب تحقيق التراث، ج3، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1996م، ص134.

[2]– يحي بن عبد المعطي الزواوي، الدرة الألفية في النحو والصرف والخط والكتابة، تح: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م، ص11.

[3]– لم نعثر على ذكر هذا القاضي في المصادر التاريخية، ولم يورد القلقشندي أي إشارة إليه في روايته.

[4] – القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الأنشا، ج11، ص95.

[5]– تقي الدين المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ–1997م، ص187.

[6]– تقع شرقي العزيزية والأشرفية داخل الكلاسة لصيق الجقمقية غربي الخانقاه السميصاتية، المعروفة بأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الأندلسي. النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج2، ص110.

[7] –نسبة للسميساطي أبي القاسم علي بن محمد بن يحي السلمي الحبشي من أكابر الرؤساء بدمشق، للمزيد حول هذه الخانقاه. ينظر: النعيمي، المصدر نفسه، ج2، ص118

[8]– النعيمي، المصدر نفسه، ج2، ص204.

إدارية خاصة بالمالكية كمنصب القضاء الذي يعكس بوضوح العدد الكبير الذي شكله المغاربة في كل من مصر وبلاد الشام، يضاف إلى ذلك الأراضي والبساتين التي خصصت للصرف عليهم منذ الفترة الأولى من حكم السلطان نور الدين زنكي[1].

وأبرز من حظي برعاية السلاطين، العالم عبد الله بن محمد الأشيري فبعد حجه من بغداد سنة ستين وخمسمائة وعياله معه ضاق بهم الحال فخرج من المدينة وترك أهله هناك وذلك في وسط السنة وقصد الشام ولقي نور الدين بظاهر حمص وذكر له حاله فوعده بخير واتفق أنه مرض ومات في شهر رمضان من سنة إحدى وستبين وخمسمائة، وقيل انه دفن بظاهر سور حمص قريبا منه، وسيّر نور الدين إلى أهله نفقة وخيرهم في المقام أو الحضور إلى الشام فحضروا صحبة ولد له اسمه محمد ونزلوا حلب وباعوا كتبه في وفاء دين عليه وكانت في غاية الجودة والصحة، وخدم ولده جنديا مع الأمير عز الدين بن جرديك[2] ومات في خدمته.

ومن خلال ما سبق يمكن إدراك أن اهتمام الحكام والأمراء بالعلماء والمفكرين في الحضارة الإسلامية والتنافس على الاعتناء بهم ورعايتهم، يعد دليلا واضحا على أسبقية هذه الحضارة في اهتمامها بالعلم، ونتيجة تشجيعهم للعلماء انتشر الذوق العلمي في المساحة الشاسعة بين سمرقند وبخارى والى فاس وقرطبة، حسب ما ذكره العالم الأمريكي دريبر، في كتابه " تاريخ الصراع بين العلم والدين"[3].

[1]– العليمي، الأنس الجليل، ج2، ص580. علي أحمد، المرجع السابق، ص313.

[2]– أحد أمراء السلطان الملك العادل نور الدين، كان أميرا معتبرا شجاعا، واتصل بخدمة الملك الناصر صلاح الدين، وكان من أعيان جماعته، فلما حصل الصلح بين السلطان والإفرنج بالهدنة، فوّض إلى الأمير جرديك ولاية القدس الشريف، بعد الأمير حسام الدين، المذكور قبله في سنة 588هـ/1192م. مجير الدين العليمي، المصدر نفسه، ج2، ص393.

[3]– هذا الكتاب للمؤلف جون وليام دريبر، بعنوان "تاريخ الصراع بين العلم والدين"، ترجمه عبد الكريم ناصيف، نشر بدار الفرقد بدمشق سنة 2019م، عدد صفحاته 352.

ت- مكانة علماء المغرب الأوسط عند المجتمع المصري والشامي:

لم يكن هذا الاهتمام حكرا على العلماء والطبقة الحاكمة، وإنما تعداه إلى مختلف فئات المجتمع ليشمل الصعيد الشعبي من عامة الناس، فتجلى ذلك في إسهام أحد أغنياء أهل مدينة دمشق ببناء زاوية للمغاربة بالجامع الأموي سنة 802هـ/1400م، وهو علاء الدين المشهور بابن وطية، كما خصص عدة حوانيت تقع بالقرب من هذه الزاوية لتصرف على المغاربة النازلين بها[1].

ويعد من أبرز مظاهر اهتمام الشاميين بهذه الجالية والذي ذهب إلى أبعد الحدود، أن العديد من أهل دمشق وقف على موتاهم من الصوفية والعلماء مقابر خاصة بهم، كمقبرة خليل بن زويزان، وأول من دفن بها الفقيه أبو الحس علي المراكشي، بالإضافة إلى المقبرة التي عرفت بمقبرة فقراء المغاربة، التي ضمت العديد من نزلاء دمشق من المغاربة[2]، كما توجد عدة مقابر أخرى دفن فيها هؤلاء العلماء كمقبرة الباب الصغير وباب توما بالقرب من الشيخ رسلان وباب الفراديس والمزة[3].

إلى جانب ذلك قام بعض أهالي دمشق بوقف جزء من ثرواتهم على فقهاء المغاربة بعد وفاته، ومن بين هؤلاء أحمد بن عبد الله الذهبي الكتبي (ت 663هـ/1265م)، الذي قال عنه أبو شامة: "... وقف داره على فقهاء المالكية، وأوصى لهم بثلث ماله، وحرضته أن يقف شيئا من أصول كتبه فلم يفعل"[4].

ومنه يستنتج أن المكانة الاجتماعية المرموقة التي حظي بها علماء المغرب الأوسط بالأوساط الاجتماعية بمصر وبلاد الشام، لم تكن مجرد اعترافا وتقديرا لفضلهم العلمي فحسب، بل كانت

[1]- النعيمي، المصدر السابق، ج2، ص 204.

[2]- أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص153-173.

[3] - علي أحمد، المرجع السابق، ص314.

[4] - أبو شامة، المصدر نفسه، ص235.

انعكاسا لدورهم الفاعل واندماجهم العميق في بنية هذه المجتمعات، وهو ما ستظهر أبعاده بوضوح من خلال عرض وتحليل مظاهر هذا الاندماج.

1.3/ مظاهر الاندماج الاجتماعي لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام:

ليس من الصعب على الباحث في التاريخ الاجتماعي خلال العصر الوسيط، أن يقف على ذلك الدور الكبير الذي لعبه علماء المغرب الأوسط في الحياة الاجتماعية بمصر وبلاد الشام، إذ شكل حضورهم عامل تأثير بارز، حيث تركوا بصمة فكرية واجتماعية عميقة، في الوقت نفسه تأثروا بالبيئة المحيطة لتلك المجتمعات من عادات وتقاليد وغيرها من أنماط ثقافية وفكرية مختلفة. وهو ما يجسد بوضوح طبيعة العلاقة المتبادلة بين الطرفين في إطار تكامل متواصل[1].

ومن خلال استقراء بعض المدونات التاريخية على اختلافها، تبين لنا أن هناك مادة علمية معتبرة تحمل دلالات واضحة لصورة ذهنية مركبة ومنتجة حول جهود هؤلاء العلماء وما أثروه في تلك البلاد في مجالات اجتماعية مختلفة، مما يدل على مدى انصهار واندماج هؤلاء في تلك الأوساط الاجتماعية سواء بمصر أو بلاد الشام، وقد عملنا على تصنيفها إلى نقاط متعددة نوردها كالآتي:

أ- ظاهرة الانتقال المذهبي:

إن المتأمل في أحداث التاريخ الإسلامي يجد أن المذاهب السُّنّية في مصر وبلاد الشام قد عرفت تعصبا وصراعات متكررة بين أصحاب تلك المذاهب نفسها، كما عرفت تضييقا كبيرا من قبل الفاطميين[2] بعدما جعلوا من مصر مركز للدعوة الشيعية، لكن بوادر عملية الانفتاح

---

[1]- سعاد ماهر، محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية في العصر الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ-1966م، ص13-14.

[2]- مبروك بن عيسى، المذهب المالكي أيام الشيعة العبيدية في المغرب الإسلامي، مجلة متون، المجلد:10، العدد:02، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة- الجزائر، 01 ديسمبر 2018م، ص155.

والتقارب بين المذاهب السنية بدأت بالظهور خلال فترة الأيوبيين، الذين ساهموا في نشر المذهب السني على تعدد مذاهبه، واستمر الحال كذلك طيلة العهد المملوكي.

ونشير هنا من باب التوضيح أن العلماء كان لهم فضل كبير في منع إحداث ذلك التفرق والتشتت بين تلك المذاهب، فثنائهم واحترامهم لبعضهم البعض يؤصل لمنهج صحيح وسليم يسير عليه الأجيال في التعامل مع المخالف وتقبل رأيه، وأما مسألة حرية الانتقال بين المذاهب السنية فتدل على النضوج الفكري والانفتاح العقلي الذي كان قائما بين الأمة، وهذا ما يؤكده الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي (ت684هـ/1285م)، في كتابه الذخيرة، قائلا: "المذاهب كلها مسالك إلى الجنة وطرق إلى السعادة، فمن سلك منها طريقا وصله"[1]، وفي هذا الكلام دلالة واضحة على نبذ التعصّب المذهبي الذي يحافظ على وحدة المجتمع الإسلامي ويضمن استقراره الفكري والاجتماعي، ويذهب أحد كبار علماء الحنابلة، ابن تيمية الحراني الحنبلي (ت728هـ/1328م)، إلى تأييد هذا الرأي من خلال قوله: "من أصاب الحق فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر وخطؤه مغفور له"[2].

ولإيضاح هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على المسار العلمي والاجتماعي لهؤلاء العلماء سنورد بعض الأمثلة البارزة حول انتقال علماء المغرب الأوسط من المذهب المالكي إلى غيره من المذاهب، كالشافعي أو الحنفي، وذلك أثناء استقرارهم بمصر وبلاد الشام، ومن الأمثلة البارزة على ذلك النحوي يحي ابن معط الزواوي (ت628هـ/1233م)، رغم انتمائه إلى المذهب المالكي، إلا أنه تأثر بالاتجاهات الفقهية الأخرى فتحول إلى المذهب الشافعي خلال وجوده بمصر، غير أنه لم يبق على هذا المذهب طويلا، إذ رحل إلى الشام وسكن دمشق وتحول نحو المذهب الحنفي أين تولى إمامة المشيخة العلمية بجامعها[3].

---

[1]– القرافي، شرح تنقيح الفصول، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1393هـ–1973م، ص432.

[2]– ابن تيمية الحراني، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ–1987م، ج4، ص449.

[3] –السيوطي، حسن المحاضرة، ج1، ص437.

ويعد محمد بن إبراهيم بن يحي بن عيسى الزواوي (ت683هـ/1248م)، مثالا آخر على هذا الانفتاح، إذ تحول من المالكية نحو الشافعية، مما سهل عليه بلوغ بعض الوظائف والمناصب الرسمية في تلك البلاد، فتولى منصب الإمامة بالمدرسة اليازجوكية، ثم منصب الإفتاء والتدريس على المذهب الحنفي[1].

كما نجد الشيخ أحمد بن محمد القسنطيني (ت872هـ/1467م)، بعد استقراره بالقاهرة كان تحوله إلى الحنفية سنة 834هـ/1431م، ضرورة لتقلد منصب تدريس العربية والنحو بمدارس القاهرة[2].

بناء على هذه الأمثلة قد يعتقد القارئ للوهلة الأولى أن عملية الانتقال المذهبي لهؤلاء العلماء لم تكن إلا وسيلة أساسية للوصول إلى وظائف ومناصب رسمية، وبمعنى آخر أن الانتماء المذهبي عند بعضهم لم يكن صادقا بالكامل، غير أن النظر في دراسة حركة العلماء بين المذاهب من زاوية تحليلية يكشف لنا عن جانب آخر، أن هذا التحول المذهبي على الرغم ما يحمله من اعتبارات شخصية، الا أننا لا يمكن حصر تفسيرها في هذا الدافع وحده، كما لا يمكننا الحكم على اختيار هؤلاء العلماء بأن انتمائهم المذهبي لم يكن صادقا، إذ أن تقييم دوافعهم يتطلب النظر في جملة من العوامل المتداخلة التي من شأنها المساهمة في إثراء النقاش الفقهي وإغناء تجربتهم الفكرية والعلمية، الأمر الذي أتاح لهم فرصة الاندماج المجتمعات التي قصدوها والمشاركة الفعالة في البناء الحضاري، مما انعكس إيجابا على تطوير الحياة العلمية بمصر وبلاد الشام.

ب- تسمية بعض الأحياء المصرية والشامية بأسماء من سكن بها من المغاربة:

تعد مسألة تسمية بعض الأحياء في حواضر مصر وبلاد الشام بأسماء مغاربة ظاهرة لها أبعادها التاريخية والاجتماعية التي تفتح المجال أمام إشكاليات متعددة تتمحور حول الحضور الفعلي لهذه الأقلية ومدى اندماجها مع باقي مكونات المجتمع المصري والشامي، فهل

[1]- المقريزي، الخطط، ج5، ص62.

[2]- السيوطي، بغية الوعاة، ج9، ص203.

كان تسمية هذه الأحياء مجرد توثيقا رمزيا لاستقرارهم بالمنطقة آنذاك، أم هو اعتراف صادق بمكانتهم الاجتماعية المميزة؟

إن سجل وقفيات المغاربة، ومحاكم القاهرة والمدن الشامية من الوثائق الهامة للحديث عن هذه الطائفة ومدى اندماجها مع المجتمعات المصرية والشامية، فلا مراء أن انتشار عدد من المغاربة في مصر وبلاد الشام، كان له تأثير كبير بمختلف فئات المجتمع المدني المصري والشامي، بحيث حاز الكثير منهم على تقدير المجتمع لهم نظرا لإسهاماتهم الكبيرة في مختلف المجالات، ولعل أبرزها تلك التي تركت أثرا واضحا لدى طبقات المجتمع، مما جعلهم يقرون بفضلهم ويولونهم من تقدير واحترام، وهذا الحدث المميز تمثل في مشاركة هؤلاء المغاربة في حركة الجهاد ضد الصليبيين ببلاد الشام، بالإضافة إلى ممارستهم لمختلف الأنشطة، سواء التعليمية أو الحرفية بهذه الأحياء جعلها تحمل اسم المغاربة.

الأمر الذي دفع بالسلطات الشامية أن تخصص لهم في بعض المدن كدمشق والقدس وحلب زوايا وحارات باسمهم مثل "حارة المغاربة"، حارة المصامدة، حارة كتامة[1]، حارة بني سوس وزقاق زويلة، زقاق ابن حباسة، ودرب يازوف، درب المغاربة[2]، أما عن مصر فشمل كافة بقاعها مثل مدينة الإسكندرية التي ضمت العديد من هؤلاء الوافدين، بحيث توفرت على عدة مرافق أطلق عليها اسمهم كما ذكرنا سابقا كسوق المغاربة، ومسجد أبي العباس المرسي المنصورة، الفيوم، المنفلوط، الجيزة، أسيوط، قليوب ومنيوف وطنطا وغيرها من المدن، لكن أغلب القبائل المغربية التي قدمت مصر سكنت منطقة الشمال من الدلتا، وتحديدا منطقة البحيرة، ومن بين القبائل نجد قبيلة هوارة التي امتد نفوذها في كامل منطقة الصعيد التي انتقلت

[1]– الحاج عيفة، المرجع السابق، ص338.

[2]– الحاج عيفة، المرجع نفسه، ص339.

إليها سنة 782هـ/1380م، وصارت القبائل العربية تدين لها بالولاء، خاصة بعد أن اعترفت لها السلطة المملوكية بالإمارة في المنطقة[1].

أما عن الألقاب التي عرفوا بها خلال تواجدهم بتلك المدن تمثلت في لفظٍ عام جامع أطلق على كل من يأتي من بلاد المغرب الإسلامي دون تمييز بينهم، وهو"المغربي"، كما أنهم استخدموا ألفاظ أخرى حملت الصفة المحلية لهؤلاء العلماء، مثل: المستغانمي، أو التلمساني..[2]، وكان الإشراف على تنظيم العلاقات بين هؤلاء الوافدين، يتولاه شيخ ذو سمعة طيبة يتم اختياره من بينهم للتكفل بشؤونهم والعمل على حل الخلافات، كما كان يهتم برعاية القادمين من المغاربة إلى المنطقة حديثا، وهو ما يؤكد حجم الحضور المغربي في تلك المدن وأن توافدهم لم يكن محدودا، بل مثل ظاهرة اجتماعية دعت الحاجة إلى تنظيم علاقاتهم الداخلية لتحقيق الوحدة والانسجام لهذه الفئة، كما يضمن تماسكها داخل هذه المجتمعات الجديدة.

ت- ظاهرة المصاهرة:

تعتبر هذه الظاهرة أحد مظاهر الاندماج الاجتماعي أو ما يعرف بالارتباط الاجتماعي بين النازلين من المغاربة ونساء مصر وبلاد الشام؛ بحيث أصبحت هذه العملية منتشرة بصورة واسعة في تلك المجتمعات آنذاك، هذا فضلا عما تركته هذه الظاهرة من تأثير متبادل بين هذه الأسر المتصاهرة في العادات والتقاليد والأعراف. وعلى الرغم من أهمية الموضوع إلا أنه لم يحظ باهتمام المؤرخين في مدوناتهم التاريخية، وهذا لا يعني بالضرورة غياب هذه الظاهرة ولكن حسب وجهة نظري، فإن الأمر يرجع إلى جملة من الاحتمالات التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار قصد دراسة وتفسير الدلالات الكامنة وراء هذا التهميش للموضوع.

[1]- ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت- لبنان، ط1، 1379هـ-1960م، ج3، ص12.

[2] - الحاج عيفة، المرجع السابق، ص185.

بداية، لا يمكننا أن نعتبر إغفال المصادر لهذا الجانب من حياة هؤلاء العلماء بمصر وبلاد الشام مجرد نقص في المعلومات، وإنما يعود إلى طبيعة المنهج التقليدي[1] الذي اعتمده المؤرخين في سرد وتدوين الأحداث خلال العصر الوسيط، بحيث ركزوا على الجوانب العسكرية والسياسية والعلمية على حساب الحياة الاجتماعية، وهذا بدوره يعزى إلى صعوبة توثيق العلاقات الاجتماعية ومسائل الزواج التي كانت تمارس في إطار خاص ومحلي، ولا تترك عادة وثائق مكتوبة كالتي تتركها المعارك والأحداث السياسية البارزة من آثار وشواهد ملموسة ومؤرخة في مصنفات العلماء، وهذا يجعلنا أمام صعوبة بالغة في تكوين صورة واضحة حول هذه الظاهرة وعلاقتها بعلماء المغرب الأوسط في تلك المجتمعات، مما يدفعنا الأمر إلى الاعتماد على الإشارات الجزئية المبعثرة في ثنايا بعض المصادر ومحاولة ربطها بالمعطيات العامة السابقة حول حركة تنقل هؤلاء العلماء ومدى اندماجهم بالمجتمعات المصرية والشامية فهناك العديد من تراجم علماء المغرب الأوسط التي تفيد أنهم انتقلوا في صغرهم وصباهم مع أهاليهم إلى مصر وبلاد الشام، واستقروا هناك إلى غاية وفاتهم، فليس من المستبعد أن يكون هناك روابط أسرية قد تشكلت مثل الزواج أو القرابة التي تدل على المصاهرة، مثلما تبين لنا أن بعض أعلام أسرة ابن عطاء الله السكندري تعود أصولهم إلى المغرب الأوسط، ففي ترجمة كمال الدين محمد بن عطاء الله التنسي (ت777هـ/1399م)[2]، فيعود نسبه إلى جده لأمه ابن التنسي[3]، ولو أن مصادر لا تورد أي نص أو دليل على وجود المصاهرة بين أسرة ابن التنسي

---

[1]– يمكن القول أن ظهوره ارتبط ببدايات التدوين عند المسلمين في القرن 2هـ/ فكان تركز على المغازي والسير، ومن أعلام هذه المرحلة ابن حزم الأنصاري (توفي بين سنتي 130–135هـ/748–753م)، ثم تلا ذلك ظهور كتب التواريخ العامة مثل تاريخ الطبري (ت310هـ/922م)، الذي تضمن أحداث الدول والخلفاء والملوك، ويرجع سبب اعتماد المؤرخين على هذا المنهج الذي يرتكز على النمط الوصفي السردي السياسي– العسكري، لأنه في نظرهم كان يعتبر المجال الأهم للمجتمع والدولة. أحلام يوسف، التدوين التاريخي عند المسلمين: دراسة في الدوافع والتطور، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد:09، العدد: 01، مؤسسة هيرودوت للبحث العلمي والتكوين، الجزائر، 2025م، ص340.

[2]– التنبكتي، نيل الابتهاج، ص392. المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ص394. ابن شاهين الملطي، نيل الأمل في ذيل الدول، تح: عمر عبد السلام التدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط1، 1422هـ– 2002م، ج2، ص97.

[3]– لم يرد في المصادر التاريخية أي نص تاريخي صريح يفيد ترجمة ابن التنسي الجد.

وابن عطاء الله السكندري، إلا أننا نرجح وجود روابط اجتماعية بينهما لكن ذلك يبقى ضمن الافتراضات وليس حكما قطعيا.

1.4/ منهج علماء المغرب الأوسط في تهذيب السلوك ومحاربة البدع والخرافات:

لم يكن المنهج الذي اعتمده علماء المغرب الأوسط في مواجهة البدع والانحرافات قائما على العنف والمواجهة المباشرة، بقدر ما كان يرتكز على أسلوب علمي أخلاقي قائم على الوعظ والإرشاد الديني وتصحيح بعض المفاهيم والقضايا الفكرية المثارة آنذاك في المجتمع المصري والشامي[1].

من أبرز مواقف علماء المغرب الأوسط في مواجهة البدع ومعالجة تلك القضايا الفكرية، ما تعلق بالرد على ممارسات الصوفية المنحرفة المنتشرة في مصر وبلاد الشام[2] فعملوا على إبراز البعد الأخلاقي للتصوف الصحيح من خلال الاحتكام إلى الكتاب والسنة واتخاذ المجالس العلمية والمساجد كوسيلة لتوعية العامة عبر الدروس والخطب التي تبين هذه المخالفات الشرعية، كما حرصوا على التمسك بأسلوب الحوار والنقاش مع بقية العلماء من أجل التنبيه على مظاهر الانحراف الأخلاقي، كالرقص المبالغ فيه وادعاء الكرامات واستغلال العامة باسم الولاية وغيرها من المظاهر الدخيلة على التصوف[3]، وكان أخطرها بروز تيار صوفي عرف بالاتحادية خلال العصر المملوكي القائم على وحدة الوجود التي تمزج بين الخالق والمخلوق في تصور واحد[4]، ومن أتباع هذا التيار عمر ابن الفارض (ت632هـ/1234م)[5]

---

[1]– فوزي رمضان، الإشعاع الفكري والتربوي لعلماء المغرب الأوسط في مصر والشام خلال العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م)، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج:06، عدد خاص، جامعة عين تموشنت، 2022م، ص221.

[2]– فوزي رمضان، المرجع نفسه، ص221–222.

[3]– فوزي رمضان، المرجع نفسه، ص223.

[4]– فوزي رمضان، المرجع السابق، ص223.

[5]– شرف الدين عمر بن علي بن مرشد الحموي ثم المصري، أحد شعراء الاتحاد ووحدة الوجود الذي قد ملأ به التائية، توفي وله ست وخمسون سنة . روى عن القاسم بن عساكر. الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبقة الثالثة والثلاثون، ج22، ص369.

ومحي الدين ابن عربي (ت638هـ/1240م)[1]، فانبرى بعض مالكية المغرب الأوسط لتكفيرهما والتصدي لهذا التيار بالتحذير منه ومحاولة إزالته وتطهير المجتمع المصري والشامي منه، فهذا الشيخ شرف الدين عيسى بن مسعود الزواوي (ت743هـ/1342م)، يصف كتاب "فصوص الحكم" لابن عربي بأنه هذيان وكفر وبهتان، ومن اعتقد بصحته كان كافرا ملحدا يقتل متى ظهر عليه، ولا تقبل توبته بعد ذلك[2].

من المنكرين على دعاة الاتحاد شهاب الدين أبي العباس أحمد المعروف بابن أبي حجلة (ت776هـ/1374م)، صنف كتاب عارض فيه قصيدة ابن الفارض، حتى أنه أمر بوضع كتابه هذا في نعشه وأن يدفن معه في قبره، ففعل به ذلك[3].

كذلك نجد الشيخ ابن خلدون(ت808هـ/1405م)، عندما تحدث عن أصناف التصوف، وصف أتباع طائفة الاتحادية بالمبتدعة، أن مصنفاتهم مشحونة بالكفر وحكمها الحرق بالنار وغسلها بالماء حتى ينمحي أثرها نهائيا، لما في ذلك من تحقيق للمصلحة العامة في الدين ودرء للمفسدة، ومن بين تلك الكتب، كتاب "الفصوص" و"الفتوحات المكية" لابن عربي، وقصيدة ابن الفارض وغيرها من المصنفات[4]. كما عرف أيضا عن الشيخ شرف الدين يحي بن عبد الرحمن العجيسي التلمساني (ت862هـ/1457م)، تكفيره لابن الفارض[5].

يتضح من خلال ما سبق، أن جهود علماء المغرب الأوسط في محاربة البدع والانحلال الأخلاقي داخل المجتمعات المصرية والشامية، جاء نتيجة تفاعلهم المستمر مع هذه الأوساط

---

[1]– الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن علي الحاتمي الطائي الأندلسي، ولد في مرسية بالأندلس سنة 558هـ/، نشأ في أسرة ذات زهد وجاه، درس علوم القرآن والحديث وأخذ الفقه على المذهب الظاهري، يقول عنه المقري: "ظاهري في العبادات، باطني في الاعتقادات"، انخرط ابن عربي في التصوف سنة 580هـ/، انتقل إلى مصر ثم مكة وبعدها بغداد، وتوفي بدمشق ودفن بسفح جبل قاسيون. المقري، نفح الطيب، ص365. ابن عربي، تح: أحمد شمس الدين، الفتوحات المكية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص02-03.

[2]– البقاعي إبراهيم بن حسن، مصرع التصوف، الناشر عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، (دت)، ج1، 157-158.

[3] –ابن العماد، شذرات الذهب، ج8، ص415.

[4]– الشوكاني، الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد، دار الهجرة للطباعة والنشر، اليمن، 1990م، ص67-68.

[5]– فوزي رمضان، المرجع السابق، ص223.

فقد عاش هؤلاء العلماء بين أهالي مصر والشام وشاركوا معهم تفاصيل حياتهم وهمومهم، مما منحهم مكانة اجتماعية مميزة بينهم مكنتهم من التأثير فيهم وإقناعهم بآرائهم وتوجيهاتهم.

ثانياً: مشاركة علماء المغرب الأوسط في ميدان الحكم والسياسة بمصر وبلاد الشام:

لم يقتصر حضور علماء المغرب الأوسط في مصر وبلاد الشام على الجانب العلمي والديني والاجتماعي، بل امتد ليشمل المجال السياسي الذي يعتبر من أهم ميادين تأثيرهم في تلك البلاد، غير أن مجال تأثيرهم على أهميته لم يبلغ حد توليهم زمام السلطة السياسية، حيث جمع فقط بين قدرتهم على إضفاء الشرعية السياسية والتدخل أحيانا في شؤون الحكم[1]، وفي ذلك دلالة واضحة على مدى اندماج هؤلاء العلماء في الحياة السياسية، وكيف أنهم أصبحوا جزءا من آليات صنع القرار في أراض ليست موطنهم.

1 التدخل في شؤون نظام الحكم:

تعتبر مسألة تدخل جماعة من علماء المغرب الأوسط في شؤون الحكم من أشد الأمور مساسا بالسلطة المركزية بمصر وبلاد الشام خاصة خلال العصر المملوكي، والغريب أنه لم يسبق لأي أحد من أهل البلدين الأصليين أن تدخل في شؤون السلطنة لأن مثل هذه المشاكل والاضطرابات كانت تصدر عن المماليك أنفسهم[2]، لذاك كان لظهور هؤلاء العلماء على مسرح الأحداث السياسية أثر بالغ في انتشار الوعي داخل الأوساط الشعبية إلى الممارسات السياسية التي قد تتعارض مع أصول الشريعة أو تخل بالمصلحة العامة، ومن أبرز مظاهر هذا تدخلهم في توعية أهالي مصر والشام ببعض الانحرافات السياسية لبعض حكام المماليك[3]، وبلغت جرأة بعضهم التخطيط مع أمراء العرب للتخلص من نظام حكم المماليك نهائيا، وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أسماء هؤلاء الذين كانت لهم محاولة من هذا

[1]– الحاج عيفة، إسهامات المغاربة والأندلسيين في مصر وبلاد الشام ، ص246.

[2] – ابن إياس، المصدر السابق، ج3، ص100.

[3] – الحاج عيفة، المرجع السابق ، ص240.

القبيل خلال العصر المملوكي، على سبيل المثال، الشريف جمال الدين محمد العنابي (ت796هـ/1394م)، الذي كانت له مكانة خاصة في بلاط السلطان المملوكي الظاهر برقوق وملخص محاولته أنه كان يسعى إلى قلب نظام الحكم وتولي السلطة، ولتحقيق هدفه قام بإرسال رسالة إلى شيخ عرب العائد يسمى موسى بن محمد بن عيسى العائدي[1] الذي كان في السجن يطلب منه مساندته برجال من عشيرته للخروج على السلطان وكان فحوى الرسالة: "يا موسى أرسل إلى عربك يجتمعوا ويعسكروا قرب القاهرة، فإذا جاز السلطان قطية[2]، أركب أنا ومن معي من المماليك فنملك القاهرة وتخلص من السجن، فإذا غلبنا قررنا سلطانا نتفق عليه وأستقر أنا خليفة وأحمد بن قايماز أتابك العساكر"[3]، غير أن شيخ العرب رفض مساعدته وأوصل الورقة إلى الوالي فسلمها للسلطان الذي أمر بالقبض على الشريف العنابي وقتله بعدما اعترف بالواقعة.

نقل لنا المقريزي تفاصيل حادثة وقعت سنة 742هـ/1342م، حول قيام أحد المغاربة بمجادلة الأمير المملوكي جر كتمر بن بهادر[4]، واتهامه بقتل الملك المنصور بن الملك الناصر محمد بن قلاوون، وكتب بذلك إلى الأمير قطلوبغا الفخري فقبض على هذا المغربي الذي لم يذكر شيئا عن اسمه في المصادر وقتله.

وفي سنة 775هـ/1374م، شهدت القاهرة موجة الغلاء والقحط لم يعهد لها مثيل من قبل على حد قول من كتب عنها من المؤرخين، فظهر مغربي هو الآخر لم نجد له أثرا عن اسمه، بدأ يحرض الناس على السلطان نفسه في الحادثة الأولى بأنه السبب فيما وصل إليه اقتصاد البلاد من سوء وتدهور، ليس هذا فحسب فقد بلغت جرأته للذهاب إلى مكان إقامة السلطان وجمع

[1] – ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج1، ص470.

[2] – قرية في طريق مصر وسط الرمل قرب الفرما. للمزيد ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص378.

[3] – ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج1، ص471.

[4] – جركتمر بن بهادر توفي مقتولا بالإسكندرية سنة 742هـ/1341م، وهو أمير مملوكي تولى منصب رأس نوبة، عرف بكرمه وفروسيته. للمزيد حول هذه الشخصية ينظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج2، ص83.

الناس من حوله وبدأ في تحريضهم على قتل هذا السلطان، وكان مصيره أن قبض عليه من قبل والي القاهرة وأمر بضربه ضربا شديدا[1].

ومن خلال هذه الوقائع، يتبين لنا أن بعض المغاربة قد بلغوا مكانة عظيمة مكنتهم من التدخل في الشؤون السياسية للحكام، خاصة في فترة من أصعب فترات التاريخ الإسلامي وهي فترة المماليك، كما كشفت التجربة في الوقت نفسه أن سياسة هؤلاء الحكام لم تكن تبدي أي قدر من الرحمة اتجاه من يتعرض لحكمهم أو يشكك في شرعيتهم.

2. الأثر الدبلوماسي والسياسي لعلماء المغرب الأوسط في تمتين الصلات بين المغرب الإسلامي ومصر:

أ- مساهمة ابن خلدون السياسية:

إن استقرار عبد الرحمن بن خلدون ببلاد المشرق وخصوصا بمصر لأكثر من عقدين من الزمن تحديدا من أواخر سنة 784هـ/1382م إلى حين وفاته سنة 808هـ/1406م[2]، كان لأسباب عديدة، من بينها أنه وجد في مصر السكينة والهدوء الذي لم يجده في بلده، "من لم يرها فانه لم يعرف عز الإسلام"[3]، كما وجد فيها بيئة علمية خصبة أتاحت له فرصة إظهار مكانته العلمية في المجتمع القاهري الذي أقبل على تكريمه لحظة وصوله مصر ودعوته للتدريس بالجامع الأزهر، والإطلاع على أعماله ولاسيما مقدمته الشهيرة[4].

أما عن علاقته مع الحكام فكانت وثيقة كالصداقة التي كانت بينه وبين الأمير ألطنبغا الجوباني والسلطان المملوكي برقوق، هذا الأخير الذي أغدق عليه بالعطاء والعطف فكتب قائلا عنه: "منذ أن وصلت مصر والسلطان يحبوني بعطفه لقد أنساني فرقتي وابتعادي

---

[1]- المقريزي، المصدر السابق، ج3، ص226.

[2]- الحاج عيفة، صفحات مطوية من حياة ابن خلدون في مصر، مجلة أفكار وآفاق، العدد: 08، 2006م، جامعة الجزائر02، ص156.

[3]- هذه المقولة كان يتردد ابن خلدون على سمعها كثيرا وهو بالقاهرة من التجار والرحالة والنازحين بمصر تركت أثرا بالغا في نفسه جعلته يمكث في مصر. الحاج عيفة، المصدر نفسه، ص156.

[4]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص452.

عن وطني"[1]، ولعل تقرب السلطان من ابن خلدون كان لشخصيته الاستثنائية التي يحتاجها في تدبير الشؤون الدولة وفهم طبيعة العمران البشري ومن جهة أخرى لمهارته الدبلوماسية ومقدرته للوساطة بين حكام مصر والمغرب التي اتخذت شكل تبادل الهدايا والرسائل والسفراء، وفي ذلك دون ابن خلدون فصل خاص من كتابه " التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا" تحت عنوان: "السعاية في المهاداة والألطاف بين ملوك المغرب والملك الظاهر"[2]، جاء فيه أن السلطان برقوق كان شديد الرغبة في الحصول على الأشياء الثمينة من المغرب كالسلاح والحلي والبغال والسيوف والحرير والكتان وغيرها، وكان ابن خلدون يحرص من خلال صلاته بحكام المغرب على إفادة هذا السلطان ما كان يطلبه وخاصة خيول المغرب، فيقول ابن خلدون: "وبعث برقوق إلي فحضرت بين يديه وشاورني في ذلك (يقصد شراء الخيول من المغرب) فوافقته، وسألني كيف يكون طريقه فأشرت بالكتاب في ذلك إلى سلطان تونس"[3].

ولعل هذا يبين لنا أهمية ابن خلدون في بلاط سلاطين المماليك، بحكم مشاركته في أحداث بلاده السياسية وتقلد مناصب رفيعة ومميزة هناك، حيث وجد فيه هؤلاء الحكام مرجعا موثوقا لفهم أوضاع تلك المنطقة، وهو ما جعل رأيه معتبرا في توجيه بعض القرارات المتعلقة بعلاقات المماليك بالمغرب والأندلس.

ب- سفارة ابن مرزوق الخطيب لدى سلاطين مصر:

لا تسهب المصادر التي بين أيدينا في تفصيل حياة ابن مرزوق السياسية في مصر غير أن ما ورد فيها يكفي لإفصاح عن مشاركته الدبلوماسية التي ساهمت في تمتين العلاقات المغربية المملوكية.

---

[1]- ابن خلدون، العبر، ج5، المصدر نفسه، 467.

[2] -ابن خلدون، التعريف برحلة ابن خلدون شرقا وغربا، علق عليه: محمد بن تاويت الطنجي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1370هـ-1951م، ص129.

[3]- ابن خلدون، التعريف برحلة ابن خلدون، ص130.

وفي تصوير أحد المؤرخين لشخصية ابن مرزوق، نجد ابن الخطيب يصفه بقوله: "... طيب الحديث، مقدر الألفاظ، عارف بالأبواب، درب على صحبة الملوك والأشراف... يسحرهم بخلابة لفظه، ويفتلهم في الذروة والغارب بتنزله، ويهتدي إلى أغراضهم الكمينة بحذقه، ويصنعه غاشيته بتلطفه، ممزوج الدعابة بالوقار، والفكاهة بالنسك، والحشمة بالبسط"[1]، ومن هذا يظهر لنا أن ابن مرزوق استطاع أن يتقرب من السلاطين وكسب ثقتهم بفضل فصاحة لسانه وبيان بلاغته، ومن ناحية أخرى فنجد أن هذا العالم كانت له أدوار سياسية في سن مبكرة وتقلد عدة مناصب سياسية ودبلوماسية في بلاط سلاطين بني مرين ببلاد المغرب، ومن أبرز مهامه السياسية تم تعيينه وزيرا في عهد السلطان أبي سالم المريني، وقد حاز على هذا المنصب بعد إشرافه على تهيئة الظروف لتولي هذا السلطان مقاليد الحكم[2]. وهو ما جعله أهلا للقيام بمهمة السفارة التي تظهر من خلال علاقة المرينيين بدولة المماليك، حيث اتسمت بالمودة والتعاون العسكري وتبادل الهدايا والمعلومات وغيرها من المصالح المشتركة بين الطرفين[3].

تظهر مساهمة ابن مرزوق السياسية بالمشرق سنة 737هـ، في تلك المهمة التي دعاه إليها عثمان بن جرار وهما بالحجاز للقاء الملك الناصر بمصر، يستأذنه في مقدم والدته لتأدية فريضة الحج، فسأله ابن مرزوق إذا كتب السلطان بشيء فأوهمه أنه قد وقع الأمر لكن ذلك لم يحدث في الحقيقة وكانت من اجتهاد وفكر عثمان بن جرار، فكتب رسالة باسم السلطان المريني وبعثها إلى الملك الناصر الذي قابل الوفد بحفاوة وإطلاعه على مقدم والدته إلى الحج[4]. وهذه الحادثة وان بدت بسيطة في ظاهرها، فهي تكشف عن مكانة ابن مرزوق السياسية وقدرته الدبلوماسية في القيام بدور الوسيط الموثوق بين الحكام والمماليك.

---

[1] – ابن الخطيب، الإحاطة، ج3، ص99.

[2] –ابن الخطيب، المرجع السابق، ج3، ص99.

[3] –عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، ج7، مطابع فضال، المحمدية، 1408هـ–1988م، ص209.

[4] – ابن مرزوق، المسند الصحيح، ص242

وعليه، فإن ابن خلدون وابن مرزوق يمثلان أبرز النماذج لعلماء المغرب الأوسط الذين لم يكن انتقالهم إلى بلاد المشرق مجرد انتقال فكري وثقافي فحسب، بل أسهموا في تحقيق التراكم المعرفي والحضاري الإنساني، مما انعكس إيجابا على العلاقات بين المغرب والمشرق الإسلاميين، وذلك من خلال التقارب السياسي والتعامل السلمي مع حكام هذه الدول.

ثالثاً: مشاركة علماء المغرب الأوسط في الميدان الإداري بمصر وبلاد الشام:

1. توليهم الوظائف الديوانية والمناصب الإدارية:

1.1/ الكتابة: يعتبر ميدان الكتابة والإنشاء من الوظائف الرفيعة التي لم يكن لعلماء المغرب الأوسط حظ كبير فيها، بالرغم من المكانة العلمية الرفيعة التي حظي بها هؤلاء العلماء، وهذا راجع إلى اعتبارات سياسية واجتماعية سواءً تتعلق بالسياسة الداخلية للمماليك، أو باعتبار أنها كانت توكل لأبناء بلدهم الذين تميزوا أيضا بخبرتهم في هذا المجال، وحسبنا دليل على ذلك أن أبا عبد الله محمد بن محرز الوهراني لما قدم مصر كان أمله كبير في الحصول على منصب الكتابة والإنشاء على اعتبار أنها كانت محور اختصاصه، لكنه تراجع عن ذلك عندما علم بخبرة الكاتب القاضي الفاضل عماد الدين الأصفهاني كاتب صلاح الدين الأيوبي[1] .

لكن هذا لا ينفي وجود فئة قليلة من علماء المغرب الأوسط ممن تقلدوا هذا المنصب، لم يتجاوز عددهم اثنين فقط، وهو ما يبرز مدى الانتقائية التي كانت تحكم عملية اختياره، ومن بين هؤلاء، محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي البوصيري من قلعة بني حماد (ت697هـ/1298م)، استقر بمصر وتسلم بها كتابة ديوان المنطقة الشرقية وبقي يشتغل في هذه الوظيفة إلى غاية وفاته[2].

أما المنصب الثاني فكان من حظ شمس الدين محمد بن عفيف الدين التلمساني (ت688هـ/1289م)، حيث اشتغل ككاتب في خزانة بيت المال بدمشق حتى وفاته[3].

---

[1] –علي أحمد، المرجع السابق، ص299.

[2] – الحاج عيفة، إسهامات المغاربة والأندلسيين، ص 254.

[3] – الحاج عيفة، المرجع نفسه، ص258.

وهكذا يتضح أن تولي وظيفة الكتابة سواء بمصر أو ببلاد الشام لم يكن متاحا للجميع، وهو ما يدل على مكانة هذا المنصب وحساسيته خاصة في بلاط المماليك.

1.2/ القضاء: من الثابت في المصادر التاريخية أن منصب القضاء في مصر وبلاد الشام كان محصورا في البداية في فقه المذهب الشافعي، غير أن تطورات سياسية واجتماعية لاحقة ساهمت في توسيع دائرة المناصب القضائية لتشمل المذاهب الأربعة، وتم ذلك بصفة رسمية سنة 663هـ/1265م، خلال عهد الظاهر بيبرس (حكم بين 658-676هـ/1260-1277م)[1]. ونتيجة لهذا التغيير الجديد، أتيحت فرص متعددة أمام علماء المغرب الأوسط لتولي منصب القضاء، مما عزز حضورهم واندماجهم في الحياة العلمية والسياسية لمصر وبلاد الشام، كما ساهم في ترسيخ المذهب السني بالبلاد.

كما أفادتنا كتب الطبقات والتراجم بالعديد من الأسماء التي دخلت هذا الحيز، على خلاف ما كان عليه الحال في منصب الكتاب الذي ظل مقتصرا على فئة محدودة، ولعل هذا التفاوت راجع إلى طبيعة المنصبين؛ فمنصب القضاء بحكم طابعه الشرعي ظل مجالا مفتوحا أمام العلماء من مختلف المذاهب الفقهية، أما منصب الكتابة، فكان يرتبط مباشرة بديوان الحكم وصناعة القرار، وهو ما جعله مقتصرا على قلة محدودة ممن حازوا على ثقة السلاطين والحكام.

لقد مثل تعيين أول قاضي مالكي ببلاد الشام من المغرب الأوسط، نقطة انطلاق لهذا المنصب، حيث تقلد البجائي زين الدين محمد عبد السلام بن عمر سيد الناس الزواوي (ت681هـ/1283م)، منصب قاضي قضاة بدمشق[2] لمدة تسعة أعوام مجبرا على ذلك منذ سنة 644هـ/1266م، إلى أن عزل نفسه يوم أن مات رفيقه القاضي شمس الدين بن عطاء وبقي بلا ولاية لمدة ثمانية أعوام قضاها في التدريس والإقراء إلى غاية وفاته، دفن في مقابر

[1] -القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص35.

[2] - الطاهر بونابي، المرجع السابق، ص164.

الباب الصغير وكانت جنازته حافلة، شارك في تشييعه نائب الشام بنفسه، وكان قبره مقصود بالزيارة، وهذا يدل على مكانته الكبيرة بين الناس [1].

من السمات الفريدة والمميزة في شخصية هذا الفقيه رفضه القاطع في أي راتب لقاء عمله كقاضي المالكية[2]، وهذا ما يجعله عكس ابن عمه جمال الدين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الزواوي (ت 683هـ/1284م)، الذي كان يعمل نائبا له في القضاء، وقد عمل ما باستطاعته للتولي منصب قاضي قضاة المالكي بمدينة دمشق والاستقلال بالحكم، وصف بأنه " كان عالما فاضلا قليل التكلف..." [3]، توفي وهو في طريق الحج فبقي القضاء شاغرا لمدة ثلاث سنوات[4].

وتوالت الشخصيات من آل الزواوي التي شاركت بمنصب القضاء سواء بمصر أو بلاد الشام، حيث تشير المصادر أن أول مشاركة من المغرب الأوسط في منصب قاضي المالكية بمصر كان سنة 685هـ/1286م، ولعل ترجيحنا لهذا التاريخ كان بعد مقاربة الأحداث ومحاولة ربطها ببعضها، والإطار الزمني نفسه يشير إلى وفاة القاضي ابن الشاش، بينما تتوفر دلائل أخرى أن تواجد القاضي المالكي جمال الدين بن سومر الزواوي(ت717هـ/1317م)، بالديار المصرية كان سنة 645هـ/1248م، وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن ولايته للقضاء كانت بعد وفاة ابن الشاش، وفي سنة 687هـ/1288م، قصد مدينة دمشق وتسلم منصب القضاء وحكم بها ثلاثين سنة، وهي مدة طويلة جدا مقارنة بالمناصب التي يتولاها النواب وغيرهم، ولم تشهد فترة ولايته على القضاء أي دلائل على تقصير أو ضعف، بل أثبت الناس صرامته وقوة حكمه من خلال ضبط المخالفين وإراقة دماء الملحدين والزنادقة[5]، ومن بين الذين صدر بحقهم الحكم

---

[1]– ابن طولون، الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام المعروف بقضاة دمشق، تح: صلاح المنجد، مطبعة الترقي، دمشق، 1956م، ص268.

[2]– ابن خلكان، الذيل على كتاب وفيات الأعيان، ص106.

[3]– بدر الدين العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تح: محمد محمد أمين، ج2، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1988م، ص334.

[4]– النعيمي، المصدر السابق، ج2، ص5.

[5]– المقريزي، المواعظ، ج4، ص98.

بالكفر، محمد ابن عبد الحكيم الجزري الملقب بجمال الدين الباجرقي (ت724هـ/1324م)[1] وهذا بشهادة الشيخ مجد الدين التونسي النحوي[2].

وقصارى القول أن جمال الدين الزواوي لم يكن مجرد قاضي يطبق الأحكام فقط، بل بلغ له شأن كبير في كل من مصر وبلاد الشام، لما عرف عنه قدرته على التأثير في المجتمع وإرساء العدل بصرامة واستقامة ونزاهة، مما جعله عنصرا فاعلا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

كما ولي عيسى بن مسعود شرف الدين الزواوي (ت743هـ/1342م)، قضاء دمشق لمدة سبع سنوات، ثم رجع بعدها إلى مصر حيث تقيم أسرته، واستقل بمنصب القضاء في القاهرة[3] ولعل نبوغه الفكري وتضلعه في الدراسات الفقهية مع قوة حفظه للمذهب المالكي وبراعته في فهم مسائله وقضاياه أهلته بأن يكون مفتيا ونائبا للقاضي تقي الدين الأخنائي[4].

ومن بين القضاة الذين اشتهروا كذلك بالتصميم في الأحكام والصيانة والنزاهة، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن مسعود بن سليمان الزواوي المغربي المالكي (ت757هـ/1356م)[5].

هذا، وقد برزت بعض الأسر العلمية بمصر والتي توارثت منصب قضاء المالكية أشهرها أسرة ابن عطاء الله السكندري المعروفة أيضا بأسرة التنسي التي استقرت بالإسكندرية [6] ويأتي في مقدمتهم كمال الدين التنسي (ت 777هـ/1375م)، الذي استقر في قضاء

---

[1]– النعيمي، المصدر السابق، ج1، ص184.

[2]– النعيمي، المصدر نفسه، ج10، ص10.

[3] –أحمد بن محمد ابن القاضي، ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال، تح: محمد الأحمد أبو النور، ج3، طبعة القاهرة وتونس، 1971م، ص187.

[4]– هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الأخنائي، كان شافعيا ثم رجع مالكيا، ولي الحسبة ونظر الخزانة والقضاء(سنة 763 هـ /1365م)، فاشتهر بعدله وسداد رأيه، لا يقبل وسيلة ولا شفاعة لأحد (ت 777 هـ/1377 م). يراجع التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تح أبويحيى عبد الله الكندري ط 1 ، دار ابن حزم، بيروت،2002م، ص 60.

[5]– شمس الدين السخاوي، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، تح: بشار عواد معروف، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995م، ص90.

[6]– ينتسب كمال الدين وأخوه ناصر الدين إلى جدهما لأمهما ابن التنسي، نسبة إلى تنس من أعمال تلمسان، وعليه فان بعض أعلام أسرة ابن عطاء الله من أصول جزائرية. السخاوي، الضوء اللامع، ج11، ص239.

الإسكندرية سنة 771هـ/1369م، عوضا عن كمال الدين الريغي[1]، وتعاقب عدد من أفراد هذه الأسرة على تولى القضاء، من بينهم ابنه تاج الدين محمد (ت819هـ/1420م)[2]، وكذلك ناصر الدين أحمد بن محمد جمال الدين بن عطاء الله (ت801هـ/1401م)، الذي ولي قضاء المالكيّة بالإسكندريّة سنة 780هـ/1378م، قبل أن يعزل منه سنة 788هـ/1386م، كما تقلد شهاب الدين أحمد (ت814هـ/1411م)، قضاء المالكية يسيرا[3]، فيما أسند لجمال الدين عبد الله بن أحمد بن عطاء الله التنسي (ت814هـ/1411م)، قضاء الإسكندرية سنة 808هـ/1405م وهو شاب صغير[4]، وقد امتاز شمس الدين محمد (ت844هـ/1440م)، بطول فترة ولايته حيث ناب في القضاء مدة طويلة[5].

وقد زاد نفوذ أفراد هذه الأسرة إذ لم يقتصر حضورهم على قضاء الإسكندرية فحسب بل ارتقى بعضهم إلى تولي قضاء القاهرة، مثل بدر الدين محمد بن عطاء الله التنسي (ت853هـ/1449م)، تولى قضائها سنة 842هـ/1438م[6]، ونور الدين علي بن محمد (ت875هـ/1470م).[7]

من خلال استعراضنا نماذج من أفراد أسرة التنسي التي اشتهرت بتولي منصب القضاء بمصر، يتضح لنا مكانتها العلمية ودورها الكبير في تعزيز مكانة القضاء وترسيخ نفوذها داخل الحياة السياسية والاجتماعية.

---

[1]– تقيّ الدِّين أحمد المقريزي، السّلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمّد عبد القادر عطا، ج4، ط1 ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1418 هـ–1997م، ص361. زين الدِّين عبد الباسط بن شاهين، نيل الأمل في ذيل الدّول، تح: عمر عبد السّلام تدمري، ج2، ط1 ، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت 1422 هـ– 2002م، ص56.

[2]– السخاوي، الضوء اللامع، ج7، ص86. ابن فهد المكي، الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تح: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ص13–62–203.

[3]– السخاوي، الضوء اللامع، ج2، ص90.

[4]– ابن حجر، إنباء الغمر، ج2، ص317–322.

[5]– ابن شاهين، المصدر السابق، ج5، ص122–123.

[6]– ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج15، ص537. التنبكتي، نيل الابتهاج، ص529– 530.

[7]– السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص286.

ومن الذين نزلوا بالإسكندرية وتولوا قضائها، نجد القاضي سالم بن عبد الله بن سعادة بن طاجين القسنطيني (ت820هـ/1417م)[1]، والقاضي محمد بن عثمان بن ظافر البجائي المالكي[2].

وظل القضاء يحافظ على مكانته وهيبته حتى عهد المماليك البرجية، تحديدا منذ منتصف القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي، فنجد أن السلاطين تهاونوا كثيرا في اختيار القضاة، فوصل الأمر أن تولى القضاء من لا يستحقه، وأصبحت مقاييس اختيار القاضي تتم بالرشوة والبراطيل [3].

وقد عرفت ظاهرة الرشوة في ذلك العصر بأنها "الأموال التي تؤخذ من ولاة البلد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها"[4]، وازدادت انتشارا في بعض الفترات بشكل واسع لاسيما في زمن السلطان الصالح عماد الدين إسماعيل بن الناصر محمد قلاوون (743-746هـ)، إذ عرف في عهده أول ديوان للبراطيل وصار من له حاجة يأتي صاحب الديوان المذكور ويبذل فيما يرومه من الوظائف[5].

استطاع هذا السلوك إثارة الانتقادات والطعون والتأثير على استقلال الجهاز القضائي وعلى شخصية القاضي الذي فقد هيبته إلى أبعد الحدود، غير أنه من المؤسف هناك بعض فقهاء المغرب الأوسط الذين انجروا في مهالك الرشا والتقرب للحكام لأجل مصلحة خاصة عمر بن سعيد بن يحي التلمساني أبو جعفر المالكي (ت856هـ/1457م)، الذي أصبح قاضي المالكية في حلب سنة 858هـ/1454م، بعد سعيه الشديد لدى السلطان من أجل الحصول على منصب القضاء، بعد أن كان يعمل أمينا بطاحون أشنان في دمشق ثم اتصل بخدمة

---

[1]- ابن حجر، إنباء الغمر، ج3، ص184.

[2]- السخاوي، الضوء اللامع، ج8، ص146.

[3]- ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ج2، تح: حامد عبد المجيد، القاهرة، 1957م، ص35.

[4]- المقريزي، المواعظ، ج1، المصدر السابق، ص318.

[5]- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ص292.

"الطنبغا" نائب الشام[1]، وقد استفاد من منصبه هذا كثيرا إذ خلف أموالا كثيرة وكتبا جما، كما يتبين لنا أن هذا القاضي كان جاهل بالأمور الشرعية[2] وغير مؤهل للمنصب وما دفعه لذلك هو طمعه بالمال والنفوذ الاجتماعي، مما أثر ذلك سلبا على صورة القضاء ومصداقيته.

من الذين كانوا مثالا للقاضي المرتشي والذي أعطى انطباعا سيئا لقضاة ذلك العصر شهاب الدين التلمساني أحمد بن سعيد بن عثمان بن محمد بن إبراهيم التلمساني المغربي المالكي(874هـ/1475م)، الذي أصبح بذلك قاضي قضاة المالكية بدمشق سنة 845هـ/1441م، بعد أن عزل زين الدين سالم الزواوي، فدامت مدة حكمه سنة، ثم عزل بعدها سنة 846هـ/1442م، وأرسل هذا القاضي حافيا إلى مدينة الإسكندرية، بعد أن أدرك العامة جهله وما فيه من الحماقة وقلة المعرفة[3]، لكنه أعيد إلى منصبه كقاضي سنة 852هـ/1448م واستمر بعمله إلى أن عزل وهذه المرة بسبب الخلاف الذي وقع بينه وبين الحاجب الثاني للسلطان[4]؛ إذ أن القاضي طلب غريما عند الحاجب فامتنع من إرساله إليه، فقام القاضي باستدعاء الحاجب ولما حضر إليه أهانه ووبخه فتعصب الأمراء لذلك الإجراء وكتبوا إلى السلطان الظاهر جقمق بمصر بتفاصيل الأحداث، ولم يتوانى ذلك السلطان برد الفعل لصالح الحاجب إذ أصدر مرسوما يقضي فيه "بأن القضاة لا يطلبون أحدا من عند حكام السياسة ولا يحكمون فيمن سبقت دعواه إليهم، وكذلك حكام السياسة لا يأخذون أحدا من مجالس الشرع الشريف ولا يحكمون فيه، ونودي ذلك بدمشق."[5]

هذه الحادثة تؤكد تدخل السلاطين في عمل القضاء فيما إذا تعارضت أحكامه مع مصالح ورغبات الحكام بل وحتى من أجل الأمراء والحجاب، ثم إن القضاة رغم قبول بعضهم بالرشا، إلا أنهم كانوا حريصين على تطبيق الأحكام ولو على مقربي السلاطين، غير أن هذا

---

[1]– ابن حجر، الدرر الكامنة، ج3، ص167.

[2]– ابن حجر، الدرر الكامنة، ج3، ص167.

[3]– ابن طولون، الثغر البسام، ص279.

[4]– لا تتوفر لدينا معلومات عن هويته، إذ لم تذكر المصادر شيئا عن اسمه.

[5]– ابن طولون، الثغر البسام، ص281.

القاضي امتدت إليه الرشوة، فعندما أعيد إلى منصبه سنة 860هـ/1455م، بذل له مبلغ خمسمائة دينار من أجل العودة إليه، وتكرر حال القاضي بالعزل والرجوع إلى منصبه، ففي سنة 861هـ/1456م، أعيد إلى منصبه عوضا عن زين الدين السويدي، وقام بلبس تشريف القضاء، ثم عزل وعاد في سنة 869هـ/1464م، عاد للقضاء بعد بذله لذلك خمسمائة دينار أيضا[1].

يبدو أن السبب الذي دفع بعض الفقهاء إلى التهالك على منصب القضاء، هو قلة الوازع الديني، بالإضافة إلى طمعهم في الحصول على الجاه والثروة، لأن القاضي على ما يظهر كان يجني أموالا طائلة من جراء هذا المنصب التي يصل أكثرها إلى خمسين دينارا شهريا مع أوقاف المدارس[2]، أضف إلى ذلك روح الحسد البشعة التي شاعت بين الفقهاء وقضاة ذلك العهد، فكان الواحد منهم على استعداد أن يبذل كل ما يقدر عليه في سبيل عزل القاضي المولى، لينتقم منه أو يحل محله، فمثلا ابن خلدون أثناء توليته للقضاء كتب ورقة تحط من قدر السلطان برقوق ونسبها إلى القاضي الركراكي لينتقم منه، ولكن لما تبين للسلطان أن ابن خلدون كان متجنيا على الركراكي، قام بعزله عن القضاء[3].

ومما يدل على أن القضاة كانوا يسعون لمنصب القضاء من خلال الرشوة ويتعاملون بها حتى في الحكم بين المتخاصمين، ما قاله السلطان العثماني سليم الأول لقضاة دمشق بعد أسرهم اثر انهزام المماليك في معركة مرج دابق: " أنتم تأخذون الرشوة على الأحكام الشرعية وتسعون بالمال لتتولوا القضاء، لماذا لم تمنعوا سلطانكم عن المظالم التي كان يفعلها بالناس."[4]

---

[1]– النعيمي، المصدر السابق، ج2، ، ص22.

[2]– العمري شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحي، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح: دوروتيا كرافولكسي، الناشر المركز الإسلامي للبحوث، ط1، بيروت، 1986م، ص218.

[3]– ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر، ج2، ص345.

[4]– ابن إياس، المصدر السابق، ج5، ص57.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من القضاة ولاسيما في عصر المماليك البرجية لم يمكثوا طويلا في منصب القضاء، فظهرت حالات العزل بصفة متكررة، فمنهم من كانوا يعزلون بعد أشهر أو بعد أيام من توليتهم، ويرجع سبب ذلك كما أسلفنا إلى تطرق الفساد والانحلال إلى القضاء بشكل واسع.

ينبغي أن يفهم من استحضار نماذج هؤلاء القضاة الذين ارتبطت أسماؤهم بالرشوة، أننا لا نقصد من وراء ذلك تشويه أو التقليل من مكانتهم العلمية، بل إن الإنصاف يقتضي بالنظر إلى موضوع بحثنا الذي يعالج موقع علماء المغرب الأوسط في الحياة العامة بمصر وبلاد الشام، أن نظهر مختلف جوانب تجربتهم، بما في ذلك الجوانب السلبية مع مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية التي دفعتهم لذلك، وبالتالي فان عرض هذه الجوانب لا يلغي إسهامات بعضهم في الحياة العلمية والفقهية وإنما يكشف عن طبيعة الظروف والتحديات التي لقاها أولئك الفقهاء في تلك الفترة الحرجة التي عرف فيها منصب القضاء تأثرا واضحا بسلطة الحكام والمماليك بما يخدم مصالحهم، وفي المقابل لم يسلم بعض الفقهاء من الوقوع في هذه التجاوزات.

على الرغم من وجود الكثير من القضاة الذين وقعوا ضحية الطمع وكسب النفوذ في تلك الحقبة، فان هناك من أعزوا القضاء ورفعوا قدره، وأثبتوا صرامتهم بعدم خضوعهم لسلطان أو غيره، ومن هؤلاء قاضي قضاة المالكية ببيت المقدس، شرف الدين أبي الروح عيسى بن شمس الدين محمد الزواوي (ت854هـ/1450م)، الذي سعى خلال فترة حكمه أن يحافظ على استقلالية القضاء، ويتضح ذلك من خلال حادثة وقعت له مع نائب بيت المقدس مبارك شاه هذا الأخير الذي قبض على مجموعة من الفلاحين اتهمهم باللصوصية، وأراد قتلهم دون محاكمتهم، فوقف القاضي شمس الدين الزواوي في وجهه ومنعه من تنفيذ الحكم وأغلظ له في القول قائلا: "والله لو قتلتهم بحضوري لكنت أقتلك بيدي وأعلقك إلى جانبهم كما أنت بخلعة السلطان، فلم يقدر النائب على مراجعته لهيبته، ودخل إلى المدينة ولم يستطع قتلهم"[1].

[1]– العليمي، المصدر السابق، ج2، ص248.

نلمس من خلال موقفه هذا انحيازه للضعفاء من أبناء مصر والشام من خلال حرصه على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بنزاهة وعدل.

كما نجد الشيخ علي بن محمد التنسي (ت 875هـ/1470م)، الذي تولى منصب قضاء المالكية بالشام، قد تحسر الناس على فقده من الديار المصرية وتألموا لذلك، نظرا للمكانة الاجتماعية التي حظي بها من خلال سمعته الطيبة وحماية مصالح الناس بحكمه العادل[1].

والقاضي سالم بن إبراهيم بن عيسى الصنهاجي المغربي الملقب بأمين الدين المالكي (ت 873هـ/1474م)، هو الآخر يعتبر مثال للقاضي العادل الذي تمسك بالحق وسعى لتطبيق العدالة وبرهن على قوة المذهب المالكي ومدى صلاحيته في أحكام الناس رغم كل المصاعب التي اعترضت مساره، كان عالما حافظا سمع بالحجاز ومصر ودمشق وغيرها، ثم أصبح قاضي قضاة المالكية بدمشق سنة 842هـ إذ وصل التوقيع السلطاني بذلك، ثم ولي قضاء القدس، وكانت له سيرة حسنة بحرمة وصرامة إلى أن توفي بالمدرسة الشرابيشية[2] وصلى عليه بالجامع[3].

1.3/ الإفتاء: في عصر الدولة الأيوبية تزايد عدد المدارس واتسع دورها لتكون مجلسا للقضاء والإفتاء، فكان العلماء يجلسون لإفتاء الناس في هذه المدارس بصورة تطوعية استنادا إلى مكانتهم العلمية وثقة الناس بمرجعيتهم الدينية، غير أن الوضع تغير في العصر المملوكي ومنذ منتصف القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي، حيث شهدت مصر لأول مرة في تاريخها تحول وظيفة الإفتاء من عمل تطوعي إلى وظيفة رسمية، يتقاضى صاحبه مرتبا عليه، وذلك تحت اسم مفتي دار العدل، وأصبح بذلك وسيلة لضبط وتوجيه المجال الديني بما يخدم السياسة العامة، وبذلك تعتبر آخر وظيفة من الوظائف القضائية التي ظهرت في تلك الفترة.

---

[1]– التنبكتي، نيل الابتهاج، ص337.

[2]– مدرسة للمالكية، نسبة لواقفها نور الدولة علي بن أبي المجد الشرابيشي، تقع بدرب الشعارين داخل باب الجابية بدمشق. النعيمي، المصدر السابق، ج2، ص06.

[3]– ابن طولون، المصدر السابق، ص282.

من بين علماء المغرب الأوسط الذين تولوا منصب الإفتاء، الفقيه جمال الدين الزواوي (ت 717هـ/1317م)، تشير المصادر أن تاريخ تواجده في مصر كان سنة 645هـ/1248م واشتغل فيها وحكم بالشرقية، والى جانب عمله كقاضي كان يضطلع بمهام أخرى كتولي الإفتاء في الحكم[1].

كما نجد عيسى بن مسعود شرف الدين الزواوي(ت743هـ/1342م)، الذي أثنى عليه ابن فرحون (ت 799هـ/1301م)، بقوله: "كان إماما في الفقه، إليه انتهت رئاسة الفتوى في مذهب مالك بالديار المصرية والشامية معا"[2]، وقد قام بتسجيل فتواه حول كتاب "الفصوص" للصوفي محي الدين ابن عربي (ت 638هـ/1241م) بأنه كله تلبيس وتحريف وظلال ووصف كل من صدق بذلك أو اعتقد صحته كان كافرا مخالفا لسنة رسول الله [3]. ويظهر نشاطه في هذا الميدان من خلال عقده لمجالس الفتوى على المذهب المالكي بمصر والشام خلال العصر المملوكي، ويتم فيها تدريس الفقه وإجابة السائلين أو طالبي الفتوى[4].

وممن برز في هذا المجال أيضا محمد بن مسعود بن سليمان بن سومر الزواوي فَخر الدّين المالكي، الذي ناب فِي الحكم نَحوا من ثَلَاثِينَ سنة واشتغل على الإفتاء، قال عنه ابْن رَافع: "كان مصمماً كثير الذّكر"[5].

يمكن القول أن الذين تقلدوا منصب الإفتاء كانوا بمثابة دعامة فقهية واجتماعية للمجتمعات، الأمر الذي يعكس بشكل ملموس نشاطهم وفتواهم على تنظيم الشؤون العامة وتعزيز الانسجام المجتمعي المصري والشامي.

---

[1]– عادل نويهض، المرجع السابق، ص165. أحمد بن معمر، المغاربة ومنصب القضاة المالكي في دمشق المملوكية، دمشق عاصمة الثقافة العربية، 2008، ص151.

[2]– ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمري عبد النور، ج2، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ص72.

[3]– البقاعي برهان الدين، مصرع التصوف أو تنبيه الغبي في تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد، تح: عبد الرحمن الوكيل، ط1، مطبعة السنة المحمدية، 1953م ، ص157–158.

[4]– فوزي رمضاني، المرجع السابق، ص227.

[5]– ابن حجر، الدرر الكامنة، ج6، ص6.

1.4/ ناظر الوقف: يعتبر من المناصب التي لها شأن عظيم في المجتمع الإسلامي، إذ جمع بين الجانب الإداري والجانب الديني والاجتماعي، ولم يقتصر دوره على إدارة أموال الأوقاف بل كان له تأثير كبير في الحياة العامة، حيث أن وظيفته كانت تتطلب شروط خاصة، أهمها أن يكون فقيها مطلعا على أحكام الشريعة، مما جعل هذا محط ثقة العلماء والسلاطين على حد سواء، وتؤكد المصادر المملوكية أن نظام الوقف قد تطور مع توسع الدولة العربية الإسلامية فاهتم الحكام والأعيان بوقف أموالهم على المدارس ودور العلم والعبادة والأيتام والبيمارستانات بل شمل أيضا الجوانب العسكرية وفك الأسرى وغيرهم، فدعت الحاجة إلى ضرورة تشكيل ديوان خاص للوقف ينظم عمله وأبواب صرفه، وبالتالي ظهور وظائف ومهن جديدة ارتبطت بهذا النظام من بينها ناظر الوقف الذي يندرج ضمن ديوان الأوقاف الخيرية أو الحكمية، والذي يتولى الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين، وعلى صدقات الفقراء والأسرى[1]، هو الشخص المسؤول عن المباشرة في توظيف الوقف بحسب الجهة المخصص لها، وعبر القلقشندي عن ذلك بقوله: "لما كان فلان هو الذي لا يتدنس عرضه بشائبة وتمسه المصالح وهي عن فكرة غائبة ... فليباشر هذه الوظيفة مباشرة حسنة وينظر في الأوقاف وعلى اختلافها من ربوع ومباني ومساكن وحوانيت وساحات مأجورة وغير مأجورة وليتبع شروط الواقفين ولا يعدل عنها ويتدرج على هذه الأوقات، المساجد مواطن الذكر فليقم شعارها وليحفظ آثارها وليرفع منارها"[2].

يفهم من خلال تعبير القلقشندي المكانة الرفيعة لمنصب ناظر الوقف داخل المجتمع الإسلامي، كما يشترط في صاحبه أن يكون فقيها نزيها، ويحمله مسؤولية خاصة اتجاه المساجد باعتبارها مواطن الذكر والشعائر وهذا ما يعكس البعد الديني والاجتماعي لهذا المنصب وأثره في الحياة العامة.

[1]- محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (648هـ-923هـ) دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م، ص374.

[2]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج11، ص253-254.

أما بخصوص الذين شغلوا هذا المنصب من المغرب الأوسط يكون شبه منعدم، إلا أن ابن حجر يذكر أن شمس الدين الزواوي كان من الذين قد أسندت إليهم هذه المهمة، حيث تولى منصب ناظر لأوقاف المالكية بمصر[1]، وهذا يعبر عن قدرته على الجمع بين الكفاءة الفقهية والنزاهة الأخلاقية.

رابعاً: الحضور العسكري لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام:

1. مظاهر مشاركة علماء المغرب الأوسط في الصراع الإسلامي الصليبي (491هـ-690هـ/1098م-1291م):

يبدو للمدقق في القضايا التاريخية الكبرى، أن الاهتمام انصب في كثير من الدراسات على الجانبين السياسي والعسكري في العديد من الدراسات التاريخية، خاصة موضوع "الحروب الصليبية"، غير أن ما كتب في مسألة الجهاد المغاربي ضد الوجود الصليبي بمصر وبلاد الشام غير متكافئ فيما بين المصادر المشرقية والمغربية، وفي الوقت الذي نجد فيه بعض الإشارات المتفرقة في الكتب المشرقية تفيد مسألة الجهاد المغاربي البحري، في المقابل نجد المؤلفات المغربية تخلو منها، الأمر الذي يجعل مهمة الباحث صعبة جدا في التعامل مع هذه المعلومات الشحيحة، وهذا ما جعلنا نقف عند هذه الإشارات ذات النظرة الأحادية ومحاولة التنسيق بينها لاستنتاج حقائق أكثر شمولية.

1.1/ الجهاد المغاربي ضد الصليبيين: بين التوجه السياسي والمبادرة الشعبية

شهدت مصر وبلاد الشام منذ بداية القرن الخامس الهجري، العاشر الميلادي أوضاعا سياسية واقتصادية مضطربة، رهينة لعوارض الفتن، ومما لا شك فيه فان الحاجة إلى تكاثف الجهود من أجل المقاومة ضد الصليبيين وإعادة الأمن إلى المنطقة كان يتطلب الاستعانة بمختلف مكونات المجتمع المصري والشامي[2].

[1]- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص55.

[2] الحاج عيفة، إسهامات المغاربة والأندلسيين، ص308- 309.

فالملاحظ أن اختيارنا لهذه النسبة "الجهاد المغاربي" والذي يتعلق بأهل كل من المغربيين الأوسط والأقصى وافريقية والأندلس، ذلك أن المؤرخين لم يشيروا إلى مسألة اشتراك أهل المغرب الأوسط بشكل مباشر، بمعنى لم يكن هناك ذكر لأي مجموعة معينة منهم شاركت بشكل منفرد عن الجيش الشامي. فهل يكمن اعتبار هذا الوجود المغربي بالمشرق تعبيرا عن إرادة سياسية من قبل الحكام لدعم الجهاد ضد الصليبيين، أم إرادة شعبية فردية تجسدت في رغبة المغاربة في المشاركة المباشرة للجهاد؟

للإجابة على هذا الطرح يستوجب التمييز بين المغاربة المستقرين بمصر وبلاد الشام في فترات سابقة، وبين المتطوعين الجدد الذين شاركوا في الجهاد البحري ضد الصليبيين، وبخصوص هذه الجزئية فسنوضحها كالآتي.

إن اهتمام المغاربة للمشاركة في الجهاد ضد الصليبين ببلاد المشرق يعود إلى النصف الأول من القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، تحديدا عام 543هـ/1148م، عندما حاول الصليبيون احتلال مدينة دمشق، فكان المغربي يوسف بن دوباس الفندلاوي الذي استشهد في نفس العام بعد تضحيته في سبيل الدفاع عن مدينة دمشق، وبالرغم من مضي مائتي عام على وفاته إلا أن قبره كان لا يزال يقصده الناس للتبرك والزيارة[1]. وتظهر مشاركتهم سنة 583هـ/1187م، إلى جانب حسام الدين لؤلؤ قائد الأسطول المصري في قطع الطريق بحرا على الإمدادات الإفرنجية لتضييق الخناق على الصليبيين في بيت المقدس[2].

كما أن بعض التحركات العسكرية كانت مدعومة من قبل السلطات الحاكمة بشكل كبير خاصة على عهد دولة الموحدين التي كانت تدعوهم للسفر إلى مصر والشام لمشاركة إخوانهم المشارقة في جهاد الصليبيين برا وبحرا[3]، وما زاد في تقوية ذلك الارتباط البعثة العسكرية التي أرسلها السلطان يعقوب المنصور الموحدي سنة 586هـ/1190م، بطلب من القائد صلاح

[1]– الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج4، ص120.

[2]– ابن الأثير، المصدر السابق، مج 10، ص 154.

[3]– رشيد عبد الله الجميلي، العرب والتحدي الصليبي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م، ص25.

الدين الأيوبي وترأسها الأمير عبد الرحمن بن منقذ الشيرزي وضمت مائة وثمانين أسطولا وهدفت البعثة إلى عرقلة تقدم أساطيل الأوروبيين من سواحل الشام ومساعدة صلاح الدين بالأساطيل الحربية لمحاصرة مدن عكا وصور وطرابلس الشام بعد فتح بيت المقدس، وهذا يدل على دراية المغاربة بأمور البحر، بحكم الموقع الجغرافي لبلاد المغرب الإسلامي وتواجدهم بالساحل البحري وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك عندما قال: " والساكنون بسيف هذا البحر (ويقصد هنا البحر الأبيض المتوسط) وسواحله من عدوتيه يعانون من أحواله مالا تعانيه من أمم البحار، فقد كانت الروم والافرنجة والقوط بالعدوة الشمالية وكانت أكثر حروبهم ومتاجرهم في السفن فكانوا مهرة في ركوبه والحرب في أساطيله، ولما أسف منهم إلى ملك العدوة الجنوبية مثل الروم إلى افريقية، والقوط إلى المغرب، أجازوا في الأساطيل وتغلبوا على البربر بها وانتزعوا من أيديهم أمرها... فكانت هذه عادة لأهل هذا البحر الساكنين حقا فيه معروفة في القديم والحديث"[1]. ويكشف هذا عن سمعة الأساطيل التي كانت بالمغرب وأن الأسطول المصري لم يستغن البحارة المغاربة إبان العهدين الفاطمي والأيوبي واستمر هذا الوضع طوال فترة حكم المماليك بمصر وبلاد الشام.

وباختصار، يمكن التمييز بين المغاربة المستقرين بمصر وبلاد الشام في فترات سابقة وبين الذين شاركوا في الجهاد البحري ضد الصليبيين من خلال طبيعة حضورهم وأشكال مشاركتهم في الحياة العامة بتلك المجتمعات، فالنوع الأول اقتصر وجودهم غالبا على النشاط العلمي والديني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي فساهموا في نشر المذهب المالكي وتطوير الحركة العلمية، كما كان لهم تأثير كبير في توجيه العامة إلى ضرورة المشاركة في الدفاع عن الوطن والدين باعتباره واجبا شرعيا، أما النوع الثاني فتركز نشاطهم في ميادين الحرب والجهاد الميداني، فساهموا في العمليات العسكرية والمعارك البحرية وغالبيتهم كانوا قادة وحكام ومجاهدين ميدانيين ومتطوعين من المغاربة.

[1]– ابن خلدون، المقدمة، ص199.

هذا التمييز يعكس تعدد مجالات الحضور المغربي بمصر وبلاد الشام، حيث امتزج بين التأثير الفكري والاجتماعي، بينما التأثير الآخر تمثل في الجهاد العسكري بشكل مباشر.

1.2/ توليهم المناصب المهمة في التنظيمات الجهادية البحرية والبرية:

إن التواجد المغاربي بمصر وبلاد الشام قد ارتبط في بداياته بأدوار ومساهمات ذات بعد استراتيجي عميق، تجلى أبرز ملامحها في المجال العسكري سواء بحريا أو بريا، فاقترنت أسمائهم بالأساطيل التي تصدت للحملات الصليبية، وبصفوف الجيش التي خاضت المعارك البرية، وأصبحوا بذلك عنصرا فعالا في المنظومة الدفاعية العسكرية ببلاد المشرق الإسلامي.

تشير المصادر بأن بعض المغاربة قد أسندت إليهم المراتب العليا في التنظيمات البحرية بمصر وبلاد الشام، فقد كان عبد السلام المغربي، على عهد صلاح الدين الأيوبي، رئيسا للأسطول الذي ظهر دوره أثناء الحصار لمدينة صور سنة 583هـ/1187م.[1] ويعتبر شهاب الدين محمد بن إبراهيم بن عبد السلام الهواري المغربي، من أهم رؤساء البحر بالإسكندرية زمن المماليك الذين كانت لهم مهمة تولي رئاسة دار صناعة الإسكندرية[2].

من أبرز الذين انخرطوا في صفوف الجيش كمتطوعين للعمل العسكري من المغرب الأوسط، محمد ابن عبد الله الأشيري، كان جنديا للملك العادل نور الدين محمود الزنكي، وكان يكنى به، وهو الذي كان يحضر مع أبيه جلسات شرح تأليف "الإفصاح عن شرح معاني الصحاح" للوزير الفقيه الحنبلي يحي بن هبيرة [3].

1.3/ مهارتهم في استخدام الأسلحة: وبهذا الخصوص نرى أن المغاربة عامة اهتموا بالتعامل مع الأسلحة والعمل على تطويرها، فكانوا السباقين في اختراع المدفع قبل المسيحيين، فيرجع أول تاريخ لاستخدامهم لهذا السلاح سنة 672هـ/1273م، عند حصار السلطان أبي يوسف

---

[1]– أبو شامة، كتاب الروضتين، ج2، ص119. ابن الأثير، البداية والنهاية، ص160. وبخصوص التنظيمات البحرية، ينظر: مقدمة ابن خلدون، مبحث " قيادة الأساطيل"، ص199، 200.

[2]– اليونيني، ذيل المرآة، ج2، ص454. السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها ص495. ذيل مرآة الزمان، ج2، ص 454.

[3]– القفطي، المصدر السابق، ج2، ص137–140.

المريني لمدينة سجلماسة في جنوب المغرب، ويشير ابن خلدون إلى ذلك، فيقول: "ونصب عليها هندام النفط القاذف بحصى الحديد، ينبعث من خزانة أمام النار الموقدة في البارود بطبيعة غريبة ترد الأفعال إلى قدرة بارئها"[1].

أما عن استخدام هذا السلاح في أوروبا فقد كان سنة 743هـ/1342م، في موقعة كريسي[2]. ولعل هذا سبب كاف في جعل بعض سلاطين المماليك يعتمدون على المغاربة في استخدام هذا السلاح لإنقاذ دولتهم.

ويروي لنا التاريخ حكاية طريفة تبين براعة المغاربة في صناعة الأسلحة واستخدامها أن مجاهدا مغربيا عرض على أمير الإسكندرية سيف الدين الأكز سلاحا جديدا وهو عبارة عن قدور كفيات صغيرة من الفخار، ضيقة الأقمام، مملوءة جيرا ناعما مطفيا بالبول، وكانت الواحدة منها مليء الكف في حجم الرمانة مصدودة الفم الضيق بمشاقة (أي فتيلة)، وبعد أن حكى كيفية استعمالها ومدى تأثيرها على العدو، اقتنع الأمير الأكز وأعجب بهذا السلاح وأمر الفخاري أن يعمل مثلها[3].

كما يروى أيضا أن مغربيا عرض على السلطان الأشرف قانصوه الغوري تدريب بعض مماليكه على استخدام البندقية التي أحضرها معه من بلاد البندق، ففعل ذلك[4].

1.4/ دورهم في مجال التطبيب وتقديم الأموال: لم يقتصر دور المغاربة على العمليات العسكرية فقط، بل شمل نواحي أخرى كالخدمة الطبية لا تقل عن غيرها من الخدمات الجليلة للمجتمع الشامي والمصري خلال الحروب الصليبية، ومن بينهم عبد المنعم الجلياني الذي كان طبيبا رئيسيا في البيمارستان السلطاني في السفر والحضر أيام صلاح الدين[5]. كما أقام الطبيب

---

[1]– ابن خلدون، العبر، ج7، ص188.

[2]– التقى في هذه الموقعة جيوش ملك فرنسا فيليب دي فالوا وجيوش ادوارد الثالث ملك انجلترا الذي كتب له النصر. ابن خلدون، العبر، ج7، ص188.

[3]– الحاج عيفة، إسهامات المغاربة والأندلسيين في مصر وبلاد الشام، ص329.

[4]– الحاج عيفة، المرجع نفسه، ص 334.

[5]– مكاتي توهامي، المرجع السابق، ص222.

علي ابن بذوخ القلعي بدمشق سنين كثيرة، يعالج من يأتي إليه، أو يستوصف منه، توفي بدمشق في سنة خمس أو ست وسبعين وخمسمائة[1].

بالإضافة إلى مساهمات المغاربة في دعم المشارقة ماديا سواء بتقديم الأموال لتجهيز المقاتلين بالسلاح والعتاد، أو تقديم المواد الضرورية واللازمة لصناعة السفن كالخشب. وسنفرد مثال عن إمام محراب المالكية بدمشق محمد بن محمد أبو الوليد التجيبي الذي جهز عدة كاملة من السلاح والخيل للجيش الشامي من ماله الخاص[2].

1.5/ دبلوماسية المغاربة وفن التفاوض خلال الحملة الصليبية: إن المغاربة قد اتخذوا أسلوبا آخر للدفاع عن بلاد الشام وكان له الأثر البالغ في تهدئة الموقف، وقد تجلى هذا الأسلوب بالدبلوماسية الذي أقدم عليه عبد الرحمن ابن خلدون أظهر بجلاء مدى شجاعته وحرصه الشديد على تخليص مدينة دمشق من جيش تيمورلنك أو بالأحرى الاحتلال الذي تعرضت له سنة 804هـ/1402م، فقد دخل ابن خلدون من فوق أحد أسوار المدينة مشدودا بالحبال فسقط في قبضة الحراس وطلب من ملك شاه بن تيمورلنك مقابلة أبيه، وتم له ذلك وتوصل إلى مقابلة تيمورلنك، والواقع أن ابن خلدون كان دبلوماسيا بالغ الحنكة استطاع بطريقة حديثه اللبقة وتوجيهاته ورأيه السديد أن يبهر تيمورلنك الذي بقي منصتا لحديثه ذاكرا له شروط الصلح مع دمشق، ومهما يكن من أمر فقد انتهى هذا التفاوض بعدم اتفاق الطرف الآخر على الشروط غير أنه يمكن القول أن ابن خلدون قدم خدمة عظيمة الأهمية لأهل دمشق حتى وان باءت بالفشل إلا أنه استطاع أن يخفف من حدة الحرب[3].

1.6/ المغاربة والجهاد الفكري في مواجهة الحملات الصليبية:

جهود علماء المغرب الأوسط في تحريض الحكام والعامة على الجهاد من خلال التأليف:

[1]– ابن أبي أصيبعة ، المصدر السابق، ص 628–629.

[2]– علي أحمد، المرجع السابق، ص 84.

[3]–علي أحمد، المرجع السابق، ص 308.

الذي يهم هنا المؤلفات التي حرضت على الجهاد الإسلامي ونشر الثقافة الإسلامية في وقت كانت بلاد الشام تخوض صراعا سياسيا، ومذهبيا، عسكريا انعكس على التدوين التاريخي في بلاد المشرق، وبمناسبة هذه الوقعة المؤلمة برزت فئة من الشعراء عبرت عن استيائها وحزنها بالقصائد التي يرثون بها الإسكندرية، ومثال ذلك قول الشاعر التلمساني أحمد بن أبي حجلة (ت776هـ/1375م)، هذه الأبيات يشيد فيها بالمجاهدين المغاربة من خلال قصيدته من البحر الطويل:

وَحَقَّقَ عِندِي لِلفِرَنْجِ مَكَايِدًا فَلَيْتَ وَلِيَّ الأَمْرِ يَدْرِي مَا أَدْرِي

فَمَنْ لِيَ بِفُرْسَانِ الجَزِيرَةِ عِندَمَا تُعَامِلُ أَهْلَ الكُفْرِ فِي البَحْرِ بِالنَّحْرِ

وَمَنْ لِيَ بِأُسْطُولِ أَهْلِ سَبْتَةٍ بِغُرْبَانِهِمْ مِثْلِ النُّسُورِ إِذَا تَسْرِي[1]

المعنى العام لهذه الأبيات أن الشاعر ينادي في البيتين الأولين حاكم مصر الأمير يلبغا ويحرضه على الإكثار من المغاربة في ضمهم في جيشه لأن لديهم الخبرة والمهارة الكافية بأمور البحر، وأن الإفرنج في جزيرة الأندلس يخشونهم لمعرفتهم بقتالهم، أما البيت الأخير فيتحسر الشاعر على دار الصناعة بالإسكندرية ويتمنى لو كانت بمثابة صناعة مدينة سبتة التي لها واحد وثلاثين بابا واحد منها للبر والباقي من دار الصناعة للبحر، وداخل كل باب منها غراب راكب على حماره من الخشب المعتدلة، فإذا جرت حركة مع الفرنج أخرج القياد تلك الغربان فترمى في البحر، وقد شحنت برماتها وقيادها وأسلحتها، وقد صاروا على كاشتعال النار[2].

نستخلص مما سبق عرضه، أن المغاربة عامة ومنهم أهل المغرب الأوسط سواء الذين استقروا بمصر والشام بصورة دائمة، أو الذين بقوا فيها لفترات مختلفة، كانت لهم إسهامات متعددة في تعزيز التنظيمات العسكرية، حتى أنهم كانوا أشد اندفاعا من أهل البلاد الأصليين

[1]– أحمد مختار العبادي، دور المغاربة في الحروب الصليبية في المشرق العربي، ص95/ الدور العسكري للمغاربة ص168.

[2]– الحاج عيفة، إسهامات المغاربة والأندلسيين، ص329.

حيال ما يحدث من معارك وحروب، وهذا يبرهن عن مدى صدق انتمائهم العربي الإسلامي كما يكشف عن بعد حضاري أعمق يعبر عن وحدة الأمة الإسلامي.

خامساً: الحضور الاقتصادي لعلماء المغرب الأوسط في مصر وبلاد الشام:

يعتبر النشاط الاقتصادي من الركائز الرئيسية التي يقوم عليها المجتمع في تنظيم شؤونه العامة وتحقيق استقراره، وهو ما يعكس بدوره على الحياة الاجتماعية والسياسية، وقد أدرك المغاربة عامة وأهل المغرب الأوسط المتواجدين بمصر وبلاد الشام أهمية ذلك، فلعبوا دورا هاما في هذا المجال من خلال المشاركة في الأنشطة الزراعية والصناعية وحتى التجارية خدمة للمجتمعات المصرية والشامية، مما يوضح ذلك مدى اندماجهم في المحيط الاجتماعي والاقتصادي لتلك البلاد.

1. علماء المغرب الأوسط وإسهاماتهم في النشاط الزراعي:

يتضح من خلال المصادر الجغرافية، أن مصر تميزت بمؤهلات اقتصادية واسعة وخاصة ما يتعلق بالمجال الزراعي، حيث قدم لنا البلوي وصفا دقيقا بخصوص ذلك، قائلا: "فخرجنا من الإسكندرية في يوم الثلاثاء الثامن من يوم رجب، وسرنا في بسيط من الأرض عريض مواده لا يخترقه النسيم بمسواة، يكاد البصر يقف عند مداه، وبساتين اعتمارها من التعميم، وسرحات مونقة، ودوحات مورقة ونخلات طلع، وخامات زرع تموج بدائعها موج البحر[1]، وتلوح طلائعها بين كتائب الزهر ولم يرى أرض مصر في أوان ربيعها وإبان زرعها ولم يرى منظرا نظيرا"[2].

ومنه يتبين أن مصر وبالأخص مدينة الإسكندرية، تعتبر من أهم مراكز الإنتاج الزراعي بالمنطقة وذلك لاتساع رقعتها الزراعية وما تتمتع به من خصوبة أراضيها ووفرة مياها[3].

[1]– أبو البقاء البلوي، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تح: الحسن السائح، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (د ت)، ج1، ص31.

[2]– البلوي، المصدر السابق، ج1، ص215.

[3]– مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص45.

وعلى نحو موازٍ، تميزت بلاد الشام بخصائص طبيعية ملائمة، جعلت منها بدورها مجالا زراعيا مزدهرا، فقد أشار ابن الوردي إليها بأنها "أقاليم عظيم الخيرات، جسيم البركات ذو بساتين وجنات وروضات ومتنزهات وفواكه رخيصة ولحوم كثيرة"[1]. كما يختص ابن بطوطة الذكر عن مدينة القدس بأنها أكثر بلاد الشام زيتونا وزيتها يحمل إلى مصر ودمشق[2]، إلى جانب وصف الرحالة ابن جبير لمدينة دمشق بأنها جنة المشرق وذلك لما فيها من بساتين وخيرات زراعية[3].

وعن إسهامات علماء المغرب الأوسط في الحياة الاقتصادية بمصر وبلاد الشام واضحة في كتب الرحالة المغاربة، فقد اشتغل بعض هؤلاء في الزراعة والبستنة لضمان العيش محفوظ الكرامة إذا ما أحدقت به الصعاب، وهناك من يجد في العمل بالزراعة ملجأ للراحة النفسية وخير مثال على ذلك ابن خلدون فعلى الرغم من مكانته الرفيعة وتوليه للمناصب العلمية والإدارية إلا أنه كان يلجأ إلى العمل بالزراعة، ففي سنة 801هـ/1398م، عندما توفي القاضي المالكي أحمد بن محمد التبسي بعث إليه ليخلفه في القضاء، فيقول وكنت مقيما بالفيوم لضم زرعي هناك[4].

ومثل ابن خلدون كمثل القاضي المالكي حسام الدين محمد المعروف بابن حريز المغربي (ت873هـ/1469م)، الذي توسع في أمور الزراعة والري بمصر فشملت نشاطاته عدة وجوه وكانت له اهتمامات مختلفة، نقل المياه إلى الأراضي التي أراد سقيها عبر مسافات كبيرة كما أنه أولى عناية كبرى بتربية النحل وإنتاج العسل وصناعة السكر والقنود[5]، يقول السيوطي:

---

[1]– ابن الوردي سراج الدين، خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تح: أنور محمود زياني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م، ص97.

[2]– حسين مؤنس، ابن بطوطة ورحلاته، دار المعارف، القاهرة، 1980م، ص49.

[3]– ضيف شرقي، الرحلات نقلا عن ابن جبير، دار المعارف، القاهرة، ط4، ص86.

[4]– ابن خلدون، العبر، ج7، ص 609–610.

[5]– يستخرج من قصب السكر، يعصر ثم يصنع منه القند. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص176.

" ... وحبب إليه الزراعات ودولبة السواقي وعمل القنود والسكر والأعسال، واتسع أمره في ذلك حتى صار في أمر كبير من المتحصل في السنة، يكون ذلك آلافا مؤلفة.."[1].

2. أهل المغرب الأوسط ومساهماتهم في تنشيط المجال الصناعي :

إذا كان الجانب الزراعي يمثل المظهر الأول من مظاهر القوة الاقتصادية للمجتمعات فان النشاط الصناعي يأتي ليكمل ذلك ويساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي ودعم الحياة الاجتماعية، ولعل أهم ما ميز هذا الجانب إسهام المغاربة عامة وأهل المغرب الأوسط خاصة في هذا المجال، إذ ارتكز نشاطهم في تطوير صناعة الأنسجة الحريرية، بحيث أدخلوا القماش في صناعة الخيام فضلا عن المخاد والمراتب والستور التي يحلونها في بعض الأحيان بالديباج وجعلوها ثروة وكنزا مدخرا لقيمتها[2]، كما اهتموا بصناعة الحرير من نوع السقلاطون وطوروه بشكل لافت، وقد اشتهر أحد المغاربة بصناعة هذا النوع من الحرير في مدينة القاهرة هو أحمد الحرار التجيني من أعلام القرن القرن 7هـ/13م[3] .

وفي صناعة النسيج العادية اشتغلت إحدى المغربيات بغزل الثياب وكان أخوها عبد الله المغربي (ت749هـ/1349م) لا يلبس إلا من إنتاجها[4].

وقد تمكن أحد المغاربة من امتلاك مصبغة بالفسطاط، كما اشتغل بعضهم في النقل البحري كما ذكر لنا ابن بطوطة عن أحد المغاربة الذي كان يمتلك مركبا يعمل فيه لحسابه الخاص، وينقل الركاب والمسافرين من مدينة جدة الى ناحية القصير التابعة لمدينة قوص المصرية[5].

---

[1]– السيوطي، نظم العقيان، ص143.

[2]– فاتن البندري، الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية للمغاربة في القاهرة في العصر الفاطمي، شركة نوابع الفكر، القاهرة، 2008م، ص59.

[3]– الحاج عيفة، إسهامات المغاربة والأندلسيين، ص399.

[4]– ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج2، ص419.

[5]– ابن بطوطة، المصدر السابق، ص28.

وبمدينة القاهرة اشتغل محمد بن يوسف الزواوي (ت807هـ/1405م)، بحرفة الخياطة وقد وصفه السخاوي أنه كان خبيرا ومتسامحا.

كما اشتهرت عائلة الزواوي خلال القرن 9هـ/15م بالعمل في مجال القبان الذي يستخدم عادة لمعرفة الأوزان المختلفة، ويرتبط عادة بوزن غلال الفلاحة وقد يوضع في السوق الكبرى لمعرفة وزن المحاصيل، وقد طوروا هذه الحرفة فأصبحوا ينتجون أعدادا كبرى منها تصل إلى بضعة عشرة قبانا ألفيا، على رأسهم شعبان بن علي بن أحمد الزواوي (ت 895هـ/1490م)، ورث الحرفة عن أبيه وأخيه غير أنه كان أسرعهما وأحذقهما من حيث المنتوج[1].

وقد أثارت شهرته غيرة وحقد كثير من الناس عليه من بينهم أخيه محمد بن علي الزواوي فادعى عليه بعض التهم واستطاع صرف أخيه من رئاسة المشتغلين بالقبابين، وأصبح هو زعيمهم سنة 850هـ/1447م حتى وفاته[2].

3. البعد التجاري لعلماء المغرب الأوسط في مصر وبلاد الشام:

إن مساهمة المغاربة في المجال التجاري بمصر وبلاد الشام، من المواضيع المهمة التي يجب أن تنال الكثير من البحث والتعمق، ذلك أن المصادر التاريخية تفتقر إلى هذا النوع من المعلومات المباشرة حول التجار المغاربة بتلك البلاد، إذ غالبا ما نجد أسماءهم في ثنايا الروايات أو في سياق الإشارة إلى الوقائع الكبرى دون التطرق بتفصيل حول دورهم الاقتصادي، لذلك فان دراسة هذا الموضوع يفرض على الباحث استقصاء دقيق في القراءة النقدية للمصادر وربطها بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة.

أ- مساهمتهم في تنشيط الأسواق التجارية المصرية والشامية:

لقد كان لهؤلاء القادمين من المغرب الأوسط دورا بارزا في تنشيط الأسواق التجارية بمصر وبلاد الشام، من خلال إدخال منتجات مغربية متنوعة أغنت السوق المحلي

[1]- السخاوي، الضوء اللامع، ج8، ص800.

[2]- السخاوي، نفسه، ج3، ص300.

كالمنسوجات الصوفية والكتانية[1]، بالإضافة إلى جلود الحيوانات، التي عرفت شهرة واسعة وكان التجار يتنافسون على اقتنائها خاصة من ميناء بجاية، وكان لمصر حظ من هذه السلعة لحاجتها في تجليد الكتب[2].

كان من أبرز ما حرص عليه المصريون والشاميون هو اقتناء الخيول المغربية، لاسيما الحكام المماليك وكان على رأسهم السلطان برقوق الذي استشار ابن خلدون عام 799هـ/1397م، حول اقتناء الخيول من المغرب نظرا لجودتها ومكانتها في السوق، فاستحسن ابن خلدون الفكرة[3]، وأرشده إلى الطريقة المناسبة لتحقيق ذلك[4].

هذا إلى جانب منتجات أخرى حملت إلى مصر مثل الزيت والقمح والشعير، والمرجان الذي كان يرد إليها من مرسى الخرز وأنواع السمك، وكذلك الحديد والزعفران من بونة، وكانت مدينة بجاية مركزا تجاريا مهما في شبكة التجارة بين المغرب والمشرق، خاصة بعد ربطها بخط ملاحي مباشر مع ميناء الإسكندرية، وقد سهل ذلك نقل الكثير من المنتجات بما فيها الأواني الخزفية والتحف الفنية[5].

ب- دورهم كوسطاء تجاريين في توسيع شبكة المبادلات الاقتصادية:

لم يقتصر دورهم على نقل السلع فحسب، بل تعداه إلى توسيع شبكة المبادلات التجارية بين مختلف الأسواق الإقليمية، فقد استفادت بعض الشخصيات العلمية من مواقعها العلمية والقضائية لبناء علاقات مع كبار الأمراء والتجار، مما سمح لها بممارسة التجارة في البحر الأحمر، من ذلك قدم أبو العباس أحمد ابن محمد الأبي وقد كان أديبًا وشاعرًا سافر إلى اليمن تاجرًا، ثم غادرها إلى مصر فاستقر بالإسكندرية و لسنا متأكدين من أنه بقي هناك أم

[1] بورملة خديجة، عبد القادر بوباية، العلاقات التجارية البحرية للمغرب الأوسط مع مصر من منتصف القرن الخامس الهجري الى أواخر العصر الوسيط، مجلة عصور، العدد 36، جامعة وهران أحمد بن بلة 01، جويلية- سبتمبر 2017م، ص160.

[2] بورملة خديجة، عبد القادر بوباية، المرجع نفسه، ص161.

[3] محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام (648-923هـ/1250-1517م)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1997م، ص403.

[4] ابن خلدون، الرحلة، ص267-271.

[5]- بورملة خديجة، عبد القادر بوباية، المرجع نفسه، ص162.

عاد سنة 597هـ/1201م[1]، ويعتبر الفقيه المالكي عبد القوي بن محمد البجائي (ت816هـ/1413م)، من أشهر الذين كانوا يمتهنون التجارة مع أهل الإسكندرية ومكة التي قضى فيها 46 سنة[2].

كما وجد بعض التجار والعلماء من المغرب الأوسط من امتلك المراكب والسفن لنقل بضائعهم عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر مما يعكس الدور الوسيط لهم في التجارة البحرية الإقليمية من بينهم الخواجا نجيب الدين ابن أبي القاسم البجائي الذي كانت لديه سفينة سافر بها ابن المجاور سنة 618هـ/1222م[3]، وكذلك عبد الله بن يوسف التلمساني الذي امتلك العديد من المراكب، مما يدل على نشاطه التجاري الكبير بين مناطق المشرق الإسلامي[4].

كما كان للحجاج والتجار المغاربة دور الوسيط الفعال في تجارة الذهب الذي كان ينقل من بلاد السودان إلى مراكش ومنها عبر الطريق البحري إلى تونس ثم طرابلس ومصر[5]، ومنه نؤكد أن مساهمة هؤلاء الوافدين قد شكلت عاملا فاعلا في تعزيز التبادل التجاري بين المغرب والمشرق الإسلاميين، ما يجعل دراسة حضورهم ذا قيمة كبيرة لفهم العلاقات الاقتصادية في التاريخ الإسلامي.

خلاصة القول، إن حضور علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام شمل مختلف جوانب الحياة العامة، وهو يعكس اندماجهم العميق في هذه المجتمعات مع حفاظهم على هويتهم المغاربية، وما يجب إدراكه هنا أن دراسة هذا الحضور لهؤلاء العلماء ليس فقط لفهم دورهم في تلك الأقاليم، بل أيضا لإبراز مساهمتهم في تكريس وحدة المجال الإسلامي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا خلال العصر الوسيط.

---

[1]– ابن المجاور يوسف بن يعقوب، تاريخ المستبصر، راجعه: ممدوح حسن محمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996م، ص267

[2]– ابن العماد، المصدر السابق، ص121.

[3]– ابن المجاور، المصدر نفسه، ص267.

[4]– ابن مخرمة، تاريخ ثغر عدن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1411هـ–1991م، ص27.

[5]– بورملة خديجة، عبد القادر بوباية، المرجع السابق، ص160.

الخاتمة

من خلال المعطيات التاريخية الواردة في هذه الدراسة، والتي تضمنت استعراض نماذج من حضور علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط، الذي لم يكن مجرد انتقال فردي عابر، بل عكس اندماجا فعالا في المحيط المجتمعي لتلك الحواضر، ساهم في صياغة مسارات معرفية فكرية وحضارية متداخلة بين المشرق والمغرب الإسلاميين، وهو ما سنحاول إبرازه في النقاط التالية:

– لقد أظهر البحث أن حركة علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط لا تقاس بعددها، بل بأثرها على البيئة العلمية المستقبلة لهؤلاء العلماء الذي من خلاله يساعدنا في فهم مدى اندماج هؤلاء العلماء مع المجتمعات المصرية والشامية وتفاعلهم مع الحضارة الإسلامية،

– كما أن قراءة حركة علماء المغرب الأوسط اتجاه هذه المقّرات العلمية بمصر وبلاد الشام تكشف بوضوح أنها لم تكن اعتباطية، وإنما تحكمت فيها جملة من العوامل المتداخلة، حيث نجد القاهرة ودمشق شكلا قطبين رئيسين للجذب، في حين بقيت الإسكندرية وبيت المقدس وغيرها من المدن المصرية والشامية محطات ثانوية ولكن في الوقت نفسه ذات قيمة معنوية وعلمية معتبرة.

– ويتضح أن هذا الحضور قد مثل ظاهرة علمية واجتماعية ذات امتداد واسع، إذ لم تقتصر على جانب بعينه، بل شملت مختلف أبعاد الحياة العامة، حيث ساهموا في إثراء الحياة الفكرية والدينية بما يتماشى مع حاجيات المجتمعات المصرية والشامية، ولم يتقيدوا بنمط معين من العلوم فنجد منهم من كان مفسرا ومقرئا ومحدثا ومدرسا وقاضيا في آن واحد، كما تولوا مناصب عالية كالتدريس ومشيخة الخوانق، بالإضافة إلى إسهامهم في مجال العلوم التطبيقية، غير أننا نجد أن دورهم كان أوفر وأرسخ في الميدان النظري مقارنة بإسهامهم في العلوم العقلية، لكن هذا لا يقل من أهمية هذا، وإنما يشكل إضافة نوعية ومميزة أبرزت قدرة هؤلاء العلماء على الجمع بين العلوم الشرعية والعلوم العقلية، وهو ما يكشف عن توازن معرفي

متكامل يعكس عمق تجربتهم العلمية التي منحتهم موقعا متقدما في الحركة العلمية بمصر وبلاد الشام.

– وما يجب إدراكه أيضا أن دراسة هذا الحضور لهؤلاء العلماء، ليس فقط لفهم دورهم المعرفي والعلمي في تلك الأقاليم، بل تجاوزوا هذه الدائرة ليصبحوا محور تأثير تتقاطع عنده الاعتبارات العلمية والسياسية والاجتماعية معا، لتشكل تداخلا متناسقا من النفوذ والاندماج، بما يعكس قدرتهم على تحويل حضورهم العلمي والفكري في صورة واضحة لها أثر بارز في تكريس وحدة المجال الإسلامي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا خلال العصر الوسيط، حيث تمثل اندماجهم العميق في هذه المجتمعات من خلال تأثرهم بالبيئة المحيطة لتلك المجتمعات من عادات وتقاليد وغيرها من أنماط ثقافية وفكرية مختلفة، وتجلى دورهم الاجتماعي أيضا في الحد من انتشار بعض مظاهر الفساد الاجتماعي كالرشوة وغيرها من المعتقدات الباطلة، كما كان لظاهرة الانتقال المذهبي فرصة إضافية لتحقيق ذلك الاندماج.

– كذلك شغلوا مناصب سياسية وإدارية في مؤسسات الدولة وحظوا بثقة السلطات الحاكمة، وكانت لدى بعضهم مشاركة في الشؤون العسكرية، وبجانب ذلك أسهموا في الحياة الاقتصادية من خلال اشتغالهم بالزراعة والصناعة وتنشيط الأسواق المحلية وبناء شبكات التبادل التجاري بين مختلف الأقاليم، مما يجعل دراسة هذه الظاهرة وسيلة لفهم طبيعة التفاعل الحضاري بين المشرق والمغرب الإسلاميين.

الاقتراحات والتوصيات:

– بما أن دراستنا تركز على علماء المغرب الأوسط وحضورهم بمصر وبلاد الشام، وإسهاماتهم المتنوعة على مختلف الأصعدة الحضارية، فإننا نوصي بتوسيع نطاق الدراسة الجغرافية ليشمل حضور هؤلاء العلماء في مناطق أخرى من المشرق الإسلامي غير مصر وبلاد الشام، لمقارنة طبيعة الاندماج وأثرهم الحضاري في بيئات مختلفة، مثل الحجاز واليمن.

– من خلال تتبع مسار علماء المغرب الأوسط خلال حقب تاريخية مختلفة، تبين لنا أنهم قد ألفوا في العديد من المواضيع التاريخية، غير أن الكثير من تراثنا المحفوظ في المصنفات لم يصل إلينا وهناك من بقي مخطوطا في المكتبات، وعلى ذلك يجب التنبيه إلى ضرورة الاهتمام والمحافظة على تراثنا المخطوط، وأن يكون محل عناية توليها المؤسسات التوثيقية الوطنية والعمل على تأسيس مخابر للترميم والتصوير والاستنساخ، و ورشات للصيانة والتجليد، وهذا يعد دعم تقني يساهم في حماية التراث المكتوب، وخاصة منه القديم.

– كما يجب علينا أن نعي التراث وعيا موضوعيا علميا، ونتمكن من قراءة التراث قراءة صحيحة، بالعودة إلى المصادر الأولية والمخطوطات لضمان دقة المعلومات التي تكشف عن حقيقة تكوين العقلية العربية الإسلامية.

– كما يوصي البحث بضرورة اهتمام الباحثين بأعلام المغرب الأوسط، من خلال التعريف بهم ورصد دورهم خاصة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، والعمل على تحقيق آثارهم المخطوطة ودراستها، وذلك بتوظيف مناهج حديثة متعددة، مثل الاعتماد على التحليل والدراسات الإحصائية لإظهار صورة أكثر شمولية.

– إصدار قاعدة بيانات أو فهرس علمي منظم عن علماء المغرب الأوسط في بلاد المشرق، يشمل مؤلفاتهم ومناصبهم وتنقلاتهم، لتكون مرجعا أكاديميا يسهل الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

أ- القرآن الكريم.

ب- كتب الحديث النبوي:

1 – البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل (ت256هـ/869م)، صحيح البخاري، تح: جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر،1311هـ.

2- الإمام مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ/874م)، صحيح مسلم المسمى بالجامع الصحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1981م.

ت- المصادر المطبوعة:

1- ابن الأبار، محمد بن عبد اللهبن أبي بكر القضاعي(ت 658هـ/1259م)، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1415هـ-1995م.

2- ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم، أبو العباس (ت668هـ/1270م)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: عامر النجار، دار المعارف، القاهرة، (د ت).

3- ابن أبي الوفاء، عبد القادر بن محمد أبي محمد محي الدين (ت775هـ/1373م)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة، الهند، حيدر اياد الدكن، ط1،(د ت).

4- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد، عز الدين (ت 630هـ/1232م)، الكامل في التاريخ، مراجعة: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م.

5- الأشموني، أبو الحسن، نور الدين (ت 900هـ/1494م)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1419هـ-1998م.

6- أبو الإقبال الكتاني، محمد عبد الحي بن عبد الكبير (ت 1327هـ/1908م)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، اعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1986م.

7- الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني (ت 560هـ/1165م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1989م.

8- ابن إياس، محمد بن أحمد ، أبو البركات (ت 930هـ/1524م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط1، 1379هـ-1960م.

9- البرزالي، القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد، علم الدين (ت 739هـ/1338م)، المقتفي على كتاب الروضتين- المعروف بتاريخ البرزالي، تح: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1427هـ-2006م.

10- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت578هـ/1183م)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، صححه وراجعه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، 1374هـ-1955م.

11- ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي (779هـ/1377م)، رحلة ابن بطوطة، دار صادر، بيروت، 1960م.

12- البغدادي صفي الدين ، ابن شمائل (ت 739هـ/1338م)، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دارا لجيل، بيروت، ط1، 1412هـ-1993م.

13- أبو البقاء البلوي، خالد بن عيسى بن أحمد (ت 780هـ/137م)، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تح: الحسن السائح، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (د ت).

14- البقاعي، برهان الدين، أبو الحسن، إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط (ت885هـ/1480م)، مصرع التصوف أو تنبيه الغبي في تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد، تح: عبد الرحمن الوكيل، ط1، مطبعة السنة المحمدية، 1953م.

15- أبو بكر المالكي، عبد الله بن محمد (ت 438هـ/1046م)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم ، تح: بشير البكوش، راجعه: محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1414هـ/1993م.

16- البكري، أبو عبيد عبد الله (ت 487هـ/1094م)، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، (د ت).

17- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت 279هـ/892م)، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1988م.

18- البيذق، أبو بكر بن علي الصنهاجي (ت 555هـ/1160م)، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، ، تح: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1971م.

19- التجيبي، القاسم بن يوسف السبتي (ت 730هـ/1329م)، مستفاد الرحلة والاغتراب، تح: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، تونس، 1975م.

20- ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت 874هـ/1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج9، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (دت).

21- ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تح: محمد محمد أمين، القاهرة، 1990م.

22- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الحراني (ت728هـ/1328م)، الاستقامة، تح: محمد أبو الحسن، مسقط، وزارة التراث، عمان، 1985م.

23- ابن تيمية، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1987م.

24- تقي الدين الفاسي، محمد بن أحمد، أبو الطيب المكي الحسني (ت 832هـ/1429م)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تح: محمد عبد القادر وأحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

25- التنبكتي، أحمد بابا، أبو العباس (ت1036هـ/1627م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1989م.

26- التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تح أبويحيى عبد الله الكندري ، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002م.

27- التنسي، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله (ت 899هـ/1493م)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تح: محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م.

28- الجواليقي، موهوب بن أحمد، أبو منصور (ت540هـ/1145م)، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح: ف.عبد الرحيم، دار القلم، ط1، دمشق، 1990م.

29- الجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت 478هـ/1085م)، غياث الأمم في التياث الظلم، تح: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ط2، 1401هـ-1980م.

30- ابن الجزري، محمد بن محمد، أبو الخير، شمس الدين (ت833هـ/1462م)، غاية النهاية في طبقات القراء، تح: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، 1427هـ-2006م.

31- ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد الكناني (ت 614هـ/1217م)، رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، 1959م.

32- ابن جلجل، سليمان بن حسان، أبو داود (ت 377هـ/987م)، طبقات الأطباء والحكماء، القاهرة، 1955م. - الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد (ت 954هـ/1547م)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبطه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ-1995م.

33- أبو الحسن، علي بن محمد بن مسعود الخزاعي التلمساني (ت 789هـ/1386م)، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1985م.

34- الحموي، أبو الفضائل محمد (ت 650هـ/1252م)، التاريخ المنصوري تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان، تح: الدكتور أبو العيد دودو، مراجعة: الدكتور عدنان درويش، مطبعة الحجاز، دمشق، 1401هـ- 1981م.

35- الحموي، ياقوت بن عبد الله، شهاب الدين (ت 626هـ/1229م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م.

36- الحموي، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح، احسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ-1993م.

37- الحميري، أبو عبد الله محمد (ت 900هـ/ 1494م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.

38- الحميري، أبو عبد الله محمد (ت 900هـ/ 1494م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط2، 1980م.

39- ابن الحاج النميري، إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم، أبو القاسم (ت 768هـ/1367م)، فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد: محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.

40- ابن حبيب الحلبي، الحسن بن عمر، أبو محمد، بدر الدين (ت779هـ/1377م)، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تح: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

41- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، أبو الفضل، شهاب الدين (ت852هـ/1449م)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط3، 1429هـ - 2008م.

42- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آبادد الدكن- الهند، ط2، 1392هـ-1972م.

43- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تح: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر،1389-1392هـ.

44- ابن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تح: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، (د ت).

45- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، صححه وأخرجه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، ط1، 1380هـ-1390م.

46- ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي النصيبي (ت بعد 367هـ/ بعد977م)، صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1992م.

47- الخشني، أبو عبد الله محمد بن الحارث ، طبقات علماء افريقية، تح: محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م.

48- خليل بن إسحاق بن موسى المالكي (ت 767هـ1365م)، مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، صححه وعلق عليه: الشيخ طاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت ، ط2، 2004م.

49- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد (ت 776هـ/1374م)، نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تح: مختار العبادي، مراجعة: عبد العزيز الأهواني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، (د ت).

50- ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.

51- ابن خلدون، أبو زكريا يحي بن محمد (ت 788هـ/ 1386م)، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، تح: عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م.

52- ابن خلدون، وليُّ الدين عبد الرحمن، أبو زيد عبد الرحمن (ت808هـ/1401م)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000م.

53- ابن خلدون، التعريف برحلة ابن خلدون شرقا وغربا، علق عليه: محمد بن تاويت الطنجي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1370هـ-1951م.

54- ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 1425هـ-2004م.

55- ابن خلكان، أحمد بن محمد، أبو العباس شمس الدين (ت681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900م.

56- الدرجيني، أحمد بن سعيد، أبو العباس (ت 670هـ/1271م)، طبقات المشائخ بالمغرب، تح: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة- الجزائر، 1974م.

57- ابن الدباغ، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري (ت 699هـ/1299م)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح: محمد الأحمدي أبو النور، المكتبة العتيقة، تونس، 1967م.

58- ابن الدبيثي، أبو عبد الله محمد بن سعيد (ت 637هـ/1239م)، ذيل تأريخ مدينة السلام، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، (د ت).

59- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين (ت 748هـ/1347م)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، 1422هـ-2001م.

60- الذهبي، العبر في خبر من غبر، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت).

61- الذهبي، المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم، تح: علي محمد البجاوي، دار احياء الكتب العربية، مصر، ط1، 1962م.

62- الذهبي، تاريخ الإسلام، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2، 1410هـ-1990م.

63- الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

64- الذهبي، معجم الشيوخ، تح: روجيه عبد الرحمن السيوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.

65- الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ- 1997م.

66- الرامهرمزي، الحسن أبو محمد (ت 360هـ/970م)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تح: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1404هـ.

67- ركن الدين محمد الوهراني، أبو عبد الله محمد بن محرز (ت575هـ/1179م)، منامات الوهراني ومقاماته ورسائله، تح: إبراهيم شعلان ومحمد نغش، مراجعة: الدكتور عبد العزيز الأهواني، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1968م.

68- الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق الحسيني، مرتضى (ت 1205هـ/1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1422هـ-2001م.

69- الزركشي، محمد بن عبد الله (ت 794هـ/1392م)، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضون، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966م.

70- أبو زكرياء الوارجلاني، يحي بن أبي بكر بن سعيد (ت 471هـ/1078م)، سير الأئمة وأخبارهم، تح: إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1399هـ- 1979م.

71- ابن الزيات، محمد بن عبد الملك بن أبان، أبو جعفر (ت 233هـ/847م)، التشوف إلى رجال التصوف، تح: أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط2، 1997م.

72- ابن أبي زيد القيرواني، أبو محمد عبد الله، الرسالة الفقهية، تح: الهادي حمو ومحمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1997م.

73- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت 771هـ/1370م)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ-1992م.

74- السحماوي، محمد بن محمد شمس الدين بن البدر (ت 868هـ/1463م)، الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم، تح: أشرف محمد أنسي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2013م.

75- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين (ت 902هـ/1497م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، 1992م.

76- السخاوي، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، تح: بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995م.

77- السلفي أبا الطاهر، أحمد بن محمد بن إبراهيم، عماد الدين (ت576هـ/1180م)، معجم السفر، تح: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، (د ت).

78- السهروردي، عمر بن محمد بن عمويه، شهاب الدين (ت 632هـ/1234م)، عوارف المعارف، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت).

79- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين (ت 911هـ/1505م)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، مصر، ط1، 1387هـ- 1967م.

80- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، (د ت).

81- السيوطي، طبقات المفسرين في الطبقات الحنفية، تح: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976م.

82- السيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحرير: فيليب حتي، المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك، 1928م.

83- أبو شامة المقدسي، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن (ت 665هـ/1267م)، الروضتين في أخبار الدولتين، دار الجيل، بيروت، (د ت).

84- ابن شاكر، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، صلاح الدين (ت 764هـ/1362م)، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م.

85- ابن شاهين الملطي، عبد الباسط بن خليل (ت 920هـ/1513م)، نيل الأمل في ذيل الدول، تح: عمر عبد السلام التدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1422هـ- 2002م.

86- الشَّعْراني، عبد الوهاب بن أحمد بن علي، أبو محمد (ت973هـ/1565مـ)، الطبقات الكبرى: لوافح الأنوار في طبقات الأخيار، مكتبة محمد المليجي الكتبي وأخيه، مصر، 1315هـ-1897م.

87- الشماخي، بدر الدين أبو العباس أحمد (ت 372هـ/982م)،السير، تح: أحمد بن سعود السيابي، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، ط2، 1412هـ- 1992م.

88- الشيزريي، عبد الرحمن بن نصر (ت 590هـ/)، نهاية الرتبة في طلبة الحسبة، اشراف: محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1365هـ/1946م.

89- ابن الصابوني، محمد بن علي، جمال الدين (ت 668هـ/1269م)، تكملة الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، بغداد، 1377هـ/1957م.

90- ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تح: عبد الهادي تازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1987م.

91- ابن الصغير (ق3هـ/9م)، أخبار الأئمة الرستميين، تح: إبراهيم بحاز ومحمد ناصر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

92- ابن صعد التلمساني، أبو عبد الله محمَّد (ت901هـ/1495م)، النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب، مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، (د ت).

93- الصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله، صلاح الدين (ت 764هـ/1363م)، نكت الهميان في نكت العميان، تح: مصطفى عبد القادر، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.

94- الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تح: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمد موعد، محمود سالم محمد، تقديم: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

95- الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار أحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.

96- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين (ت 643هـ/1245م)، معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1986م.

97- الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر (ت 599هـ/1202م)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1979م.

98- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/922م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، 1405هـ-1985م.

99- ابن الطوّاح، عبد الواحد بن محمد، أبو محمد (كان حيا 714هـ/1314م)، سبك المقال لفك العقال، تح: الدكتور محمد مسعود جبران، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ط2، 2008م.

100- ابن طولون، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين (ت953هـ/1046م)، ثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، مطبوعات المجمع العلمي العربي، 2016م.

101- عبد العظيم بن عبد القوي، زكي الدين أبو محمد المنذري (ت656هـ/1258م)، التكملة لوفيات النقلة، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط2، 1401هـ/1981م.

102- ابن عبد الملك المراكشي، أبو عبد الله (ت703هـ/1303م)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس ومحمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م.

103- ابن عبد الواحد المراكشي، محيي الدين عبد الواحد (ت647هـ/1250م)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، (د ت).

104- العبدري، أبو عامر محمد بن سعدون بن مرجى (ت524هـ/1129م)، رحلة العبدري، تح: علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، ط2، 1426هـ- 2005م.

105- ابن عذاري المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت695هـ/1295م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983م.

106- ابن عربي، محي الدين أبو بكر محمد (ت638هـ/1240م)، الفتوحات المكية، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت).

107- ابن عساكر، أبو محمد بهاء الدين (ت600هـ/1203م)، تاريخ دمشق، تح: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.

108- العماد الأصبهاني، محمد بن محمد صفي الدين، أبو عبد الله (ت597هـ/1200م)، خريدة القصر وجريدة العصر، تح: محمد بهجة الأثري، نسخه: جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي، العراق، 1375هـ-1955م.

109- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري (ت1089هـ/1677م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت).

110- العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله، شهاب الدين (ت 749هـ/134م) ، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح: دوروتيا كرافولكسي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423-2002م.

111- العيني، محمود بن أحمد، بدر الدين (ت 855هـ/1450م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تح: محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1988م.

112- العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، صححه وعلق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها محمد منير عبده أغا الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت).

113- الغبريني، أحمد بن أحمد بن عبد الله، أبو العباس (ت 714هـ/1314م)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1979م.

114- ابن الفرضي، أبو الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (ت403هـ/1013م)، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، تصحيح ونشر: عزت العطار الحسني، ، المؤسسة السعودية، القاهرة، مطبعة المدني، ط2، 1988م.

115- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين (ت 799هـ/1397م)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، (د ت).

116- ابن فهد المكي، عمر الهاشمي نجم الدين (ت885هـ/1480م)الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تح: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت،1421هـ/2000م.

117- ابن الفوطي، كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الشيباني (ت 723هـ/1322م)، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تح: مهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.

118- القاضي، أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى (ت 960هـ/1025م)، درة الحجال في أسماء الرجال، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط1، 1391هـ- 1971م.

119- القاضي أبي بكر بن العربي، محمد بن عبد الله المعافري (ت 543هـ/1148م)، المسالك في شرح موطأ مالك، تح: محمد وعائشة ابني الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1428هـ-2007م.

120- القاضي النعمان (ت 363هـ/973م)، افتتاح الدعوة، تح: فرحات الدشراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م.

121- ابن القاضي شهبة، تقي الدين أبي بكر بن أحمد (ت 851هـ/1448م)، تاريخ ابن القاضي شهبة، تح: عدنان دروس، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994م.

122- القرافي، شرح تنقيح الفصول، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1393هـ-1973م.

123- القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك (ت 465هـ/1072م)، الرسالة القشيرية، ط1، 1420هـ-2000م.

124- ابن قُطْلُوْبَغَا، أبو الفداء زين الدين قاسم السُّوْدُوْنِي (ت 879هـ/1474م)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تح: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط1432،1هـ- 2011م.

125- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم، جمال الدين (ت 646هـ/1248م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ- 1986م.

126- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، تع: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م. - القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م.

127- ابن قنفذ، أحمد بن حسن بن علي، أبو العباس (ت 810هـ/1407م)، أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتصحيحه: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965م.

128- ابن قنفذ، الوفيات، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983م.

129- ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، عز الدين (ت بعد 694هـ/1294م)، شرح ألفية ابن معطي، تح: علي موسى الشوملي، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2007م.

130- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، شمس الدين (ت 751هـ/1350م)، الطب النبوي، تح: شعيب أرناؤوط وعبد القادر أرناؤوط، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1957م.

131- ابن الكثير، إسماعيل بن عمر بن ضوّ بن درع ، أبو الفداء، عماد الدين (ت774هـ/1373م)، البداية والنهاية، تح: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1996م.

132- الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب (ت328هـ/939م)، أصول الكافي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغافري، مكتبة الصدوق، طهران، 1381هـ-1961م.

133- ابن كيكلدي، خليل بن عبد الله العلائي، أبو سعيد صلاح الدين (ت761هـ/1359م)، إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، مكتبة العلوم والحكم للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، (د ت).

134- ابن ماكولا، الأمير علي بن هبة الله أبو نصر (ت 475هـ/1082م)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/1990م.

135- محمد ابن أحمد كنعان، وفيات الأعيان والمشاهير (خلاصة تاريخ ابن كثير)، مؤسسة المعارف، بيروت، ط1، 1998م.

136- ابن المجاور، يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي الشيباني الدمشقي، أبو الفتح (ت690هـ/1291م)، تاريخ المستبصر، راجعه: ممدوح حسن محمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996م.

137- أبي مخرمة، السعدي (كان حيا سنة 125هـ/947م)، تاريخ ثغر عدن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1411هـ/1991م.

138- ابن مرزوق، محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد الخطيب، شمس الدين (ت781هـ/1379م)، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1401هـ-1981م.

139- ابن مريم التلمساني، أبو عبد الله محمد (كان حيا 1025هـ/1605م)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مراجعة: محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1326هـ/1108م.

140- ابن معطي، يحي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين زين الدين (ت628هـ/1230م)، الدرة الألفية في النحو والصرف والخط والكتابة، تح: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م.

141- المقدسي، أبو عبد الله محمد، شمس الدين (ت 380هـ/990م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تح: محمد خزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987م.

142- المقري، شهاب الدين أحمد، أبو العباس (ت1041هـ/1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388هـ-1967م.

143- المقري، القواعد، تح: أحمد بن عبد الله بن حميد، التراث الإسلامي، مكة، المملكة السعودية، (د ت).

144- المقري، عمل من طب لمن حب، تح: أبو الأجفان محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

145- المقريزي، تقي الدين أحمد (ت 845هـ/1442م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997م.

146- المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تح: محمد حلمي محمد أحمد، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، 1973م.

147- المقريزي، المقفى الكبير، تح: محمد العيلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1991م.

148- المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.

149- المقريزي، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تح: محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د ت).

150- المناوي، زين الدين محمد بن عبد الرؤوف (ت 1031هـ/1621م)، الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، تح: محمد أديب الجدر، دار صادر، بيروت، ط1، 1420هـ-1999م.

151- ابن منظور، محمد بن مكرم، أبو الفضل، جمال الدين لسان العرب (ت711هـ/1311م)، وضع الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ-1993م.

152- ابن ناصر ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبد الله، شمس الدين (ت 842هـ/1438م)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م.

153- النعيمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي (ت 927هـ/1520م)، الدارس في تاريخ المدارس، أعد فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.

154- الهروي، أبو إسماعيل، عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري (ت 481هـ/1089م)، الإشارات إلى معرفة الزيارات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1423هـ-2002م.

155- الوادي آشي، أحمد بن علي، أبو جعفر البلوي (ت 938هـ/1531م)، الثبت، تح: عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، (د ت).

156- ابن الوردي، سراج الدين أبو حفص عمر بن المظفر (ت852هـ/1448م)، فريدة العجائب وفريدة الغرائب، تح: أنور محمود زياني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.

157- الونشريسي، أحمد بن يحي، أبو العباس (ت 914هـ/1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ /1981م.

158- أبو اليمن العليمي، عبد الرحمن بن محمد، مجير الدين (ت 928هـ/1522م)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، المطبعة الوهبية، القاهرة، 1866م.

159- اليونيني، علي بن محمد بن أبي الحسين (ت701هـ/1301م)، ذيل مرآة الزمان، تح: حمزة أحمد عباس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ط1، 2007م.

ث- المراجع:

1- أبو الأجفان محمد، الإمام أبو عبد الله المقري التلمساني، الدار العربية للكتاب، (د ط)، 1988م.

2- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998م.

3- أبو زهرة محمد ، أبو الخطابة: أصولها، تاريخها في أزهى عصورها عند العرب، مطبعة العلوم، القاهرة، ط1، 1353هـ-1934م.

4- أبو زهرة محمد ، تاريخ المذاهب السياسية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، (د ت)،

5- أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن أبي محمد صالح، المنهاج الواضح، الطبعة المصرية، 1933م.

6- أحمد عزيز ، تاريخ صقلية الإسلامية، نقله إلى العربية وقدم له مع إضافة حواش وتعليقات مناسبة، أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، 1389هـ-1980م.

7- الألباني ناصر الدين ، الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها، المكتبة الإسلامية، 1421هـ-2000م.

8- بحاز إبراهيم، الدولة الرستمية 160-296هـ/ 777-909م دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، جمعية التراث، الجزائر، 1994 م.

9- بن رمضان شاوش محمد ، باقة السوسان في التعريف بتلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011م.

10- بن عميرة محمد، دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

11- بن معمر أحمد ، المغاربة ومنصب القضاة المالكي في دمشق المملوكية، دمشق عاصمة الثقافة العربية، 2008.

12- البندري فاتن ، الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية للمغاربة في القاهرة في العصر الفاطمي، شركة نوابع الفكر، القاهرة، 2008م.

13- بوتشيش القادري إبراهيم ، صحوة المذهب المالكي في الغرب الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري، حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2006م.

14- بورويبة رشيد، الدولة الحمادية: تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977م.

15- بوسماحة عبد الحميد ، رحلة بني هلال وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

16- بولطيف لخضر ، الفقيه والسياسة في الغرب الإسلامي، إصدارات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2005م.

17- بونابي الطاهر، التصوف في الجزائر خلال القرنين (6-7هـ/12-13م)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة، 2000م.

18- التازي عبد الهادي ، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطابع فضال، المحمدية، 1408هـ-1988م.

19- التليسي بشير ، الاتجاهات الثقافية في بلاد المغرب الإسلامي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2004م.

20- التليسي بشير رمضان ، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م.

21- التليسي، الاتجاهات الثقافية في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي، دار المدار الإسلامي.

22- الجدع أحمد ، تاريخ هذيل وأنسابها، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، 1432هـ/2011م.

23- الجراري عباس ، الدين في وسطيته وتجديده وسياق الشخصية المغربية، الدروس الحسنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1986م.

24- الجميلي رشيد عبد الله ، العرب والتحدي الصليبي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

25- الجيدي عمر ، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات عكاظ، الرباط، 1407هـ/1987م.

26- الجيدي عمر، مباحث في المذهب المالكي في المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1، 1993م.

27- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد ، تاريخ الجزائر العام، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، 1965م.

28- الحداد محمد حمزة إسماعيل ، العلاقة بين النص التأسيسي والوظيفة والتخطيط المعماري للمدرسة في العصر المملوكي ضمن كتاب تاريخ المدارس في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م.

29- حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1416هـ/1996م.

30- حسن عمار علي، الصوفية والسياسة في مصر، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، ط1، 1418هـ- 1997م.

31- الحفناوي أبو القاسم ، تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1334هـ-1906م.

32- حمودة محمد ، تاريخ الأندلس السياسي والعمراني والاجتماعي، دار الكتاب العربي، مصر، ط1، 1958م.

33- الخادمي نور الدين مختار ، المقاصد في المذهب المالكي خلال القرنين 5و6 هجري، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 2003م.

34- خضر أحمد عطا الله، بيت الحكمة في العصر العباسيين، دار الفكر العربي، القاهرة.

35- خطيف صابرة، فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2004م.

36- الزحيلي وهبة ، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر الإسلامي، دمشق، ط1 1406هـ-1986م.

37- الزركلي خير الدين ، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

38- زغلول سعد ، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992م.

39- زغلول محمد سلام، الأدب في العصر الأيوبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م.

40- الزواوي أبو يعلى ، تاريخ الزواوة، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ط1، 2005م.

41- الساريسي، نصوص من الأدب الإسلامي في عصر الحروب الصليبية، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، 1405هـ-1985م.

42- السيد أيمن فؤاد ، الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2007م.

43- السيد أيمن فؤاد، التطور العمراني لمدينة القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004م.

44- السيد عبد العزيز سالم ، المغرب الكبير (العصر الإسلامي)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981م.

45- شلبي أحمد ، تاريخ التربية الإسلامية، دار الكشاف، بيروت، 1954م.

46- شيال جمال الدين ، تاريخ مصر الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1966م.

47- ضيف شرقي، الرحلات نقلا عن ابن جبير، دار المعارف، القاهرة، ط4، (دت).

48- طقوش محمد سهيل ، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام (648-923هـ/1250-1517م)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997م.

49- عاشور عبد الفتاح سعيد ، الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2010م.

50- عبد الرزاق محمود إسماعيل ، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ط2، 1406هـ- 1985م

51- عبد الله محمد جمال الدين، الدولة الفاطمية قيامها ببلاد المغرب وانتقالها إلى مصر إلى نهاية القرن الرابع الهجري مع عناية خاصة بالجيش، كلية دار العلوم، القاهرة، 1411هـ-1991م.

52- العربي إسماعيل ، دولة بني حماد ملوك القلعة وبجاية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م.

53- علام عبد الله ، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م.

54- علي أحمد، الأندلسيين والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن الخامس حتى نهاية القرن التاسع الهجري، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م.

55- فراج عز الدين، فضل علماء المسلمين على الحضارة الأوربية، دار الفكر العربي، 1978م.

56- فيرو شارل ، تاريخ جيجلي، ترجمة: عبد الحميد سرحان، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010م.

57- الفيروز آبادي محمد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط، المطبعة الميمنية، القاهرة، ط1319،1هـ، 1902م.

58- فيلالي عبد العزيز ، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

59- فيلالي عبد العزيز ، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر، (دت).

60- قادر محمد حسن، إسهامات الكرد في الحضارة الإسلامية، دار بيريز، دهوك، 2008م.

61- القاسمي عبد المنعم ، أعلام التصوف في الجزائر منذ البدايات إلى غاية الحرب العالمية الأولى، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، بوسعادة- الجزائر، ط1، 1427هـ-2006م.

62- القصير أحمد بن عبد العزيز، عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية، مكتبة الرشد، ط1، 2003م.

63- كرد علي، خطط الشام، مطبعة الترقي، دمشق، 1345هـ-1926م.

64- كنون عبد الله ، النبوغ المعرفي في الأدب العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1961م.

65- لقبال موسى، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

66- ماهر سعاد ، محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية في العصر الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ-1966م.

67- مبارك علي باشا ، الخطط التوفيقية الجديدة لمدينة مصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1987م.

68- محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (648هـ-923هـ) دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م.

69- مؤنس حسين ، ابن بطوطة ورحلاته، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

70- مؤنس حسين ، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، (د ط)، (د م)، 2004م.

71- الميلي مبارك ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم: محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (دت).

72- النعي عبد الله الأمين ، المناهج وطرق التعليم عند القابسي وابن خلدون، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1992م.

73- نويهض عادل ، معجم أعلام الجزائر-من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر-، مؤسسة نويهض الثقافية للنشر والترجمة والتأليف، بيروت، ط2، 1400هـ/1980م.

74- الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية " تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م"، ترجمة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (دت).

75- الهنتاتي نجم الدين ، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، منشورات تبر زمان، تونس، 2004م.

ج- الرسائل الجامعية:

1- أبو لحية باسمة يوسف أحمد ، الجامع الأموي في دمشق في العصر المملوكي الأول (648-784هـ/1250-1382م) دراسة تاريخية حضارية، أطروحة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،- نابلس، فلسطين، 2019م.

2- بوشقيف محمد، تطور العلوم بالمغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14-15م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011م.

3- توهامي مكاتي، إسهامات علماء المغرب الأوسط ببلاد المشرق الإسلامي من القرن 7-9هـ/13-15م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر 02- أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1441-1442هـ/ 2020-2022م.

4- حشيش رياض صالح علي، الحركة الصوفية في بلاد الشام خلال الحروب الصليبية (492-690هـ/ 1098-1291م)، رسالة ماجستر في التاريخ، غزة، 1426هـ، 2005م.

5- خالدي عبد الحميد، العلاقات الثقافية بين المشرق والمغرب الأوسط من الفتح إلى نهاية الموحدين 50هـ/670م-646هـ/1266م، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر، 2007-2008م.

6- خليفات عوض، الأصول التاريخية للفرقة الاباضية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1982م.

7- رمضان عبد الحميد صديق أمال، الحياة العلمية في الإسكندرية في العصر المملوكي 648-923هـ/1250-1517م، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 1421هـ-2001م.

8- عشي علي، المغرب الأوسط خلال عهد الموحدين دراسة تحليلية للأوضاع الثقافية والفكرية (534هـ/1139م إلى 633هـ/1235م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011- 2012م.

9- عيفة الحاج، علاقات المغرب الاسلامي بمصر خلال القرن الثامن الهجري (14م)، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001- 2002م.

10- عيفة الحاج، إسهامات المغاربة في مصر وبلاد الشام من بداية القرن السادس الى نهاية القرن التاسع الهجري 12- 15، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، 2009-2010م.

11- النجار عبد المجيد، المهدي بن تومرت، حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، 1983م.

12- الزهراني علي محمد، الوجود الإسلامي في صقلية في عهد النورمان بين التسامح والاضطهاد، كلية الشريعة، جامعة أم القرى.

13- لحسن إبراهيم، الفتن والاضطرابات السياسية وتأثيرها على ديمغرافية المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط 280-706هـ/893-1307م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي- الجزائر، 1444هـ/2022-2023م.

ح- المقالات والدوريات:

1- امعيط نور الدين ، الحضور المغربي في بلاد الشام وأثره على الحياة العامة خلال العصر الوسيط، مجلة جدارا للبحوث والدراسات، مج: 08، جامعة جدارا، الأردن، 2022م، صص 341- 356.

2- البابيري حكيم عبد الرحمن زبير، دور علماء أسعرد في الحركة العلمية في بلاد الشام ومصر خلال العهدين الأيوبي والمماليك البحرية(784-570هـ/1175 -1382م)، مج:5، العدد:4، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، كانون الأول، 2017م، صص 1045-1060.

3- بالأعرج عبد الرحمن، جوانب من تاريخ المؤسسات العلمية بمدينة القاهرة في عهد المماليك، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد: 10، العدد: 02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2021م، صص 99- 113.

4- بكري العيد ومفتاح خلفات، غارات النورمان على سواحل المغرب الأوسط خلال القرن 6هـ/12م، مجلة عصور جديدة، مج10، العدد 04، جامعة وهران 01 أحمد بن بلة، ديسمبر 1442هـ/2020م، صص 162-184.

5- بن بوذينة عمر، جدلية العلاقة بين العلم والدين والتباساتها في الفكر الإسلامي المعاصر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد:20، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، جوان 2018م، صص 151- 159.

6- بن عيسى مبروك، المذهب المالكي أيام الشيعة العبيدية في المغرب الإسلامي، مجلة متون، المجلد:10، العدد:02، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 01 ديسمبر 2018م، صص 147- 165.

7- بن يلس حكيم، بجاية وتلمسان بين الصراع والتواصل أيام الحفصيين والزيانيين، مجلة متون، العدد06، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، جوان 2012م، صص 270- 280.

8- بوبيدي حسين، علاوة عمارة: الفاطميون والمغرب الأوسط: التوجه الساحلي للسلالة الحاكمة وأنماط التحكم في المجالات (ترجمة)، مجلة مدارات تاريخية، مج: 3، العدد: 3، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، سبتمبر 2021م، صص 34- 64.

9- بورملة خديجة، عبد القادر بوباية، العلاقات التجارية البحرية للمغرب الأوسط مع مصر من منتصف القرن الخامس الهجري إلى أواخر العصر الوسيط، مجلة عصور، العدد 36، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة1، جويلية- سبتمبر 2017م، صص 139- 171.

10- بونابي الطاهر، أبو زيد عبد الرحمن الوغليسي الفقيه الصوفي، مجلة حوليات التراث العدد7، المجلد 7، جامعة مستغانم، 15 سبتمبر 2007م، صص 84- 98.

11- جعفري عز الدين، تجليات التراث الشعبي في الحياة الاجتماعية لسكان بلاد المغرب في كتاب "المعيار المعرب"- العادات والتقاليد أنموذجا، مجلة رفوف، العدد: 10، مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر 2006م، صص 27- 49.

12- الجيلالي سلطاني، الحركة الثقافية والفكرية في عصر المرابطين بالمغرب الإسلامي، مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد: 01، العدد: 01، جامعة وهران01- الجزائر، 11 جويلية 1993م، صص 290- 313.

13- حاجيات عبد الحميد، ملاحظات حول تطور الحياة الفكرية بالجزائر في عهد الموحدين، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد: 08، العدد: 01، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس- الجزائر، 20 مارس 2017م، صص 315- 327.

14- حمادة حمزة، إسهامات المماليك في الحركة العلمية ودورهم الاجتماعي في المشرق العربي (648هـ/1249م-923هـ/1517م)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد: 15، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، جوان 2016، صص 64- 74.

16- خنوف شعيب، الأوضاع الفقهية والعقيدية بالغرب الإسلامي خلال العصر المرابطي (451-541هـ/1055-1146م)، مجلة دراسات تاريخية، مج: 08، العدد: 01، جامعة الجزائر02، 2020م، صص 50-60.

17- ربوح عبد القادر، حركة التعريب وأثرها في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد:04، العدد07، جامعة الجلفة- الجزائر ،2013م، صص 60- 81.

18- رمضان فوزي، الإشعاع الفكري والتربوي لعلماء المغرب الأوسط في مصر والشام خلال العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج:06، عدد خاص، جامعة عين تموشنت، 2022م، صص 212- 234.

19- زيان إسماعيل، أوقاف الجزائريين من الكتب على رواق المغاربة بالجامع الأزهر قراءة في فهرس المكتبة الأزهرية، مجلة البحوث التاريخية، المجلد: 06، العدد: 02، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، ديسمبر 2022م، صص 136- 150.

20- سحيري بغداد، العدوان الصليبي على بلاد الشام وموقف الفاطميين منه خلال القرنين (5-6هـ/11-12م)-دراسة نقدية في مسببات العدوان ومآلات الوضع-، مجلة دراسات تاريخية، المجلد: 08، العدد: 01، جامعة الجزائر 02، 2020م، صص 06- 22.

21- سعيدوني ناصر الدين، أوقاف المغاربة بالقدس الشريف، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد: 08، عدد خاص، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2025/03/31م، صص 07- 35.

22- صادوق الحاج، أسباب الرحلات المغاربية إلى الحجاز إبان القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 10، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 24 جانفي 2017، صص428- 459.

23- الصباغ ليلى، الوجود المغربي في المشرق في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 07- 08، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1977م، صص 78- 98.

24- ظاهري عباس، الدين في الدراسات العلمية المعاصرة مقاربات في المفهوم والبنية والنشأة والوظائف، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد:06، العدد: 01، جامعة غرداية- الجزائر، 2022م، صص 237- 264.

25- عنايت سعيد عبير، خانقاهات مصر حتى نهاية عصر المماليك البحرية 648-784هـ/1350-1372م، مجلة الأستاذ، العدد:203، جامعة بغداد، 1433هـ-2013م، صص 1455- 1485.

26- عيفة الحاج، الهجرة المغاربية إلى بلاد الشام ما بين القرنين السادس والتاسع الهجريين (الدوافع والأسباب)، مجلة الدراسات التاريخية، مج: 16، العدد: 02، الجزائر02- أبو القاسم سعد الله، 01 ديسمبر 2015م، صص 85- 114.

27- عيفة الحاج، صفحات مطوية من حياة ابن خلدون في مصر، مجلة أفكار وآفاق، العدد: 08، جامعة الجزائر 02، 2006م، صص 155- 168.

28- قيبوج عبد العزيز، الحياة الثقافية والأدبية بالمغرب الأوسط في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م)، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، المجلد: 03، العدد: 02، جامعة زيان عاشور ، الجلفة- الجزائر، 2019م، صص 39- 56.

29- كعواش عبد الرحمن، الحضارة والثقافة: المفهوم والظاهرة، أوجه التشابه والتقاطع والاختلاف، مجلة رفوف، المجلد:11، العدد:01، مخبر المخطوطات، جامعة أدرار- الجزائر، جانفي 2023م، صص 503- 520.

30- لشهب أحمد، أسرة ابن عطاء الله السكندري أعلامها وإشعاعها العلمي والروحي بالديار المصرية، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد: 10، العدد: 01، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2021، صص 150- 171.

31- لعويجي عمار، فطيمة الزهرة سي عبد الله، الدرس النحوي في ألفية ابن معطي- منهج يقارب الحداثة وأصول لا تضمحل، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، المجلد: 09، العدد: 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة- الجزائر، جانفي 2025م، صص 259- 266.

32- مرتاض عبد الملك، تأثير الثقافة المشرقية في المغرب العربي ودور المشارقة في نشر اللغة العربية في الجزائر، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد: 02، العدد: 02، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 26 ديسمبر 2006م، صص 71- 106.

33- نوار نسيم، تجديد المذهب المالكي ببلاد المغرب من قيام الدولة الفاطمية إلى حدوث القطيعة الزيرية (296-443هـ/909-1051م)، مجلة عصور، جامعة وهران أحمد بن بلة01، العدد: 22-23، جويلية- ديسمبر 2014م، صص 152- 184.

34- هاشمي مريم، إسهام علماء بجاية في الحركة العلمية في المغرب الإسلامي من خلال القرنين 7و8هـ/13و14م، مجلة كان التاريخية، العدد 21، مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر، 2013م، صص 118- 122.

35- هلال عمار، العلماء الجزائريون في تونس فيما بين القرنين الرابع والرابع عشر للهجرة والعشرين للميلاد، مجلة دراسات تاريخية، المجلد: 08، العدد: 01، جامعة الجزائر 02، جانفي 2000م، صص 52- 79.

36- يوسف أحلام، التدوين التاريخي عند المسلمين: دراسة في الدوافع والتطور، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد:09، العدد: 01، مؤسسة هيرودوت للبحث العلمي والتكوين، الجزائر، 2025م، صص 336- 346.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة.....صص 01- 13.

الفصل الأول: حركة علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام: آليات التنقل وأبعاده

1. عوامل انتقال علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام.....صص 20-21.

1.1 حركة تنقل علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام بين المتغيرات والعلائق.....صص 21- 23.

1-1-1/الفترة الأولى: من سنة 222هـ-844م إلى غاية سنة 398هـ-1008م.....صص23-28.

1-1-2/الفترة الثانية: من سنة 398هـ-1008م إلى غاية سنة 580هـ-1184م....صص 28- 32.

1-1-3/الفترة الثالثة: من سنة 580هـ-1184م/707هـ-1306م.....صص 32- 44.

2.جدلية حركة علماء المغرب الأوسط بين الانفتاح والتراجع..... صص 45- 49.

2.1 المراحل الهامة لحركة علماء المغرب الأوسط نحو مصر وبلاد الشام.....ص49.

2.1.1/المرحلة الأولى: منذ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب إلى نهاية القرن الرابع الهجري، (ق7-10م): ضرورة حتمية أم تبعية ثقافية؟.....صص49- 59.

2.1.2/ المرحلة الثانية: القرن الخامس والسادس الهجريين(ق11-12م) استمرارية أم تحول؟.....صص 59- 72.

2.1.3/ المرحلة الثالثة: علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال القرون المتأخرة، من أواخر القرن السابع إلى نهاية القرن التاسع الهجري، (ق 13-15م) حضور وتفاعل.....صص 72- 73.

2.2 استمرارية حركة علماء المغرب الأوسط إلى مصر وبلاد الشام خلال القرن 7-8-9هـ: قراءة في الكم والنوع.....صص 74- 91.

3.الحواضر العلمية الكبرى التي قصدها علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام...صص91- 94.

3.1الاسكندرية.....صص94- 98.

3.2 علماء المغرب الأوسط بين القاهرة ودمشق: آفاق وتجليات الحضور العلمي.....ص98.

3.2.1/ الأزهر كوجهة علمية رئيسية.....صص 98-101.

3.2.2 / الجامع الأموي ومجالس القرآن الكريم، الحديث والفقه في دمشق.....صص101-104.

3.3 المدارس الكبرى ودورها في تعزيز حضور علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام.....صص 104-105.

3.4 بيت المقدس.....صص 105-106.

3.5 دراسة تحليلية.....صص107- 108.

الفصل الثاني: العلماء والأدباء القادمين من المغرب الأوسط الى مصر وبلاد الشام

1. دور علماء المغرب الأوسط في إثراء الحركة العلمية والفكرية بمصر وبلاد الشام.....ص 109.

1.1 العلوم النقلية.....ص 109.

1.1.1/ العلوم الدينية.....صص 109- 110.

أولاً: العلماء المنقطعين بصفة كلية إلى العلوم الدينية دراسة وممارسة.....ص110.

1.علماء الحديث من المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام: بين الإفادة والاستفادة..صص110-113.

1.2 اشتغال علماء المغرب الأوسط بعلوم الحديث بمصر وبلاد الشام.....ص113.

أ- العناية بسماعها ونقلها والعمل على تحصيلها بأسانيدها إلى مصنّفيها.....صص113- 115.

ب- وضع المصنفات والشروحات والمختصرات.....صص 115- 119.

ت- التدريس والمذاكرة.....صص 119- 123.

ث- التصدر لمجالس الحديث.....ص 123.

ج- منح الإجازات لبعض علماء مصر وبلاد الشام.....صص 124- 125.

2. جهود علماء المغرب الأوسط الراحلين إلى مصر والشام في الحركة الفقهية.....صص125- 127.

2.1/ عناية علماء المغرب الأوسط بأصول الفقه ومنهجه في القواعد الأصولية....صص127- 129.

2.1.1/ - مسألة الاجتهاد والتقليد الفقهي عند مالكية المغرب الأوسط الوافدين إلى مصر وبلاد الشام..... ص129.

أ- الاجتهاد الفقهي.....صص 129-133.

ب- التقليد الفقهي.....صص 133- 136.

2.1.2/ إسهامات فقهاء المغرب الأوسط من خلال المناصب الدينية التعليمية بمصر وبلاد الشام.....ص136.

أ- مشيخة الخوانق.....صص136- 144.

3. علماء علوم القرآن.....صص 144- 149.

ثانياً: العلماء العاملين بالمؤسسات الدينية والقائمين عليها.....ص150.

1/ العاملين بالمساجد.....ص150.

الإمامة.....صص150- 152.

الخطابة.....صص 152-154.

ثالثاً: الوظائف الدينية التي تقلدوها تدور في حقل السلطة السياسية..... صص154- 155.

4. التصوف.....صص155-159.

1.1.2/ علوم اللغة العربية وآدابها.....صص159- 167.

1.2/ مجال العلوم العقلية.....ص168.

1.2.1/ الطب.....صص168-171.

1.2.2/ نشاط علماء المغرب الأوسط في المجال الطبي بمصر وبلاد الشام.....ص171.

أ- الاشتغال بالعلوم الطبية والصيدلية تدريسا وممارسة.....صص172-174.

ب- الإنتاج المعرفي لعلماء المغرب الأوسط في مجال العلوم الطبية.....صص174- 175.

ت-رئاسة البيرمستانات السلطانية والمدارس الطبية المتخصصة بدمشق والقاهرة....صص176- 176.

ث- اشتغالهم في صناعة الأدوية..... صص176-177.

1.2.3/ الاشتغال بالعلوم العقلية الأخرى..... صص 177- 178.

الفصل الثالث: مشاركة علماء المغرب الأوسط في الحياة العامة بمصر وبلاد الشام

أولاً: الحضور الاجتماعي لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام.....صص182-183.

1 حقيقة اندماج علماء المغرب الأوسط في الأوساط الاجتماعية المصرية والشامية..صص183-184.

1.2 / المكانة الاجتماعية لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام.....صص184-191.

1.3/ مظاهر الاندماج الاجتماعي لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام.....صص192- 192.

أ- ظاهرة الانتقال المذهبي.....صص192- 194.

ب- تسمية بعض الأحياء المصرية والشامية بأسماء من سكن بها من المغاربة.....صص194-196.

ت- ظاهرة المصاهرة.....صص196-197.

1.4/ منهج علماء المغرب الأوسط في تهذيب السلوك ومحاربة البدع والخرافات....صص198-199.

ثانياً: مشاركة علماء المغرب الأوسط في ميدان الحكم والسياسة بمصر وبلاد الشام.....ص200.

1. التدخل في شؤون نظام الحكم.....صص200-202.
2. -الأثر الدبلوماسي والسياسي لعلماء المغرب الأوسط في تمتين الصلات بين المغرب الإسلامي ومصر.....صص 202-204.

ثالثاً: مشاركة علماء المغرب الأوسط في الميدان الإداري بمصر وبلاد الشام.....ص205.

1 . توليهم الوظائف الديوانية والمناصب الإدارية.....ص205.

1.1/ الكتابة.....ص205.

1.2/ القضاء.....صص205-214.

1.3/ الإفتاء.....صص214-215.

1.4/ ناظر الأوقاف.....صص216-217.

رابعاً: الحضور العسكري لعلماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام.....ص217.

1. مظاهر مشاركة علماء المغرب الأوسط في الصراع الإسلامي الصليبي (491هـ-690هـ/1098م-1291م).....ص217.

1.1/ الجهاد المغاربي ضد الصليبيين: بين التوجه السياسي والمبادرة الشعبية.....صص217-219.

1.2/ توليهم المناصب المهمة في التنظيمات الجهادية البحرية والبرية.....ص220.

1.3/ مهارتهم في استخدام الأسلحة.....صص220-221.

1.4/ دورهم في مجال التطبيب وتقديم الأموال.....صص221-222.

1.5/ دبلوماسية المغاربة وفن التفاوض خلال الحملة الصليبية.....ص222.

1.6/ المغاربة والجهاد الفكري في مواجهة الحملات الصليبية.....صص222-225.

خامساً: الحضور الاقتصادي لعلماء المغرب الأوسط في مصر وبلاد الشام.....ص224.

1. علماء المغرب الأوسط وإسهاماتهم في النشاط الزراعي.....صص224-226.

2. أهل المغرب الأوسط ومساهماتهم في تنشيط المجال الصناعي..... صص226-227.

3. البعد التجاري لعلماء المغرب الأوسط في مصر وبلاد الشام.....ص227.

أ- مساهمتهم في تنشيط الأسواق التجارية المصرية والشامية.....صص227-228.

ب- دورهم كوسطاء تجاريين في توسيع شبكة المبادلات الاقتصادية.....صص228-229.

الخاتمة.....صص246-248.

قائمة المصادر والمراجع.....صص250-280.

فهرس المحتويات.....صص 282-289.

ملخص:

شهد تاريخ الأمة الإسلامية تطورا فكريا معرفيا وتكاملا اجتماعيا واقتصاديا تمثل في بناء منظومة حضارية قائمة على التفاعل بين مختلف الأقاليم الاسلامية، وقد مثلت الحركة العلمية احدى أبرز آليات هذا التفاعل، إذ لم تقتصر على بعدها المحلي، بل تجاوزته ليصل الى نواحي متعددة ومجالات مختلفة، وفي مقدمتها تواجد علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام خلال العصر الوسيط، وما يجب إدراكه أيضا أن دراسة هذا الحضور لهؤلاء العلماء، ليس فقط لفهم دورهم المعرفي والعلمي في تلك الأقاليم، بل تجاوزوا هذه الدائرة ليصبحوا محور تأثير تتقاطع عنده الاعتبارات العلمية والسياسية والاجتماعية معا، لتشكل تداخلا متناسقا من النفوذ والاندماج، بما يعكس قدرتهم على تحويل حضورهم العلمي والفكري في صورة واضحة لها أثر بارز في تكريس وحدة المجال الإسلامي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا خلال العصر الوسيط. ونظرا لتعدد محاور موضوع الدراسة، وظفنا المنهج التاريخي الاستقرائي والتحليلي المقارن لدراسة وقائع تنقل علماء المغرب الأوسط بمصر وبلاد الشام وربطها بسياقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري، كما تطلب منا الاعتماد على المنهجيين الاحصائي والكمي في ترجمة نصوص تلك المصادر الى جداول وتمثيلات بيانية للخروج بنتائج أكثر دقة.

الكلمات المفتاحية:

علماء؛ المغرب الأوسط؛ مصر؛ بلاد الشام؛ الحركة العلمية؛ التواصل العلمي؛ العصر الوسيط.

Abstract

The history of the Islamic world witnessed intellectual development and socio-economic integration through a civilizational system based on interaction among different Islamic regions. The scholarly movement was a key mechanism of this interaction, extending beyond local boundaries to wider regions, particularly through the presrnce of scholars from the Central Maghreb in Egypt and the levant during the medieval period. Studying their prsence helps not only to understand their scientific and intellectual roles but also their broader political and social influence, which contributed to strengthening integration and unity within the Islamic sphere politically, economically, socially, and militarily. To address the stud'ys multiple dimensions, the research adopts inductive historical and comparative analytical methods, along with statistical and quantitative approaches to analyze sources and present results more accrately through tables and graphical representations.

Keywords :

Scholars ; Central Maghreb ; Egypt ; the Levant ; scholarly movement ; scientific communication ; the medieval period.